



جامعة القاهرة
كلية دمار العلوم

قسم النحو والصرف والعروض

الاختلاف الصيغي والتركيبى فى موطأ مالك

دراسة دلالية

من خلال كتاب " التعليق على الموطأ " للوقشي الأندلسي

فى تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه

[٤٠٨ هـ - ٤٨٩ هـ]

بحث

مقدم لنيل درجة الماجستير

إشراف

الأستاذ الدكتور / طه الجندي

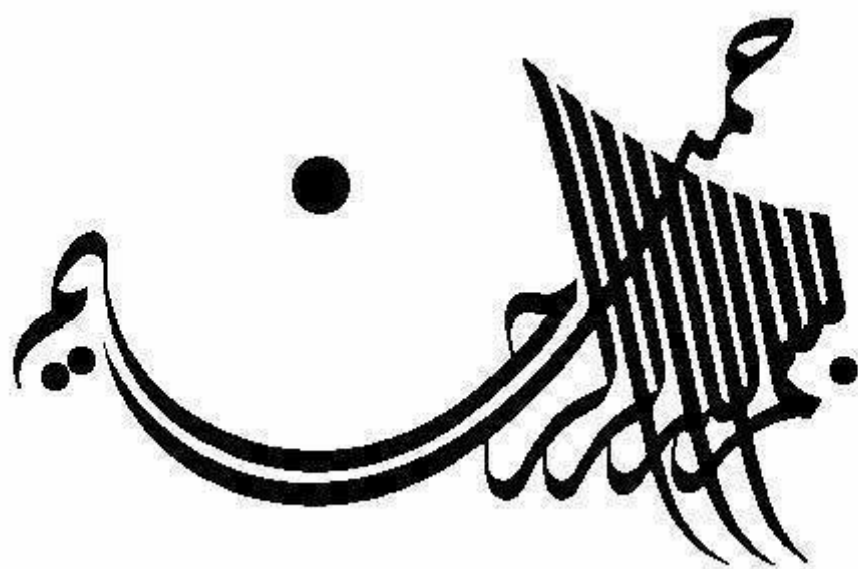
أستاذ ورئيس قسم

النحو والصرف والعروض بكلية دمار العلوم

إعداد الطالب

عبد الله كمال أبو العلا أحمد

١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م



قال تعالى :

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ
وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ
وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾

[الأحقاف : ١٥]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



أشرف بإهداء هذا العمل إلى :

أبي رحمه الله تعالى

أمي متعها الله تعالى بالصحة والعافية

إخوتي وأهلي أدام الله عزهم

زوجتي وأولادي .. كانوا نعم العون بعد الله عز وجل

أساتذتي وأصدقائي وزملائي وأحبتي الذين أحسنوا الظنّ بي

فأقول لهم كما قيل :

تتقاصر لغتي عاجزة عن ...

تتوارى الكلمات الفجلى أن ...

فكيف الوفاء لهم ؟ !

لا ، ولن ...

فاللهم وفّ جزاءهم ، وارض عنهم في الدنيا والآخرة .

اللهم آمين .

شكر وتقدير

حمدًا لله تعالى رب العالمين ، وصلاة وسلامًا على نبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه والتابعين .

وبعدُ ،،،

فما وجب عليّ من شكر - في صدر هذا العمل - فهو لله تعالى رب العالمين الذي أعان ووفق ، ثم لكلية دار العلوم (جامعة القاهرة) التي أتاحت لي الفرصة كي أواصل دراستي للحصول على درجة الماجستير ، وأتقدم بالشكر إلى قسم الدراسات العليا ، ومجلسه الموقر وأخص بهذا الشكر أستاذي الفاضل سعادة الأستاذ الدكتور/ طه الجندي ، الذي أكرمني وحباني ذلكم الشرف العظيم أن قبل الإشراف على هذا العمل ، والذي كان له الفضل بعد الله تعالى في الوقوف إلى جانبي ومدّ يدِ العون والمساعدة أينما واجهتني مشكلة من مشكلات البحث فجزاه الله عني خير الجزاء .

وأتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان للعالمين الجليلين العزيزين : سعادة الأستاذ الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف العلامة البحر الذي تفيد منه بقدر ما تعجب به فقد جمع الله له حسن التأليف وسعة العلم ، ولعله من يمن الطالع أن أسعد بوجوده فأهنته بانتخابه أمس الإثنين (٢٧ / ٥ / ٢٠١٣ م) واختياره نائبًا لرئيس المجمع اللغوي بالقاهرة (مجمع الخالدين) ، كما أتقدم بجزيل الشكر ووافر التحايا للعالم اللغوي البارع سعادة الأستاذ الدكتور/ محمد السيد سليمان العبد أستاذ اللغويات بكية الألسن - جامعة عين شمس ، فأشكرهما على أن تفضلا بقبول قراءة هذا البحث ومناقشته ؛ لتقويمه وتصويبه ، مع الوعد لهما بأن تكون النصائح والإرشادات والتصويبات التي يقدمانها محلّ الاستجابة والقبول والتنفيذ ، وكذلك العمل بها إن شاء الله تعالى .

كما أشكر أساتذتي الكرام وفي مقدمتهم : الأستاذ الدكتور/ محمد جمال صقر الذي كان لي نعم الأخ ونعم العالم ، والأستاذ الدكتور/ جمال عبد العزيز ، فهما قد أوليانى معرفة وعلمًا فجزاهما الله تعالى خيرًا ، والدكتور / تامر عبد الحميد الذي شارك - قبل سفره - في الإشراف على هذا العمل مع الأستاذ الدكتور/ طه الجندي ، والأستاذ / عادل محيي الذي كان له كبير الأثر في أن أعرف حقيقة طلب العلم . فأشكرهم جميعًا على توجيههم لي كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، والحمد لله تعالى صاحب الفضل والمنّة في الأولى والآخرة .

والله تعالى من وراء القصد ،،،

عبد الله كمال

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

أحمدك اللهم حمد معترف بجليل نعمتك ، وأذكرك وأشكرك ولا أكفرك ، وأثني عليك الخير كله ، لا أحصي ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك . وأصلي وأسلم على أشرف أنبيائك وصفوتك من خلقك سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين أجمعين
وبعد ،،،

فخير ما ينبغي البدء به وصرف الجهود لتحصيله والكشف عن نسيجه ما كان من العلوم أصلاً لغيره وما يستند إليه في تحقق المعارف ؛ ذلك هو علم النحو ، باكورة العلوم الشرعية ، والأصل الذي تفرعت عنه البقية ، فله الأسبقية قبل غيره في استكشاف أسرار العربية ومعالجة النصوص الشرعية ؛ بغية توظيفها في واقع المجتمع الإسلامي الناشئ .

وعلوم اللغة وحدة واحدة ، فكل منها بحاجة إلى الآخر ، ويؤدي إليه فلا يوجد الفصل الحاد بين هذه العلوم إلا بالقدر الذي يجعل كل علم منها ينماز عن غيره ، وما يبقى بعد فهو قدر مشترك يجعل هذه العلوم تخرج من مشكاة واحدة .

والنموذج النحوي الأصيل يظل هو الحاضر بقوة في كل ما له صلة بتراثنا اللغوي قديماً وحديثاً ، بل إن بناء درس لساني معاصر لا يتأتى إلا من خلال الكتابات النحوية القديمة ، إما على سبيل النقد والتقويم ، أو على سبيل التبنّي والشرح ؛ ليسر غورها ويُبين مرادها ، فإذا تحقق هذا - عندها - يأخذ النحو موقعه الذي أريد له .

فالنحو له رؤية شاملة في التعبير عن المعنى ، وله في ظل الدلالة علاقة وشائجية لا تعرف إلا بتفاعل العناصر النحوية داخل التراكيب اللغوية ، وبإماطة اللثام عن المعنى النحوي - لبيان الدور الدلالي - يُنظر إلى النصوص على أنها الكاشف الحقيقي لهذا المعنى ، وهذا ما يؤكد الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف في مقدمة كتابه النحو والدلالة : " وأياً ما كان فإن كل عنصر في بنية النص يمثل جزءاً في بناء دلالته ، سواء أكان عنصراً صوتياً أم صرفياً أم نحوياً " (١) .

وقد أشار الزمخشري إلى أنهم " يرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنياً على علم الإعراب ، والتفسير مشحوناً بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم

(١) النحو والدلالة ، الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، ص : ١٠ ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

من النحويين البصريين والكوفيين ، والاستظهار في مآخذ النصوص بأقوابيلهم ، والتشبت بأهداب تأويلهم ، وبهذا اللسان مناقلتهم في العلم ومحاورتهم وتدريسهم ومناظرتهم ، وبه تقطر في القراطيس أعلامهم " (٢) ، " وهو منهج الإمام عبد القاهر في نظرية النظم التي أفاض فيها في ربط المعاني النحوية بمدلولات التراكيب ، والفروق بينهما " (٣) . ثم إن ما تركه لنا هؤلاء من دراسات تُعدُّ إشارات ذكية إلى الطريق الذي سلكه النحاة بدراساتهم للنحو وبخاصة عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم . (٤)

فأما موضوع هذا البحث فقد جعلتُ منطلقَ الدِّراسةِ الْمُعْتَمَدَةِ فيه - إن شاء الله تعالى - هو بيان أثر الاختلاف الصيغي والتركيبى على المستوى الدلالي للحديث النبوي الشريف من خلال كتاب " التعليق على الموطأ " في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه ، تأليف هشام بن أحمد الوقشي الأندلسي (٤٠٨ - ٤٨٩ هـ) ؛ كي أحظى - من خلاله - بدراسة دلالية ، وهي دراسة تعنى بالجانب الصيغي والتركيبى مراعية السياق حيث تجمع بين المعنى المقالى والمقامي .

وترجع أهمية الموضوع إلى البحوث النحوية التي تطرق إليها أبو الوليد الوقشي التي أوغل فيها في كتابه " التعليق على الموطأ " للإمام مالك - رحمه الله ؛ ما يجعل الموضوع يسير في نطاق الدراسات التطبيقية .

والمؤلفات التي سارت في هذا النطاق عرفت بكتب الشروح ، ككتب التفسير التي عنيت بالنحو كالبحر المحيط لأبي حيان وتفسير البيضاوي وكتب معاني القرآن : للفراء ، والزجاج ،

والنحاس ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ، وإعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ... وغيرها وكتب الحديث التي عنيت بإعرابه كتوضيح مشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، وإعراب الحديث للعكبري ، وعقود الزبرجد لجلال الدين السيوطي . وكذلك كتب الأمالي النحوية ،

(٢) المفصل في علم العربية ، الزمخشري ، أبو القاسم محمود عمر (٥٣٨ هـ) ، ص : ٣ ، ٢ ، دار الجيل ، بيروت .

(٣) المصدر المؤول ، بحث في التركيب والدلالة : (المقدمة) ، الأستاذ الدكتور / طه الجندي ، دار الثقافة .

(٤) كسبيويه في الكتاب ، عبد القاهر في دلالته ، والزمخشري في كشافه ومفصله . وانظر : دور النحو في العلوم الشرعية ، الدكتور جمال عبد العزيز ، ص : ٤١٥ ، رسالة ماجستير ١٩٨٩م (مخطوط) ، رقم : ٤٩٠ ، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة .

(٥) حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، طبعة ١٤٢١ هـ ، مكتبة العبيكان - الرياض .

منها: لثعلب، وأبي علي القالي . وكتب شروح الشعر ، منها: شرح ديوان المتنبي لابن جني، والواحدي، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري (٣٢٨هـ) .. وغير ذلك

ويأتي في طليعة هذه الكتب التي عنيت بإعراب الحديث النبوي الشريف كتاب "التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه" للوقشي (٤٨٩هـ) ؛ لأنه أسبق زمانا من ابن مالك والعكبري والسيوطي ، وقد كثر كلامه عن الدلالة في تعليقاته ؛ من أجل ذلك اخترته ؛ ليكون مناط البحث والدراسة وبغيتي التي أنشدتها .

كما ترجع أهمية الدراسة إلى أنها تتبنى فكرة الموازنات بالمفهوم اليسير - لا الواسع الشامل - الذي يقتصر على الموازنة بين كل اختلافين أو أكثر في الصيغة أو التركيب .

ويعود زمن تأليف كتاب " التعليق على الموطأ " إلى القرن الخامس الهجري وهو من القرون التي ازدهرت فيها المؤلفات النحوية في الأندلس ، إذ بمقدور الدارس أن يثبت أن النحو والدلالة مطلب ظلت الدراسات القديمة تسدد النظر إليه، وتعمل الفكر فيه ، وبقي ملازما لها قديما وحديثا .

بدأت بواعث اختيار الموضوع بعد إقامة المؤتمر الرابع بكلية دار العلوم - حفظها الله تعالى - ، لقسم النحو والصرف والعروض ، الذي كان بعنوان : " العربية والدراسات البينية " ، وذلك في إطار احتفالات جامعة القاهرة بعيدها المئوي (مارس ٢٠٠٧م) ، وبعد مجاوزة السنة التمهيدية بحثت عن كتاب يصلح موضوعا للدراسة من منطلقين : الأول : أن يحقق عندي ما أميل إليه من الدراسات النحوية الدلالية ، والثاني : ما كان مطروحا على الشبكة من كتب نفيسة ، وقد وجدت الدكتور عبد الرحمن بن سليمان آل عثيمين قدّم للمكتبة ثلاثة كتب حققها وعلق عليها ، ونشرتها مكتبة العبيكان ^(٦) ، في طبعاتها الأولى : ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

فكان الكتاب الأول منها : "التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه" لأبي الوليد هشام بن أحمد الوقشي (٤٠٨هـ - ٤٨٩هـ) . والكتاب الثاني: " تفسير غريب الموطأ " لمؤلفه عبد الملك بن حبيب السلمي الأندلسي (١٧٤هـ - ٢٣٨هـ) .

(٦) رأيت هذه الكتب في عام ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م ، عندما كنت أختار موضوعا لنيل درجة الماجستير ، فوَقَّعت عيني على كتاب الوقشي ، بتحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سلمان آل عثيمين ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة .

والكتاب الثالث : "الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب " لمؤلفه محمد بن عبد الحق بن سليمان اليُفْرَنِيّ التَّلْمَسَانِيّ (٥٣٦هـ - ٦٢٥هـ) .

وبقي في سلسلة هذه المنظومة كتاب " غريب الموطأ " للأخفش أحمد بن عمران توفي في حدود (٢٨٥هـ) ، ولكنَّ المحقق^(٧) - جزاه الله تعالى خيراً - لا ينوي تحقيقه ؛ فقد علم أنَّ أحد الفضلاء بتونس يقوم على تحقيقه ونشره ، ومهما يكن من أمر فلا أعلم حتى وقتنا هذا هل فرغ الرجل المشار إليه من تحقيقه أو لم يفرغ ؟ ، وهناك كتاب رابع طُبِعَ قبل الكتب الثلاثة التي حققها الدكتور عبد الرحمن هو كتاب "مشكلات موطأ مالك بن أنس" لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي (٤٤٤هـ - ٥٢١هـ) ، تحقيق : طه بن علي بو سريح التونسي .^(٨)

وينظرة عَجَلَى إلى الكتب الأربعة وجدتُ كتاب " تفسير غريب الموطأ " لابن حبيب السُّلَمِي الأندلسي (١٧٤هـ - ٢٣٨هـ) مختصراً جداً ، وهو على وجازته لا يعدو - بأي حال من الأحوال - أن يكون في صورة أسئلة طُرِحَتْ ويُجيب ابن حبيب عنها دون الغور في تفسيرات صيغية أو تركيبية ، وكل ما عناه ابن حبيب في كتابه هذه التفسيرات اللغوية التي صادفت أحد تلامذته في الموطأ فسأله عنها ، ولم أجد في الكتاب - مع تقدم زمن مؤلفه - أن تعرض إلى موازنات لغوية ، أو يكون قد كشف غوامض دلالية نتجت عن اختلافات صيغية وتركيبية ، وهو مأخوذ في أغلب مباحثه اللغوية من كتاب "غريب الحديث" لأبي عبيد القاسم بن سَلَام البغدادي (٢٢٤هـ)^(٩) ، وهو أقدم الكتب الأربعة المؤلفة في هذا الشأن كما ذُكِرَ سالفاً .

ووجدتُ كتاب " الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب " لمؤلفه محمد بن عبد الحق بن سليمان اليُفْرَنِيّ التَّلْمَسَانِيّ (٥٣٦هـ - ٦٢٥هـ) جُلِّه نقول مأخوذة عن كتاب "التعليق

(٧) الدكتور عبد الرحمن بن سليمان آل عثيمين .

(٨) مشكلات موطأ مالك بن أنس ، لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي (٤٤٤هـ - ٥٢١هـ) ، تحقيق : طه بن علي بوسريح التونسي ، دار ابن حزم . لبنان - بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

(٩) الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب محمد بن عبد الحق بن سليمان اليُفْرَنِيّ التَّلْمَسَانِيّ (٥٣٦هـ - ٦٢٥هـ) : ٦ / ١ . [المقدمة] ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان آل عثيمين ، مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى : ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م . الرياض .

على الموطأ" للوقشي صاحب الكتاب - مناط البحث والدراسة - ثم نقل عن كتاب " مشارق الأنوار " للقاضي عياض (٥٤٤هـ) . وأضاف إليهما ممّا جاء في " الاستذكار " و " التمهيد " لحافظ المغرب ابن عبد البرّ (٤٦٣هـ)، و "المُتَقَى" لأبي الوليد الباجي (٤٧١هـ) ، ولم يزد عليها إلّا شيئاً يسيراً جدّاً لا يعدو أن يكون ناقلاً لتلك النصوص .^(١٠)

أمّا كتاب " مشكلات موطأ مالك بن أنس " لمؤلفه عبد الله بن السيّد البطليوسيّ (٤٤٤هـ - ٥٢١هـ) فوجدته مختصراً لكتاب " التعليق على الموطأ " للوقشيّ ، "لا يزيد عنه شيئاً ، بل حذف ابنُ السيّد كثيراً من عبارات كتاب الوقشيّ ومسائله وشواهد ، وأقوال العلماء واختلافهم، وأبقى على نُبذٍ منه فقط .^(١١)

من أجل ذلك قويّ الحافزُ لديّ أن أختار كتاب " التعليق على الموطأ " لأبي الوليد هشام ابن أحمد الوقشيّ (٤٠٨هـ - ٤٨٩م) ، لِمَا وجدتُ فيه من بغيتي اخترت العمل من خلاله لنيل درجة (الماجستير) ، ولا سيما الجانب الدلاليّ الذي تَنَصَّبُ عليه الدراسة في الكتاب .

وممّا دعا - أيضاً - إلى تناول هذا الكتاب ليكون محل الدراسة هو ما قام به أبو الوليد الوقشيّ في تعليقاته ومناقشاته وتحليلاته النحوية والصرفية التي لا تخلو من نظرة دلالية تلازمه في كثير ممّا بنى عليه مساجلاته وآراءه ؛ فهو يقبل ويردّ ويناقش ويحاوّر ويصوّب ويخطئ ويمنع ويحيز ؛ وما ذاك إلّا لفرط ذكائه وثقوب فهمه ، فمن هنا صحبت كتابه ليكون رفيقاً لي - إن شاء الله تعالى - في مسيرة هذا البحث . فمَنّي الاجتهاد ومنه سبحانه وتعالى العون والتوفيق ، وهناك أسباب أخرى دفعتني إلى الاختيار منها :

- خدمة لكتاب الله - سبحانه - وسنة نبيه ﷺ من خلال النظر في الكلام العربي الفصيح - ما تمثله أحاديث رسول الله ﷺ من نص عربي لا يزال رافداً للدراسات اللغوية والنحوية إلى ما شاء الله تعالى ؛ إذ نطق بها - وما ينطق عن الهوى - مَنْ أوتي جوامع الكلم ﷺ .

(١٠) المصدر السابق : ١ / ٦ ، ٧ .

(١١) المصدر السابق : ١ / ٧٣ .

- ثراء للبحث اللغوي ، و ثراء للبحث في غريب الحديث .
- وفيه إظهار لجهود علماء الأندلس وبلاد المغرب في هذا المجال .^(١٢)
- أهمية الدرس النحوي في كتاب " التعليق على الموطأ " .
- كثرة المسائل النحوية التي تضمنتها مباحث كتاب أبي الوليد القشبي .
- عدم وجود دراسة - فيما أعلم - تناولت الجانب الدلالي في كتاب " التعليق على الموطأ .
- الإفادة من الدراسات اللسانية الحديثة التي تهدف إلى إذكاء روح الصلة الحميمة بين النحو والدلالة ، من خلال التطبيق على النصوص العربية ، ولا سيما ما وصفت به هذه النصوص من أنها تعد دراسة في سمت الكلام الأول .
- مطاوعة الرغبة بأن أُجَلِّي ما في هذا الكتاب من فوائد أراها عظيمة القدر، تجعل من الكتاب وحدة مساهمة في المكتبة العربية ، إذ عُنِيَ بالجانبين : الصيغي والتركيبى وأثرهما الدلالي في موطأ مالك رحمه الله تعالى .

ومن الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع البحث :

- ١- الجملة الطلبية في متن صحيح البخاري : دراسة نحوية دلالية ، عادل محمد مهدي عبد العال ١٩٩٥ م ، ماجستير في كلية الآداب جامعة طنطا .
- ٢- الأمر في صحيح مسلم : دراسة نحوية دلالية ، حمدان بن صالح الغامدي ٢٠٠٥ م ، دكتوراه (مخطوط) رقم ١٠٤٦ ، دار العلوم ، جامعة القاهرة .
- ٣- الحذف والتقدير في صحيح البخاري : دراسة نحوية دلالية ، سهام رمضان محمد الزعوط ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م ، ماجستير (مخطوط بصيغة pdf) موضوع على الشبكة العنكبوتية) الجامعة الإسلامية ، كلية الآداب - غزة .
- ٤- الجملة الإنشائية في كتب الصحاح الستة ، دراسة نحوية ، رجب عبد القادر حجاج ١٩٩٦ م رسالة دكتوراه (مخطوط) رقم ١٠٤٦ ، دار العلوم ، جامعة القاهرة .
- ٥- ظاهرة النفي في الحديث الشريف بين التوصيف والتنظير، دراسة نحوية في صحيح البخاري، ثروت السيد عبد العاطي ٢٠٠١ م، ماجستير (مخطوط) رقم ١٣٧٣، دار العلوم .

(١٢) جدير بالذكر أن كتاب " غريب الموطأ " للأخفش أحمد بن عمران توفي في حدود (٢٨٥ هـ) ليس بتراث أندلسي ؛ لأن مؤلفه بصريّ عراقيّ . سبقت الإشارة إليه في الكتب الثلاثة التي حققها الدكتور عبد الرحمن بن سليمان آل عثيمين .

- ٦- إطالة بناء الجملة في صحيح البخاري ، نعيم محمد عبد الغني ٢٠٠٥ م ، ماجستير (مخطوط) رقم ١٦٥٢ ، دار العلوم .
- ٧- المسائل النحوية والصرفية في سنن أبي داود ، أحمد محمد محمد إبراهيم الشافعي ٢٠٠٥ م ، ماجستير (مخطوط) رقم ١٦٤٧ ، دار العلوم .
- ٨- المكون التركيبي والدلالي للجملة الطلبية في أحاديث الفتن ، أحمد فراج أحمد سلام ٢٠٠٨ م ، دار العلوم - جامعة القاهرة . نوقشت وأُجيزت في ٢٣/٨/٢٠١٢ م
- ٩- أطروحة للماجستير (قيد البحث والمناقشة) بعنوان : خصائص تراكيب الإجمال والتفصيل في أحاديث البخاري دراسة نحوية ، حنان محمد السعيد سليمان ٢٠٠٨ م ، دار العلوم - جامعة القاهرة وقد أفاد البحث من هذه الدراسات غير أنها لا تتصل بموضوع البحث اتصالاً مباشراً، سوى الأبحاث : الأول والثاني والثالث ، فهنَّ أقرب رحماً بموضوع البحث؛ لربط النحو بالدلالة فيهنَّ؛ فقد تناول الباحث في الرسالة الأولى : الجملة الطلبية في متن صحيح البخاري ، وقد اتبع في العمل إجراءات المنهج الوصفي المعياري - حسب وصفه - حين عرض لتصنيف الجمل الطلبية وتناول الباحث في الرسالة الثانية : صيغ الأمر من الوجهة الصرفية كاشفاً عن الظلال الدلالية لهذه الصيغ في تراكيبها. وتناولت الباحثة في الرسالة الثالثة الحذف النحوي وأفردتْ له عملها، وربطت بين روايات الحديث بأكثر من وجه ، ثم كشفت عن دلالة ما حذف سواء أكان حرفاً أم فعلاً أم اسماً أم جملةً ؛ ولذا كانت الفائدة منهنَّ أوفر بمشيئة الله تعالى .
- وهناك صعوبات واجهتني في هذا العمل كاختلاف الروايات لموطأ الإمام مالك - رحمه الله - التي كانت وراء اختلاف الصيغة والتركيب اللذين ينتجان الدلالة في هذا العمل ؛ مما يعوزه النظر في روايات الموطأ العديدة (١٣) .
- وقد اعتمد البحث على كتاب " التعليق على الموطأ " ؛ لإثبات العلاقة الحميمة بين النحو والدلالة والتي تتضح جلية عند تناول الوقشي النص اللغوي بالشرح والتفسير .

(١٣) يُنظر : كتاب الموطأ برواياته : (يحيى الليثي ، القعني ، أبي مصعب الزهري ، الحدثاني ، ابن بكير ، ابن القاسم ، ابن زياد) ، تحقيق : أبو أسامة سليم بن عيد الهلالي ، الطبعة الأولى : ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م . نشرة : مجموعة الفرقان

واقترضت طبيعة البحث اعتماد المنهج القائم على الوصف والتحليل^(١٤) الذي يقوم بتجميع الصيغ الصرفية والتراكيب النحوية التي تناولها الوقشي في كتابه: "التعليق على الموطأ" ، ومناقشته فيها من خلال عرض آرائه وآراء أبرز النحاة في المسألة ؛ مرجحاً - وفق معطيات علمية - أحد الآراء سواء كان ذلك الرأي مؤيداً ما وصل إليه الوقشي أو معارضاً له ، ثم تحليل الفوارق الدقيقة بينها صرفياً ونحوياً ودالياً ، وأقوم باختبار الدلالة التي بنى عليها الوقشي تخيُّره الصيغي أو التركيبي ، داعماً هذا النهج بما يلائمه من معطيات بعض الاتجاهات اللغوية في الدرس اللساني المعاصر ؛ على أن يكون ذلك محوطاً بالنصفة والموضوعية، ثم ترتب هذه المادة المستخرجة ؛ لتوضع في أنساق وفق ترتيب ابن مالك في ألفيته .

ولفت نظري أنه ليس كل ما ورد من تحليلات صرفية أو نحوية تصلح أن تكون مادة لبحثنا هذا ؛ فقد عَنَى البحثُ نفسه بما يدخل تحت إطار العمل من اختلافٍ في الجانبين : الصيغي والتركيبي ليس غيرُ ، وما عدا ذلك فلن يُشغَلَ البحثُ به كالتوجيه النحوي والصرفي ، وكذلك الجوانب الصوتية والمعجمية التي ملأت الكتاب أو كادت ؛ لذا حاولتُ أن ألتزم بالفكرة الأساس التي ارتضيتها للبحث ؛ لئلا أقع في الحيرة والاضطراب : في أخذ ما يؤخذ وترك ما يُترك من حيث التناول والبحث والتحليل .

كما أن أصل مسألتنا هذه تتناول الدراسة الدلالية لتعليقات الوقشي الصيغية والتركيبية في كتابه ، وشملت هذه التعليقات مواضع من الحديث النبوي الشريف ومواضع من أقوال الإمام مالك في الموطأ من فقه الباب ، وليست مقصورة على أحاديث الموطأ فقط .

(١٤) قصدتُ بالوصف " أحد الإجراءات التي تبرز في الدرس اللغوي ؛ إذ يُعنى البحث الوصفي بجمع بيانات اللغة المدروسة ، وينظمها ويخبرنا بما يتَّبعه كل شيء منها ، ثم يبين الوصف الخصائص المختلفة لوحدة اللغة من مفردات وتراكيب ... ولا يخفى أن التحليل يمثل العلم المركزي للدرس اللغوي نحوياً كان أو صرفياً أو غير ذلك . [النظرية اللغوية في التراث العربي ، د. محمد عبد العزيز عبد الدايم ، ص : ٣٥ ، ٣٦ . دار السلام ، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.]

ومن ثَمَّ فإن المنهج الوصفي وليس هناك حاجة أن يتَّصَّ الباحث - أي باحث - على أنه اتَّخذ التحليل منهجاً ؛ لأنه - بالضرورة - هو إجراءٌ يتَّبعُ الإجراء الوصفي ، وإنما هو تحليل للوصف الذي يفكك المركبات ليعرف أوصافها . ويتجلى المنهج الوصفي بوضوح في منتجات لسانيات القرن العشرين ، وهو المنهج الذي اعتمده (سوسير : F. D. Saussure) في دراساته ؛ حيث دعا إلى وصف اللغة كما هي في دراساته ، وليس كما يجب أن تكون ، فاهتم في تأسيس نظريته على التمييز بين الكثير من الثنائيات أو التناقضات ، واعتمد هذا المنهج في دراسته للغة على اللغة المنطوقة ، بالتركيز " على طبيعة المتكلم وشخصيته العلمية والثقافية أو على الراوي اللغوي حيث يدرس لهجة معاصرة كمصدر منهج الوصفي . [مناهج البحث اللغوي عند العرب في ضوء النظريات اللسانية ، نسيمه نابي ، ص : ١٢ . بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ٢٠١١ م (مخطوط PDF موضوع على الشبكة) كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة مولود معمري . الجزائر] .

والدراسات النحوية - في عموم نظرتها - لا تعرف الفصل الحادّ بين الصيغة والتركيب ، إذ لا معنى لهما إلّا بوضعهما في سياق وملازمات مقالية ومقامية ؛ ليستبين دور الصيغة أو التركيب في إبراز الدلالة، فالتركيب مكون من مفردات وصيغ تنتظم في مسلك لغوي آخذة كل واحدة بحجز الأخرى، فلا يتم المعنى إلّا بها . ولكن الباحثين يفعلون هذا من أجل التحليل والدراسة ؛ لذا جُعِلَ للاختلاف الصيغي فصل ، والاختلاف التركيبي فصل آخر ، فهما منفصلان دراسة مجتمعان في عموم النظرة .

وقد أدرجتُ مسألة الإبدال ضمن الاختلاف الصيغي ؛ لِمَا فيها من تغييرات تختص بصيغة (انتقل) أو (انفتى) ، فقد أُبدِلَ بين اللام والألف ؛ لأن الاختلاف الوارد فيها يختص بالصيغة نفسها ، ولئن كان الإبدال اللغوي يدرس ضمن مباحث علم اللغة والأصوات فإن تناولته من الوجهة الصرفية لمجيء حرف مكان حرف في الصيغة المفردة ، وهذه تغييرات داخل البنية ذاتها يدخلها الصرف ؛ وكتب التصريف قد جعلت الإبدال بأنواعه ضمن مباحثها .

وكذلك لم تُدرَجْ مسألة "صرف (أبان) ومنعه" في مباحث الاختلاف التركيبي؛ لأن الاختلاف الوارد فيها يختص بالصيغة نفسها ، من حيث تناول الأسباب التي كانت وراء المنع أو الصرف ، فهي أسباب داخل إطار البنية ذاتها لم تتعدّها إلى خارجها ، وتناولتها من الزاوية الصرفية للتغيرات الصرفية الحادثة في البنية ، وإن كان ينبغي للمصنف من الصرف - تبعاً لما أقرّه العلماء وأشاروا به في ترتيب الأبواب - أن يُدرَسَ في باب التركيب لارتباطه بالعلاقات النحوية من حيث التنوين وعدمه ، أو الجرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة ، لكنني أؤكد أنني لم أتناولها لبيان اختلاف موقعها الإعرابي أو الوظيفة النحوية ، إنّما سلّط الضوء عليها لبيان التغيرات الصرفية في المفردة وأثر ذلك دلاليًا في ضوء تعليقات الوقشي صاحب الكتاب .

ومن بين ما أودُّ أن ألفت النظر إليه وجود بعض الأبواب الصرفية التي تتداخل مع الأبواب النحوية كتناول مبحثي التعدي واللزوم ، فاتصاله بوظيفة الفعل في التركيب يجعله مبحثاً نحويًا من هذا الجانب . ولكنه مبحث صرفي إذا ما دُرِسَ من جهة الصيغة أو التغيرات التي تطرأ عليها^(١٥). وقد ورد ضمن البحث - على سبيل المثال لا الحصر - حديث النبي ﷺ فيمن جاء يسأله "إِنَّ أُمِّي افْتُلِيتْ نَفْسُهَا..."^(١٦)، فقد تضمن الفعل (افْتُلِيتْ) معنى الفعل (سَلَبَ) ، هنا

(١٥) المنهج الصوتي للبنية العربية ، دراسة في الصرف العربي ، الدكتور عبد الصبور شاهين ، ص : ١٢٤ .

(١٦) التعليق : ٢ / ٢٢١ ، ٢٢٢ . الحديث . وسيأتي تخريجه في دلالة التركيب بين نائب الفاعل والمفعول الثاني .

تغيرت الصيغة فتبعها تغيّر في الوظائف النحوية . كما سيأتي ذلك عند تناول المسألة في مبحث دلالة التركيب بين نائب الفاعل والمفعول الثاني .

أما روافد البحث فقد كانت متعددة ومتنوعة وموزعة بين كتب النحو ، والصرف قديمها وحديثها ، وكتب علوم القرآن وتفسيره ، والمعجمات اللغوية ، أو بعض الدراسات اللسانية الحديثة فقد أفدت من هذه المصادر كلها بما تقتضيه مادة البحث ، وبما يتناسب مع طبيعة البحث ويحفظ للغة العربية أصالتها .

ومن منهجي في تناول المسألة أن يذكر الحديث كاملاً ، ثم أذكر تعليق (قول) أبي الوليد الوقشي وما قام به في وصف المسألة ، ثم آتي بأقوال النحاة في المسألة نفسها في بابها النحوي أو الصرفي ، وبعد ذلك أقوم بالتعليق الدلالي عليها مشفوعاً برأي الوقشي الدلالي ، فإن كانت الدلالة التي استخرجتها قد اطمأنت لها وقفت عندها ، وإلا أتيت بما استقر لدي من دلالات أراها مختبئة تحت ظلال المعنى .

ومما ينبغي أن يشار إليه في التوثيق والإحالة على الحاشية أنني بدأت بذكر اسم الكتاب أولاً ، واسم المؤلف (صاحب الكتاب) ثانياً ، فرقم الجزء والصفحة ثالثاً ، ثم التحقيق إن كان الكتاب محققاً ، ثم دار النشر ورقم الطبعة وتاريخها ، ومكان الطبع ، وكذا الحال في الرسائل العلمية والدوريات والمجلات كما هو متبع في كتابة الحواشي إحالةً وتوثيقاً ، أو ما كان معروفاً عند أهل هذا الفن .

ويضم البحث في ثناياه مقدمة ، وتمهيدا ، وثلاثة فصول ، وخاتمة ، وفهارس ، تدور المقدمة حول طبيعة الموضوع وبواعث اختياره ، والهدف منه ، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث ، ومنهج الدراسة فيه ، والخطة التي سار علي هداها البحث .

وشمل التمهيد المدخل اللغوي ، وترجمة موجزة عن الإمام مالك رحمه الله تعالى ، والتعريف بالمؤلف وكتابه " التعليق على الموطأ " ، ونُبدًا عن مذهبه النحوي ومنهجه في الكتاب .

أما الفصل الأول فقد جعلته جانباً نظرياً يتمحور حول الدلالة وعلاقتها بالنحو وتنوعها ، وجهود علماء العربية لفهم النص (المعطى التراثي) ، والدراسات اللسانية الحديثة ودورها في كشف إشارات العلماء القدامى في تحليل النص اللغوي في ضوء النظريات الحديثة ، وقد حوى مبحثين :

المبحث الأول (علاقة النحو بالدلالة) ، وفيه ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول : معاني النحو
- المطلب الثاني : الدرس النحوي وعلم المعاني
- المطلب الثالث : تعانق النحو والدلالة
- المبحث الثاني (تنوع الدلالة) ، وفيه ثلاثة مطالب :
- المطلب الأول : الدلالة المركزية والإيحائية
- المطلب الثاني : دور السياق في تحديد الدلالة
- المطلب الثالث : مراتب الدلالة في المحصول اللغوي

ويقع الفصلان الثاني والثالث كلاهما موقع المتن والصلب منه ، فقد تضمن الفصل الثاني الاختلافات الصيغية ، وتضمن الثالث الاختلافات التركيبية .
وضم الفصل الثاني مبحثين :

- المبحث الأول (في الفعل) ، وفيه خمسة مطالب :
- المطلب الأول : دلالة صيغة الفعل بين التعدي واللزوم .
- المطلب الثاني : دلالة صيغة الفعل بين التعدية بالهمزة أو بالتضعيف
- المطلب الثالث : دلالة الصيغة مبنية للفاعل مرة ، وللمفعول مرة أخرى
وفيه مسألتان :

* المسألة الأولى : دلالة صيغة (أَقْصَرْتُ) بالروايتين

* المسألة الثانية : دلالة صيغة (فَأَرْبَحَا) بالروايتين

- المطلب الرابع : دلالة إثبات ضمير جمع الإناث وحذفه في الفعل المضارع
- المطلب الخامس : دلالة إثبات نون الرفع وحذفها في الأفعال الخمسة
- المبحث الثاني : في الاسم ، وفيه خمسة مطالب :

- المطلب الأول (دلالة صيغ المصادر) ، وفيه مسألتان :

* المسألة الأولى : دلالة الصيغة بين المصدر المجرد ، واسمي المرة والهيئة

* المسألة الثانية : دلالة الصيغة بين المصدر واسم الجمع وجمع التكسير ، وفيها موضعان :

* الموضع (أ) : غَيَّبْتُ ، وَغَيَّبْتُ ، وَغَيَّبْتُ

* الموضع (ب) : عُمِّلَ ، وَعُمِّلَ

- المطلب الثاني : دلالة الصيغة بين جمعي القلة والكثرة

- المطلب الثالث : دلالة الصيغة بين جواز التذكير والتأنيث

- المطلب الرابع : دلالة صيغة (أبان) بين الصرف والمنع

- المطلب الخامس: دلالة الإبدال في لام الفعل

وأما الفصل الثالث ففيه أربعة مباحث :

المبحث الأول (الجملة الاسمية) ، وفيها مطلبان :

- المطلب الأول : دلالة حذف التركيب بين المبتدأ واسم كان

- المطلب الثاني : دلالة التركيب بين فتح همزة إن وكسرها

المبحث الثاني : الجملة الفعلية ، وفيه ستة مطالب :

- المطلب الأول (دلالة الفعل) ، وفيه ثلاث مسائل :

* المسألة الأولى : دلالة الفعل المضارع رفعاً ونصباً وجزماً

* المسألة الثانية : دلالة التركيب بين حذف (أن) وإثباتها

* المسألة الثالثة : دلالة التركيب بين النهي والقسم

- المطلب الثاني : دلالة (تاء) الضمير بين المخاطب والمتكلم

- المطلب الثالث : دلالة اسم الجلالة بين وظيفة الفاعل والمفعول

- المطلب الرابع (دلالة التركيب بين نائب الفاعل والمفعول الثاني) ، وفيه مسألتان

* المسألة الأولى : رواية تركيب (إِنَّ أُمِّي افْتُلِيتَ نَفْسُهَا) بالرفع والنصب

* المسألة الثانية: رواية تركيب (أَهْلُهُ وَمَالُهُ) بالرفع والنصب

- المطلب الخامس: دلالة تركيب الاشتغال

- المطلب السادس : دلالة الظرف بين التنوين والإضافة

المبحث الثالث (المجرورات والتوابع) ، وفيه مطلبان :

- المطلب (١) : المجرورات ، (الإضافة) :

دلالة التركيب بين الإضافة والنعته ، وفيه مسألتان :

* المسألة الأولى : رواية تركيب (سماء الدنيا) بالإضافة وبتبعية الصفة للموصوف

* المسألة الثانية : رواية (وليس لعرق ظالم حقٌّ) بالإضافة وبتبعية الصفة للموصوف

- المطلب (٢) : التوابع ، (العطف) : دلالة تركيب العطف بين الجر والنصب

- المطلب (٣) : (النعته والحال) : دلالة التركيب بين النعته والحال ، وفيه مسألتان

* المسألة الأولى : رواية تركيب (معجلاً أو مؤخراً)

* المسألة الثانية : رواية تركيب (فأدركوه ببلدٍ غائبٍ)

المبحث الرابع (الأساليب) ، والأدوات ، وفيه مطلبان :

– المطلب الأول : الأساليب ، وفيه مسألتان :

* المسألة الأولى : دلالة المستثنى بعد إلا بين البدلية والاستثناء

* المسألة الثانية : دلالة "ما" بين اسم الموصول والشرط

– المطلب الثاني (الأدوات) ، وفيه مسألتان :

* المسألة الأولى : دلالة "ما" و"لا" النافيتين

* المسألة الثانية : دلالة حتى بين الابتداء والعطف والجبر

ويأتي دور الخاتمة لإبراز أهم النتائج – التي توصلت إليها – والتوصيات ، ثمّ ختم البحث بالفهارس الفنية .

وآمل أن تسهم هذه الدراسة – ولو بقدر يسير – في إلقاء الضوء على اختلاف الصيغ والتراكيب التي وردت في الموطأ بالروايات المختلفة ، وكشف النقاب عن تعليقات أبي الوليد الوقشي دلاليًا ، وأن تسهم في إثراء حقل الدراسات النحوية الدلالية في ضوء المفاهيم العربية والدراسات البينية ، وأرجو الله تعالى أن يحقق بهذا العمل إضافة جديدة إلى المكتبة العربية . فإن كانت الدراسة كذلك ، فالحمد لله تعالى ، وإلا فالكمال لله وحده ﷻ .

والله تعالى من وراء القصد ،،،

التمهيد

وفيه :

١- مدخل لغوي

٢- نبذة عن الإمام مالك وعن كتابه الموطأ

٣- نبذة عن الوقشي مؤلف كتاب التعليق على الموطأ

مدخل لغوي

الحمد لله الذي جعل من آياته اختلاف الألسنة والألوان ، فقال سبحانه وتعالى : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَالْوَأْنِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الروم : ٢٢] وجعل هذا الاختلاف ممتدا ، فقال سبحانه وتعالى : ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ (١١٩) [سورة هود : ١١٨ - ١١٩] ، فتبارك الله أحسن الخالقين ، وصلى الله وسلم على من بعثه ربه هاديا للعالمين ، على اختلاف أجناسهم وألوانهم وألسنتهم وطبائعهم وأزمانهم رحمة منه تعالى وهو أرحم الراحمين ، وعلى آله وأصحابه ومن اتبع هديهم إلى يوم الدين ... وبعد ،،،

فالاختلاف لغة : افتعال مصدر اختلف ، واختلف ضد اتفق ، ويقال : "تخالف القوم واختلفوا ، إذا ذهب كُلٌّ واحدٍ مِنْهُمْ إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر". ويقال : " تخالف الأمران ، واختلفا إذا لَمْ يتفقا وكل ما لَمْ يتساو : فَقَدْ تخالف واختلف " . ومنه قولهم : اختلف الناس في كَذَا ، والناس خلفه أي مختلفون ؛ لأن كُلَّ واحدٍ مِنْهُمْ ينحي قَوْل صاحبه ، ويقيم نفسه مقام الَّذِي نَحَاهُ (١) . ومنه حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ : " سَوَّوْا صفوفكم ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم " (٢) .

وبعد أن ساق الزبيدي (٣) هَذَا الْحَدِيثَ قَالَ في معناه : " أي : إذا تقدّم بعضهم عَلَى بعضٍ في الصُّفُوفِ تأثرت قُلُوبُهُمْ ، ونشأ بينهم اختلافٌ في الأُلْفَةِ والمُودَةِ " (٤) . ويستعمل الاختلاف عِنْدَ الفقهاء بمعناه اللُّغَوِيّ . أَمَّا الْخِلَافُ - بالكسر - فهو الْمُضَادَّةُ ، وَقَدْ خَالَفَهُ مُخَالَفَةً وَخِلَافًا

(١) مقاييس اللغة ، ابن فارس : ٢١٣/٢ ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م . والقاموس المحيط ، الفيروز آبادي ، ص : ٨٠٨ تحقيق مؤسسة الرسالة ، إشراف محمد نعيم العرقسوسي ، الطبعة الثامنة ٢٠٠٥ م . ولسان العرب ، ابن منظور ، ص : ١٢٤٠ ، ط دار المعارف . المصباح المنير ، الفيومي ، ص : ٦٨ ، مكتبة لبنان ١٩٨٧ م . مادة (خ ل ف) .

(٢) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله تعالى - في مسنده : ١٤ / ٢٢٨ ، شرحه وصنع فهرسه العلامة أحمد محمد شاكر ، دار الحديث - الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م ، حديث (١٨٥٢٨) . والدارمي ، في فتح المنان : ٦ / ٢١٤ ، ٤٨ - باب : في إقامة الصفوف ، حديث (١٣٧٦) . والسنن الكبرى للنسائي (٨٨٦) ط . مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م . والبيهقي : ١٤٦/٣ ط دار الكتب العلمية - لبنان ، الطبعة الثالثة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م . والبيهقي (٨١٨) من حَدِيثِ البراء بن عازب : وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

(٣) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الرَّزَاقِ الْحُسَيْنِي ، الزبيدي ، أبو الفيض ، الملقب بالمرتضى ، برع في اللغة والحديث والأنساب ، لَهُ عدة مصنفات مِنْهَا : " تاج العروس " ، و " إتحاف السادة المتقين " وغيرها . ولد سنة ١١٤٥ هـ ، وتوفي سنة ١٢٠٥ هـ .

(٤) انظر : تاج العروس ٢٣/٢٧٥ ، مادة (خ ل ف) .

كَمَا فِي اللِّسَانِ ^(٥). وَالْخِلَافُ : الْمُخَالَفَةُ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ ﴾ [سورة التوبة : ٨١] أي : مُخَالَفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ^(٦) .

والخلاف - عند الجرجاني - منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو لإبطال باطل ^(٧) ومما جاز فيه الاختلاف في القرآن الكريم (أو الحديث الشريف) ما يسمى باختلاف التلاوم والتنوع ^(٨)، وهو ما يوافق الجانبين ، كاختلاف وجوه القراءات ومقادير السور والأحكام ... إلى غير ذلك ^(٩) وكاختلاف الطرق والروايات في الحديث الشريف سواء في المتن أو السند ؛ وهو ما عناه البحث بكلمة الاختلاف .

الصيغة لغة : صَاغَ الشيءَ يصوغه صوغاً وصياغة ، ... وصِيغَةً : سَبَكُهُ ، وهذا شيء حسن الصِيغَةِ ، أي : حسن العمل ، وفلان حسن الصيغة ، أي : حسن الخلقة والقَدِّ ، وصاغه الله صيغة حسنة ، أي : خلقه ^(١٠) . والكلمة العربية تخضع لظاهرتين متداخلتين تكمل إحداهما الأخرى : ظاهرة الاشتقاق التي تشترك فيها جميع الكلمات التي لها نفس الجذر ، وظاهرة الصياغة هي الهيئة التي تكون عليها الكلمة عند الاستعمال ^(١١) .

واصطلاحاً : الهيئة العارضة لللفظ باعتبار الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض ، وهي صورة الكلمة والحروف مادتها ^(١٢) . يُقصد بها علم التصريف ، وهو علم بأصول

(٥) انظر : اللسان ، مادة (خ ل ف) .

(٦) تفسير القرطبي : ٣١٦ / ١٠ ، ٣١٧ ، تحقيق د . عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى : ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م . وانظر : الصحاح ١٣٥٧/٤ ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط . دار العلم للملايين . والتاج ٢٧٤/٢٣ ، تحقيق د عبد الفتاح الحلو ، وراجعه مصطفى حجازي ، الكويت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ . مادة (خ ل ف) .

(٧) التعريفات ، الشريف الجرجاني ، ص : ١٠٦ ، طبعة مكتبة لبنان ١٩٨٥ م - بيروت .

(٨) ذلك هو المفهوم الذي قامت عليه مادة البحث .

(٩) الكليات معجم المصطلحات ، الكفوي (١٠٩٤ هـ) ، ص : ٦٠ ، ٦١ ، ط : ٣ : ١٩٤١ هـ - ١٩٩٨ م ، مؤسسة الرسالة .

(١٠) لسان العرب ، مادة (ص و غ) .

(١١) دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي الصالح ، ص : ٣٢٨ ، الطبعة الثانية ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨٠ م . والصيغة هي البنية (المفردة) ، أي : هيئة الكلمة ، الذي يُعرف بعلم التصريف .

(١٢) الكليات ، الكفوي ، ص : ٥٦٠ . والأبنية : هي الحروف مع الحركات والسكنات المخصوصة . [المصدر نفسه] .

تُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب .^(١٣)

فالصيغ الصرفية هي القوالب أو الأبنية التي تدخل تحتها تلك المفردات من أفعال وأسماء ، فجدد الصيغة الواحدة تضم مفردات من العربية مما اتفقت ألفاظها وحركاتها وسكناتها ، وهو يتصل بدراسة النحو بصورة عامة والكلمات (المفردات) بصورة خاصة ، فتعرض الكلمة للحذف والزيادة ، والقلب والإعلال والإبدال والإدغام ... إلى غير ذلك ، مما يتعلق بذواتها خاصة ؛ لذا نشأت فكرة وضع علم التصريف ، فالمفردات العربية كثيرة ومتنوعة ، فاحتاجوا إلى علم يصنفها ويضعها في قوالبها المناسبة غير المفارقة لها .^(١٤)

وينبغي أن يكون درس الصرف قبل درس النحو ؛ لأن التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة ، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة ، ... ؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابت ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة .^(١٥)

ومن ثم فلم يفصل نحويونا القدامى بين النحو والتصريف في كتبهم منذ كتاب سيبويه الذي شمل العلمين معاً .^(١٦) ولا يختص علم التصريف بدراسة الحرف ، ولا بالاسم المبني ، ولا بالفعل الجامد ، إنما يدرس نوعين فقط : الاسم المتمكن ، والفعل المنصرف .^(١٧)

ويحتاج علم الدلالة إلى دراسة الصيغة الصرفية للكلمة وإلى بيان المعنى الذي تؤديه صيغتها ، فلا يكفي لبيان معنى "استغفر" بيان معناها المعجمي المرتبط بمادتها اللغوية (غفر)، بل لابد أن يضم إلى ذلك معنى الصيغة وهي هنا وزن (استفعل) أو الألف والسين والتاء التي تدل على الطلب .^(١٨)

(١٣) شرح الشافية ، الرضي : ١ / ١ .

(١٤) قضايا نحوية وصرفية ، د ناصر حسين على ، محاضرات ألقاها على طلبة الماجستير في جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة - الجزائر ، ط . التعاونية - دمشق : ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

(١٥) المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني ، ابن جني : ١ / ٤ ، تحقيق الأستاذين : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م ، إدارة إحياء التراث - القاهرة . وينظر : الدكتور عبده الراجحي ، التطبيق الصرفي ، ص : ٨ ، دار النهضة - بيروت .

(١٦) التطبيق الصرفي ، الدكتور عبده الراجحي ، ص : ٨ .

(١٧) المصدر السابق ، ص : ٩ .

(١٨) علم الدلالة ، الدكتور أحمد مختار عمر (رحمه الله تعالى) ، ص : ١٤ ، ١٣ ط : ٥ : ١٩٩٨ م ، عالم الكتب ، القاهرة .

فوظائف المفردات في التراكيب تحدد من خلال بنيتها الصرفية التي تحدد زمن الفعل وفاعله ، وتدل الصيغة أيضا على أبنية الفاعل والمفعول والصفة ، وصيغ المبالغة ، وتوظيف الكلمات في التراكيب بناء على صيغتها الصرفية .

ولذا فعلم الصرف هو الذي يحدد دلالة مفردات التركيب في الجمل ، وعلم النحو هو الذي يضع ترتيبها ، ويحدد وظيفتها بناء على دلالتها الصرفية والمعجمية .^(١٩)

فالصيغة (المفردة اللغوية) تأخذ علاقتها الإعرابية حسب وظيفتها التركيبية في الجملة ، وتغيّر هذه الوظيفة قد يؤدي إلى تغيير العلامة الإعرابية ، ويؤدي - تبعاً لذلك - إلى تغيير الدلالة ولو بصورة جزئية ، وما هذه التغيرات التركيبية التي تحدث سريعا عند المتكلم إلا نتيجة للسليقة التي توجهه توجهها سديدا إذا ما توفرت الظروف النفسية ، والاجتماعية للإنتاج اللغوي ، وهما - لا ريب - من المفردات السياقية .

ومن ثَمَّ فَإِنَّ الدلالة الصرفية (الصيغية) : هي الأثر المعنوي المستفاد من بنية الكلمة ، ومن التغيرات التي تحولها إلى أبنية مختلفة ، أي : تلاقي الدلالة المعجمية مع دلالة البنية عند تحويلها أبنية مختلفة . كل ذلك في وجود السياق الذي يؤثر في تلك الدلالة حسب معطياته^(٢٠)

التركيب لغة : " رَكِبَ الدابة يَرَكِبُ رُكُوبًا : علا عليها ، ... ، وَرَكَّبَ الشيء : وضع بعضه على بعض ، وقد تَرَكَّبَ وتراكَّب ، ... ، وشيء حسن التركيب ، ... ، والنصل في السهم : رَكَّبْتُهُ فترَكَّب ، فهو مُرَكَّبٌ وَرَكِيبٌ .^(٢١)

(١٩) التحليل الدلالي للجملة العربية ، الدكتور عبد الرحمن أيوب ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية : العدد العاشر - المجلد الثالث ، جامعة الكويت - عام ٩٨٣ م . وينظر : التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة ، د . محمود عكاشة ، ص : ١١٧ ، دار النشر للجامعات - القاهرة : ٢٠٠٥ م .

(٢٠) دلالة الألفاظ ، الدكتور إبراهيم أنيس ، ص : ٤٧ . الطبعة السابعة ١٩٩٢ م ، مكتبة الأنجلو المصرية . والوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية ، الدكتور أحمد عبد العظيم عبد الغني ، ص : ٦٠ ، دار النصر . القاهرة .

(٢١) اللسان ، مادة (ر ك ب) .

واصطلاحاً : ضم الأشياء مؤتلفة كانت أم لا ، مرتبة الوضع كانت أم لا ، فالمركبُ أعم من المؤلف والمرتب مطلقاً . (٢٢)

وذكرت الدكتورة نجوى عمر كامل رأياً لأحد الباحثين أن القدماء صنفوا الجملة من ثلاثة منطلقات ، أولها : منطلق تركيبى وفق ما تبدأ به الجملة (الاسم ، والفعل ، والظرف ، والشرط) ، فتسمى به . وثانيها : منطلق وظيفي ينظر إلى الفائدة المعنوية للجملة من حيث (الخبر ، والإنشاء) . وثالثها : منطلق الاحتمالات الموقعية أن تقع الجملة موقع الاسم المفرد (الخبر ، والنعت ، والحال ، ... إلخ) ، وترى الباحثة أن هذه المنطلقات قد تتداخل ؛ ومن ثم يصعب وضع الحدود الفاصلة فيما بينها ، خصوصاً أن المنطلق الوظيفي يتأثر تأثيراً كبيراً بالتركيب ، ثم انتهى المطاف بهم للخروج من هذا المأزق فجعلوا الجملة قسمين: جملة إسنادية ، وجملة غير إسنادية حيث تستوعب الثانية جميع التراكيب التي نطق بها العرب ولم تتحقق فيها شروط الإسناد كجملة (النداء ، والتعجب ، والمدح والذم) ، ثم ذكرت الباحثة أن الاعتماد على التقسيم التقليدي للجملة (اسمية وفعلية) ... ، مما يؤثر على توصيل المعنى وتلقيه ويوجهه توجيهات ذات أهمية سياقية لا تنكر . (٢٣)

لا يمكن تصور تركيب ما - في مجمله - إلا بعد تصور أنه يُعطي معنى تاماً مفيداً يحسن السكوت عليه ، دون الخوض في أمور تفصيلية تختص بها الجملة والتركيب ، كالنسبة عند الأصوليين (٢٤) ، فيشترط الأصوليون في الجمل التامة الاستقلال ، ووجود الإسناد بين جزأى المركب ؛ لأن دلالتهم على معناهما التركيبى مشروطة بذكر تعلق أحدهما بالآخر . (٢٥)

(٢٢) الكليات ، الكفوي ، ص : ٢٨٨ .

(٢٣) ظواهر التركيب في سورة (النبا) وتحليلها لغوياً ، في ضوء علم النص ، د. نجوى عمر كامل حسن (أستاذ النقد الأدبي المساعد - قسم اللغة العربية ، كلية الألسن - جامعة عين شمس ، بحث نشر في كتاب المؤتمر الرابع ، مارس : ٢٠٠٧م ، لقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة ، ص : ٧٦٤) . وانظر: الجملة العربية : مكوناتها - أنواعها - تحليلها ، الدكتور محمد إبراهيم عبادة ، ص : ١٣٢ - ١٣٥ ، الطبعة الثانية : ٢٠٠١م ، مكتبة الآداب . والمدخل إلى علم اللغة ، كارل - ديتر بوننتج ، ترجمة وتعليق الدكتور سعيد حسن بحيري ، ص : ١٥٨ ، الطبعة الأولى : ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م ، مؤسسة المختار .

(٢٤) شرح السعد المسمى مختصر المعاني في علوم البلاغة ، سعد الدين التفتازاني : ١ / ٧١ ، ٧٢ ، حققه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط . المدني - القاهرة . فقد جاء في تعريف سعد الدين التفتازاني للنسبة التامة " أنها تعلق أحد الشئين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه " . [المصدر السابق نفسه] .

(٢٥) تحرير القواعد المنطقية ، قطب الدين محمود بن محمد الرازي ، ص : ٤٢ ، ط . دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي - القاهرة . وينظر : دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين ، د موسى بن مصطفى العبيدان ، ص : ١٩ ، الطبعة الأولى : ٢٠٠٢م ، الأوانل للنشر والتوزيع - دمشق .

ويرى الدكتور محمود شرف الدين "أن النحو في الحقيقة - كما تقدمه كتب الأصول وأمّهات العلم- هو نحو النسبة لا الشكل ، فالأشكال تتغير لكنَّ النسب تثبت ، وهذا هو سر التقارب الداخلى العميق ؛ رغم التباعد الخارجى السطحي" .^(٢٦) وهو بذلك يشير إلى فكرة العمق والسطح في الجمل النحوية عند تشومسكي والمدارس اللغوية الحديثة ومن هذا حذوهم .

ويذكر الشيخ الطاهر بن عاشور - رحمه الله تعالى - أنه : " كان من الواجب أن يسمى العلمان (النحو والصرف) باسم واحد يشملهما ؛ لأنهما علم تركيب اللغة واستعمال مفرداتها ، فهما في الحقيقة وجهان لأمر واحد ، إذ النحو إنما هو : "تحسين للكلام ، وهو أجلّ طور من أطوار ارتقاء اللغة . أما الصرف فهو" أدخل في تقويم اللغة فلا يتم تكلمٌ دون معرفته ، أو يطول تعلُّم اللغة دونهُ ، وبعبارة أخرى ، فالنحو وظيفته تقويم بنية الكلام والتعبير ، بينما الصرف تقويم بنية الكلمات والألفاظ" ، بحيث يستطيع المتكلم أن ينشئ من ألفاظ صحيحة جذرا واشتقاقا كلاما معربا مستقيما وسليما من حيث علاقات أجزائه بعضها ببعض وأداؤه للمراد أداءً واضحا . فلا خطاب بدون هذين الوجهين متلازمين .^(٢٧)

فالتركيب يقوم بدور دلالي عظيم الأثر ؛ فهو يوظف الكلمة في معنى تحدده القرائن المختلفة : اللفظية والحالية والمعنوية ، ثم المقام وهو المرجح لمعنى دون آخر ، وللاستاذ محمود شاكر - رحمه الله تعالى - كلام نفيس إذ يقول : إنَّ الذي لا يمكن أن يدخله الاختلاف ، هو أنَّ تركيب الكلام على أصول النحو والصرف ، هو الذي يُحدث في كلام ما ميزة يفوق بها كلامًا آخر .^(٢٨)

الدلالة لغة : بفتح الدال وكسرها وضمها (مثلثة الدال)^(٢٩)، والفتح أعلى (أي: أفصح)، والدِّلِّي، كخَلِيفَى: الدَّلَالَة، ونصُّ المحكم: والاسم الدَّلَالَة (بالفتح) والدُّلُولَة والدِّلِّي .^(٣٠) ، مِنْ

(٢٦) الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة دراسة تفسيرية [سلسلة نحو العربية (٤)] : (المقدمة) ، الدكتور محمود شرف الدين ، الطبعة الأولى : ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، دار مرجان للطباعة - القاهرة .

(٢٧) مقاصد الشريعة الإسلامية ، الشيخ الطاهر بن عاشور ، ص ٦٨ - ٧٣ . تحقيق ودراسة : محمد الطاهر الميساوي ، الطبعة الثانية ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م ، دار النفائس - الأردن .

(٢٨) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة ، ص : (و) ، المقدمة . القسم الأول - الجزء الأول ، تصدير : الأستاذ محمود شاكر ، ط . دار الحديث - القاهرة .

(٢٩) المراد : أن كلمة ما مثلثة كذا ، أي : لها ثلاث أحوال (هينات) في الضبط ، ويقال في صده : ثلاث لغات ، وهذا معنى قولهم : مثلثة كذا وكذا . [الوقشي ، التعليق : ١ / ٢٥] . وزاد صاحب مذكرة آداب البحث والمناظرة عفا ذكر ، بقوله : وأردوها الضم . [انظر: مذكرة آداب البحث والمناظرة ، الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ، القسم الأول : للسنة الأولى ، ص : ١١ ، مكتبة ابن تيمية - القاهرة]

(٣٠) تاج العروس ، الزبيدي : ٢٨ / ٤٩٧ ، ٤٩٨ . مادة (دل ل) .

دَلَّ يَدُلُّ : إذا هدى الأزهرى (٣١) ، والدَّلِيل ، والدَّلِيلَى : الذي يدلُّك ، وقد دَلَّه على الطريق يَدُلُّه دَلَالَةً ، ودَلَالَةً ، ودُلُولَةً ، والفتح أعلى (أي : أفصح). (٣٢) والمعنى اللغوي للدلالة يوحي عند القدامى بالإرشاد والهداية والتسديد ، أو التوجيه نحو الشيء . (٣٣) "والدلالة أعم من الهداية والإرشاد" (٣٤)

واصطلاحاً : الدلالة ، كون اللفظ متى أُطلق أو أُحسَّ فُهم منه معناه للعلم بوضعه (٣٥) وفي الكليات للكفوي أنه متى كان للإنسان اختيار في معنى الدلالة فهو بفتح الدال ، وما لم يكن له اختيار في ذلك فبكسرها ، مثاله إذا قلت : (دلالة الخير لزيد) فهو بالفتح ، أي : له اختيار في الدلالة على الخير ، وإذا كسرتها فمعناه حينئذ صار الخير سجية لزيد فيصدر منه كيف كان (٣٦) ويعرفها الجرجاني فيقول: "الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر" والدلالة أيضاً بمعنى العلامة ، والعلامة : هي الشيء الدال على شيء آخر .

ويعرف علم الدلالة بعلم العلامات (Semiotics) أو علم المعنى ، فهو مشتق من الكلمة اليونانية (semeion) المأخوذة من (sema) وتعني "علامة" . فعلم العلامات : علم يعنى بدراسة أنواع العلامات والإشارات وتصنيفها بما في ذلك العلامات اللغوية (٣٧) ، وهو أحد فروع علم اللغة الحديث وهو غاية الدراسات الصوتية والفونولوجية ، والنحوية .

(٣١) تهذيب اللغة : ١٤ / ٦٦ ، تحقيق يعقوب عبد (رب) النبي ومراجعة الأستاذ : محمد علي النجار ، ط . الدار المصرية للتأليف والترجمة .

(٣٢) اللسان ، مادة : (د ل ل) .

(٣٣) علم الدلالة التطبيقي ، د هادي نهر، ص : ٢٣ ، دار الأمل الطبعة الأولى : ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م . الأردن .

(٣٤) الكليات معجم المصطلحات ، الكفوي ، ص : ٤٣٩ .

(٣٥) تاج العروس ، الزبيدي : ٢٨ / ٤٩٨ . مادة (د ل ل) .

(٣٦) الكليات معجم المصطلحات ، الكفوي ، ص : ٤٣٩ . وهي منقسمة إلى المطابقة والتضمن والالتزام ؛ لأن اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة ، وعلى جزئه بالتضمن - إن كان له جزء - وعلى ما يلزمه في الذهن بالالتزام . كالإنسان : فإنه يدل على تمام (الحيوان الناطق) بالمطابقة ، وعلى أحدهما بالتضمن ، وعلى قابل العلم بالالتزام ، كما هو مفصل في موضعه . [المصدر نفسه] .

(٣٧) المفجّم وعلم الدلالة ، د. سالم سليمان الخماش ، ص : ٣ ، مقتبس من : موقع لسان العرب ١٤٢٨ هـ .

وتتنوع الدلالات تبعاً لمستوى الدراسة اللغوية ، فالدلالة الصوتية تستمد من طبيعة الصوت ، والدلالة المعجمية تستمد من البنية المفردة بأصل الوضع أو بمصاحبة السياق الملازم لهذه البنية (فهو ثابت) ^(٣٨) ، والدلالة الصرفية تستمد من الصيغ الصرفية ، والدلالة النحوية تستمد من التركيب . ^(٣٩)

المفعول الصحيح : استعمل الوقشي هذا المصطلح في الجزء الأول من كتابه ^(٤٠) ، وقصد به المفعول به لفعل متعدّد ، نحو قولك : قرأته فهو مقروء ، فالكتاب في جملة "قرأتُ الكتاب" مفعول صحيح ، أما قولنا : نظرتُ إلى الكعبة فهي منظور إليها ، فـ"إلى الكعبة" مفعول به ولكن ليس على المفعول الصحيح ؛ لأنّ الفعل لازم وليس متعدّياً .

(٣٨) كما في قولهم النفش والهمل ، فإنهما يدلان ابتداءً على التفرق والانتشار ، وتدل الأولى على أن ذلك يحدث ليلاً ، وتدل الثانية أنه يحدث نهاراً ؛ مما اعتبرته من قبيل الدلالة الثابتة وهي ليست دلالة واحدة بل دالتان : إحداها بأصل الوضع وهو التفرق والانتشار ، والثانية بمصاحبة السياق الذي ظلّ ملازماً للمفردة أينما حلّت أو ارتحلت ، حتى لأصبح يختار لها سياقاً يتلائم معها ، وهو غير المعهود عن السياق الذي يجبر - حتماً - الصيغة أو البنية أن تتكيف معه. ولعلّ بحثاً تتناول هذه الفكرة بعد (موضوع : السياق الملازم للصيغة أو البنية طوال رحلتها) ؛ والذي لفت انتباهي أن الدلالة المعجمية الناتجة بأصل الوضع ذات درجة دلالية هي أولى درجاتها ، لكن هناك مفردات وصيغ تحمل دلالة من الدرجة الثانية : دلالة الوضع ، ودلالة السياق الملازم . كما ذكرت آنفاً . والله تعالى أعلم .

(٣٩) دلالة الألفاظ ، الدكتور إبراهيم أنيس ، ص : ٤٦ - ٤٨ . وانظر: الدراسات اللغوية عند ابن مالك ، د. غنيم غانم ، ص : ١٢٨ ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، سلسلة الرسائل الموصى بطبعتها : ١٤١٨ هـ .

(٤٠) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ١١٥ .

نبذة عن الإمام مالك

وعن كتابه الموطأ ❁

(٩٣هـ - ١٧٩هـ)

ولد مالك بن أنس - رحمه الله تعالى - في ربيع الأول سنة ٩٣هـ ، الموافق ٧١٢م ، عام موت سيدنا أنس رضي الله عنه خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ولسنا - فيما أظن - بحاجة إلى التعريف بكتاب " الموطأ " ولا بصاحبه إمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي المَدَنِيّ (٩٣هـ - ١٧٩هـ) ^(١) ، فالكتاب من أهم الكتب وأشهرها وأعظمها المؤلفات في الإسلام ، وبمنظرة سريعة على الحركة العلمية الكبرى التي أثارها العلماء حول هذا الكتاب تدل على ذلك ، فقد عكف العلماء على دراسته وتدريبه وروايته وتصحيحه ، واستخراج كنوزه ، وشرح عدد كبير جداً من العلماء ألفاظه ومعانيه ، واستخرجوا رجاله ، وتحدثوا عما اشتمل عليه من فوائد فقهية ، وأولى العلماء هذا الكتاب العناية التامة ؛ لأنه مصدر مهم ،

ترجمته في : ابن سعد (٢٣٠هـ) ، كتاب الطبقات الكبير : ٩ / ١٩١ ، تحقيق د . علي محمد عمر ، الطبعة الأولى : ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م . الناشر مكتبة الخانجي - القاهرة . القفطي (٦٢٤هـ) ، إنباه الرواة على أنباه النحاة : ٢ / ١٧٢ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى : ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، دار الفكر العربي - القاهرة . وابن خُلَّكان (٦٨١هـ) ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : ٤ / ١٣٥ ، حققه د . إحسان عباس ، ط . دار صادر - بيروت ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م . وطبقات علماء الحديث ، ابن عبد الهادي الدمشقي (٧٤٤هـ) : ١ / ٣١٢ ، تحقيق أكرم البوشي ، وإبراهيم الزبيقي ، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ، مؤسسة الرسالة - بيروت . و سير أعلام النبلاء ، الحافظ شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ) : ٨ / ٤٨ ، تحقيق : أ / شعيب الأرناؤوط ، وأ / نذير حمدان ، الطبعة الحادية عشرة : ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ، مؤسسة الرسالة - بيروت . وغربال الزمان في وفيات الأعيان ، العامري اليماني (٨٩٣هـ) ، ص : ١٦١ ، علق عليه محمد ناجي زعيبي العمر ، مطبعة زيد بن ثابت : ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م . دمشق . طبقات الحفاظ ، الحافظ الجلال السيوطي (٩١١هـ) ، ص : ٩٦ ، الطبعة الأولى : ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، دار الكتب العلمية - بيروت . ومعجم المفسرين حتى العصر الحاضر ، عادل نويهض ، ص : ٤٦٠ ، الطبعة الثالثة : ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م ، مؤسسة نويهض الثقافية للنشر .

(١) ففي سير أعلام النبلاء للذهبي : " هو إمام دار الهجرة وشيخ الإسلام وحجة الأمة ، المتقن الثقة ، إمام أهل السنة والجماعة ، أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان خُثَيْل بن عمر بن الحارث ، من ذي أصْبَح بن عوف بن مالك بن زيد بن شداد بن زرة الحميري ، ثم الأصبحي المدني ، حليف بني تيمم القرشي ، فهم حلفاء عثمان أخي طلحة بن عبيد الله أحد العشرة (أي : المبشرين بالجنة) " . [شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ) ، سير أعلام النبلاء : ٨ / ٤٨ .] . وأمه هي العالية وقيل الغالية بنت الشريك الأزدي . ومالك جد الإمام من كبار التابعين وروى عن عمر وطلحة وعائشة وأبي هريرة وحسان بن ثابت وكان من أفاضل الناس وأحد الأربعة الذين حملوا عثمان بن عفان ومات سنة اثنتي عشرة ومائة .

من أقدم مصادر السُّنة المطهرة وأوثقها ، فقد كتب العلماء عليه شروطًا بعضها في غاية النفاسة والإفادة ، كـ " التمهيد " و " الاستذكار " لابن عبد البر - رحمه الله تعالى - و " المنتقى " لأبي الوليد الباجي ، ومن ذلك ما كتبه القاضي عياض ، وأبو بكر بن العربي ... وغيرها ، التي أصبحت أصولاً يُرجع إليها عند أصحاب مالك وغيرهم ، بل هي شواهد واضحة على تقدم الفكر العربي الإسلامي .

وأنا عندما أتحدث عن الموطأ أكون كجالب التمر إلى هجر^(٢) فضلاً عن تكلف ذلك ؛ لعدة أمور ، في طليعتها سعة مجال دوران الموطأ ومشاركته في مختلف المعارف والعلوم ؛ في القرآن وعلومه ، والحديث وفنونه ، وفي المجالات السياسية والفكرية من تاريخ الأمة ، فتناوله القدامى والمحدثون بالشرح والتعليق على تعقب العصور ، فألقوا عنه الكتب التي أبرزت أثره العظيم في الحياة الإسلامية من القرن الثاني الهجري إلى يوم الناس هذا ، وقد ساق القاضي عياض قائمة حافلة بالأئمة الذين تناولوا أخبار الإمام ومناقبه ؛ مما يغني عن الإعادة والتكرار .^(٣)

فحسبي ما أذكره عن " الموطأ " إنَّما يكون على سبيل التيمن والتبرك والإجلال لصاحبه - رحمه الله تعالى - ؛ فقد قال عبد الله المبارك : لو قيل لي : اختر للأمة إماماً ، اخترت لها مالكا ، وقال سفيان بن عيينة : مالك ابن أنس سيد المسلمين ، وقال أيضا : كان مالك لا يُبلغ من الحديث إلا صحيحاً ، " ولا يُحدث إلا عن ثقة " ^(٤) وقال يحيى القطان : مالك أمير المؤمنين في الحديث ، وقال أيضاً : ما أقدم على مالك في زمانه أحداً . وقال الإمام الشافعي : إذا ذكر

(٢) التعليق على الموطأ (المقدمة) ، الوُفَّيَّ (٤٨٩هـ) : ٦٧/١ ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان آل عثيمين ، الطبعة الأولى : ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م . مكتبة العبيكان - الرياض .

(٣) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة رجال مالك ، القاضي عياض (٥٤٤هـ) : ١ / ٨ وما بعدها ، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي ، الطبعة الثانية : ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م . وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب .

(٤) المسالك في شرح مالك (المقدمة) ، القاضي ابن العربي المالكي (٥٤٣هـ) : ١ / ١٢١ ، محمد بن حسين السليماني وأخته عائشة ، الطبعة الأولى : ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م ، دار الغرب الإسلامي - بيروت . وينظر : سير أعلام النبلاء ، شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ) : ٨ / ٧٣ .

العلماء فمالك النجم ، وما أحد أَمَّنُ عليَّ من مالك بن أنس ، فهذه شذرات من فضائل هذا الحبر ولمعات من ترجمة الإمام البحر الذي أطبقت الأمة على تقديمه وإجلاله .^(٥)

والموطأ فيه الأحاديث الصحيحة المسندة - وإن كان الكتاب ليس بالكبير - وفيه البلاغات والمنقطعات والمراسيل ، ولا يستدرك على الإمام مالك في ذلك ؛ لأنه يرى حجية المرسل ، وهذه البلاغات وصلها ابن عبد البر في التمهيد سوى أربعة أحاديث ، كما هو معروف .

وقد اعتنى أهل العلم بالموطأ عناية فائقة لإمامة مؤلفه ، ولعظم نفعه ، وكتاب الموطأ في الطبقة الأولى من كتب الحديث عند المحققين ، وكان الإمام مالك متحريراً في الرواية منتقياً للرجال أحسن الانتقاء ، منتقداً للرجال أشد الانتقاد ؛ لذلك جعله أهل الحديث آنذاك مصدراً حديثاً معتمداً عليه في الاحتجاج بأحاديثه من حيث الجملة - مع أن فيه المرسل والبلاغ .

ومن الحيطة لتجنب الغلط كان مالك - رحمه الله ﷺ - يشدد في رواية الحديث بالمعنى^(٦) حتى ظهر صحيح الإمام البخاري الذي تقدم على الموطأ في الصحة؛ وذلك لأن الإمام البخاري جرد صلب الكتاب من البلاغات والمراسيل، وذكرها في تراجم الأبواب على سبيل الاستشهاد بها ليس غير، والمعول في كتابه على أحاديث الصلب لا التراجم .

ومع ذلك لم يفقد الموطأ تلك المكانة بوصفه مصدراً من مصادر السنة المشهورة ذات المكانة المرموقة ، فقد أثر عنه - رحمه الله تعالى - عنايته باللغة والنحو ، فيروى أنه " اختلف إلى عبد الرحمن بن هرمز عدة سنين في علم لم يثبه للناس ، فمنهم من قال : تردد إليه لطلب النحو

(٥) المصدر السابق نفسه .

(٦) المسالك في شرح مالك (المقدمة) : ١ / ١٢٧ ، وما بعدها . القاضي عياض ، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة رجال مالك : ١ / ١٨٥ ، ١٨٦ . وانظر : كشف المغطى من الألفاظ الواقعة في الموطأ ، الطاهر بن عاشور ، ص : ٢٤ ، تحقيق طه بن علي بوسريخ التونسي ، دار السلام ، الطبعة الأولى : ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م .

واللغة قبل إظهارهما ، وقيل كان ذلك من علم أصول الدين وما يَرُدُّ به مقالة أهل الزيغ والضلال".^(٧)

وقد ضم الموطأ نحو من (١٨٤٣) ثلاثة وأربعين وثمانمائة وألف حديث وزعها الإمام مالك في الكتب والأبواب التي اجتهد في تصنيفها ، وقد بلغ عدد الكتب (٦١) واحدا وستين كتابا ، تبدأ بكتاب "وقوت الصلاة" وتنتهي بكتاب "أسماء النبي ﷺ" ، وعدد الأبواب (٨٠٣) ثلاثة وثمانمائة باب ، ومن عادة الإمام مالك في الغالب أن يذكر عقب تلك الأحاديث ما استنبطه منها من فقه ، ولكن هناك ما يقرب من (١٠٠) مائة باب خلت أصلا من أي حديث، وإنما خصَّها الإمام مالك لفقهه^(٨) .

توفي الإمام مالك بن أنس في ربيع الأول سنة ١٧٩هـ الموافق ٧٩٥ م عن عمر يناهز بضعا وثمانين سنة ، حيث صلى عليه أمير المدينة عبد الله بن محمد بن إبراهيم العباسي ، وشيع جنازته واشترك في حمل نعشه، ودُفِنَ - رحمه الله تعالى - في البقيع.^(٩)

(٧) إنباه الرواة على أنباه النحاة ، القفطي : ١٧٢ / ٢ ، ١٧٣ .

(٨) سير أعلام النبلاء ، الذهبي : ٨ / ٤٨ وما بعدها . والمسالك في شرح مالك (المقدمة) : ١ / ١٢١ .

(٩) إنباه الرواة على أنباه النحاة ، القفطي : ١٧٣ / ٢ وما بعدها . وطبقات الحفاظ ، السيوطي، ص : ٩٦ ، وما بعدها .

نبذة عن الوقشي

مؤلف كتاب " التعليق على الموطأ "

(٤٠٨ هـ - ٤٨٩ م) *

اسمه ونسبه :

هو هشام بن أحمد بن هشام بن خالد بن سعيد ، أبو الوليد الكِنَانِيُّ الوقْشِيُّ الطُّلَيْطَلِيُّ^(١) ،
وكنيته أبو الوليد .^(٢)

أما " الوقْشِيُّ " فنسبة إلى " وقْش " بلدة بنواحي " طُلَيْطَلَة "^(٣) ، وهي كبرى المدن في شرق
الأندلس على مجرى نهر " تَاجَة " ، وكانت قبل الفتح الإسلامي عاصمة الفرنج ،

من مصادر ترجمة أبي الوليد : الصلة ، لابن بشكوال (٥٧٨ هـ) : ٢ / ٢٨٨ ، ٢٨٩ . ومعه كتاب : صلة الصلة لأبي
جعفر الغرناطي (٧٠٨ هـ) ، تحقيق : شريف أبو العلا العدوي ، الناشر : مكتبة الثقافة الدينية ، بورسعيد - القاهرة .
ومعجم البلدان ، ياقوت الحموي (٦٢٣ هـ) : ٥ / ٣٨١ ، دار صادر ، بيروت ، بدون رقم للطبعة : ١٩٧٧ م . ومعجم
الأدباء [إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب] ، ياقوت الحموي (٦٢٣ هـ) : ٦ / ٢٧٧٨ ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس ،
دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى : ١٩٩٣ م . وسير أعلام النبلاء ، الإمام شمس الدين محمد بن
أحمد الذهبي (٧٤٨ هـ) : ١٩ / ٣٤ ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الحادية عشرة
١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م . وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي
(٧٤٨ هـ) : ١٠ / ٦٤٤ ، تحقيق : الدكتور بشار عوَّاد ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤٢٤ هـ -
٢٠٠٣ م . وفيات سنة (٤٨٩ هـ) . وكتاب الوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤ هـ) : ٢٧ /
٢٠١ ، تحقيق : أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى :
١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م . وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي (٩١١ هـ) : ٢ / ٣٢٧ ، تحقيق : الأستاذ
محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية : ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م . ونفح الطيب من غصن
الأندلس الرطيب ، المقرئ التلمساني (١٠٤١ هـ) : ٣ / ٣٧٦ ، ٣٧٧ - ٤ / ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، تحقيق
الدكتور إحسان عباس ، دار صادر - بيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م . والأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من
العرب والمستعربين والمستشرقين ، خير الدين الزركلي (١٣٩٦ هـ) : ٨ / ٨٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت لبنان ،
الطبعة الخامسة عشرة : ٢٠٠٢ م . وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، إسماعيل باشا البغدادي
(١٣٣٩ هـ) : ٢ / ٥٠٩ ، ووكالة المعارف الجليلة ، إستانبول : ١٩٥١ م ، وأعاد طبعته : دار إحياء التراث ،
بيروت - لبنان . وانظر : التعليق على الموطأ ، (مقدمة المحقق) الوقْشِيُّ : ٨ / ١ .

(١) تاريخ الإسلام ، الذهبي : ١٠ / ٦٤٤ .

(٢) التعليق على الموطأ ، (مقدمة المحقق) الوقْشِيُّ : ٨ / ١ .

(٣) معجم البلدان ، ياقوت الحموي : ٤ / ٣٩ .

"الأسبان".^(٤) وأما النسبة الثانية: "الكِنَانِيّ" فنسبة إلى القبيلة العربية المعروفة^(٥)، وقال المقرّي: "أما المنتسبون إلى عموم كنانة فكثير ، وجُلُهم في طُلَيْطَلَة وأعمالها ، ولهم ينسب الوَقْشِيُّون الكِنَانِيُّون الذين منهم القاضي أبو الوليد ، والوزير أبو جعفر . ومنهم أبو الحسين ابن جبير صاحب الرّحلة ، ... ، وابن جبير هو من وُلِدَ ضمرة بن بكر بن عبد مناف بن كنانة .^(٦) وجد ابن جبير الداخِل إلى الأندلس اسمه عبد السلام^(٧) ويرى محقق كتاب التعليق - مناط دراستنا هذه - مستفهما ! هل الوَقْشِيُّون من بني ضمرة أيضا ؟ وهل هم من ولد عبد السلام المذكور ؟! فهناك صلة مصاهرة بين آل الوَقْشِيّ وآل جُبَيْر مصحوبة بالانتماء إلى القبيلة^(٨)، ويقول - من تمام الفائدة - : " إنَّ هذه النسبة (الْوَقْشِيّ) تكون نسبةً إلى "وَقْش" قبيلة من الأنصار ، وهو وَقْش بن زُعْبَة بن زَعُورًا بن عبد الأشهل ، ومنهم رفاعة بن وقش قُتِل يوم أُحُد ، وسَلَمَة بن سلامة بن وَقْش، شهد بدرًا ، وقُتِل يوم أُحُد ، وأخوه : عمرو قُتِل يوم أُحُد ، وعَبَاد بن بَشْر بن وَقْش ، كان فيمن قَتَلَ كعب بن الأشرف . وفي "هَمْدَان" وَقْش بن قسم بن مُرْهبة بن غالب بن وَقْش القاضي"^(٩)

وأما النسبة الثالثة: "الطُّلَيْطَلِيّ" فهكذا نسبه الذهبي، قال: " ويعرف بالوَقْشِيّ"^(١٠)، ويرى المحقق "أنَّ قوله هذا يدل على أنَّ "الطُّلَيْطَلِيّ" غير معروفة ولا مشهورة وهذا صحيح "^(١١) وإنَّ

(٤) المصدر السابق : ٥ / ٣٨١ . وانظر : التعليق على الموطأ ، الوَقْشِيّ : ١ / ٨ . . [المقدمة] .

(٥) جمهرة أنساب العرب ، ابن حزم الأندلسي (٤٥٦ هـ) ، ص : ١٨٠ وما بعدها ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ضمن سلسلة ذخائر العرب (٢) ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة : ١٩٨٢ م .

(٦) نفح الطيب ، المقرّي التلمساني : ٢ / ٣٨١ ، ٣٩٢ .

(٧) الإحاطة في أخبار غرناطة ، لذي الوزارتين لسان الدين بن الخطيب : ٢ / ٢٣٠ ، ٢٣١ ، تحقيق : محمد عبد الله عنان ، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الثانية : ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

(٨) التعليق على الموطأ : ١ / ١١ . [المقدمة] .

(٩) السابق نفسه . وانظر: الإشتقاق ، لأبي بكر محمد بن الحسن ابن ذرّيد (٣٢١ هـ) ، ص : ٤٤٤ ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م . وجمهرة أنساب العرب ، ابن حزم الأندلسي (٤٥٦ هـ) ، ص : ٤٧١ . والمحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، علي بن إسماعيل بن سيده (٤٥٨ هـ) ، : ٦ / ٣١٩ ، تحقيق الدكتور مراد كامل ، جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، معهد المخطوطات العربية ، الطبعة الأولى : ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م . وتاج العروس ، مادة (وق ش) : ١٧ / ٤٥٣ .

(١٠) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، الذهبي : ١٠ / ٦٤٤ .

(١١) التعليق على الموطأ ، الوَقْشِيّ : ١ / ١٢ .

نُسِبَ كذلك في نفع الطيب " بابن الوَقْشِيِّ الطَّلِيْطِيِّ ، عارف بالهندسة والمنطق ... " .^(١٢)

مولده :

اتفق المؤرخون على أن أبا الوليد الوَقْشِيَّ ولد سنة (٤٠٨ هـ) ثمان وأربعمئة من الهجرة ، ولم يُعَلِّمْ خلاف ذلك .^(١٣) ولم تذكر المصادر العربية التي ترجمت للوقشي مكان مولده ، فلا يَحْسُنُ الظن والتخمين في شيء دون أن يُفَصِّحَ عنه نصٌّ صريح منقول يصحُّ أن يؤخَّذَ به ويُستندَ إليه^(١٤) ولا نعرف شيئاً عن حالته الاجتماعية^(١٥) .

وقد ذكر المحقق أنَّ له عدداً من القرابة جاء نسبهم من جهة ابن أخيه ، فقال : " هؤلاء هم الذين عرفتهم من أسرة أبي الوليد هشام - رحمه الله تعالى - وربما كان هناك آخرون لم أعثر عليهم " ^(١٦) .

حياة الوقشي العلمية وأشهر شيوخه وتلاميذه :

طلب الوقشي العلم كغيره من أبناء زمانه في الكُتَّاب ، ثم انتقل إلى مجالس الشيوخ المتصدرين ؛ وذلك يُعرَف لكل طالب علم نقل إلينا أو لم يُنْقَل ؛ فهو معلوم بضرورة الحال .^(١٧) ولم يكن أبو الوليد مكثراً من الشيوخ ، ولا نعلم له رحلة خارج الأندلس لا للحج ولا لطلب الحديث ، يلقي فيها الشيوخ ، ويروي الكتب ، ويصل الأسانيد ، مع عنايته بالرواية ، وتعدد الفنون التي يجيدها ، وأقدم مَنْ عُرِف من شيوخه وفاةً الشيخ أبو عُمر الطَّلَمَنْكِيَّ (٤٢٩ هـ) وعُمُرُ الوقشيَّ

(١٢) نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، المقرِّي التلمساني : ٣ / ٣٧٦ .

(١٣) التعليق على الموطأ : ١ / ١٢ . [المقدمة] .

(١٤) ذكر الأستاذ خير الدين الزركلي في الأعلام (٨٤/٨) أنه ولد بوقش ، ولم يرد في المصادر التي تناولت الوقشي شيء من ذلك ؛ فلا يلزم قبوله . وللدكتور عبد الرحمن (محقق الكتاب) كلام مستفيض في تفنيد مكان مولده ، فليرجع إليه . [الوقشي ، التعليق على الموطأ : ١ / ١٢ - ١٤ . المقدمة] .

(١٥) انظر: التعليق على الموطأ : ١ / ١٦ ، ١٧ . [المقدمة] . و الذيل والتكملة لكتاب الموصول والصلة ، محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي (٧٠٣ هـ) : ١ / ١٩٧ . تحقيق محمد بن شريفة ، المكتبة الأندلسية ، دار الثقافة - بيروت ، الطبعة (بدون رقم) وبلا تاريخ . وتكملة الصلة ، محمد بن عبد الله القضاعي البُلَنسي الأندلسي (٦٥٩ هـ) : ١ / ٤٧٨ ، طبعة القاهرة : ١٩٥٦ م .

(١٦) التعليق على الموطأ : ١ / ٢٠ . [المقدمة] .

(١٧) المصدر السابق : ١ / ٢١ .

إذ ذاك إحدى وعشرون سنة، وأبو عمر من كبار شيوخ أهل الأندلس^(١٨)، وذكر المحقق أن ياقوت الحموي نقل عن القاضي عياض^(١٩) أن رواية الوَقْشِيَّ عن أبي عُمَرِ إجازةً، وسأل المحقق: هل رآه وسمع منه وأجازته؟ أو هو شيخه بالإجازة دون سواها؟

ويُعَدُّ أبو عُمَرُ في مقدمة شيوخ أبي الوليد، فهو في مشاهيرهم^(٢٠) ومن أشهر شيوخه: أبو عمر هذا سالف الذكر^(٢١)، وأبو محمد الشَّنْتِجَالِيَّ (٣٦٤هـ)^(٢٢) وأخذ عنه جماعة من أهل الأندلس منهم أبو الوليد الوَقْشِيَّ^(٢٣) وأبو عمر الحَدَّاء توفي سنة (٤٦٧هـ) الإمام المحدث الصدوق أحمد بن محمد بن يحيى، من بيت علم رفيع، فأبوه وجده وأبو جده من أفاضل العلماء ورجال الأندلس، مكث عن والده الحافظ، وكان حسن الأخلاق، موطأ الأكناف، عالماً سريع الكتابة انتهى إليه علو الإسناد مع ابن عبد البر^(٢٤)... وغيرهم، وذكر له محقق كتاب " التعليق للوقشي " عشرة من شيوخه ولداته من مصادر متعددة^(٢٥). ومن تلاميذه سبعة وأربعون رجلاً أخذوا عنه العلم بدءاً من إبراهيم بن لبَّ إدريس التَّجِيَّيِّ المعروف بـ " القُوَيْدِس " (٤٥٤هـ)، وانتهاء

(١٨) المقرئ الحافظ أحمد بن محمد بن عبد الله المعافري الأندلسي الطلمنكي، وكنيته أبو عمر، مالكي المذهب، ولد سنة أربعين وثلاثمائة (٣٤٠هـ). والطلمنكي: نسبة إلى بلده طلمنكة، وهي مدينة بثغر الأندلس الشرقي، بناها الأمير محمد بن عبد الرحمن بن الحكم. بها ولد، ونشأ بقرطبة. رحل إلى بلاد كثيرة، ورجع إلى الأندلس بعلم جم، وتوفي في طلمنكة في ذي الحجة سنة تسع وعشرين وأربعمائة وقد قارب التسعين. [ترجمته في سير أعلام النبلاء: ١٧ / ٥٦٧. وانظر: الصلة لابن بشكوال: ١ / ٨٥. وترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض: ٨ / ٣٢. وترتيب المدارك: ٨ / ٣٢].

(١٩) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، القاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي (٥٤٤هـ): ٨ / ٣٢، ٣٣، تحقيق: سعيد أحمد غراب، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(٢٠) المصدر السابق نفسه. وانظر: الصلة، لابن بشكوال: ١ / ٦٨، رقم المترجم له: (٨٦).

(٢١) ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ١٧ / ٥٦٦ - ٥٦٩.

(٢٢) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: ٩ / ٥٤٤، وفيات سنة (٤٣٦هـ).

(٢٣) التعليق على الموطأ: ١ / ٢٤. [المقدمة].

(٢٤) مات في ربيع الآخر سنة سبع وستين وأربع مائة وله سبع وثمانون سنة، ومشى المعتمد على الله في جنازته [انظر: ترجمته في سير أعلام النبلاء: ١٨ / ٣٤٤ - ٣٤٦، ترجمة رقم: (١٦٤)].

(٢٥) التعليق على الموطأ: ١ / ٢٢ - ٢٨. [المقدمة].

بـ"القاضي ابن فيروز .^(٢٦)

وفاته :

توفي أبو ليلى الوُقْشِيّ يوم الإثنين ليلة بَقِيَتْ من جمادى الآخرة سنة (٤٨٩هـ) تسع وثمانين وأربعمائة من الهجرة بـ" دانية " . في دار خال أبي بكر عتيق بن عبد الحميد المقرئ .^(٢٧) ونقل ياقوت الحموي^(٢٨) [عن القاضي عياض]^(٢٩) ، والحافظ ابن حجر العسقلاني في "لسان الميزان" أنَّ وفاته سنة (٤٨٨هـ)^(٣٠) ، ولعلَّ الأول هو الصحيح^(٣١) . وقد ذكر المحقق أنه قيل : "وعبارة القاضي عبارة ضعيفة".^(٣٢)

آثاره : لأبي الوليد أشعار ومؤلفات ذكرت في كتب التراجم والطبقات .

[أ] أشعاره :

لم يكن أبو الوليد شاعرا مطبوعا كثير الشعر جيده ، وإنَّ وصفه ابن صاعد الأندلسي : بأنَّه " بليغ ، مجيد ، شاعر ، مُتَقَدِّم ، وهو من أعلم الناس بالنحو واللغة ومعاني الأشعار "^(٣٣) ووصفه

(٢٦) والقويدس : إبراهيم بن لب المعروف بالقويدس ، كان قد اتصل بالوقشي رغبة في علم الحساب والهندسة ، فقرأ عليه كتاب إقليدس وغيره من أمهات الفن ، حتى برع فيه وأحكمه وأصبح مرجعا لطلاب الهندسة والحساب . [انظر : القرط على الكامل ، وهي الطرر والحواشي علي الكامل للمبرد ، أبو الحسن علي بن إبراهيم بن محمد بن عيسى بن سعد الخير الأنصاري (٥٧١هـ) : ١ / ١٣ . مقال مقتبس موجود على الشبكة العنكبوتية (الانترنت) ، ترقيم المكتبة الشاملة غير موافق للمطبوع ، بتاريخ : ٢٠١٣ / ٣ / ٧ م] ، وذكره صاعد في طبقات الأمم ، ص : ٧٤ ، طبعة لويس شيخو : ١٩١٢ م . أمَّا القاضي ابن فيروز فقد ذكر المحقق أنَّ القاضي عياض ذكره في مشيخته التي صنعها له ، كما أفاد ياقوت الحموي في معجم البلدان : ٥ / ٤٣٨ . [التعليق على الموطأ : ١ / ٢٨ - ٣٥ (المقدمة)] .

(٢٧) الصلة ، لابن بشكوال : ٢ / ٢٨٨ ، ٢٨٩ . وانظر : التعليق على الموطأ : ١ / ٤٤ . [المقدمة] .

(٢٨) معجم البلدان : ٥ / ٣٨١ .

(٢٩) مابين القوسين عن المحقق في كتاب التعليق .

(٣٠) لسان الميزان ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني : ٨ / ٣٣٣ ، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة : الأولى : ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م . رقم المترجم له : (٨٢٥٨) .

(٣١) التعليق على الموطأ : ١ / ٤٤ . [المقدمة]

(٣٢) المصدر السابق نفسه . وجدير بالتنبيه أنَّني وجدتُ في كتاب "لسان الميزان" لابن حجر بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة قوله : إنَّ وفاة أبي الوليد الوُقْشِيّ سنة تسع وثمانين وأربع مئة (٤٨٩هـ) ، وله إحدى وثمانون سنة. [انظر : لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني : ٨ / ٣٣٣] .

(٣٣) الصلة ، لابن بشكوال : ٢ / ٢٨٨ ، ٢٨٩ . وانظر : التعليق على الموطأ : ١ / ٤٤ ، ٤٥ .

ياقوت في "معجم الأدباء" بأنه : " كان أديبا ، كاتباً ، شاعراً " (٣٤) وما وصلنا من شعره قليل جداً لا يكفي أن يُجزم بشاعريته ، وقد اخترت بعضاً من أبياته ، قال (٣٥) : [بحر السريع]

بَرَّحَ بِي أَنْ عُلُومَ الْعُلُومِ ——— وَرَى اِثْنَانِ مَا إِنْ فِيهِمَا مِنْ مَزِيدٍ
حَقِيقَةً يُعْجِزُ تَحْصِيلُهَا وَبَاطِلُ تَحْصِيلِهِ لَا يُفِيدُ

وقال في خوفه من ركوب البحر (٣٦) : [بحر السريع]

لَا أَرْكَبُ الْبَحْرَ وَلَوْ أَنَّنِي ضَرَبْتُ فِيهِ بِالْعَصَا فَاَنْفَلَقُ
مَا إِنْ رَأَيْتُ عَيْنِي أَمْوَاجَهُ فِي فِرْقٍ إِلَّا تَنَاهَى الْفِرْقُ

[ب] مؤلفاته :

أغلب مؤلفات أبي الوليد الوَقَّشِيِّ تعليقات وتنبهات على كتب السابقين ، هي أشبه بنقد الكتب وإصلاح أخطائها ، والزيادة عليها ، أو تهذيبها ، في عبارات مختصرة ، لكنها في غاية الإجادة والإفادة ، وذكر المحقق في المقدمة عشرة كتب للمؤلف أشارت إليها المصادر التي تناولت مؤلفات أبي الوليد الوَقَّشِيِّ ، ومن ذلك : (٣٧) "التعليق على الكامل للمبرد" : من أشهر مؤلفاته ، وربما عُرف بـ "طُرَرُ الكامل" أو "نكت الكامل" و "حاشية على الكامل" وهو تعليقات مفيدة على الكامل لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٦هـ) ، وربما جُعِلَتْ تعليقات أبي الوليد الوَقَّشِيِّ على حواشي الكتاب من نسخته من "الكامل" ؛ فتأثر ابن السَّيِّد "البَطْلَيْوسِي" بعمل أبي الوليد الوَقَّشِيِّ فصنع كما صنع ، ووضع هوامش على نسخته هو من "الكامل" . (٣٨) وطُرَرُ أبي الوليد الوَقَّشِيِّ أو تعليقاته على الكامل ذكره المترجمون لسيرته في أغلب كتب التراجم (٣٩) ، اقتصرُوا في ترجمته عليه ؛ لشهرته وتميزه عندهم ، ولم يُوقف على أحد نقل عنه أو أفاد منه من

(٣٤) معجم الأدباء : ٦ / ٢٧٧٨ .

(٣٥) المصدر السابق نفسه . وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : ٢ / ٣٢٧ . ونفح الطيب ، المقرئ التلمساني : ١٣٧/٤ . وانظر : التعليق على الموطأ : ١ / ٤٤ ، ٤٥ . [المقدمة] .

(٣٦) نفح الطيب : ٣ / ٣٧٧ . وانظر : الوَقَّشِيِّ ، التعليق على الموطأ : ١ / ٤٦ ، ٤٧ .

(٣٧) التعليق على الموطأ : ١ / ٤٤ ، ٤٥ . [المقدمة] .

(٣٨) المصدر السابق : ١ / ٤٩ . [المقدمة] .

(٣٩) سبق ذكر تلك الكتب التي تَرَجَّمَتْ له - رحمه الله تعالى - .

علماء الأندلس .^(٤٠) و " التعليق على الموطأ " : هو الكتاب الذي بين أيدينا مناط البحث والدراسة ، وهو تعليقات على "الموطأ" للإمام - رحمه الله تعالى - أغلبها تفسير لغوي ، أو توجيه نحوي^(٤١) وسيأتي الحديث عن الكتاب عند عرض منهج المؤلف ورواياته عن الموطأ - إن شاء الله تعالى - (٤٢) .

وله (٤٣) " تهذيب الكنى لمسلم " واسمه : عكس الرتبة وقلب المبنى لكتاب مسلم في الأسماء والكنى " ، هذَّب فيه كتاب " الكنى والأسماء " للإمام مسلم - رحمه الله تعالى - وتهذيب "المؤتلف والمختلف" في أسماء القبائل لابن حبيب البغدادي (٢٤٥هـ) ، ذكره ابن خير الإشبيلي (٥٧٥هـ) في فهرسته ، قال : " كتاب "المؤتلف والمختلف في أسماء القبائل لابن حبيب النحوي تهذيب القاضي أبي الوليد هشام بن أحمد الوقشي - رحمه الله تعالى - ... " . (٤٤) وتوخيا للإيجاز في ذكر مؤلفاته أو كما يُقال : يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق . فذكر له من الكتب : كتاب " تنبيهات على أبي نصر الكلاباذي " أحمد بن محمد بن الحسين (٣٩٨هـ) . وتنبيهات على "المؤتلف والمختلف" للدارقطني ، وهو مفقود . (٤٥) وكتاب " تنبيهات على مشاهد ابن هشام صاحب سيرة رسول الله ﷺ ذكره القاضي عياض في "مشيخة القاضي ابن فيروز" . (٤٦) وكتاب تنبيهات على "تاريخ خليفة بن خياط" العَصِيفري الليثي (٢٤٠هـ) ، وهو من أهم المصادر التاريخية القديمة التي تهتم بالحوادث والرجال معا ، وقد وصل إلى الأندلس في زمن

(٤٠) التعليق على الموطأ : ١ / ٤٩ . [المقدمة] .

(٤١) المصدر السابق نفسه . المسالك شرح موطأ ، لابن العربي : ١ / ١٩٨ ، ١٩٩ .

(٤٢) المصدر السابق : ١ / ٥١ .

(٤٣) أي : لأبي الوليد الوقشي .

(٤٤) المصدر السابق : ١ / ٥٢ .

(٤٥) المصدر السابق : ١ / ٥٥ .

(٤٦) المصدر السابق : ١ / ٥٥ . وانظر: معجم البلدان : ٥ / ٣٨١ .

مبكر جدا.^(٤٧) وكتاب "مختصر في الفقه".^(٤٨) وكتاب "الرسالة المرشدة".^(٤٩) وهناك بعض الكتب التي نُسِبَتْ إليه ، ولكن محقق الكتاب الذي بين أيدينا يرى أنها لا تثبت له بشكل قاطع .^(٥٠)

أقوال العلماء فيه :

قال صاعد بن أحمد : " أبو الوليد الوَقْشِيّ أحد رجال الكمال في وقته ، ... ، هو من أعلم الناس بالنحو واللغة ومعاني الأشعار ، وعلم الفروض وصناعة البلاغة ، وهو بليغ مجيد شاعر متقدم حافظ للسنن ، وأسماء نقله الأخبار ، ... ، ويجمع إلى ذلك آداب الأخلاق مع حسن المعاشرة ولين الكنف وصدق اللهجة " .^(٥١) وقال أبو عبد الباقي بن محمد الحجاري : " وكان شيخنا أبو عليّ الرُّيُولِيّ يقول : والله ما أقول فيه إلّا كما قال الشاعر^(٥٢) : [بحر الوافر]

وكان من العلوم بحيث يقضى له في كل علم بالجميع

ومع ثناء القاضي عياض (٥٤٤هـ) - رحمه الله تعالى - على أبي الوليد^(٥٣) ، كان منتقدا له في جسارته وإقدامه على تغيير الرواية في الحديث ، وأنه رُبّما أصاب ، ورُبّما أخطأ فخطأ الصَّواب ، ووهم وغلط ، قال في "الإلماع"^(٥٤) : " الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها ، ولا يغيرونها من كتبهم ... ، لكن أهل المعرفة منهم ينيهون على خطئها عند السماع والقراءة ، وفي حواشي الكتب ، ويقرءون ما في الأصول على ما بلغهم .

ومنهم من يجسر على الإصلاح ، وكان أجراًهم على هذا من المتأخرين القاضي أبو الوليد هشام بن أحمد الكِنَانِيّ الوَقْشِيّ ، فإنه لكثرة مطالعته ، وتفننه في الأدب واللغة، وأخبار الناس ، وأسماء الرجال وأنسابهم ، وثقوب فهمه، وحدة ذهنه جسر على الإصلاح كثيرا ، ورُبّما نبّه على

(٤٧) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ٥٦ ، ٥٧ . [المقدمة] .

(٤٨) المصدر السابق : ١ / ٥٨ .

(٤٩) هدية العارفين : ٥٠٩/٢ .

(٥٠) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ٥٨ .

(٥١) الصلة ، لابن بشكوال : ٢ / ٢٨٨ ، ٢٨٩ . رقم المترجم له : (١٣٦٧) .

(٥٢) المصدر السابق : ٢ / ٢٨٩ .

(٥٣) انظر : التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ٦٠ وما بعدها .

(٥٤) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ، القاضي عياض (٥٤٤هـ) ، ص : ١٨٥ ، ١٨٦ ، تحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر ، دار التراث - القاهرة . المكتبة العتيقة بتونس ، الطبعة الأولى : ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م .

وجه الصواب ، لكنَّه رُبَّما وهم وغلط في أشياء من ذلك ، وَتَحَكَّمْ فيها بما ظهر له ، أو بما رآه في حديث آخر ، ورُبَّما كان الذي أصلحه صوابا ، ورُبَّما غَلِطَ فيه وأصلح الصواب بالخطأ " . وقال : " وكان أبو الوليد الكناني مِمَّنْ أَتَقَنَ ، ورُبَّما تكلَّف في الإصلاح والتقويم بعض ما نُعِيَ عليه " .^(٥٥) وقريب من ذلك ما قال القاضي عياض في "مشارك الأنوار" في مقدمته ، وفي ثانيا الكتاب ، ودلل على ذلك .^(٥٦)

وقد اتُّهِمَ بالاعتزال ، قال ابن بشكوال : " وقد نُسِبَتْ إليه أشياء ، والله عَزَّ وَجَلَّ أعلم بحقيقتها ، وسائله - سبحانه - عنها ومجازيه بها " .^(٥٧) وقال الدكتور عبد الرحمن بن سليمان آل عثيمين : "وخلاصة القول : أننا نتوقف في هذه القضية فلا نتهمه بالاعتزال ، ولا نفيه . ولم نجد في كتابه "التعليق على الموطأ " ما يؤكد نزعه الاعتزالية ، وما ذهب إليه الدكتور من التوقف إنَّما بناه على رأي شيخ المؤرخين الحافظ الذهبي ؛ فقد ذكر الحافظ الخبر ولم يعلق عليه بشيء ، فكأنَّه لم يشبهه ولم ينفه " .^(٥٨)

منهج الوقشيّ في التعليقات الواردة في كتابه :

سار الوقشيّ في مواضع من "الموطأ" ، يشرح لفظه ، ويزيل إبهامه ، ويوجه إعراب مُشكِله ، ناقلا ذلك كلّهُ من المصادر ، ومُقيِّداً عن الشيوخ ، ومستشهدا على ما يقول بالآيات القرآنية الكريمة ، والأحاديث النبوية الشريفة ، والشواهد الشعرية ، وأمثال العرب وأقوالها ، فجاء الكتاب تأليفا حافلا مفيدا .

وأرى - فوق ما جاء به المحقق مشكوراً - أنَّ المؤلف يميل إلى الجانب الدلالي معتمداً على السياق في تحليلاته وإشاراته في المواضع النحوية أثناء التعرض لها ، فالصيغة لها معنى أصلي أو ابتدائي (أساسي) وهو معنى - لا شك - ثابت ، ولكن قد يكون للصيغة سياق ملازم لها يدور معها ، ولم أعهد دوران السياق مع الصيغة أو المفردة أو التراكيب باستثناء الأمثال ؛ فلا بد أن

(٥٥) المصدر السابق ، ص : ١٩٣ . وانظر : التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ٦١ . [المقدمة] .

(٥٦) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ، القاضي عياض (٥٤٤هـ) : ١ / ٤ ، ١٠ ، ٧٧ ، ٢٦٤ ، ٣٦٠ - ١٠ / ٢ ، ١٩٦ ، ٢٣٧ . طبع ونشر : المكتبة العتيقة بتونس ، ودار التراث بالقاهرة - بدون تاريخ . وانظر : الوقشيّ ، التعليق على الموطأ : ١ / ٦٢ . [المقدمة] .

(٥٧) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ٦٥ . [المقدمة] . وانظر : الصلة ، لابن بشكوال : ٢ / ٢٨٩ .

(٥٨) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ٦٦ . [المقدمة] . وانظر : سير أعلام النبلاء ، الذهبي : ١٩ / ١٣٥ . وله في تاريخ الإسلام : ١٠ / ٦٤٤ ، ٦٤٥ .

يتوفر للمثل عندما يُضْرَب - وفق وجهة نظري - سياق مشابه لسياقه الذي ورد فيه أو بيئة مقامية مثيلة لمورده ، ومن دوران السياق مع الصيغة أو المفردة ما ذكره الوقشي في كتابه أن "النَفْسَ" لا يكون إلا بالليل، هذا قول أهل اللغة^(٥٩) ، يقال نفشت الإبل نَفْشًا ، وأنفشتها صاحبها إنفَاشًا ... ، أمّا "الهَمَلُ" فقال بعضهم هو بالنهار خاصة ، وقال قوم : يكون ليلاً ونهاراً .

فقد صاحب السياق كلمتي (النفش ، الهمل) من حيث دلالة النفش والهمل على الحركة والانتشار ابتداء ، ثم دلّت الأولى عليه ليلاً والأخرى نهاراً ثانياً ؛ وذلك بملازمة السياق لكليهما ، وهو ما جعل الكلمة - حسب ما أرى - ذات معنيين ثابتين ، فظَلَّتْ (النفش و الهمل) من الكلمات المعجمية رغم وجود داليتين لهما : دلالة أولية (وهي مطلق الانتشار والتفرق) ، وأخرى ثانوية (وهي ما دلّت عليه الصيغة : النفش بتخصيص الانتشار والتفرق ليلاً ، والهمل بتخصيص الانتشار والتفرق نهاراً) .

وذكر الوقشي في تحليلاته الدلالية لصيغة اسم المفعول أنه يؤتى به على لفظ الفاعل^(٦٠) ، نحو: الحائط جادّ^(٦١) ، وإنما هو مجدود " كقولهم : ناقة تاجرة للنافقة في السوق ، قال : وإنما هي متجور فيها ، ولكن لما كان حسننها هو الذي ينفقها كان لها حظ من الفعل ، وهو أحد التأويلين ، والتأويل الثاني : أن العرب قد تأتي بالمفعول على صيغة الفاعل على معنى النسب ، كقولهم : ليل نائم ، ونهار صائم ، ولحم حاند للمشوي المحنوذ والحنيذ ، وإنما يُنام في الليل

(٥٩) وجاء في اللسان (نفش) : " ويقال نَفَشَتِ الإبل تَنَفُّشُ وَتَنَفُّشُ ، ونَفَشَتِ تَنَفُّشُ : إذا تفرقت فرعت بالليل من غير علم راعيها ، والاسم : التَنَفُّشُ [فقد ذكرها محقق كتاب التعليق في الحاشية بسكون الفاء ، وفي اللسان الاسم: التَنَفُّشُ (يفتح الفاء) ، ومن ثَمَّ فالمصدر (الحدث والفعل) : التَنَفُّشُ] ، ولا يكون النفش إلا بالليل ، والهمَلُ يكون ليلاً ونهاراً " .
اللسان ، مادة : (ن ف ش) ، ص : ٤٥٠٤ . انظر: قوله تعالى : ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [سورة الأنبياء : ٧٨] ، وانظر : تفسير الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي : ١٤ / ٣٣ ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، وشارك في تحقيق هذا الجزء : محمد رضوان عرقسوسي ، وغيث الحاج أحمد ، الطبعة الأولى : ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ، مؤسسة الرسالة .] .

ونفش تنفش : من باب ضرب ونصر وسمع (أي : مثلثة الفاء) ، ونَفَشًا وَنَفُوشًا : إذا رعت بلا راع ، وذلك حين تخرج من حظيرتها وتتفرق . وانظر: معجم وتفسير لغوي لكلمات القرآن (مخطوطة الجمل) ، حسن عز الدين الجمل : ٩٦/٥ ، مادة (ن ف ش) ، الهيئة المصرية للكتاب : ٢٠٠٣ م . وانظر : التعليق على الموطأ ، الوقشي : ٢ / ٢٠٨ .

(٦٠) في الحديث : " أَنَّ عَائِشَةَ - رضي الله تعالى عنها - زوج النبي ﷺ أنها قالت : إِنَّ أبا بكر كان نحلها جاداً عشرين وسقاً من ماله بالغابة ... " . الحديث . [أخرجه مالك في الموطأ من طريق ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها ، في : ٣٦ - كتاب الأقضية ، ٣٣ - باب ما لا يجوز من النحل ، حديث = ٤٠ . انظر : الموطأ المطبوع ، الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ٧٥٢] .

(٦١) الحائط : الحديقة والبستان يُجَدُّ منه .

ويُصام في النهار^(٦٢) ، فقد تلمس الوقشي الجانب الدلالي في كل ذلك وجعل الدلالة مقصده إلى ولوج المعنى وظلال المعنى .

ويضاف إلى ذلك ما ورد في تعليقه على إدخال مالك - رحمه الله تعالى - المرفقين في الوضوء لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة : ٦] ، فيرى أن (إلى) بمعنى (مع) كما في قوله تعالى : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ [آل عمران : ٥٢ . والصف : ١٤] ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ خُوبًا كَبِيرًا ﴾ [النساء : ٢] . فما بعد " إلى " في هذين الموضعين داخل فيما قبلها ، وذكر قول من خالفوا ... ، ومع هذا فإن ما بعد " إلى " لما كان قد يجوز فيه أن يكون داخلا فيما قبله ، وقد يجوز أن لا يكون ، كان إدخال المرفقين في الغسل أحوط وأرفع للشبهة^(٦٣) .

فقد عمل أبو الوليد الوقشي - في الترجيح بين جواز ما بعد " إلى " أن يدخل في الذي قبله أو لا يدخل - على الأحوط مستنسا بالسياق المصاحب وهو سياق المقام والحال للترجيح بين داليتين كليهما جائزة في حق الحرف " إلى " . وفي الآية نفسها قال : والخلاف في الكعبين كهو في المرفقين في أن الواو العاطفة لا تعطي رتبة إذا لم يكن في الكلام دليل على ذلك ، واحتج بقوله تعالى : ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً نَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [البقرة : ٥٨] ، وفي موضع آخر : ﴿ وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [الأعراف : ١٦١] ؛ مستشهدا بامرئ القيس : [بحر الطويل]

فقلت له لما تمطى بصلبه وأردف أعجازا وناء بكل كل

(٦٢) التعليق ، الوقشي : ٢ / ٢١٣ .

(٦٣) التعليق على الموطأ : ١ / ٥٣ - ٥٤ . فقد اعتمد الوقشي على سياق المقال والمقام حين أورد في كتابه أنه " قد يخبر بما لا فائدة فيه ، إذا جعل مقدمة لشيء فيه فائدة . ويروى أن رجلا قال لأخيه : لأهجرتك ، فقال كيف تهجرني وأبونا واحد ؟ فقال : [من الوافر] أبوك أبي وأنت أخي ، ولكن تفاضلت الطباع والظروف

وأفك حين تنسب أم صدق ولكن ابنها طبع سخي

فقوله : " أبوك أبي وأنت أخي " كلام لو انفرد لم يكن له فائدة ، ولكن لما جعله مقدمة لما بعده أفاد . التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ٥٣ - ٥٤ ، ٢ / ٨٥ . والبيتان في : الشعر والشعراء ، ابن قتيبة (٢٧٦هـ) ، ص : ٤٠٦ ، تحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر ، دار المعارف - القاهرة . وفي الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني (٣٥٦هـ) : ١٣ / ١٠٠ ، طبعة دار الكتب المصرية [.

قال: وإنما يُردف بأعجازٍ بعد أن ينوء بكلكله ، وهذا اتفاق عن البصريين والكوفيين^(٦٤) وهناك لطيفة دلالية أذكرها في هذا الموضع ؛ ذلك أن الآية ذكرت غسل الوجه واليدين في بدء الوضوء ، وذكرت بعدهما مسح الرأس ، وجاء غسل الأرجل بعد ذلك ، فقد ذكرت الآية الممسوح بين مغسولين وما ذاك إلا تنبيهها على إرادة الترتيب .

فدلالة الترتيب في الآية الكريمة أتت من القرينة التي دلت عليه . والقرينة : السياق التركيبي واللغوي فإن الله تعالى أدخل الممسوح بين مغسولين وقطع النظر عن نظيره .^(٦٥)

وما ورد في حديث أبي قتادة بن ربعي "...، فقال أبو بكر رضي الله عنه : لا هاء الله . إذا لا يعمدُ..."^(٦٦) فجاء تعليق أبي الوليد الوقشي في الجزء الأول من كتابه في الحديث : " لا هاء الله . إذا لا يعمدُ..." كذا الرواية ، وهو خطأ ، لا وجه لدخول (إذا) ههنا ؛ والصواب : لا هاء الله ذا ، دون ألف في (إذا) ، والمعنى : ذا ما أقسم به ، ومن النحويين من يُقَدِّرُهُ : الأمر ذا ، فيكون على التقدير الأول : مبتدأ محذوف الخبر ، وعلى الثاني : خبر مبتدأ مضمّر . قال اليفرنى^(٦٧) : " كذا رَوَيْنَاهُ بقصر (ها) ، وفي (إذا) قال إسماعيل القاضي : عن المازني أَنَّ الرواية خطأ ، وهو كذلك ؛ إذ لا وجه لـ (إذا) في هذا الموضع ، قال : وصوابه : " لا ها الله ذا " و"لا هاء الله ذا " ، و(ذا) صلة في الكلام قاله أبو زيد . وقال أبو حاتم (السجستاني) : يُقال في القَسَم : لا ها الله ذا ، والعرب تقول : لا هاء الله ذا بالهمز ، والقياس : ترك الهمزة " . وللمبرد في هذا الصدد (وهو رأي الأخفش كما ذكر الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة في الحاشية [٣٢١/٢]) قوله : "فمن هذه الحروف (الهاء) التي تكون للتنبيه . تقول : لا ها الله ذا ... ، فتكون (أي : الهاء)

(٦٤) ديوان امرئ القيس ، ص : ١٨ . رقم البيت : ٤٥ . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرف - القاهرة ، الطبعة الخامسة : ١٩٩٠م . ويروى : " تمطى بجَوْزِهِ " . وقال المحقق في الحاشية : وفي الكلام تقديم وتأخير ، والمعنى : وناء بكلكل وأردف أعجازاً . وانظر: التعليق على الموطأ : ٥٥ / ١ .

(٦٥) انظر : الأسئلة والأجوبة الفقهية المقرونة بالأدلة الشرعية ، عبد العزيز محمد السلطان (المدرس في معهد إمام الدعوة بالرياض) : ١ / ٢٤ ، الطبعة الرابعة عشرة ١٤٢٥هـ ، مطابع دار طيبة الرياض السعودي .

(٦٦) أخرجه الإمام مالك في : ٢١ - كتاب الجهاد ، ١٠ - باب ما جاء في السلب في النفل ، حديث : ١٨ . الموطأ لإمام الأئمة وعالم المدينة مالك بن أنس - رحمه الله تعالى - (٩٣هـ - ١٧٩هـ) المعروف بـ (الموطأ المطبوع) ، صححه ، ورقمه ، وخرج أحاديثه ، وعلق عليه : الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي - رحمه الله تعالى : ٢ / ٤٥٤ . (بالهمز) ، طبعة دار إحياء التراث دون رقم ، بيروت - لبنان : ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م . وانظر: التعليق ، الوقشي : ٣٤١ / ١ .

(٦٧) الاقتضاب في غريب الموطأ ، محمد بن عبد الحق بن سليمان اليفرنى التلمساني : ٢ / ١٩ .

في موضع الواو إذا قلت : لا والله . فأما قولك : (ذا) فهو الشيء الذي تقسم به ، فالتقدير : لا والله هذا ما أقسم به ، فحذفت الخبر لعلم السامع به" . (٦٨)

وقد صيغ أبو الوليد الوقشيّ تعليقاته صيغة دلالية ؛ ففي الحديث قوله ﷺ : " رأيتُ أكثرَ أهلها النساءَ " (٦٩) جاء توجيهه في الفعل (رأى) عمّا إذا كانت الرؤية قلبية (علمية بصيرية) ، أو بصرية بالعين ؟! ، قال : " هذه حجة مَنْ يرى الرؤية - ههنا - رؤية علم ؛ لأنه عدّى (فعل) الرؤية إلى مفعولين ، ورؤية العين إنما تتعدّى إلى مفعول واحد (٧٠) .

ربط أبو الوليد الوقشيّ في تعليقه - ههنا - حالة كون الرؤية بالعين أو بالقلب ، فأصحاب المعتقدات من الفرق الإسلامية الضالة يرون أنها رؤيا قلبية علمية ، أمّا أهل السنة والجماعة فيرون أنها رؤية عَيْنٍ ؛ لذا قال : "والذي عليه مشيخة أهل السنة أنها رؤية عَيْنٍ" وذكر أنه يتأول الرؤية على معنى الظن . ثم قال : "والظن لائق بحديث النبي ﷺ ، كأنه قال : فظننتُ أكثرَ أهلها النساءَ لكثرة ما رأيت فيها مِنْهُنَّ ، وهو أحد الوجهين . (٧١) والعبارة الأخيرة تبعث اطمئنانا إلى من يقرأ كتاب أبي الوليد هذا فيدرك أنه ليس من أهل الاعتزال - رحمه الله تعالى - والحمد لله . والله أعلم .

والوجه الثاني : أن تكون الرؤية رؤية عين ، وتجعل (النساء) بدلاً من (أكثر) ، فيكون كقولك : رأيتُ أخاك زيداً وأنت تريد رؤية عين ... ، فالبديل يحتاج إلى المُبدل منه كاحتياج المفعول الأول إلى الثاني فيما يتعدّى إلى مفعولين . (٧٢)

(٦٨) المقتضب ، المبرد : ٢ / ٣٢١ ، تحقيق الشيخ عزيمة ، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية : ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م ، القاهرة . وانظر حاشيته رقم (١) .

(٦٩) أخرجه مالك في موطئه في : ١٢ كتاب صلاة الكسوف ، ١ - باب العمل في صلاة الكسوف ، حديث = ٢ . وانظر: الموطأ المطبوع : ١ / ١٨٧ . وأخرجه البخاري في : ١٦ - كتاب الكسوف ، ٢ - باب الصدقة في الكسوف . ومسلم في : ١٠ - كتاب الكسوف وصلاته ، ١ - باب صلاة الكسوف ، حديث = ١ .

(٧٠) التعليق على الموطأ : ١ / ٢٢٠ .

(٧١) المصدر السابق : ١ / ٢٢١ .

(٧٢) التعليق على الموطأ : ١ / ٢٢١ .

فالكتاب ليس مُنصَّباً على الاختلافات الصيغية والتركيبية فقط ، وإنما عُني فيه أبو الوليد بأمور شتى كان من بينها مادة البحث الذي بين أيدينا .^(٧٣)

وأما تناوله لما فيه اختلاف تركيب ، كما في قوله ﷺ : " الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وُترَ أهله وماله " ^(٧٤) فله عدة أقوال منها : أن رواية نصب (أهله وماله) هي الصواب ، ومن رفعه فقد غلط ، وأن رواية النصب تعدى فيها الفعل (وُترَ) إلى مفعولين كما في قوله تعالى : ﴿وَلَنْ يَتَرَكَمُ أَعْمَالُكُمْ﴾ [سورة محمد : ٣٥] ، وأنه لو جُعِلَ (وُترَ) من باب المتعدّي إلى واحد ، من قولهم : سَفِهَ نفسه وغَيَّرَ رأيه ما كان بعيداً ؛ لأن الوتر يستعمل في جميع أنواع الظلم وإن كان أصله القتل ، وأن أهل البصرة ينصبون على تقدير سقوط حرف الجر ، كأنه قال : سَفِهَ في نفسه وغَيَّرَ في رأيه ، ثم قال : والكوفيون ينصبونه على التمييز ، والتميز عند البصريين لا يكون معرفه " .^(٧٥)

لذا جعلت هذه المسألة من الاختيارات التي تضمنها البحث لما فيها من كثافة دلالية أثرها الاختلاف التركيبي بين روايتي النصب والرفع^(٧٦) ، ففي تمييز "وُترَ أهله وماله" ، من "وُترَ أهله وماله" ، أن الرواية الأولى تعبر عن إصابته في أهله وماله ، وأن الرواية الثانية تعبر عن إصابة أهله وماله ؛ فمن ثَمَّ يتجلى المراد في الأولى ويغمض في الثانية ؛ إذ وقوع المصيبة عليه صريح في الأولى دون الآخرة .

وفي معرض تحليله الدلالي قوله ﷺ : " إن الحمد والنعمة لك ... " [الحديث]^(٧٧) قال : "فمعنى الفتح (فتح همزة أن) : لبيك لأن الحمد والنعمة لك ، وتسمى هذه اللام المُقدَّرة لام العلة والسبب ، كما تقول : زرتك طمعا في معروفك ، أي : كانت زيارتي لهذه العلة . ومن كسر

(٧٣) ومعلوم أن مادة البحث تقوم - في أصل المسألة - على الدراسة الدلالية من خلال الموازنة بين تركيبين أو تراكييب مختلفة ، وكذلك بين صيغتين أو صيغ مختلفة .

(٧٤) التعليق على الموطأ : ١ / ٣٢ - ٣٣ . أخرجه مالك في : ١ - كتاب الصلاة ، ٥ - باب جامع الوقوت ، حديث = ٢١ . الموطأ المطبوع : ١ / ١١ - ١٢ . والبخاري في : ٩ - كتاب مواقيت الصلاة ، ١٤ - باب إثم من فاتته صلاة العصر . ومسلم في : ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، ٣٥ - باب التغليظ في تفويت صلاة العصر ، حديث ٢٠٠ . وسيأتي ذكره - إن شاء الله تعالى - في الفصل الثالث .

(٧٥) التعليق على الموطأ : ١ / ٣٣ .

(٧٦) كما سيأتي إن شاء الله في ثنايا البحث ضمن مسائله .

(٧٧) التعليق على الموطأ : ١ / ٣٦٣ . أخرجه مالك في : ٢٠ - كتاب الحج ، ٩ - باب العمل في الإهلال ، حديث : ٢٨ . وانظر: الموطأ المطبوع : ١ / ٣٣١ . وأخرجه البخاري في : ٢٥ - كتاب الحج ، ٢٦ - باب التلبية . ومسلم في : ١٥ - كتاب الحج ، ٣ - باب التلبية وصفتها ووقتها ، حديث = ١٩ .

الهمزة استأنف وهي أبلغ في المعنى ؛ لأنه يوجب الحمد والنعمة لله على كل حال " .^(٧٨) فقد حُكِمَ على التركيب الثاني بأنه أبلغ ؛ لما فيه من ديمومة الحمد والنعمة لله ﷻ على كل حال ؛ ذلك لكسر همزة إنَّ فيه دون التركيب الآخر الذي ورد فيه فتح الهمزة ، وتلك مسألة فيها كثافة دلالية مكتنزة عند موازنة أحدهما بالآخر ، وإنما أتى ذلك من اختلاف الروایتين اللتين أشار إليهما أبو الوليد الوَقَّشِيّ في كتابه .

وتظهر شخصية الوَقَّشِيّ واضحة جلية في مباحثه اللغوية وغير اللغوية ، عند عرضه لآراء العلماء وأقوالهم ، فيوازن بين الأقوال والآراء ، ويصحح ويفند ويُرجِّح ، ويُضَعِّف ، ويستدل على ترجيحاته وأحكامه بالشواهد من كلام العرب ، ويعضد ذلك بأقوال المشهورين من علماء النحو واللغة .^(٧٩)

وقد تستوي الروایتان أو الروايات فلا يُرجَّح واحدة على الأخرى ، ويحكم بصحة الجميع ، كقوله في الجزء الأول ، صفحات : (٣ ، ١٦ ، ٣٠) : " وكلاهما صحيح " أو : " وهما لغتان جيّدتان " أو " المعنى واحد " ، أو قوله : (٣٦٣/١) يجوز فتح همزة إنَّ وكسرها ، وبالوجهين جاءت الرواية .^(٨٠)

وقد يذكر الخلاف ثم يأتي برأيه الشخصي ، كقوله في (٢٣ / ١ - ٢٤) : " وهذا عندي هو الصحيح ، وقوله في (١٣٦/١) : " والقول الثالث هو الذي نختاره ... ومثلهما كثير .^(٨٢)

مذهبه النحوي :

قبل معرفة مذهب الوَقَّشِيّ النحوي فإننا بصدد سؤال يطرح نفسه . هل هناك مدرسة نحوية لها أصولها تعبر عن استقلال الرؤى النحوية في الأندلس ؟ ، أو هو درس نحوي قام على المزج والخلط بين المدارس التي سبقته كالمدرسة البصرية والكوفية والبغدادية ؟! فقد خلص الدكتور

(٧٨) انظر: التعليق على الموطأ : ١ / ٣٦٣ .

(٧٩) التعليق على الموطأ : ١ / ٨٤ . [المقدمة] .

(٨٠) المصدر السابق نفسه . ومثل ذلك كثير في كتابه - رحمه الله تعالى .

(٨٢) المصدر السابق نفسه .

محمد موعد^(٨٣) إلى أنه " يمكن القول إنه لا وجود لمدرسة نحوية في الأندلس ؛ وإن النشاط النحوي في الأندلس ، لا يرقى إلى تكوين مثل هذه المدرسة ، وهو في أعلى حالاته يمكن وسمه بالدرس النحوي في الأندلس ، وإنّ هذا الخلط بين الدرس النحوي في بلاد الأندلس والمدرسة الأندلسية ليس له من مسوّغ " (٨٤) .

وثمة شيء آخر ينبغي أن يستقر في الحسبان أنه قد " اتسم جُلّ رواد المدرسة الأندلسية - عند من عدّها مدرسة لها معالمها النحوية - في أكثر الأحيان بالهجوم والانتقاد الشديد اللاذع ، وتميزت بالحرارة وروح اجتثاث ما بنته المدرسة البصرية حول القياس ، وتوسعاتهم في التأويلات والتخريجات ؛ فابن مضاء الأندلسي (٥٩٢هـ) دعا إلى إلغاء نظرية العامل والقياس والعلل الثواني والثالث ... إلى غير ذلك مما يعد من أصول المدرسة البصرية ومعالمها " (٨٥) .

وبتتبع منهج أبي الوليد الوَقْشِيّ النحوي في كتابه وجدتُ له اختيارات عديدة من مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين شأنه في هذا شأن نحاة الأندلس - بها تميزوا - في الروح التي اتسمت بها تعليقاته في الكتاب ، ومن ذلك تعليقه على صوغ أفعال التفضيل من الفعل الرباعي فيما ورد من قول عمر رضي الله عنه : " فهو لما سواها أضيع " ، قال الوقشي : " وكان الوجه أن يُقال : فهو لما سواها أشدُّ إضاعة ؛ لأن الفعل الزائد على ثلاثة أحرف لا يُبنى منه أفعال ، وقد أجازته سيبويه ، فيما كان أوله الهمزة خاصة ، وجاء كثيراً في الكلام والشعر ... " (٨٦) ، وإن كان له اختيارات على المذهب الكوفي فهي شذرات بجانب تعليقاته التي تتبنى - في جُلّها - المذهب البصري ، نحو قوله : والبصريون لا يرون ذلك . وهو يؤيد ما ذهبوا إليه .

ومزج بين آراء البصرة والكوفة ، وكان أميل - في آرائه - إلى سيبويه وإلى المنهج البصري فيما بنته المدرسة البصرية حول القياس ، وحول توسعاتهم في التأويلات والتخريجات ، وقد علق

(٨٣) مدرسة الأندلس النحوية أم الدرس النحوي في الأندلس . مجلة التراث العربي ، ص : ٣٠ . الدكتور محمد موعد أستاذ مساعد في جامعة دمشق ، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب - دمشق العدد ٩١ - السنة الثالثة والعشرون - أيلول "سبتمبر" ٢٠٠٣م - رجب ١٤٢٤هـ .

(٨٤) المصدر السابق نفسه .

(٨٥) انظر: قراءة في مصادر التقعيد النحوي وجهة نظر أصولية ، د قطب سائو (أستاذ محاضر في الجامعة الإسلامية - ماليزيا) . مقتبس من مجلة " الكلمة " ، العدد (١٨) السنة الخامسة : ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م . تصدر عن منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث على الشبكة العنكبوتية (الانترنت) . الأربعاء - السابع من نوفمبر ٢٠١٢م . الساعة التاسعة مساء .

(٨٦) التعليق ، الوقشي : ١ / ١٣ ، ٢ / ٢٨٧ . وانظر: الموطأ المطبوع ، الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ٦ ، في : ١ - كتاب وقوت الصلاة ، ١ - باب وقوت الصلاة ، حديث = ٦ .

أبو الوليد الوقشي على مرجع الضمير وعودته على متأخر ، فيما روته السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها - عن أبيها وهو في فراش الموت يوصيها ، وجاء فيه : " إنما هما أخواك وأختاك... " ^(٨٧) ، فقد ثنى الضمير ولم يتقدم شيء مثني يعود عليه ، فحمل الإضمار على المعنى ، كما يقال : من في الدار أخواك أو إختوتك .

وعلى نحو هذا التأويل قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾ [النساء : ١٧٦] . لما كانت الكلالة على الواحد والجميع ، حيث يرى أن هذا من المسائل الغامضة في النحو ، ومنه حمل المذكر على المؤنث وحمل المؤنث على المذكر ، كما تقول : الجرأة هو الإقدام ، ومنهم من يقول : الجرأة هي الإقدام . كيف كان المبتدأ والخبر شيئاً واحداً ، وما كانت الجرأة إلا هي الإقدام في المعنى ^(٨٨) . وهو في كل ذلك يتلمس العلة التي يستقيم بها مذهب النحوي ، وإن لم يكن غارقاً في مذهب العلة كما هو الشأن عند بعض نحاة الأندلس .

وقد أكثر من استعمال مصطلحاتهم كالجذر ^(٨٩) ، والصفة ^(٩٠) والنفي ^(٩١) ، المنع من الصرف ^(٩٢) ، والضمير ^(٩٣) ، والجزم ^(٩٤) ، وبدل الاشتغال ^(٩٥) ، والبدل ^(٩٦) ، والحال ^(٩٧) في مقابل مصطلح "القطع" لدى الكوفيين . ثم إنه استعمل مصطلحات كوفية كالخفض ^(٩٨) كثيراً ،

(٨٧) أخرجه مالك في الموطأ من طريق ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها ، في : ٣٦ - كتاب الأقضية ، ٣٣ - باب ما لا يجوز من النحل ، حديث = ٤٠ . انظر : الموطأ المطبوع ، الأستاذ محمد فواد عبد الباقي : ٧٥٢ / ١ .

(٨٨) التعليق ، الوقشي : ٢ / ٢١٤ .

(٨٩) المصدر السابق : ١ / ٣٣ .

(٩٠) المصدر السابق : ١ / ١٣١ ، ١٥٧ ، و ٢ / ١٦٧ ، ٢١١ ، ٢٠٤ .

(٩١) المصدر السابق : ١ / ٩ .

(٩٢) المصدر السابق : ١ / ٦٨ .

(٩٣) المصدر السابق : ١ / ١٣١ .

(٩٤) المصدر السابق : ١ / ٢٤٣ .

(٩٥) المصدر السابق : ١ / ٣٥٦ .

(٩٦) المصدر السابق : ١ / ٣١٤ ، ٣٥٦ .

(٩٧) المصدر السابق : ١ / ١٠٨ ، ١٥٧ ، ٢٢٢ .

(٩٨) المصدر السابق : ١ / ١٠٨ ، ٣١٤ . و ٢ / ١٦٧ .

والعطف (عطف النسق)^(٩٩) في مقابل: الجرّ والشركة عند البصريين. ولا يخفى أن أبا الوليد الوقشي اعتمد على اللغة والقواعد النحوية في الحكم على ترجيحاته ، وذلك في مواطن كثيرة^(١٠٠) من كتابه كما ذكرتُ آنفاً وممّا يدل على ذلك ، تعليقه : "... وهكذا قوله تعالى : ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ [سورة ق : ٩] أي : وحبُّ النبت الحصيد ، وكذلك قوله تعالى : ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف : ١٠٩] أي: ولدار الحياة الآخرة ، ونحو هذا التقدير ، كراهية أن يضيفوا الموصوف إلى صفته .

والكوفيون يجيزون في مثل هذا وأشباهه أن يضاف الموصوف إلى صفته وهو خطأ في القياس".^(١٠١) وذكر في قوله ﷺ : " يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثَّوْمِ "^(١٠٢) أن الرواية بإثبات الياء ، وهو الصحيح - منتصراً لمذهب البصريين^(١٠٣) - ولا يجوز في مثل هذا الجزم على جواب النهي في قول سيويه وأصحابه ، ومثله قولهم : لا تدنُ من الأسد يأكلُك ، وكان الكسائي يُجيز في هذا كله الجزم . وهو غلط .. وليس هذا موضعاً للتطويل في الترجيح بين القولين ، ومثل ذلك كثير في كتابه مدعوماً بما استدلل به .^(١٠٤)

مصادره :

لم يكن أبو الوليد الوقشي مُكثرًا في استعمال المصادر التي يستقي منها مادة كتابه ، ولعلَّ ذلك يعود إلى سلامة الحسّ اللغوي عنده ، وثقافته اللغوية الجيدة ، ولعلَّ أهمّ مصادره ، ومدار

(٩٩) المصدر السابق : ١ / ١٨٢ .

(١٠٠) انظر: على سبيل المثال . التعليق على الموطأ : ١ / ٨٤ . [المقدمة] .

(١٠١) التعليق على الموطأ : ١ / ١٨٢ . قال ابن مالك في الألفية - مؤيدا لمذهب البصريين - : [ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وأول موهما إذا ورد] . جعلها ابن الأنباري في "الإنصاف" ، واليميني في "انتلاف النصره" مسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وذكرنا حجج كلٍّ . [التعليق : ١ / ١٨٢ ، الحاشية] .

(١٠٢) الحديث : " حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرُبُ مَسَاجِدَنَا يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثَّوْمِ " . أخرجه مالك في : ١ - كتاب وقوت الصلاة ، ٨ - باب النهي عن دخول المسجد بريح الثوم ، وتغطية الفم . ثم علق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي بقوله : هذا مرسل ، وقد وصله مسلم عن أبي هريرة في : ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، ١٧ - باب نهى من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً ، حديث = ٧١ . [الموطأ المطبوع : ١ / ١٧]

(١٠٣) انظر: التعليق : ١ / ٤٠ .

(١٠٤) التعليق ، الوقشي : ١ / ٤٨ . شواهد : استشهد الوقشي في كتابه بما يزيد على عشر وثلاثمائة آية من القرآن الكريم مع ذكر القراءات المختلفة عند الحاجة إلى ذلك ، واستشهد بما يزيد على خمسمائة بيت من الشعر والرجز في كتابه أغلبها للشعراء الذين يُحتجُّ بشعرهم ، والمؤلف حريص حرصاً بالغاً على نسبة الشاهد إلى قائله ما أمكنه ذلك .

بحثه على كتاب "غريب الحديث" لأبي عبيد القاسم بن سلام ؛ فرجوعه إليه كثير جداً ، سواء أشار المؤلف إلى أبي عبيد وصرح بالنقل عنه أو لم يفعل . (١٠٥)

وفي مقدمة مصادره اللغوية مؤلفات أبي إسحاق يعقوب بن السكيت (٢٤٤هـ) ، ومن هذه الكتب : "الألفاظ" ، ويبدو أنه رجع إلى "إصلاح المنطق" ، وإلى "الإبدال" وغير ذلك من تصانيفه . كما رجع إلى أبي عليّ القالي (٣٥٦هـ) في كتابيه : "البارع في اللغة" ، و"المقصود والممدود" ، وإلى أبي محمد عبد الله بن مسلم قُتَيْبَةُ الدِّينَوْرِيِّ (٢٧٩هـ) ، ويبدو أنه رجع إلى كتابيه : "أدب الكاتب" و"غريب الحديث" وغيرهما من مؤلفاته ، كما رجع إلى كتاب "اليواقيت" لأبي عمر الزاهد المطرّز المعروف بـ"غلام ثعلب" (٣٤٥هـ) ، وإلى كتاب "الرّينة" لأبي حاتم الرّازي (أحمد بن حمدان أبو حاتم الكشيّ - ت : ٣٢٢هـ) (١٠٦) ، وإلى كتاب "الكامل" للمبرد (٢٨٦هـ) ، وإلى كتاب "الناسخ والمنسوخ" لأبي جعفر النّحاس (٣٨٨هـ) (١٠٧)

وجملة القول : إن الوقشيّ قد صرّح أنه رجع إلى عدد من أئمة اللغة والنحو ، وغيرهم ممّن رجع إلى كتبهم ، من هؤلاء : سيويه ، إمام النحاة (١٨٠هـ) . والأصمعيّ ، أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيْب (٢١٦هـ) . وأبو عبيدة ، معمر بن المثنى (٢١٠هـ) . الأخفش ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (٢١٥هـ) . وابن الأعرابي ، محمّد بن زياد (٢٣١هـ) . والكسائي ، عليّ بن حمزة (١٨٩هـ) . وتلميذه الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ) . وأبو زيد الأنصاري ، سعيد بن أوس (٢١٥هـ) . وأبو حنيفة الدّينَوْرِيِّ (٢٨٢هـ) . وأبو حاتم السجستاني ، سهل بن محمّد (٢٤٨هـ) . وابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن (٣٢١هـ) . وأبو عليّ الفارسيّ ، الحسن بن أحمد (٣٧٧هـ) . وتلميذه أبو الفتح عثمان بن جنيّ (٣٩٢هـ) . والخطّابي ، حمد بن سليمان

(١٠٥) ومن الكتب التي أُلْفَتْ في مادة بحثه وقد رجع إليها ، هو كتاب "الدلائل في غريب الحديث" ، ويُعدّ هذا الكتاب من أهمّ المؤلفات في "غريب الحديث" في بلاد الأندلس ، كما رجع إلى كتاب "الاستذكار" لأبي عمر يوسف بن عبد البر النّمريّ الأندلسيّ (٤٦٣هـ) ، وهو شرح على الموطأ ، وقد أولى الإمام ابن عبد البرّ اللغة والإعراب عناية ظاهرة في كتابه هذا ، وذكر الوقشيّ العلامة ابن عبد البرّ في ثمانية مواضع . ومن مصادر الوقشي المعجمية كتاب "العين" ، وتردد في نسبته بين الخليل (١٧٠هـ) وعدم نسبته إليه ، ونقل كثيرا عن مختصره لأبي بكر محمد بن الحسن الرّبيديّ (٤٤٠هـ) وينسبه إلى العين أو إلى الخليل ، ولم يصرّح بذكر الرّبيديّ أبدا . المصدر السابق : ٨٩ / ١ . [المقدمة]

(١٠٦) كان أحمد بن حمدان بن أحمد الورسائي (أبو حاتم الكشيّ) من أهل الفضل والأدب والمعرفة باللغة وسمع الحديث كثيرا وله تصانيف ، ثم أظهر القول بالإلحاد وصار من دعاة الإسماعيلية وأضل جماعة من الأكابر ، وتوفي سنة (٣٢٢هـ) [انظر : لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني : ١ / ٤٤٨] أمّا الرازي أبو حاتم إمام الجرح والتعديل فهو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي (٣٢٧هـ) ، صاحب تفسير القرآن العظيم مسنّداً عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين (المشهور بتفسير ابن أبي حاتم) ، وهو خلاف المذكور آنفا ؛ لذا وجب التنبيه .

(١٠٧) التعليق ، الوقشي : ٩٠ / ١ ، ٩١ .

(٣٨٨هـ) . والزَّجَّاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِيِّ (٣١١هـ) . وأبو عمرو الشيباني (٢٠٦هـ) . وابن دُرُسْتَوَيْهِ ، عبد الله بن جعفر (٣٤٧هـ) . وابن الأنباري ، أبو بكر محمد بن القاسم (٣٢٨هـ) . والأزهري ، صاحب التهذيب (٣٧٠هـ) . والنضر بن شُمَيْل (٢٠٤هـ) . والطُّوسِي ، أبو جعفر محمد بن الحسن (٤٦٠هـ) . وأبو عمرو بن العلاء ، أحد القراء السبعة (١٥٤هـ) . كما رجع إلى أقوال أئمة المذاهب الأربعة : أبي حنيفة (١٥٠هـ) ، ومالك (١٧٩هـ) ، والشافعي (٢٠٤هـ) ، وأحمد (٢٤١هـ) . وذكر البخاري (٢٥٦هـ) ومسلم (٢٦١هـ) والترمذي (٢٧٩هـ) وإبراهيم النَّخَعِي (٩٦هـ)، وسعيد بن المسيَّب (٩٤هـ)، والطبري (٣١٠هـ) ، والطحاوي (٣٢١هـ) . (١٠٨)

الفصل الأول : الدلالة وعلاقتها بالنحو وتنوعها

وفيه مبحثان :

١- المبحث الأول : علاقة النحو بالدلالة

وفيه ثلاثة مطالب :

- المطلب (١) : معاني النحو**
- المطلب (٢) : الدرس النحوي وعلم المعاني**
- المطلب (٣) : تعانق النحو والدلالة**

٢- المبحث الثاني : تنوع الدلالة

وفيه ثلاثة مطالب :

- المطلب (١) : الدلالة المركزية والإيحائية**
- المطلب (٢) : دور السياق في تحديد الدلالة**
- المطلب (٣) : مراتب الدلالة في الحصول اللغوي**

الفصل الأول : الدلالة وعلاقتها بالنحو وتنوعها

توطئة :

تقوم فكرة هذا العمل ابتداءً على تعانق النحو والدلالة ^(١) في إطار العربية والعلوم البينية ، فالتحليل الدلالي يُبنى على العلاقات المتضمنة داخل التراكيب النحوية ، وعلى الصيغ التي تشكل هذه التراكيب ، لمعرفة المعنى النحوي الذي يسعى إليه من يقوم بتحليل النصوص تحليلًا يروم من ورائه أسرار التركيب . فقد ذكر الدكتور تمام حسان - رحمه الله تعالى - أنَّ الفضل في هذا المجال يعود إلى سيبويه وعبد القاهر في حقلي التحليل والتركيب .

وفي إطار العلاقة بين الدرس النحوي وعلم المعاني ، حاول بعض العلماء أن يجعل العِلْمَيْنِ منفصلين؛ حيث جعلوا الأخير بمعزل عن النحو ونسبوه كلية إلى البلاغة وراموه قسيمًا للمباحث البلاغية ، فحاولتُ أن أذكر صلة - وهي موصولة سلفًا - نسبة (علم المعاني) إلى الدراسة النحوية ، ولا بأس أن يكون هذا العلم ضمن مباحث البلاغيين ؛ فعلم العربية توصف بأنها بينية متصلة ، ويصح أن تكون العلوم العربية روافد لبعضها البعض .

وتناول هذا الفصل - بعد حديثه عن العلاقات النحوية - الدلالة المركزية والإيحائية ^(٢) موضحةً دلالة المفردة الأساسية بوصفها ذات دلالة معجمية تلزمها منذ أن تواضع أهل البيئة اللغوية على معناها ، ودلالاتها في التركيب مشفوعة بالسياق اللغوي والمقامي كليهما ؛ فهو منوط بتحديد الدلالة ، كما تطرق إلى السياق و دوره في تحديد الدلالة ، فعرض لمراتب الدلالة في المحصول اللغوي ؛ من توسيع في الدلالة وتضييق لها ، وقد عبرتُ عن ذلك بمصطلح " الترقى في الدلالة " . لذا قدم هذا الفصل حديثًا مقتضبًا عن هذه العلاقات النحوية والدلالية التي وردت في ثنايا البحث ؛ فهي قبلة البحث في التحليل الدلالي لتعليقات أبي الوليد الوقشي صاحب كتاب : " التعليق على الموطأ " .

(١) أول من استعمل مصطلح (تعانق النحو والدلالة) هو الأستاذ الدكتور محمد حماسة في كتابه "النحو والدلالة" .

(٢) لعل أول من استعمل مصطلح (الدلالة المركزية والهامشية) الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه "دلالة الألفاظ" .

المطلب الأول : معاني النحو^(١)

تعد العلاقة بين اللغة والفكر هي العلاقة بين الألفاظ والمعاني ، وقدرة اللفظ على اختزان المعاني أو قدرة الفكر على إمداد الألفاظ بأكبر طاقة من المعاني .

إذن تبقى الحاجة إلى البحث في دلالي الصيغة والتركيب - بوصفهما من مجالات علم النحو - فيما يطلق عليهما " المعنى النحوي الدلالي " مطلباً ضرورياً ؛ فقد تصاغ الجملة بطريقة ما فتحتمل عدة معانٍ مختلفة ، وهذه الطرق متعددة الدلالات بعضها بدلالة المطابقة ، أو التضمن ، أو الالتزام^(٢) ، أو بالدلالة المباشرة ، أو الإيحاء أو الرمز . وكلما كان النص جيداً ازدادت طبقات المعنى فيه تراكبا ، وعلى الدارس أن يختار أيّاً من هذه الدلالات التي تبدو له^(٣) .

والتحليل الدلالي المبني على العلاقات وانتظام المفردات اللغوية والصيغ في سلك النظم النحوي يغيّر الدلالة المعجمية التي تختص بالمفردة اللغوية ؛ ذلك " أنّ النظرة إلى التحليل الدلالي الآن تغطي فرعين ، أحدهما : يهتم ببيان معاني المفردات (صيغياً ومعجمياً) ، والآخر :

(١) للأستاذ الدكتور فاضل صالح السامرائي في كتابه : معاني النحو ، الذي عرج فيه إلى معاني التراكيب من جهة إفادتها معنى المعنى ، وهو ما يغلب على كتابه .

(٢) فدلالة اللفظ على تمام مسماه مطابقة ، وعلى جزئه تضمن ، وعلى لازمه الذهني الالتزام . ودلالة الالتزام تفهم من المنطوق غير الصريح : وهي دلالة اللفظ على لازم المعنى الموضوع له ، كدلالة الإنسان على قابل العلم ، وكدلالة لفظ السقف على الجدار ، فإنه لا وجود للسقف إذا لم يكن هناك جدار ، وأضرب مثلاً آخر من استعمالات اللغة والتركيب فقد ورد في الحديث النبوي ، قوله ﷺ : " لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن " لم يذكر [اسم] الفاعل من الشرب كما ذكره في الزنا والسرقه ، قال ابن مالك : فيه جواز حذف الفاعل لدلالة الكلام عليه والتقدير : ولا يشرب الشارب الخمر إلخ ، ولا يرجع الضمير إلى الزاني لأنّه يختص به . بل هو عام في حق كل من شرب ، وكذا القول في لا يسرق ولا يقتل وفي لا يغفل ، أخرجه البخاري ، في : ٨٦ - كتاب الحدود ، ٢ - باب الزنا وشرب الخمر ، حديث : ٦٧٧٢ .

ويرى ابن هشام أن فاعل (يشرب) ليس ضميراً عائداً على ما تقدم ذكره - وهو الزاني - لأن ذلك خلاف المقصود ، ولا الأصل (ولا يشرب الشارب) فحذف (الشارب) لأن الفاعل عمدة فلا يحذف ، وإنما هو ضمير مستتر في الفعل عائد على الشارب الذي استلزمه (يشرب) ؛ فإن "يشرب" يستلزم الشارب ، وحسن ذلك تقدم نظيره ، وهو "لا يزني الزاني" [انظر : شذور الذهب ، ابن هشام ، ص : ١٩٦ ، ١٩٧] .

(٣) النحو والدلالة ، ص : ٢٠ . (بتصرف يسير) ، وينظر : الزبيدي ، تاج العروس : ٢٨ / ٤٩٨ ، مادة (د ل ن) .

يهتم ببيان الجمل والعبارات ؛ أو العلاقات بين الوحدات اللغوية ... ، وقد أطلق عليها بعضهم المعاني النحوية " .^(٣)

لقد كانت هناك أمور تطرأ على الجملة تتحكم في القبول النحوي والدلالي^(٤) ، من حيث إن وجود الكلمات في غير موضعها الصحيح في الجملة يؤدي إلى اللبس واضطراب في الفهم ، فتكون الجملة - حينئذ - غير مقبولة دلاليًا ونحويًا .

ويمكننا تحديد المحاور التي تركز عليها الجملة التي تعدّ صحيحة نحويًا ودلاليًا في اللغة العربية من خلال وظائف نحوية بينها علاقات أساسية تُسهم في نقل المعنى ، ومفردات مناسبة تُختار لشغل الوظائف النحوية السابقة ، وعلاقات دلالية متفاعلة بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة ، والسياق الخاص الذي ترد فيه الجملة سواء أكانت سياقاً لغوياً أم غير لغوي .^(٥)

يمثل هذا البحث جانباً مهماً بوصفه محاولة في فقه النحو على النهج الذي يميز بين اختلاف الصيغ والتراكيب وشرح ما يبدو منهما من معانٍ . ومهما يكن من أمر فهو عملٌ يدور - بالأصالة - على المعنى ، ولكل تعبير معنى ؛ إذ كل عدول عن تعبير إلى آخر لا بد أن يصحبه عدول عن معنى إلى معنى آخر ، فالأوجه الدلالية المتعددة هي ظلال للأوجه الصيغية والتركيبية المتعددة^(٦) .

وترجع ثمرات البحوث التي تناولت الخصائص التركيبية والتحليلية للغة العربية من جهة علاقاتها الداخلية ، وأسرار جمالها ، وكفاءتها التي نبهت إلى مؤلفات عديدة كـ "الخصائص" و "أسرار العربية" و "أسرار اللغة" و "عبقريّة اللغة العربية" و "فلسفة اللغة العربية" ، وذلك إلى جانب

(٣) كالدكتور فاضل صالح السامرائي (جامعة بغداد) ، في كتابه : معاني النحو : ١ / ٩ ، ١٠ . الطبعة الثانية ٢٠٠٣م شركة العاتك لصناعة الكتاب - القاهرة .

(٤) كالتقديم والتأخير والحذف ... إلخ .

(٥) النحو والدلالة ، ص : ٢١ . وانظر : مجلة المعلوماتية السورية - العدد (٢٧) - شهر أيار ٢٠٠٨ ، المؤلف : سمر معطي

(٦) يُنظر : معاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي : ١ / ٩ ، ١٠ .

ما اشتملت عليه كتب اللغة والدلالة من دراسات في هذا الحقل ، ترجع إلى أنها جميعا صدى لإدراك شخصي من قبل المؤلفين لوجود خصائص تركيبية دقيقة للغة العربية . وهذه الخصائص مبان للمعاني والمعاني غايات لها . وفي هذا يعود الفضل إلى أعظم رجلين من رجال الدراسات اللغوية والنحوية في تراثنا العربي هما : سيبويه وعبد القاهر الجرجاني ، ويبدو فضل أولهما في حقل التحليل ، وفضل ثانيهما في حقل التركيب .^(٧)

(٧) اللغة العربية معناها ومبناها ، د تمام حسان ، : ص ٢٩ ، ط . دار الثقافة ١٩٩٣ م (بتصرف يسير) . ويتجلى المنهج الوصفي بوضوح في منتجات لسانيات القرن العشرين ، وهو المنهج الذي اعتمده (سوسير) في دراساته ؛ حيث دعا إلى وصف اللغة كما هي في دراساته ، وليس كما يجب أن تكون ، فاهتم في تأسيس نظريته على التمييز بين الكثير من الثنائيات أو التناقضات ، ويعتمد هذا المنهج في دراسته للغة على اللغة المنطوقة ، بالتركيز على طبيعة المتكلم وشخصيته العلمية والثقافية ، أو على الراوي اللغوي حيث يدرس لهجة معاصرة كمصدر منهجه الوصفي . [نسيمه نابي ، مناهج البحث اللغوي عند العرب في ضوء النظريات اللسانية ، ص : ١٢ . بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ٢٠١١ م (مخطوط مُحَوَّل إلى PDF موضوع على الشبكة) ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة مولودي معمري . الجزائر] .

المطلب الثاني : الدرس النحوي وعلم المعاني

يُعنى هذا المطلب بإطلالة على الصلة الكائنة بين النحو العربي وعلم معانيه ، بل يمكن أن يُقال : إنَّ علم المعاني - بوصفه علمًا ينظر في تعلق الكلم بعضه ببعض وفق تركيب وترتيب يرتضيه نظام اللغة - هو محل اهتمام الدراسة النحوية وإن ادَّعَتْهُ صنوف أخرى من العلوم العربية، فيظل النحو أصلاً - والحال كذلك - لعلم المعاني يمد رافده ، ويؤكد على ماهيته النحوية

ولا يروم البحث من وراء هذا أن يضمن بهذا العلم (علم المعاني) على أهل البلاغة ، ولا يحاول أن ينقص - حاش لله - من أقدارهم ، ولكنَّها كما يقال : بضاعتنا ردتْ إلينا . ولا يلتفت إلى مقالة ابن هشام - رحمه الله تعالى - تعقيباً على ذكر أغراض حذف الفاعل حين ذُكِرَ " ومن المعنوي (أي: الغرض المعنوي) ^(١) كراهة السامع سماع لفظ الفاعل ، كقولهم : طعنَ عمر وقتلَ الحسين ، قال ابن هشام : وهذا من تطفل النحويين على صناعة البيان . وأراد بالبيان ما يشمل علم المعاني؛ لأن ما ذكره من تعلقات علم المعاني ^(٢) .

ولعلَّ ابن هشام أَلَفَ ما درج عليه المتأخرون من كونهم يميزون بين النحو بقواعده المصمتة والمعاني التي تنشأ عنه ، وهو ما يطلق عليه الدلالة النحوية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى : ربما كان ذاك منه من قبيل الاعتراض المرحلي في موطن أو مواطن بعينها ، لا يؤخذ على عمومه ؛ وإلا فكيف بالمفسرين الذين جعلوا الصيغ الصرفية والتركيب النحوية - بوصفهما من أبرز مستويات الدراسة في علم النحو - معتمدهم في التفسير ، وكانت مسلكتهم في بيان مقاصد الشريعة من خلال تناولهم آي الكتاب والحكمة ، وأرى - من وجهة نظري - أن اعتراض ابن

(١) قسم بعض النحويين أغراض حذف الفاعل وعدم ذكره إلى أغراض لفظية وأخرى معنوية . [انظر: المبني للمجهول تراكيبه ودلالته في القرآن ، الدكتور شرف الدين الراجحي ، ص : ٢٢ ، كلية الآداب - جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية : ١٩٩٩ م] .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢ / ٨٨ .

هشام يُعَدُّ توقُّفاً مرحلياً ليس غير؛ لأنني أرى له تطوراً في آرائه النحوية ، ونظراته في التفسير التي تستند إلى القرائن الشرعية وهناك - في هذا الشأن - مؤلفات طبعت ، ورسائل نوقشت^(٣) .

ومن جهة ثالثة : فقد بنى ابن هشام في كتبه في مواطن عديدة على دلالة الصيغة والتركيب وهما من صميم علم المعاني ، ولا سيما كتابه مغني اللبيب الذي عقد فيه أبواباً موقوفة على الدلالة عينها .

ومن ذلك، باب : في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها ، وفي النوع الرابع عشر (النكرة إذا أعيدت كانت نكرة غير الأولى ، وإذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عين الأول) ، قال ابن هشام : وحملوا على ذلك ما روي عن ابن عباس مرفوعاً " لن يغلب عسر يسرين " ... ، ويشهد للصورتين الأوليين أنك تقول : " اشتريت فرساً ثم بعثُ فرساً " فيكون الثاني غير الأول ، ولو قلت : ثم بعت الفرس لكان الثاني عين الأول . ثم استشكل على ذلك بأمور ثلاثة ، قال : والثالث : أن في التنزيل آيات ترد هذه الأحكام الأربعة (أي : ما شملته الأحكام من الإعادة نكرة أو معرفة) ، فيشكل على الأول قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ ﴾ [سورة الزخرف : ٨٤] والله واحد سبحانه وتعالى^(٤) .

وبسط ابن هشام القول في ربط التركيب القرآني بسياق المقال والمقام وجنى من ذلك دلالة غزيرة جُلَّ اعتمادها على القرائن التي تدعم الدلالة النحوية التي يُبنى عليها علم المعاني ، وهو ما نصَّ عليه عقب الفراغ من تقرير فكرته - بقطع النظر عن اتفاق العلماء فيما ذهب إليه أو اختلافهم - ، قال : " فإذا ادَّعِيَ أَنَّ القاعدة فيهنَّ إنما هي مستمرة مع عدم القرينة ، فأما إنَّ

(٣) ومن هذه المؤلفات كتاب تطور الآراء النحوية عند ابن هشام ، الدكتور حسن موسى الشاعر الطبعة الأولى : ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م ، دار البشير - الأردن .

(٤) مغني اللبيب ، ابن هشام : ٦ / ٥٦٣ ، ٥٦٥ .

وجدت قرينة فالتعويل عليها ، سهل الأمر ^(٥) . فإذا كان هذا مسلكه فلا يعوّل على قوله : وهذا من تطفل النحويين على صناعة البيان ^(٦) ؛ لما ذكرته . والله تعالى أعلم

ومن ثم فعلم المعاني من صميم الدراسة النحوية ، ومما يؤكد قوة العلاقة بينهما أننا كثيرا ما نجد الشيخ عبد القاهر - رحمه الله تعالى - كان ينظر " إلى النص وتفسيره ، وهذا التفسير يقوم على معطيات النحو ومعانيه ، وينبني على " التعليق " الذي شرحه الشيخ شرحا وافيا " ^(٧)

وقد جعل الشيخ عبد القاهر اعتماده التعليق بين الكلمات وبناء بعضها ببعض قياسا على وجود نظم وترتيب في الكلم ، " وأنّ اللفظ تبع للمعنى في النظم ، وأنّ الكلمة تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس ... وكلما زدت شيئا وجدت المعنى قد صار غير الذي كان ؛ فقد ذكر الشيخ عبد القاهر أنّه من أجل ذلك صلح المجازاة بالفعل الواحد إذا أتى به مطلقا في الشرط ومُعَدَّى إلى شيء في الجزاء، نحو قول الله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾ [سورة الإسراء: ٧] ، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [سورة الشعراء: ١٣٠] .

مع العلم بأن الشرط ينبغي أن يكون غير الجزاء من حيث كان الشرط سببا والجزاء مسببا، وأنه محال أن يكون الشيء سببا لنفسه ، فلولا أن المعنى في ﴿أَحْسَنْتُمْ﴾ الثانية غير المعنى في الأولى ، وأنها في حكم فعل ثان ، لَمَا ساغ ذلك " ^(٨) ، وهذه العلاقات كلها هي معاني النحو ، رُتبت معاني الكلم على أساسها ، ورتبت على نسق معانيها - في الخارج ؛ ومن هنا كانت الألفاظ في الخارج باعتبارها دالة على معانيها - تربطها العلاقات التي هي معاني النحو ^(٩) ومن

(٥) المصدر السابق : ٦ / ٥٦٨ .

(٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢ / ٨٨ .

(٧) النحو والدلالة ، (المقدمة) : ص ١٤ ، وينظر : دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني : ص ٥٥ - ٥٦ ، ص ٤١٠ ، قرأه وعلق عليه الأستاذ محمود محمد شاكر ، ط مكتبة الخانجي - القاهرة .

(٨) دلائل الإعجاز : ٥٣٣ ، ٥٣٤ . وانظر : النحو والدلالة ، (المقدمة) : ص ١٥ ، ١٦ .

(٩) نظرية عبد القاهر في النظم ، الدكتور درويش الجندي ، ص : ٥٢ ، ٥٣ . ط مكتبة نهضة مصر ١٩٦٠ م .

أجل ذلك فقد استهدف عبد القاهر من نظريته في النظم بيان أن جوهر الكلام هو ذلك الكلام النفسي، وأما الكلام اللفظي فهو ظل لهذا الكلام النفسي.^(١٠)

فلقد اتجهت عناية البلاغيين بالمعنى في النهاية إلى ثلاث اتجاهات مطابقة لتقسيم علوم البلاغة الثلاثة : البيان والمعاني والبديع ، فأما في دراسة المعاني فقد كان التركيب هو موضوع الدراسة - على طريق النحاة - ؛ ممّا عدّه النحاة (طائفة منهم) - وما أصابوا - خارج اهتمامهم ، والواقع أن هذه الدراسة للمعنى - وهي دراسة لمعان وظيفية في صميمها - تبدو أكثر صلة بالنحو منها بالنقد الأدبي الذي أريد بها خطأ أن تكونه .

ومن هنا نشأت هذه الفكرة التي ترد على الخواطر منذ زمن طويل أن النحو العربي أحوج ما يكون إلى أن يدعى لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذي يسمى "علم المعاني" الذي يصلح أن يكون قمة الدراسة النحوية .^(١١) وهو ما يذكره أحد الباحثين مؤكداً ما سبق بقوله : "ولكن النحويين ظلوا يدورون حول جفاف القاعدة النحوية دون أن يصلوا ذلك بالمعنى أو دون تعانق النحو والدلالة ، حتى صرّح الدارسون البلاغيون أن علم المعاني هذا هو قمة الدراسة النحوية ، والذي عزله النحاة عن مجال اهتمامهم سهواً " .^(١٢)

(١٠) ذكر الدكتور درويش الجندي في كتابه نظرية عبد القاهر في النظم : "كان الشيخ عبد القاهر متأثراً بالمذهب الأشعري" [السابق : ص ٤٧] . ويرى الدكتور شكري عياد أن قضية الكلام النفسي هي قضية خلق القرآن بغير اختلاف . [انظر : المؤثرات الفلسفية والكلامية في النقد العربي والبلاغة العربية ، الدكتور شكري عياد ، ص : ٥ ، مجلة الأقاليم ، العدد ١١ ، السنة الخامسة عشرة - بغداد : ١٩٨٠ م .

(١١) اللغة العربية معناها ومبناها ، الدكتور تمام حسان ، ص : ١٨ . وانظر : المقدمة . شعر أحمد محرم دراسة نحوية دلالية ، محمد السيد أحمد سعيد ، ماجستير (مخطوط) ، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة : ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .

(١٢) التضمين النحوي في القرآن الكريم ، الدكتور محمد نديم فاضل ، ص : ٣٣ ، الطبعة الأولى : ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م ، دار الزمان للنشر والتوزيع - المدينة المنورة .

في إطار حرص قسم اللغة العربية وآدابها من كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس ، على استضافة أحد كبار علماء اللغة والأدب والنقد كل فصل ، حرصا على نشاط القسم الفني والعلمي ، وقد كان الزائر لهذا الفصل (خريف : ٢٠١٢ م) هو الأستاذ العراقي المعروف الدكتور فاضل صالح السامرائي ، ففي حفل وداعه ، قال الدكتور محمد جمال صقر محتفياً به : " ولم نكد نجد طعم الزيارة حتى دُعينا اليوم (الاثنين : ٢٠١٢/١٢/٢٤ م) إلى الاحتفال بتمامها ... وإنه ليسرني أن أذكر الآن أول ما عرفتمكم بكتابتكم "معاني النحو" ، الذي اجتهدتم فيه اجتهداداً كبيراً أن تستقصوا من مسائل علم المعاني ما تُثَرِّلُونَهُ على مسائل علم النحو ، فكنتم كأنما تجيبون الدكتور أحمد مطلوب إلى رغبته وهو البلاغي ، حين قال : سنظل نُدرِّس علم المعاني حتى ينتبه إليه النحويون ! . [من موقع الدكتور محمد جمال صقر على (الانترنت) ، بعنوان : فِي وَدَاعِ الْأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ فَاضِلِ صَالِحِ السَّامِرَائِيِّ] .

المطلب الثالث : تعانق النحو والدلالة (١)

تقوم فكرة هذا العمل - ابتداء - حول تعانق النحو والدلالة تعانقاً حميماً بحيث يكون الفهم الصحيح للنحو هو الفهم الصحيح للأساس الدلالي الذي يقوم عليه النص ...، وكل عنصر في بنية النص يمثل جزءاً في بناء دلالته ، سواء أكان عنصراً صوتياً أم صرفياً أم نحوياً^(١)... ويؤكد جاكبسون أن " النحو " هو الأساس الذي يركز عليه المعنى " .^(٢)

وإن مما يقوي هذا التعانق هو التعليق " الذي يعطي للعنصر النحوي دلالة (معنى) وإلا فهي كلمات متجاوزة لا دور لها في إبراز معنى من المعاني ، وبذا تكون قد فقدت مزيّتها ، " فالتعليق له دور مهم في عقد التركيب ؛ فقد كان منطلقاً واضحاً لتناول "الكلام" في موروثنا النحوي ؛ لأن "اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً ، وإذا قرنتها بما يصلح ؛ حدث معنى ، واستغنى الكلام " .^(٣)

ولا تُجنى الفائدة من الكلمات المستقلة أو الكلمات الحرّة ، بل يُجنى من الكلام ؛ لأن "الكلام إنما وضع لفائدة ، والفائدة لا تُجنى من الكلمة الواحدة ، وإنما تُجنى من الجمل ومدارج القول" .^(٤)

فاللفظ من خلال النظريات الدلالية المعاصرة يحسن أن نتناوله بشيء من المرونة في تفسيره يتعاون عليه المعنى المعجمي، والمعنى الدلالي ، والمقام . والمعنى الدلالي هذا لا يخضع

(١) استعمل الأستاذ الجليل الدكتور محمد حماسة هذا المصطلح (تعانق النحو والدلالة) في كتابه : النحو والدلالة ، ويعد أول من استعمله بوصفه مصطلحاً ، فهو منسوب إليه .

(٢) وقد أقمْتُ بحثي على العنصرين : العنصر الصرفي (الصيغي) ، والعنصر النحوي (التركيبى)

(٣) النحو والدلالة ، (المقدمة) : ص ١٠ . وانظر : النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون (دراسة ونصوص) ، فاطمة الطبال بركة ، ص : ٧٨ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت : ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

(٤) السابق ، ص : ١٢ ، ويُنظر : المقتضب للمبرد : ٤ / ١٢٦ ، تحقيق الأستاذ عبد الخالق عزيمة ، الطبعة الثانية - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

(٤) النحو والدلالة ، (المقدمة) : ص ١٣ . ويُنظر : ابن جني ، الخصائص : ٢ / ٣٣١ ، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، طدار الكتب المصرية ١٩٥٢ م .

لقاعده ، شأنه شأن الجمال لا يهتدي إليه إلا صاحب ملكة يغلب عليه طابع الاجتهاد في الاستنباط والتأمل الذاتي .^(٥)

ويرى الدكتور عبد الفتاح لاشين أن الشيخ عبد القاهر " أعطى للتركيب النحوية معطيات حية ، ووُلِدَ منها حياة جديدة ، وأضاف إليها ألوانا من الدلالات ، وأصبغاً من المعاني ، أعادت إلى النحو الحياة ، ولمسائله البقاء ، كما استخدمه في تحليل النصوص ، وجعله المعيار السليم لإظهار وجوه المعاني في الكلام ، وطرائق البيان في التركيب " .^(٦)

ويرى الدكتور محمد نديم فاضل أن وظيفة الدلالة هي البحث عن المعنى ، وهي تُعين على فهم الحقيقة اللغوية وترشد إلى تفسيرها بالغوص وراء مراد المتكلم ، ويستلهم بروح النص لا بحرفيته لفهم محتواه الاجتماعي أو التاريخي ، أي : القرائن التي تلقي عليه ظلال معناه .

وقد وضع اللغويون تحت أيدي طلاب العلم والباحثين تراثاً في هذا الجانب يستحق كل ثناء وتقدير لما بذلوه من جهود كبيرة لفهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ .^(٧)

(٥) التضمين النحوي في القرآن الكريم ، الدكتور محمد نديم فاضل ، ص : ٢٠ ، الطبعة الأولى : ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م ، دار الزمان للنشر والتوزيع - المدينة المنورة .

(٦) التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر ، الدكتور عبد الفتاح لاشين ، ص : ٧٥ ، نشرة دار المريخ . الرياض ، تاريخ الطبعة ١٩٨٠ م .

(٧) التضمين النحوي في القرآن الكريم ، الدكتور محمد نديم فاضل ، ص : ٣٨ .

المبحث الثاني : تنوع الدلالة

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب (١) : الدلالة المركزية والإيحائية

المطلب (٢) : دور السياق في تحديد الدلالة

المطلب (٣) : مراتب الدلالة في الحصول اللغوي

المطلب الأول : الدلالة المركزية والإيحائية *

إن المدرك الذهني من ظاهر اللفظ هو مدلوله وهو المضمون العقلي الذي يصل بين اللفظ والشيء الذي يدل عليه ويرتبط به ، لأنه ليس ثمة علاقة مباشرة بين الألفاظ والأشياء التي تمثلها، وإنما هي تنبئ عنها عرفاً لاختلاف الألسنة .

ومفهوم اللغة - في الأصل - مبنيٌّ على التواصل ، ولا يتحقق هذا إلا بتحقيق الفائدة ، وهي في سبيل ذلك لا بد لها من أركان : ركن صوتي ، ومعجمي ، وصرفي ، وتركيبّي ؛ ليسلم نهاية المطاف إلى المستوى الدلالي ، وهذه المستويات هي التي تقوم عليها اللغة . وهو ما قام به أحد اللسانيين عندما عرّف اللغة وهي في ركنها الأول بأنها أصوات ، والأصوات علامات دالة يطلق عليها مصطلح (الفونيمات) ، وهي تترابط منسجمة في تكامل بحيث تشكّل بنيةً هي "البنية الصوتية" ، وكذلك الألفاظ إذ تُؤلّد "البنية المعجمية" ، والجمل إذ تُفضي إلى "البنية التركيبية" ، ومن كل ذلك تنبع "البنية الدلالية" ^(١).

والدلالة بوصفها المعنى أو المعاني التي يُعنى المتكلم بإيصالها السامع أو المتلقي ، أرى أنه ما خلت بيئة لغوية منذ أن وعى ابن آدم أن الله ﷻ قد خلقه وعلمه البيان، قال تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۝ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ۝ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ۝﴾ [سورة الرحمن : ١ - ٤] من وجودها ، وإلا فما غاية الكلام إذا ؟ ، ومن ثم ينبغي أن نفرّق بين الدلالة المصاحبة للصيغة الإفرادية ^(٢) - التي يعرفها أبناء اللغة الواحدة بأنها الدلالة المعجمية أو دلالة المفردة الواحدة - وبين الدلالة بوصفها علماً له مناهجه ، وأفردت له دراسات ومؤلفات ، ومهما يكن من أمر فالحاجة إلى

ورد مصطلح (الدلالة المركزية والإيحائية والهامشية) في كتاب : دلالة الألفاظ ، إبراهيم أنيس الدكتور إبراهيم أنيس وبعضهم يطلق على الدلالة المركزية : الدلالة الأساسية ، أو السطحية ، أو الأوليّة ، أو الأصلية ، أو الذاتية ، أو الإدراكية ، أو المعنى المعجمي ، أو المعنى الاعتباري ، أو الدلالة الوضعية ، أو الدلالة المباشرة ، أو المعنى الحرفي ، أو المعنى العرفي ، أو ظاهر الدلالة ، أو ظاهر النص . كما يسميه الأصوليون ... إلى غير ذلك . وأطلقوا على الدلالة الإيحائية : الدلالة الهامشية ، أو الثانوية ، أو الدلالة غير المباشرة ، أو العميقة ، أو المجازية ، أو المكتسبة ، أو الدلالة الإضافية ، أو الدلالة الباطنة ، أو ظلال المعنى ... إلى غير ذلك . ولعلّه من فضل القول أن أشير إلى أن الدكتور محمد يونس أخرج كتاباً في طبعته الأولى يحمل عنوان : " وصف اللغة العربية دلاليّاً في ضوء مفهوم الدلالة المركزية : دراسة حول المعنى وظلال المعنى " في طبعة الفاتح ١٩٩٣م ، ثم غير عنوانه إلى : " المعنى وظلال المعنى : أنظمة الدلالة في العربية " في طبعة : الدار الإسلامي ٢٠٠٧م . بيروت . [ذكر ذلك في مقدمة الطبعة الثانية] .

(١) اللسانيات وأسسها المعرفية ، الدكتور عبد السلام المسدي ، ص : ٣٣ ، سلسلة المكتبة الفلسفية ، الدار التونسية للنشر : ١٩٨٦م .

(٢) قصد الباحث به : المعنى الوضعي بعيداً عن المؤثرات السياقية المختلفة ، الذي يسمى بالدلالة الإدراكية التي- عادة- تخلو من العاطفة ، وتعرف دلالتها بالوضع .

الدلالة ارتبطت بتفسير النصوص ، فليس بالأمر المستغرب " حين نرى أن أبا عبيدة معمر بن المثنى في أواخر القرن الثاني الهجري (٢١٠هـ) يوجه عنايته إلى شرح ألفاظ القرآن ، وتفسيرها في كتابه "مجاز القرآن " الذي يُعَدُّ بحق اللبنة الأولى في تلك الدراسة الدلالية ، رغم ما عُرف عن بعض معاصريه من العلماء من التحرج في الإقدام على تفسير ألفاظ القرآن وبحثها على ضوء ما ورد منها في نصوص أخرى شعرية أو نثرية... " .^(٣)

ويرى الدكتور فايز الداية " أن البحوث الدلالية ضاربة بجذورها حتى القرون : الثالث والرابع والخامس من الهجرة إلى سائر القرون التالية لها "^(٤) ؛ ومن ثمَّ كان أوله إرهابا ، ووسطه دراسة ، ثم تأصيلا ونضجا ، وهو يُعَقَّب على ما أورده بقوله: " وهذا التاريخ إنما يعني نضجا أحرزته العربية وأصله الدارسون في جوانبها " .^(٥)

وقريبا منه ما ذكرته الدكتورة صفية مطهري في تاريخ نشأة علم الدلالة عند العرب ، أن "تاريخ نشأة علم الدلالة عند العرب قديم . فمنذ القرون الأولى ، كان البحث في دلالات الكلمات من أهم ما تنبه إليه اللغويون العرب واهتموا به اهتماما كبيرا ، ويعد هذا التاريخ المبكر للاهتمام بقضايا الدلالة وما الأعمال العلمية المبكرة عندهم من مباحث في علم الدلالة - كضبط المصحف الشريف بالشكل - إلا خير دليل على ذلك إذ يعتبر عملا دلاليا " .^(٦)

وأما عن مركزية الدلالة أو هامشيتها فيرى اللغويون^(٧) - عن المركزية - أن لكل لفظ من الألفاظ دلالة "مركزية"^(٨) ، وهي القدر المشترك من المعنى الذي يتفق حوله جميع الناس . والذي دُوِّن في المعجم يطلق عليه المعنى المعجمي ، وله بجانب ذلك دلالة أو دلالات هامشية تبعا

(٣) كتاب الزينة ، أبو حاتم الرازي ، أحمد حمدان (٣٢٢هـ) ، ص : ٨ . تحقيق حسين بن فيض الهمداني ، مركز البحوث والدراسات اليمني - صنعاء ، الطبعة الأولى : ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م . [من المقدمة للدكتور إبراهيم أنيس] . فقد عُرف عن الأصمعي ذلك الحرج وإبائه الخوض في تفسير ألفاظ القرآن ، وبحثها في ضوء الأشعار والنصوص الأدبية الأخرى . [المصدر السابق نفسه] .

(٤) علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق ، الدكتور فايز الداية ، ص : ٩ ، الطبعة الثانية ١٩٩٦ م ، دار الفكر - دمشق .
(٥) السابق نفسه .

(٦) الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية ، الدكتورة صفية مطهري ، ص : ٣٢ ، اتحاد الكتاب العرب : ٢٠٠٣ م - دمشق . والدكتورة صفية مطهري : أستاذة اللغويات بجامعة وهران - الجزائر .

(٧) دلالة الألفاظ ، د إبراهيم أنيس ، ص : ١٠٦ ، ١٠٧ ، الطبعة الخامسة : ١٩٨٤ م ، مكتبة الأنجلو المصرية .

(٨) اشتراك أفراد البيئة اللغوية عادة في فهمها ، فإدراكها إدراك عقلي محض يتوقف على معرفة الوضع ، أو الاستنباط المنطقي ، أو الاستعانة بأصول التخاطب والتعاون ، تؤدي وظيفة الإبلاغ .

للسياق ، فيُجمَع بين الدالّتين ، ولا تُلغى إحدى الدالّتين الأخرى ، أو تفرغها من محتواها ، وتختلف الدلالات باختلاف الأفراد والثقافات والعصور .

وهي (أي : الدلالة الإيحائية) عندهم استعمال دلالاتها الهامشية ، ومن ثمّ فالأديب لا يتقيد باستعمال الدلالات الأصلية للألفاظ والتراكيب ، وإنما يتجاوزها ، موسعا المجال لخيالاته ورؤاه ، إذ يدرك الأشياء من خلال إحساسه بها .^(٩)

فالدلالة الإيحائية يقصد بها المعنى العاطفي الزائد عن المعنى الإدراكي ، ومن خصائصها : أنها تختلف باختلاف الأفراد ، وأن إدراكها إدراك عاطفي ، وأنها تؤدي وظيفة التأثير . وللمعنى الإيحائي أهمية بالغة وذلك في كونه يعمل على استنباط الدلالة الكامنة في المفردة اللغوية لما تؤديه هذه الأخيرة من وظائف ، بحيث يستشف قدرتها على الإيحاء بناء على ما تتميز به من شفافية معينة .^(١٠)

وشرع الدكتور محمد يونس يظهر الفارق بين الدلالة المركزية والدلالة الهامشية من وجهين ، أحدهما : في كون الأولى (المركزية) يشترك في فهمها عامة الناس المنتمين للبيئة اللغوية نفسها . والثانية (الهامشية) ينفرد بها بعض أفراد تلك البيئة عن غيرهم .

وثانيهما : أنّ الأولى تدرك إدراكاً عقلياً محضاً في حين أنّ الثانية قد تكون استجابة نفسية للكلمات ، وقد تكون استلزامات منطقية أو عقلية ، ثمّ يرى أنّ الدلالة المركزية تتصل اتصالاً وثيقاً بأهم وظائف اللغة وهي الإبلاغ ، في حين أنّ الثانية تتصل بوظيفة التأثير .^(١١)

أردتُ في ثانياً ما سبق أن أسلط الضوء على أمر مهم يتصل بموضوع البحث أنّ الدلالة الأولية^(١٢) وما يطلق عليها الدلالة المركزية هي دلالة المفردة اللغوية ، ومن ثمّ فهي تشمل الصيغة اللغوية . أمّا الدلالة النحوية يشق علينا أن توصف بما وصفت به المفردة اللغوية من دلالة مركزية

(٩) مقتبس من بحث في (البلاغة) ، جزء من (الفصل الثالث) موجود على الشبكة العنكبوتية ، كاتبه مجهول ، لكتبه أشار إلى أنه نقلها عن كتاب " البلاغة العربية وسائلها وغاياتها ، ربيعي محمد عبد الخالق : ص ٦٣ .

(١٠) الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية ، الدكتورة صفية مطهري ، ص : ١٤ .

(١١) المعنى وظلال المعنى : أنظمة الدلالة في العربية ، الدكتور محمد محمد يونس ، ص : ١٧٨ ، دار المدار الإسلامي - بيروت ، الطبعة الثانية ٢٠٠٧م .

(١٢) انظر: النحو والدلالة ، الدكتور محمد حماسة ، ص : ٨٨ .

ولكن أحد الباحثين يرى أن هناك دلالة مشتركة بين كل الأشكال التركيبية ، المتشابهة نحوًا ، وأطلق عليها الدلالة السطحية العامة التي تسمى بالدلالة الأساسية أو الأصلية بوصفها تُؤلَّد ابتداءً مع الشكل الأصلي للتركيب قبل أن يعترضه أيّ تغيير أو عدول عن أصل تركيبه ، وتُستَصحب مع سائر التنوعات التركيبية لأصل التركيب بوصفها دلالة أساسية .^(١٣)

فقد يُراد للصيغة أن تتقلب بين الدالتين المركزية والإيحائية ، ولا يصح أن توصف به التراكيب النحوية في عمومها . ولم ذاك ؟ .

لأن الصيغة لها معنى معجمي ثابت مستقر داخل المعجم اللغوي باستثناء التغيرات التي تطرأ على البنية فقد يؤدي التغير في بنية الكلمة إلى تغيير المعنى الدلالي الذي تؤديه الكلمة ، ويضاف إليها المعنى الزائد (الدلالة الهامشية أو الإيحائية) إذا وضعت في سياقات جديدة ، فكل سياق جديد توضع فيه يصحبها ظلال من المعاني مختلفة تبعاً لسياقها . والأمر بالنسبة للتركيب مختلف ، فليس هناك تركيب ذو دلالة ثابتة أو مستقرة ؛ لأن تركيباً ما دون سياق لا يتصور أن يستعمل ، إذا استثنينا الأمثال ؛ نظراً لاعتمادها على السياق المشترك بين المورد والمضرب .

ولكل معنى إفرادي وظيفة في الكلام ، وللمعنى العام دلالة تقوم على مجموع الوظائف التي تؤديها المفردات في التراكيب المختلفة بحسب المراد ، فقد يكون خبراً أو طلباً ، ولكل دلالة تختلف عن الآخر ؛ لأنه لا تخلو المفردة من وظيفة تؤديها في الكلام يعبر عنها بالمعنى النحوي ، وهو معنى زائد على معناه العرفي أو المعجمي ، إذ يكتسب اللفظ في التركيب معنى آخر يعبر عنه نظمه وسياقه ، وهو المعنى العام الذي ينتظم الدلالات الوضعية ، هو الذي يصرف معنى المفردة ويطبعها بطابعه ، بالائتلاف مع غيرها^(١٤) ؛ لأن المعنى النحوي لا يقوى بغير إسناد ، والإسناد معنى يفيد ربط الكلام بتعليق بعضه ببعض ، فقد يدل على الثبوت أو التجدد : خبراً أو طلباً وإثباتاً أو نفياً ، إذ يشكّل مع متعلقاته المعنى النحوي العام الذي يضم الدلالات الوضعية للمعاني الإفرادية كالاسمية والفعلية والحرفية وهي معان متحركة بالتبادل والعدول والتركيب والسلب ... وغيرها .

(١٣) بحث بعنوان : التفاعل النحوي والدلالة العميقة ، د. أحمد جمال الدين أحمد ، ص : ١٣٤ ، كتاب " العربية والدراسات البيئية - المؤتمر الدولي الرابع لقسم النحو والصرف والعروض بدار العلوم : ٢٠٠٧ م .

(١٤) مقتبس من : مقال للدكتور عبد الوهاب حسن محمد ، بعنوان : دلالة المعنى ، نشر على موقع : المنشاوي للدراسات والبحوث ، الشبكة العنكبوتية ، نقل الباحث ذلك من الموقع بتاريخ : ١٣ / ٢ / ٢٠١٣ م .

فثمة معان ثابتة وأخرى متحركة .^(١٥) وهو ما يؤكد أحد الباحثين حيث يرى أن الدلالة العميقة هي تلك الدلالة الإضافية الناشئة عن بناء التركيب على غير أصله - في الغالب - وهي دلالة لا تمدنا بها المفردات المعجمية ، وإنما تمدنا بها طبيعة التفاعل النحوي بين عناصر التركيب المعدول به عن الأصل .^(١٦)

ولا يوجد قول فصل عند علماء الدراسات الألسنية المعاصرين لما أطلقوا عليه مفهوم تمركز الدلالة في البنية أو في التركيب ؛ لأن أنصار التيار الدلالي التوليدي يرون أن الدلالة مستوى مركزي في البنية اللغوية ، أما البنية التركيبية فهي مشتقة ومتفرعة عن الدلالة ، وأنصار المذهب التركيبي يرون العكس ؛ فهم يرون أن الدلالة هي المشتقة من التركيب^(١٧) ، والتركيب عندهم مركزي في توليد البنية اللغوية^(١٨) ، وهو ليس خلافاً جوهرياً يؤثر على سير الدرس في بحثنا .

(١٥) المصدر السابق .

(١٦) التفاعل النحوي والدلالة العميقة ، د. أحمد جمال الدين أحمد (كلية الآداب - جامعة قناة السويس) ، مقال نشر في كتاب " العربية والدراسات البنائية - المؤتمر الدولي الرابع لقسم النحو والصرف والعروض ، بدار العلوم ، مارس : ٢٠٠٧م - جامعة القاهرة ، ص : ١٣٤ .

(١٧) وهو موقف المركزية التركيبية في اللسانيات التوليدية .

(١٨) ينظر: "البنية الدلالية" بين نووم شومسكي و راي جاكندوف أو "الأسس الذهنية للنظرية الدلالية عند راي جاكندوف" . وهناك مراجع متخصصة ، مثل :

R. Jackendoff ١٩٧٢, Semantic Interpretation and in Generative Grammar. Cambridge, Mass. MIT Press.

R. Jackendoff ١٩٨٣, Semantic and Cognition. Cambridge, Mass. MIT Press.

R. Jackendoff ١٩٩٧, The Architecture of the Language Faculty. Cambridge, Mass. MIT Press.

R. Jackendoff ٢٠٠٢, Foundations of Language, Brain, Meaning, Grammar, Evolution . Oxford University Press.

مقتبس من : منتدى اللسانيات . الدكتور عبد الرحمن بودرع . أكتوبر ٢٠٠٨م .

المطلب الثاني : دور السياق في تحديد الدلالة

توطئة :

السياق لغة : من الجذر اللغوي (س و ق) ، والكلمة مصدر (ساق يسوق سوقا وساقا) فالمعنى اللغوي يشير إلى دلالة الحدث ، وهو التابع .^(١)

ويقول الدكتور تمام حسان تأكيداً لهذه المعاني اللغوية التي تدل على التابع أو الإيراد : " المقصود بالسياق : التوالي ؛ ومن ثم ينظر إليه من ناحيتين أولاهما : توالى العناصر التي يتحقق بها التركيب والسبك ، والسياق من هذه الزاوية يسمى سياق النص . والثانية : توالى الأحداث التي صاحبت الأداء اللغوي وكانت ذات علاقة بالاتصال ، ومن هذه الناحية يسمى السياق سياق الموقف"^(٢) ويعد مصطلح " السياق " في الدراسات اللغوية الحديثة من المصطلحات العصرية

(١) انظر : لسان العرب ، مادة : س و ق .

(٢) قرينة السياق ، الدكتور تمام حسان ، ص : ٣٧٥ ، بحث قُدِّم في " الكتاب التذكري للاحتفال بالعيد المنوي لكلية دار العلوم " ، مطبعة : عيبر للكتاب : ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م . ويُقسَّم السياقُ إلى نوعين آخرين : لغوي وغير لغوي : أما السياق اللغوي (أو الكلامي) فهو النص أو الخطاب ذاته بمستوياته اللغوية المعهودة : المعجمية والنحوية والدلالية ، وهو سياق داخلي "منبثق" ، لا يخرج عن حدود العبارة اللغوية يكتونتها النصية ، وهذا النوع يتضمن من القرائن النصية (اللفظية والمعنوية) ما يرشد إلى مراد المتكلم من الخطاب ، ولا يكون في سلّمه الإجمالي أيّ مكوّن خارجي للمعنى والتأويل . أما السياق غير اللغوي فيراد به ظروف الخطاب وملابساته الخارجية التي تحتوي على الطبقات المقامية المختلفة المتباعدة التي ينجز ضمنها الخطاب التي سماها علمائنا : سياق الحال، أو المقام ، وقالوا : [لكل مقام مقال] ، ويشمل ذلك الزمان والمكان وحال الأشخاص : المتكلمين والمخاطبين ، وهذا النوع يشمل على القرائن الحالية التي تسهم في الكشف عن المراد ، ومنها ما سماه المفسرون : أسباب النزول ، ويندرج ضمنها بالطبع "مراعاة حال المخاطب" و"غرض المتكلم" .

ومن ثمَّ فإن "البحث النصي" و"البحث السياقي القرآني" ليسا من مبتكرات عصرنا كما يروج بعض من لا يريدون الخير للثقافة العربية ، وإنما هي مفاهيم واردة في كتب أسلافنا من نحاة وبلاغيين وأصوليين ومفسرين ، غير أن التطورات المعرفية النوعية التي شهدناها عصرنا قد طبعت هذه المفاهيم بطابع علمي صارم وجعلتها ضمن أطر علمية واضحة فخطت خطوة نوعية ، وانتقلت من مجرد مفاهيم بسيطة إلى إجراءات منهجية دقيقة ، وصار البحث فيها مقصوداً لذاته ، ولم تعد - كما كانت في القديم - مجرد أدوات ومداخل يُراد بها غيرها من العلوم الأخرى . [مقال بقلم : الدكتور مسعود صحراوي ، بعنوان : المنهج السياقي ودوره في فهم "النص" وتحديد دلالات الألفاظ .. مع نماذج تطبيقية من القرآن الكريم . مقتبس من موقع شبكة ضفاف لعلوم اللغة العربيّة ، الأربعاء : ٢٣ من ذي الحجة ١٤٣٣ هـ - ٨ من نوفمبر ٢٠١٢ م .] . وانظر : قول الدكتور تمام حسان في الروائع : " وقرينة السياق هذه كبرى القرائن النحوية ؛ لأنها قد تعتمد على شيء من هذه القرائن المفردة أو تتجاوزها إلى أمور دلالية من العقل أو من المقام المحيط بالجملة ... " البيان في روائع القرآن ، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني ، الأستاذ الدكتور تمام حسان ، الطبعة الأولى : ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ، عالم الكتب - القاهرة .

على التحديد الدقيق ، وإن كان يمثل نظرية دلالية من أكثر نظريات علم الدلالة (Semantics) تماسكا وأضببطها منهجا (٣) .

للسياق نوعان رئيسان :

الأول : سياق المقال ، هو السياق اللغوي الداخلي الذي ينتج عن ترابط الأصوات فيما بينها لتوليد الكلمات، والكلمات فيما بينها لتشكيل الجمل ، والجمل فيما بينها لتشكيل النص . فالقارئ المعبرة لمعرفة دلالة سياق المقال ، راجعة إلى النظم ، والتراكيب النحوية ، مع اعتبار قواعد دلالات الألفاظ ، فالباحث - أي باحث - في دلالة سياق المقال ، يحتاج إلى التمكن من تلك الأدوات ، ومن هنا تفاوت الباحثون في هذا المجال بسبب تفاوتهم في امتلاك تلك الأدوات، وتمكنهم من تطبيقها أثناء النظر في النصوص النبوية .

الثاني : سياق المقام الذي يمثل البيئة التفاعلية بين المتحدث والمخاطب ، وما بينهما من عرفٍ سائد يحدد مدلولات الكلام ، وذلك أن تداول الخطاب يجري في سياق ثقافي واجتماعي بين المتحدث والمخاطب، وليس لفظاً مجرداً عن محيطه الذي يجري فيه ؛ فمعرفة قصد المتحدث وحال المخاطب من وسائل فهم سياق المقام ؛ فقد يجتمع نصان متفقان في ظاهرهما في المعنى (٤) ، ولكنهما مختلفان في الدلالة تبعاً لقصد المتحدث ، أو حال المخاطب . (٥) وقد

(٣) انظر: البحث الدلالي عند الأصوليين ، الدكتور محمد يوسف حبلى ، ص : ٢٨ ، مكتبة عالم الكتب الطبعة الأولى : ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

(٤) ولأجل أن الاعتبارات اللغوية تتبع أحوال المخلوقين وعاداتهم وما يقتضيه ظاهر البنية وموضوع الجبلة ، فقد أوصى بشر بن المعتمر المتكلم "أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً ، ولكل حالة من ذلك مقاما حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات" . [د. رشيد بلحبيب ، أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى ، ص : ١١ ، مجلة اللسان العربي ، مكتب تنسيق التعريب ، العدد ٤٩ - يونيو ١٩٩٩ م . ومقتبس من نشره على الشبكة بصيغة (pdf) على صفحة الدكتور صاحب المقال نفسه ، تاريخ الإضافة ٢٠٠٨/٠١/٠٦ م] .

(٥) بالطبع لا يخفى أن مقامات الكلام متفاوتة ، فمقام التشكر يباين مقام الشكاية ، ومقام التهنية يباين مقام التعزية ، والمدح يباين الذم ، والترغيب يباين الترهيب ، ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل ، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام البناء على الإنكار ؛ جميع ذلك معلوم لكل لبيب ، ... ، ولكل مقتضى غير مقتضى الآخر ... وهو الذي نسميه " مقتضى الحال " . أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (٦٢٦ هـ) ، مفتاح العلوم ، ص : ١٦٨ ، ١٦٩ ، ضبطه وعلق عليه : نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية - بيروت . الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

جعلها الدكتور تمام حسان (أي : فكرة المقام) مركزاً لعلم الدلالة .^(٦)

إنَّ كلا من المقام والمتكلم والمخاطب عناصر غير لغوية وهي تمثل ضغوطاً إنجازية قصوى إذا روعي حسن الكلام ونجحت العملية التواصلية ، وارتقت أعلى القمم البلاغية ، ولا يمكن للمعنى أن يتضح إلا باستحضار المقام الحي والمتكلم الفطن والمخاطب اليقظ .^(٧)

دور السياق وأهميته :

ترجع أهمية السياق بوصفه الملابس الداخلية والخارجية التي تقوم - في أحيان كثيرة - بتحديد الدلالة المقصودة من الكلمة في جملتها ، ومن قديمٍ أشار العلماء إلى أهمية السياق أو المقام وتطلبه مقالاً مخصوصاً يتلاءم معه ، وقالوا عبارتهم الموجزة الدالة : "لكل مقام مقال" ، فالسياق مُتَضَمَّنٌ داخل التعبير المنطوق بطريقة ما .^(٨)

ولذا فُجِّلَ اهتمام النحاة على اللغة المنطوقة ، حيث عرضوا للعلاقة بين المتكلم وما أراده من معنى ، والمخاطب وما فهمه من الرسالة ، والأحوال المحيطة بالحدث الكلامي . كما أنَّ الكلمة لا معنى لها خارج السياق الذي ترد فيه ، وربما اتحد المدلول واختلف المعنى ؛ طبقاً للسياق الذي قيلت فيه العبارة ، أو طبقاً لأحوال المتكلمين والزمان والمكان الذي قيلت فيه^(٩)

ولا أكون مجانباً للصواب إذا قلت : إنَّ الأخذ بمعطيات السياق ومصاحبتها في رحاب النص هو ما يُنَاطُ به الفهم السديد ؛ ففي التفسير بـ"المقتضى من معنى الكلام ، والمقتضب من قوة الشرع" ، يرى القاسمي أن:"هذا هو الذي دعا به النبي ﷺ لابن عباس رضي الله عنهما حيث قال: " اللهم فقَّهه في الدين وعلمه التأويل" .^(١٠) ومن ثمَّ فلا يمكن عزل النص عن سياقه الذي نشأ فيه

(٦) اللغة العربية معناها ومبناها ، الدكتور تمام حسان ، ص : ٣٣٧ ، دار الثقافة : ١٩٩٣م - الدار البيضاء .

(٧) أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى ، د. رشيد بلحبيب ، ص : ١١ . مجلة اللسان العربي ، مكتب تنسيق التعريب ، العدد ٤٩ - يونيو ١٩٩٩م .

(٨) النحو والدلالة ، ص : ٩٨ .

(٩) المصدر السابق ، ص : ٣٨ .

(١٠) انظر : تفسيره المسمى محاسن التأويل ، العلامة محمد جمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ - ١٩١٤م) : ١ / ٨ تحقيق : الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي (خادم الكتاب والسنة) ، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه . الطبعة الأولى : ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م .

بحيث يجب مراعاة الروافد المعرفية التي أفاد النص منها أو اتخذ موقفا إزاءها ، فلا يمكن تأويله إلا باسترجاع السياق اللغوي والبيئي و"الانثربولوجي" (علم الإنسان) العام الذي نما النص فيه^(١١)

دور السياق في تحديد دلالة الصيغة أو المفردة اللغوية :

يعمل السياق على بيان دلالة الصيغة ، ففي مجال أبنية الكلمات قدم نحويونا القدامى لمحات كاشفة عن دلالة بعض الأبنية وتمايز كل بنية عن الأخرى ، وما تنفرد به من حيث دلالتها، فبنية المصدر - على تنوعها - غير بنية الاسم ، وغير بنية الفعل ، وكذلك الحال في صيغ المبالغة ، وأسماء الفاعلين ، والمفعولين ، وغيرها .

فربما جاءت بعض الأبنية متحدة الوزن ، ولكنها تختلف في دلالتها على المعنى المراد ، والذي يحدد هذه الدلالة إنما هو سياق الكلام ، فمن ذلك : أن أسماء الزمان والمكان تصاغ من الثلاثي على وزن (مفعَل) بفتح العين، نحو (مذهب، ومشرب، ومخرج ومقتل ومكتب) - إلا في حالتين ، فإنهما يكونان فيهما على وزن (مفعِل) بكسر العين ، وفي كل ما تقدم لا نستطيع التفرقة بين الزمان والمكان إلا بالسياق وهو الذي يحدد المراد ويعين المقصود . ومن ذلك فيما آخره ياء مشددة ، نحو : كرسيّ ، وزنجيّ ، وشافعيّ ، ففي هذه الحالة يتحد لفظ المنسوب وغير المنسوب ، والذي يفرق بينهما إنما هو السياق .^(١٢)

وهناك زوايا مختلفة من جانب "الدلالة" تتعلق بالصيغة النحوية المجردة ، فقد درّس العلماء القدامى - في إشارات ترتبط غالبا بنص من النصوص - الفروق بين صيغتي الجملة الاسمية والفعلية ، وهذه الإشارات متفرقة موزعة على أبواب النحو .^(١٣)

(١١) إستراتيجية التسمية : التأويل وسؤال التراث ، الكاتب : مطاع الصفدي ، مجلة الفكر العربي المعاصر، ص : ٤ . عدد : ٣٠ ، ٣١ . بيروت - باريس .

(١٢) دلالة السياق وأثرها في الأساليب العربية ، دردير محمد أبو السعود، ص : ٥٠٧ - ٥٠٩ ، مجلة كلية اللغة العربية بأسبوط ، العدد السابع ، سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م . وانظر : أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى ، د . محمد سالم صالح ، ص : ٣ . بحث نشر على الشبكة بصيغة (pdf) في كلية المعلمين - جدة ، [وهو من البحوث الجادة] .

(١٣) النحو والدلالة ، الدكتور محمد حماسة ، ص : ٥٣ .

فإن دراستهم لـ "حروف المعاني" وعنايتهم بها لم تكن بمعزل عن التركيب - حيث لا تركيب يخلو من سياق - ، فهي دراسة للتركيب الذي يكون فيه الحرف بمفرداته وعلاقاته الأخرى، ومن ذلك ما يجعل (أو) للتخيير في حال امتناع الجمع فيه ، نحو : تزوج هندًا أو أختها ، وما يجعلها للإباحة هو ما كان الجمع فيه مباحًا ، نحو : اقرأ في كتب الفقه أو التفسير ، وذلك بدلالة الملازمة للكلام ؛ فلا يوجد مانع من الجمع بين قراءة كتب الفقه والتفسير معًا ، إنمّا يوجد مانع من الجمع بين هندٍ وأختها والسبب في ذلك عرف شرعي خاص يحرم الجمع بينهما^(١٤) وهو سياق اجتماعي أفرزته الضوابط الشرعية الحاكمة للمجتمع . وخروج (أو) إلى معني (بل) وإلى معني (الواو) يرجع إلى : "قرائن المقام" وقرائن المقام قد تكون حالية أو مقالية .^(١٥)

ونخلص إلى أن دلالة المفردات أو الصيغ قابلة للتشكيل والتغير حسب انتظامها في الإطار النحوي فهي - حينئذ - دلالة متحركة غير ثابتة ، فلا يشبث منها إلا المحور الأصلي - كدالتها الأولية - الذي اكتسب بوصفه استعمالاً لغوياً قابلاً في أذهان أبناء اللغة .^(١٦)

دور السياق في تحديد دلالة التركيب :

وأما على مستوى التراكيب " فلا يمكن القول بأنّ الدلالة التركيبية هي الدلالة الناشئة عن مجموع الدلالات الجزئية (الدلالات المركزية) " . لذا - كما أشرت قبل - يلزم الدلالة كي تتعيّن وجود السياق المصاحب ؛ فقد أشار الدكتور محمد حماسة إلى أهمية السياق في الوصول إلى (المعنى النحوي الدلالي) بقوله : " ولا تكون للعلاقة النحوية ميزة في ذاتها ، ولا للكلمات المختارة ميزة في ذاتها ، ولا لوضع الكلمات المختارة في موضعها الصحيح ميزة في ذاتها ما لم

(١٤) فقد جاء في الجنى الداني في أنواع (أو) : " التخيير . نحو : خذ دينارًا أو ثوبًا ، والإباحة . نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين . قال : والفرق بينهما جواز الجمع في الإباحة ، ومنع الجمع في التخيير " [الجنى الداني ، للمراي ، ص : ٢٢٨ ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، وأ / محمد نديم فاضل ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ، دار الكتب العلمية بيروت] . وانظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري : ٤٣٦/١ ، تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، الكويت [وانظر : الحاشية = ٤ ، ٥ ، ٦] .

(١٥) النحو والدلالة ، الدكتور محمد حماسة ، ص : ٥٣ . وانظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : ٣٣٧ .

(١٦) النحو والدلالة ، الدكتور محمد حماسة ، ص : ٥٨ .

يكن ذلك كله في سياق ملائم^(١٧) كما أشار إلى التفاعل بين العناصر النحوية والدلالية ، فكما يمد العنصر النحوي العنصر الدلالي بالمعنى الأساسي في الجملة يمد العنصر الدلالي العنصر النحوي كذلك ببعض الجوانب التي تساعد على بيانه وتمييزه ، فبين الجانبين أخذ وعطاء وتبادل تأثير مستمر؛ فلا يمكن بحال نكران تأثير دلالة سياق النص اللغوي وسياق الموقف الملابس له على العناصر النحوية من حيث الذكر والحذف ، والتقديم والتأخير. ولا يُنكر أن دلالة السياق تجعل الجملة ذات الهيئة التركيبية الواحدة بمفرداتها نفسها إذا قيلت بنصها في مواقف مختلفة ، تختلف باختلاف السياق الذي ترد فيه مهما كانت بساطة هذه الجملة وسذاجتها .^(١٨)

وهكذا يلتقي القدامى والمحدثون على أن الجملة قد تصاغ بصيغة معينة وتحتمل عدة معان مختلفة ، بعضها كما يقول الدكتور محمد حماسة بدلالة التضمن ، وبعضها بدلالة الالتزام، وبعضها بالدلالة المباشرة ، وبعضها بدلالة الإيحاء ، وبعضها بالرمز إلى آخره .^(١٩)

وهنا تجدر الإشارة إلى تعدد معنى السياق اللغوي الواحد وفق ما يتطلبه المقام ، وإن بقيت مفرداته اللغوية كما هي دون تغيير في جانبها الصوتي والصرفي، لأن المعنى من شأنه أن يحدد وظيفة المفردة ، وموقعها في السياق ، كما يحدد معناها المعجمي (الاعتباطي) الذي يربط بين الدال ومدلوله . وذلك ما نادى به التوليديون الجدد عندما قالوا : إن السياق الواحد له معان عدة تتحكم فيه دلالات البنية العميقة بعد الاستعانة بالروابط أو القرائن التي تربط دلالة المفردات بموقعها داخل الجملة اللغوية .

فإن كان السياق قديما لا يمثل نظرية متكاملة المعالم في الدرس النحوي ، كما هي الآن في الدرس اللساني الحديث ، لكن لا يملك أحد أن ينكر دور العلماء الأوائل في معرفتهم السياق

(١٧) النحو والدلالة ، الدكتور محمد حماسة ، ص : ٩٨ .

(١٨) المصدر السابق ، ص : ١١٣ .

(١٩) المصدر السابق ، ص : ٢٠ .

واتخاذها عمدة في تفسيراتهم وتحليلاتهم الدلالية ، ففي قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ [سورة النساء : ١٦٤] . " يعني خاطبه مخاطبة من غير واسطة ؛ لأن تأكيد (كَلَّمَ) بالمصدر يدل على تحقيق الكلام ، وأن موسى ﷺ سمع كلام الله ﷻ بلا شك ؛ لأن أفعال المجاز لا تؤكد بالمصادر ، فلا يقال : أراد الحائط يسقط إرادة . وهذا ردُّ على من يقول : إنَّ الله ﷻ خلق كلامًا في محلٍّ ؛ فسمع موسى ﷺ ذلك الكلام . قال الفراء (ت ٢٠٧هـ) : العرب تسمي كلَّ ما يصل إلى الإنسان كلاما ، بأي طريق وصل . لكن لا تحققه بالمصدر . وإذا حقق بالمصدر لم يكن إلا حقيقة الكلام " (٢٠)

وقد اعتمد المفسرون في الآية على السياقين ، الأول : اللغوي ، وذلك أنَّ التوكيد بالمصدر (سياق مقالي) من باب الحقيقة لا المجاز ، والآخر : سياق الحال أو الموقف المستمد من فهمهم للقرآن الفهم الشامل في قضايا الاعتقاد ، اعتقاد أهل السنة والجماعة بأن تكليم الله ﷻ لموسى ﷺ على الحقيقة لا المجاز .

فقد ذكر القاسمي ما رُوي أن : " القرآن ذلول ذو وجوه فاحملوه على أحسن وجوهه " (٢١) ، وفيه دلالة ظاهرة على جواز الاستنباط والاجتهاد في كتاب الله ﷻ . قال: كذا أفاده الزركشي في البرهان (٢٢)

وذكر الدكتور محمد حماسة أنَّ اللفظ يتفاعل مع " المعنى النحوي " من فاعلية أو مفعولية أو حالية .. إلخ ، بحيث يكتسب اللفظ بعينه - إذا كان فاعلا مثلا - معنى جديدا لا يكتسبه لفظ آخر في الوظيفة نفسها ، وبحيث يختلف هذا المعنى نفسه باختلاف الفعل الذي يكون فاعلا له ، وباختلاف السياق النصي الذي فيه ، فقد أشار عبد القاهر إلى أنَّه كلما زدت شيئا وجدت المعنى قد صار غير الذي كان ؛ لذا صلحت المجازاة بالفعل الواحد إذا أتى به

(٢٠) انظر : في تفسيره المسمى محاسن التأويل ، القاسمي : ١٧٢٣ / ٥ .

(٢١) حديث أخرجه : أبو نعيم وغيره من حديث ابن عباس . ضعيف جدا . رواه الدارقطني عن زكريا بن عطية : أخبرنا سعيد بن خالد : حدثني محمد ابن عثمان عن عمر وابن دينار عن ابن عباس مرفوعا . [انظر : الألباني ، سلسلة الأحاديث الضعيفة : ٣ / ١٢٧ ، الطبعة الثانية : ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م . مكتبة المعارف - الرياض] .

(٢٢) في تفسيره المسمى محاسن التأويل : ٨ / ١ .

مطلقاً في الشرط ومعدّى إلى شيء في الجزاء ، نحو: قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَحْسَنَكُمْ أَحْسَنُكُمْ لِأَنْفُسِكُمْ ﴾ [سورة الإسراء : ٧] ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴾ [الشعراء : ١٣٠] مع العلم بأن الشرط ينبغي أن يكون غير الجزاء من حيث كان الشرط سبباً والجزاء مسبباً ، وأنه محال أن يكون الشيء سبباً لنفسه ، فلولا أن المعنى في ﴿ أَحْسَنَكُمْ ﴾ و ﴿ بَطَشْتُمْ ﴾ الثانية غير المعنى في الأولى ، وأنها في حكم فعل ثان ، لما ساغ ذلك " (٢٣).

ومثل ذلك نجد في حديث رسول الله ﷺ : "إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ، فهجرته إلى الله ورسوله ... " (٢٤) قال الحافظ ابن حجر: فإن قيل : الأصل تغاير الشرط والجزاء ، فلا يقال مثلاً : من أطاع أطاع وإنما يقال مثلاً من أطاع نجا ، وقد وقعا في هذا الحديث متحدين ، فالجواب : أن التغاير يقع تارة باللفظ وهو الأكثر ، وتارة بالمعنى ويفهم ذلك من السياق " (٢٥).

وبنظرة متأنية في كتاب سيويه يجد المتأمل أن عمله يلتقي مع الاتجاهات اللغوية الحديثة^(٢٦) - على ما بينهما من أبعاد زمنية - إذ كان يعول على السياق الاجتماعي كثيراً ، ولعلنا لا نُضيف إليه فضلاً إذا قلنا : إنّ "الكتاب" تكثر فيه الإشارة إلى فهم المخاطب ، والاستغناء عن بعض العناصر اللغوية في الجملة بناء على فهم المخاطب والسياق الخارجي الذي يجري فيه الكلام ؛ فقد غني سيويه في مواطن كثيرة بوصف الموقف الذي يجري فيه الكلام واستعماله " وما يُلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام .

(٢٣) النحو والدلالة ، الدكتور محمد حماسة ، ص : ١٥ . وانظر : دلائل الإعجاز ، ص : ٥٣٣ ، ٥٣٤ .

(٢٤) أخرجه البخاري في : ١- كتاب بدء الوحي ، ١- باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ، حديث = ١ .

(٢٥) انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ابن حجر ، تعليقات الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك : ١ / ٣ ، دار طيبة ، الطبعة الأولى : ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .

(٢٦) كالمدرسة اللغوية الاجتماعية الحديثة .

وقد هداه هذا الاتساع إلى استكناه البنية الجَوَانِيَّة (العميقة) للتركيب النحوي ورسم خطوطاً هادية في تعلم العربية تعلمًا يضع كل تركيب موضعه ، ويعرف لكل مقال مقامه " . (٢٧)

يتضح ذلك من استعانته " بالسياق " كثيرًا في بيان أحد العناصر المحذوفة في التركيب (٢٨) ، فمن ذلك الاستغناء عن تكرار (كلّ) في قول الشاعر: [بحر: المتقارب] (٢٩)

أَكَلَّ امرئٌ تحسبين امرأً و نَارٌ تَوَقَّدُ بالليلِ نَاراً

بجر(نارٍ) والتقدير (وكلّ نارٍ) ، قال سيبويه : " فاستغيت عن تشية (كلّ) لذكر إياه في أول الكلام ، ولقلة التباسه على المخاطب " فقد اعتمد على عنصر(سياق) لغوي ذُكر في جملة سابقة للدلالة على العنصر المحذوف في الجملة الثانية ، وجعل ذكر العنصر الأول سببا في عدم التباس المعنى على المخاطب . (٣٠)

لذا ثار عبد القاهر الجرجاني على اللغويين الذين لم يستفيدوا من المبدأ الصحيح الذي وضعه سيبويه في كتابه ، ألا وهو ربط الكلام بمقام استعماله ، وكما يقول الدكتور محمد سالم صالح : إن أقصى ما يمكن أن نعترف به من فضل للنظريات الحديثة ونظرية " فيرث " السياقية هو وضع الإطار النظري للفكرة في إطار نظرية متكاملة الجوانب ، وتسميتها بنظرية السياق . (٣١)

واستبان لي - في نهاية التطواف - أهمية التعويل على دلالة السياق في كل موارد الالتباس؛ فهو الكاشف الحقيقي للمعنى الدلالي ، الذي يُحرَّرُ به مواطن النزاع ، والحديث عن السياق

(٢٧) النحو والدلالة ، الدكتور محمد حماسة ، ص : ١١٥ . وانظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، د. نهاد موسى ، ص : ٨٥ - ٨٧ ، المؤسسة العربية النشر ، الطبعة الأولى : ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

(٢٨) الكتاب ، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠ هـ) : ١ / ٦٦ ، تحقيق وشرح أ. عبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة : ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

(٢٩) خَرَجَ الأستاذ عبد السلام هارون الشاهد في الحاشية لأُمالي ابن الشجري ، ولـ "كامل" المبرد ، قال : " والصحيح أنه لأبي دواد الإيادي " [انظر: حاشية الكتاب : ١ / ٦٦ ، رقم = ٢] .

(٣٠) قال الأستاذ عبد السلام هارون : المراد بالثنائية - هنا - ذكره ثانيا . [انظر: حاشية الكتاب : ١ / ٦٦ ، رقم ٣] .

(٣١) أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى ، د . محمد سالم صالح ، ص : ٢٩ .

بوصفه وسيلة معينة في الكشف عن الدلالة العميقة يقودنا إلى تقرير حقيقة أن عدول التركيب عن أصله لا يكون مولدًا لنفس الدلالة في كل السياقات ؛ إذ إن كل ظاهرة عدولية ترتبط بسياقها^(٣٢)، وهذا ما ذكره الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف من قبل في كتابه بقوله : "لا يصح أن يعمم الحكم الدلالي بأن يقال : إن بدء القصيدة بحرف العطف في الشعر الحديث يفيد كذا ، ويكون هذا حكما مطردا في كل قصيدة ، بل إن الظاهرة قد تكون واحدة ، ولكنها تختلف في دلالتها باختلاف سياقها" .^(٣٣)

(٣٢) انظر : التفاعل النحوي والدلالة العميقة ، د. أحمد جمال الدين أحمد (كلية الآداب – جامعة قناة السويس) ، مقال نشر في كتاب " العربية والدراسات البيئية - المؤتمر الدولي الرابع لقسم النحو والصرف والعروض ، بدار العلوم ، مارس : ٢٠٠٧م - جامعة القاهرة ، ص : ١٣٤ .

(٣٣) الإبداع الموازي (التحليل النصي للشعر) ، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، ص : ٤٠ ، دار غريب : ٢٠٠١م - القاهرة .

المطلب الثالث : مراتب الدلالة في الحصول اللغوي

تعرض الدلالة - تبعاً لتعرضها لمقامات المقال والمقام - لنوع من الفتور أو القوة ، فالنص في البيئة اللغوية المصحوبة بسياق ما ، ينتج دلالة قوية أطلقت عليها " دلالة كثيفة " ، ولا أعني بلفظة كثافة في أحد معانيها الغلظة والثقل ... ^(١) وإنما أردت بها تلك الدلالة المترتبة طبقات بعضها فوق بعض تبعاً لإمداد عنصر السياق لها بما يؤهلها ؛ فتتج عنه الدلالات المتعددة ، وبفقدان الروافد السياقية لها فإنها تقتصر على معانيها السطحية ، ودلالاتها الأولية ، وهو ما يُطلق عليه المعنى الحرفي .

ويستطيع الدارس أن يُكوّن تصوراً لهذا الأمر ، فحين تُدرّس اللغة من خلال النصوص بسياقاتها تلحظ جانباً دلالياً كثيفاً ، وإذا دُرِسَتْ بمعزل عنها فإنَّ الضعف يصيبها والفتور ؛ لأننا حين نفعل ذلك نكون قد فرغنا اللغة بكل مستوياتها - ولا سيما النحو - من المضمون الحقيقي الذي أريد لها . وربما عبروا عن ذلك بقولهم : تضيق الدلالة وتوسيعها تبعاً للسياق .

فعلى مستوى البنية المفردة أو الصيغة لا يُستغني عن هذه الملابسات لتستبين الصيغة أو المفردة اللغوية معالمها الدلالية ، ومن ثمّ نلاحظها أخذة في الترقى أو الدنو ، وهو التعبير عن صعودها وهبوطها ، وقد لاحظت إحدى الباحثات ^(٢) أنَّ بعض الألفاظ كالصلاة والحج والصوم التي صُبِغَتْ بصبغة شرعية تغيرت دلالتها ؛ لوجود مناخ جديد .

وتشير إلى " أنَّ التغير الدلالي ظاهرة طبيعية ، يمكن رصدُها بوعي لغوي لحركية النظام اللغوي المرن ، ففي حركية اللغة الدائبة ، قد تتخلّف الدلالة الأساسية للكلمة ، فاسحة مَكانها لدلالة سياقية أو لقيمة تعبيرية أو أسلوبية ، وبذلك تغدو الكلمة ذات مفهوم أساسي جديد ، قد يحدث أن ينزاح هذا المفهوم بدوره ليحلّ مكانه مفهوم آخر ، وهكذا يستمرُّ التطوُّر الدلالي في حركة لا متناهية تتميز بالبطء والخفاء " ^(٣).

(١) كثف : الكثرة والالتفاف ، والفعل كَثَفَ يَكْتَفُ كثافة ، والكثيف اسم يوصف به العسكر والماء والسحاب ، وهو الكثير المتراكب الملفت من كل شيء ، وذكر ابن منظور ، قال : والكثافة الغِلْظ . انظر : اللسان ، مادة : (ك ث ف) : ٣٨٢٩ / ٥

(٢) دلالات الألفاظ الإسلامية في الأحاديث النبوية ، صباح بنت عمر بن محمد حلي ، ص : ١٩ وما بعدها ، رسالة دكتوراة (مخطوط) ، جامعة أم القرى : ١٤٢١ هـ . وانظر : مقال للباحثة : شفاء محمد خير يوسف ، بعنوان : التغير الدلالي في الحديث النبوي الشريف موجود على الشبكة . موقع الألوكة يشرف عليه الدكتور سعد بن عبد الله الحميد والدكتور خالد بن عبد الله الجريسي .

(٣) المصدر السابق نفسه .

ولا يخفى أن هذا القول قد تناول حركة التطور الدلالي من الزاوية المعجمية لا غير ، ثم حكم عليها بأنها حركة لا متناهية تتميز بالبطء والخفاء . وهو كلام فيه نظر ؛ لأن الألفاظ التي استدل بها كالصلاة والحج ، والجارية ... إلى غيرها ، بعضها يقع عليها سنة البطء والخفاء ككلمة (رَجُل) ، وبعضها تطورت بمجرد أن كسيت ثوب الشرع كالحج والزكاة والصلاة ؛ فقد تغير معناها من المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي وهو في حد ذاته يُعَدُّ تغيراً دلاليًا ، والذي عليه مدار القول هنا أنها تطورت سريعاً حينما انتقلت من بيئة لغوية عرفية إلى بيئة أخرى بسياق مغاير .

ففي الحديث الشريف "أَقْصَرْتُ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟" ^(٤) - كما سيأتي إن شاء الله تعالى في صلب الدراسة ^(٥) - وردت صيغة الفعل (أَقْصَرْتُ الصلاة) ، مبنية للفاعل ، وفي رواية (أَقْصَرْتُ الصلاة) بكسرها مبنية للمفعول - حين سأل ذو اليمين ﷺ النبي ﷺ .

فدلالة الفعل (أَقْصَرْتُ) على باب (فَعْل يَفْعُل) صارت قصيرة في ذاتها ^(٦) ، فلمّا كانت الصلاة لها عدد ركعات ثابت لا تزيد عنه ولا تنقص - ثم يرى ذو اليمين ﷺ أنه صَلاَهَا اثنتين ، سأل النبي ﷺ : أصارت اثنتين بعد أن كانت أربعاً ؟ ، فإن أقره النبي ﷺ لزم الناس ذلك وداوموا عليه ، ولكن الرسول ﷺ أتم الصلاة أربعاً بعد أن استوثق ؛ لأن العبادات مبنية على اليقين فهيئاتها وأفعالها وأقوالها أمر لازم لها ، لا يتغير إلا بأمر مُنْزَل من قبل السماء لا محيد عنه ، فهو كالجِبْلَةِ والسَجِيَّة لا ينفك عنها ^(٧) ؛ لذا حُسِّنَ مجيء الفعل (أَقْصَرْتُ) (مضموم العين كأفعال السجاياء على وزن "فَعْل") ملائمةً . ذلك ما ترجح ^(٨) لدى الباحث حسب معطيات السياق ، فعَدَّ الباحث تلك المسألة من قبيل الترقى في الدلالة .

(٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْصَرَفَ مِنْ اثْنَتَيْنِ . فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَمَيْنِ : أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " أَصَدَقَ ذُو الْيَمَيْنِ ؟ " . أخرجه البخاري في : ٢٢ - كتاب السهو ، ٤ - باب من لم يتشهد في سجدة السهو [انظر : ابن حجر ، فتح الباري : ٣ / ٦٦١] . ومسلم في : ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، ١٩ - باب السهو في الصلاة ، والسجود له ، حديث ٩٧ وابن عبد البر ، التمهيد : ١ / ٣٤١ ، ٣٥٧ - ١١ / ٢٠٤ . والشيخ عبد الباقي ، الموطأ المطبوع : ٩٣ / ١ .

(٥) وهي مسألة مدرجة في البحث الذي بين أيدينا ضمن مسائل دلالة الصيغة للفاعل وللمفعول .

(٦) أوجز المسالك إلى موطأ مالك ، تأليف الإمام المحدث محمد زكريا الكاندهلوي المدني (ت ١٤٠٢ هـ) : ٢٧٢/٢ . اعتنى به وعلق عليه الأستاذ الدكتور تقي الدين الندوي ، طبعة دار القلم بدون تاريخ .

(٧) الصيغ الفعلية في القرآن أصواتاً وأبنية ودلالة ، ثريا عبد الله عثمان إدريس : ١ / ١١٩ ، رسالة دكتوراة (مخطوط) ، أم القرى ، إشراف أ. د / أحمد علم الجندي ، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .

(٨) بين شينين : كون الفعل مبنياً للفاعل أو للمفعول .

ومثال آخر يبين ترقية الدلالة ، قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [يوسف: ٣٠] ، فأولى درجات الترقّي في تذكير الفعل وتأنّيشه أنّه يجوز الأمران : التذكير والتأنّيث ، فمن أنّث فعلى معني الجماعة ، والتذكير على إرادة الجمع ، ولا اعتبار بتأنّيث واحده أو تذكيره^(٩). وثاني درجات الترقّي : أنّ تذكير الفعل - في الآية - للقلة ، حيث إن امرأة العزيز أرسلت إلى النسوة اللاتي صوبن اللوم إليها وهنّ قلة ، فليس كل النساء أُرسِلَ إليهنّ كي تستلّ منهنّ المَعذرة فيما فعلت بيوسف عليه السلام .^(١٠)

ويرى الباحث أنّ هناك درجة ثالثة في سلم الترقّي مبعثها سياق القصة القرآنية ليوسف عليه السلام أنّ النسوة ما كان ينبغي لهنّ أن يخضن بكلامهنّ في شأن مراودة المرأة يوسف الصديق عليه السلام وهو أمر يدعو - في الأصل - إلى الحياء وتجنب الخوض فيه ، ولكنهنّ فعّلنه على ما فيه من جرأة فما أغناهنّ عن ذلك ! ، فلئن وُجد ما يدعو إلى الحديث فيه -رغم حرمة- فإن الرجال أولى به على لوم ، فهو في حق النسوة أشدّ لومًا . ومثل ذلك تجده في قوله تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [الحجرات : ١٤] . فقد لحقت الفعل (قالت) علامة التأنّيث - وهو أمر جائز يستوي فيه التذكير والتأنّيث - لأمر دلالية منها : أولاً : أنه أراد بالتأنّيث هنا الكثرة ولا يراد بهذه الكثرة العموم كما قد صرّح به قتادة^(١١)؛ وثانيها في سلّم الترقّي : أنهم - لمّا استنفروا إلى الحديدية تخلفوا^(١٢) - خافوا على أموالهم

(٩) شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (٦٤٣هـ) : ٥ / ١٠٣ . المطبعة المنيرية . مصر

(١٠) معاني القرآن ، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧هـ) ، ١ / ٣٥٤ . وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠٣ / ٥ . الطبعة الثالثة : ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، عالم الكتب - بيروت .

(١١) قال قتادة : ولعمري ما عمت هذه الآية الأعراب ، إن من الأعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ، ولكن إنما أنزلت في حي من أحياء الأعراب امتنوا بإسلامهم على نبي الله - صلى الله عليه وسلم - ، فقالوا : أسلمنا ، ولم نقاتك ، كما قاتلك بنو فلان وبنو فلان ، فقال الله : ﴿ لا تقولوا آمنا ﴾ ، ﴿ ولكن قولوا أسلمنا ﴾ حتى بلغ ﴿ في قلوبكم ﴾ . تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤هـ - ٣١٠هـ) : ١٩ / ٣٩١ ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الطبعة الأولى : ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ، مركز دار هجر - القاهرة . وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، السيد محمود شكري الألوسي (١٢٧٠هـ) : ١٦٧ / ٢٦ . دار إحياء التراث العربي - بيروت ، بدون تاريخ .

(١٢) معالم التنزيل (تفسير البغوي) للإمام محيي السنة أبي محمد الحسين مسعود البغوي (٥١٦هـ) : ٧ / ٣٥٠ حققه : محمد عبد الله النمر ، طبعة : ١٤١٢هـ ، دار طيبة - الرياض . والجامع لأحكام القرآن ، القرطبي : ١٩ / ٤٢١ . روح المعاني للألوسي : ١٦٧ / ٢٦ .

وأولادهم وأزواجهم وذرياتهم ، وأن يعيرهم العرب إذا ما تركوا ديارهم وذويهم ، فلمّا اشتدّ حرصهم ورضوا بالحياة الدنيا وخلدوا إلى ملذّاتها، تحدثت عنهم الآية الكريمة - في ضوء السياق القرآني - بتأنيث الفعل (قالت) ؛ إذ لم تكن لديهم الشجاعة الكافية - رغم كونهم مسلمين - ولم يهاجروا وقد حرصوا على كثير ممّا تحرص عليه النساء ، ولزمهم التّهيّب وليس خوض المخاطر في سبيل الدعوة مع رسول الله ﷺ ؛ فكان الأليق بحالهم هذا أن يُؤنّث الفعل عند حديث القرآن عنهم . وأمّا الألوسي فقد ذكر في روح المعاني أنّ إلحاق الفعل علامة التأنيث لشيوخ اعتبار التأنيث في الجموع حتى قيل ^(١٣) : [من الخفيف]

لا نبالي بجمعهم كل جمع مؤنث

والنكتة في اعتباره ههنا الإشارة على قلة عقولهم على عكس ما روعي في قوله تعالى : ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف : ٣٠] ^(١٤) . والله تعالى أعلم .

في نهاية هذا الفصل أكون قد تناولت مبحثين ، الأول : علاقة الدلالة بالحو ، والثاني : تنوع هذه الدلالة ، وكان للمبحث الثاني أثر واضح في هذا العمل سوف يظهر ذلك من خلال التطبيق على نصوص الوقشي إن شاء الله تعالى .

(١٣) انظر : ملتقى أهل اللغة ، حلقة الأدب والأخبار ، بعنوان : أبيات شعرية استعملت فيها مصطلحات علوم العربية . موضوع على الشبكة العنكبوتية ، بتاريخ ١٧ - ٤ - ٢٠٠٩ م ، الساعة : ٠١ ، ٩ مساءً . وقد نسبتهما المشرفة على الملتقى إلى الزمخشري دون أن تذكر كتاباً معيناً له ، وذكرت البيت السابق له ، والبيتان هما :

إِنَّ قَوْمِي تَجَمَّعُوا وَبَقْتُ لِي تَحَدَّثُوا
لا أبالي بجمعهم كل جمع مؤنث

ثمّ ذكرتُ أنهما في شرح الأجرومية ، لابن عثيمين ذكرهما في الشرح . وثمة تعليق قرأته للدكتور محمد جمال صقر في إطار مناقشته رسالة : "نَزُولُ الْغَيْثِ الَّذِي أَنْسَجَ فِي شَرْحِ لَأَمِيَةِ الْعَجَمِ لِلدَّمَامِينِيِّ: دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ" ، رسالة عبد السلام الهمالى محمد سعود ، للماجستير ، إلى قسم البحوث والدراسات التراثية ، بمعهد البحوث والدراسات العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) . في ٢٢/١٢/٢٠١١ م ، يقول فيه : أن يَرُدَّ الدماميني - في معرض تربيصه بكتاب الصفدي "غيث الأدب الذي انسجم" ، واسمه أصلاً (الغيث المسجم) - بروايته لبيت الزمخشري : " لا أبالي بجمعهم فهو جمع مؤنث " ، رواية الصفدي : " لا أبالي بجمعهم كل جمع مؤنث " ؛ إذ ليس كل جمع مؤنثاً ؛ وأفضل من ذلك كله "كل جمع يؤنث" ، ولكن "كل جمع مؤنث" ، أنفع للشاعر في باب المبالغة ! . [كلام الأستاذ الدكتور صقر مناقشاً العمل المذكور . موجود على الشبكة ، موقع الدكتور محمد جمال صقر] .

(١٤) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، السيد محمود شكري الألوسي : ١٦٧/٢٦ .

الفصل الثاني : الاختلاف الصيغي

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : في الفعل

المبحث الثاني : في الاسم

الاختلاف الصيغي

توطئة :

يحتوي هذا الفصل الاختلافات الصيغية التي وردت في الموطأ سواء أكان ذلك من أحاديث النبي الكريم ﷺ ، أم كان من فقه الإمام مالك - رحمه الله تعالى - على الباب .

وذكر الدكتور تمام حسان - رحمه الله تعالى - أنَّ النحو لا يستعمل في معانيه إلا ما يقدمه له الصرف من مبانٍ ... وأن المباني الصرفية تعبر عن المعاني الوظيفية .^(١)

وتتنوع هذه الصيغ الصرفية بقدر ما تحتويه كل صيغة منها ، " فإنَّ عنصرًا لغويًا مثل (عالم) يختلف دلاليًا عن عنصرٍ مثل (عَلَام) ، وهما بدورهما مختلفان عن عنصرٍ مثل (عليم) ، و(معلوم) ، وغيرها ، فاختلاف هذه الصيغ آتٍ من احتواء كلِّ واحدة منها على قدرٍ من الدلالة مختلفٍ عن أخواتها ؛ لأنَّ لكلَّ صيغة منها معنىً ثابتًا خاصًا بها ، وأصيلًا فيها ، لا يُشاركها فيه غيرها من الصيغ الأخرى ، وهذا المعنى مرتبطٌ بالصيغة نفسها ، ولا ينفكُّ عنها " .^(٢)

وتتجه الدراسة في هذا الفصل - حسب معطيات التناول - إلى الأثر المستفاد من بنية الكلمة ، ومن التغيرات التي تحولها إلى أبنية مختلفة ، ويضاف إلى ذلك دلالة المادة المعجمية ، فتقاطع الدلالة المعجمية مع دلالة البنية وتحولها إلى صيغ مختلفة يعرف بالدلالة التصريفية ، وذلك قبل دخولها في السياق ، فإذا دخلت السياق فسيؤثر في تلك الدلالة حسب معطياته .^(٣)

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ، الدكتور تمام حسان ، ص : ١٦٣ (بتصرف يسير). وانظر : ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني ، الدكتور طه الجندي ، ص : ١٨٧ ، رسالة الدكتوراه بكلية دار العلوم : ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م . (مخطوط) بمكتبة جامعة القاهرة ، رقم (٠٧ ، ٠٦ ، ٠١ ، Cai) .

(٢) التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل ، الدكتور طه محمد الجندي ، ص : ٨ .

(٣) الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم ، الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل ، ص : ٦١ ، ٦٢ ، الطبعة الأولى : ١٤٢٧ هـ ، دار ابن الجوزي - القصيم . وانظر : دلالة الألفاظ ، د إبراهيم أنيس ، ص : ٤٧ . والوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية ، الدكتور أحمد عبد العظيم ، ص : ٦٠ . والتناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل ، الدكتور طه محمد الجندي ، ص : ٧ ، وما بعدها .

المبحث الأول : في الفعل

وفيه خمسة مطالب :

- المطلب (١) : دلالة الفعل بين التعدي واللزوم .
- المطلب (٢) : دلالة التعدية بالهمزة أو بالتضعيف .
- المطلب (٣) : دلالة الصيغة مبنية للفاعل مرة ، وللمفعول مرة أخرى .
- المطلب (٤) : دلالة إثبات ضمير جمع الإناث وحذفه من الفعل المضارع
- المطلب (٥) : دلالة إثبات نون الرفع وحذفها من الأفعال الخمسة .

المطلب الأول : دلالة الفعل بين التعدي واللزوم

تتناول المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء صيغة (يبقى) بروايتين ، إحداهما : بضم الياء ، والأخرى : بفتحها .

الحديث : "وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّهُ قَالَ : كَانَ رَجُلَانِ أَخَوَانِ . فَهَلَكَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ صَاحِبِهِ بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً . فَذُكِرَتْ فَضِيلَةُ الْأَوَّلِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : " أَلَمْ يَكُنْ الْآخِرُ مُسْلِمًا ؟ " قَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَكَانَ لَا بَأْسَ بِهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " وَمَا يُدْرِيكُمْ مَا بَلَغَتْ بِهِ صَلَاتُهُ ؟ إِنَّمَا مَثَلُ الصَّلَاةِ كَمَثَلِ نَهْرٍ غَمَرٍ عَذِبٍ بِيَابِ أَحَدِكُمْ ، يَفْتَحُهُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ . فَمَا تَرَوْنَ ذَلِكَ يُبْقِي مِنْ دَرَنِهِ ؟ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ مَا بَلَغَتْ بِهِ صَلَاتُهُ " (١)

الوقشي : وقوله ﷺ : " تَرَوْنَ ذَلِكَ يُبْقِي " . بضم التاء من " تَرَوْنَ " ، والرواية : (يُبْقِي) بالياء باثنتين أي : يترك ، ويروى : (يَبْقَى) بفتحم الياء " . (٢)

تدور المسألة حول لزوم الفعل (بقي) ثلاثيا ، و(أبقي) متعديا بالهمزة " فاللزوم : معنى نحوي ؛ لأنه من معاني العلاقات في السياق لا في الكلمة المفردة ، ولكن لما كانت بعض الصيغ لا تأتي إلا لازمة أو يغلب فيها اللزوم ، أصبح من الممكن أن ينسب اللزوم - تجوزاً - إلى الصيغة ، فيبدو اللزوم وكأنه معنى من معاني الصرف لا النحو ، وقد يطلق على صيغ هذا

(١) التعليق ، الوقشي : ١ / ٢٠٤ . وانظر : تخريج الحديث في الموطأ المطبوع : ٩ - كتاب قصر الصلاة في السفر ، ٢٤ - باب جامع الصلاة ، حديث = ٩١ . الشيخ محمد عبد الباقي - رحمه الله تعالى : ١ / ١٧٤ . الحديث : أخرجه البخاري في : ٩ - كتاب مواقيت الصلاة ، ٦ - باب الصلوات الخمس كفارة . ومسلم في : ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، ٥١ - باب المشي إلى الصلاة تمحى به الخطايا ، وترفع به الدرجات ، حديث : ٢٨٣ .

(٢) التعليق ، الوقشي : ١ / ٢٠٤ . وانظر : الاستذكار ، لابن عبد البر : ٦ / ٣٥٢ ، ٣٥٠ ، وله في التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد : ٢٤ / ٢١٩ ، ٢٢٨ . تحقيق هذا الجزء : سعيد أعراب ، الطبعة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية المملكة المغربية من عام ١٩٦٧م حتى عام ١٩٩٢م . وأوجز المسالك : ٣ / ٥٦٧ - ٥٧٠ .

المعنى عدة اصطلاحات هي : صيغ لازمة ، أو قاصرة ، أو غير واقعة " ، وثمة خلاف بين الدارسين حول أصالة اللازم أو فرعيته في مقابل المتعدي .^(٣)

وقد سجل الشيخ عبد الخالق عظيمه في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم أن جمهور النحويين على أن زيادات صيغ الأفعال بابها السماع ، وأجاز بعضهم القياس في تعدية الفعل اللازم بالهمزة وبالتضعيف .^(٤)

ويدل بناء (أفعل) على معانٍ متعددة ، أشهرها : التعدية^(٥) ، نحو : أذهبت زيدًا ، أي : جعلته يذهب ، فهو فاعل الذهاب ، مفعول الجعل . ومن معانيه التعريض ، نحو : أبعته ، والصيرورة ، نحو : أغد البعير ، أي : صار ذا غدة ، والسلب نحو : أشكيت ، أي : أزلت شكايته ، وللكثرة ، نحو أضب المكان ، أي : كثر ضبابه ، والوجدان (وجدان الضالة) ، نحو : أحمدته ، أي : وجدته محمودًا ، وبمعنى المجرد ، نحو : أفلته ، وبمعنى الدعاء ، نحو : أسقيته ، أي : دعوت له بالسقيا ... إلى غير ذلك .^(٦)

حيث يرى الرضي أن هذه الزيادات ليست قياساً مطّرداً ، فليس لك أن تقول - مثلاً - في ظُرف : أظُرف ، وفي نصر : أنصر ... بل يحتاج في كل باب إلى سماع اللفظ المعين ، وكذا استعماله في المعنى المُعَيَّن ، فكما أن لفظ أذهب وأدخل يُحتاج فيه إلى السماع ، فكذا معناه الذي هو النقل مثلاً ، فليس لك أن تستعمل أذهب بمعنى : أزال الذهاب ، عَرَضَ للذهاب .^(٧)

وذكر ابن هشام في " الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر ، منها : همزة (أفعل) ، نحو : قوله

(٣) الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية ، الدكتور أحمد عبد العظيم ، ص : ٧١ ، رسالة ماجستير (مخطوط) ١٩٧٠م . مكتبة جامعة القاهرة ، رقم (٠٧ . ٠٦ . ٠١ Cai) .

(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، الشيخ عبد الخالق عظيمه ، القسم الثاني : ١ / ٨٤ . دار الحديث - القاهرة . وانظر : الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية ، الدكتور أحمد عبد العظيم ، ص : ٦٩ ، رسالة الماجستير .

(٥) شرح الشافعية ، الرضي / ١ / ٨٣ . والارتشاف ، لأبي حيان : ١ / ١٧٢ ، ١٧٣ . والخلاف التصريفي ، فريد بن عبد العزيز الزامل ، ص : ٩١ .

(٦) الكتاب : ٤ / ٥٥ . شرح الشافعية ، الرضي : ١ / ٨٣ ، ٨٨ ، ٩١ . والدر المصون ، السمين الحلبي : ١ / ٦٨ . والمساعد ، لابن عقيل : ٢ / ٦٠٠ . وانظر : الخلاف التصريفي ، فريد بن عبد العزيز الزامل ، ص : ٩١ .

(٧) شرح شافعية ابن الحاجب ، الرضي : ١ / ٨٤ . والكتاب ، سيبويه : ٤ / ٦٢ .

تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾ [الأحقاف : ٢] ، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَخْيَتْنَا اثْنَتَيْنِ فَاعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَى خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ﴾ [غافر: ١١] ، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ (١٧) ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا (١٨) [سورة نوح: ١٧ ، ١٨] ... ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ دخول همزة التعدية قياس في القاصر سماعي في غيره " (٨) وقيل : قياس فيه وفي المتعدي إلى واحد . وقيل : النقل بالهمزة كله سماعي " . (٩)

والغالب في (أفعل) تعدية ما كان ثلاثيا ، وهي أن يجعل ما كان فاعلا (للفعل) اللازم مفعولا لمعنى الجعل فاعلا لأصل الحدث على ما كان . فمعنى (أذهبتُ زيدا) جعلتُ زيدا ذاهبا ، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة فاعل للذهاب ؛ كما كان في ذهب زيد . فإن كان الفعل الثلاثي غير متعد صار بالهمزة متعديا إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة ، أي : الجعل والتصيير كـ(أذهبتَه) . (١٠)

ومن الدلالات التي تجنى أن الصلوات الخمس - بالمحافظة عليها - لا تجعل هناك أدرانا، أي: ذنوبا تبقى لدى المسلم حين يؤديها كل يوم خمس مرات ؛ إذ كانت مثل النهر الغمر، أي: الكثير بمائه العذب . " ويدل - والله أعلم - أن العذب من الماء أشدّ إنقاءً للدَّرَن كما أن الكثير منه أشدّ إنقاءً من اليسير " (١١) . ومعنى الجعل التي في صيغة الفعل (يُبْقِي) المُعَدَّى به قد أفسحت المجال أمام دلالة ارتقت حسب معطيات السياق إلى دلالة أخرى ، فالذنوب قد محيت بفعل الطاعات التي يحبها ربنا ويرضى سبحانه وتعالى ، فلا مكث لها ولا بقاء ؛ لأن بقاءها ، أو عدم بقائها - حينئذٍ - مرهون بشيء خارجي عنها يمحوها (١٢) . فالدَّرَن مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة فاعل للإبقاء (١٣) . وهذه دلالة تكتسب من الفعل قاصرا غير متعدّ

(٨) مغني اللبيب ، ابن هشام : ٥ / ٦٨٣ ، ٦٨٤ . وانظر: الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية ، الدكتور أحمد عبد العظيم ، ص : ٦٩ ، رسالة الماجستير .

(٩) الارتشاف ، أبو حيان ، ص : ٢٠٩٣ . وانظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الثاني : ١ / ٨٥ .

(١٠) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ١ / ٨٦ . وانظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الثاني : ١ / ٨٦ .

(١١) الاستذكار ، ابن عبد البر : ٦ / ٣٥٢ .

(١٢) وذلك عند تعدية الفعل بالهمزة . عملا بترقية الدلالة كما مر بنا في بحث مراتب الدلالة ، الفصل الأول .

(١٣) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ١ / ٨٦ .

المطلب الثاني : دلالة التعدية بالهمزة أو بالتضعيف

تتناول المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء صيغة (فأحرّق) بروايتين ؛ إحداهما : بالتخفيف ، والأخرى : بالتضعيف .

الحديث : "وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِحَطَبٍ فَيُحْطَبُ ثُمَّ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنَ لَهَا ثُمَّ أَمُرَّ رَجُلًا فَيُؤَمِّمَ النَّاسَ ثُمَّ أُخَالِفَ إِلَى رِجَالٍ فَأُحَرِّقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَظْمًا سَمِينًا أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ لَشَهِدَ الْعِشَاءَ " ^(١).

الوقشي : قوله ﷺ : " (فأحرّق) ويروى : (فأحرق) . وهما لغتان : أحرقْتُ وحرقْتُ - ربا عيا مضا عفا ، وبالهمزة والتشديد أبلغ في المعنى " ^(٢) .

من النحاة من يراها بمعنى واحد - كما سيأتي - ، ومنهم من لا يرى ذلك ، فابن الحاجب - في معاني (فعل) بالتضعيف - يقول : وفعل للتكثير غالبا ، نحو : غلّقت وقطّعت ... إلخ " .
والرضي يرى أن الأغلب في (فعل) لتكثير فاعله أصل الفعل ، فتقول : أغلقت الباب مرة ، ولا تقول : غلّقت ؛ لعدم تصور معنى التكثير في مثله ، بل تقول : غلّقت الأبواب ، وذبححت الغنم ... " ^(٣) . وفي معرض صيغتي (فعلت) و(أفعلت) ، جاء قوله تعالى : ﴿ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ ﴾ [الحشر: ٢] . قرأ أبو عمرو (يُخْرِبُونَ) بالتشديد وفتح الخاء على معنى التكثير ، أي : أراد أكثروا الخراب من (خرّب يُخرّب) ، وقرأ الباقون

(١) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ١٨١ . وذكره ابن السّيد في مشكلات موطأ مالك بن أنس ، تأليف عبد الله بن السيّد البطليوسي : ٨٥ / ١ . أخرجه الإمام مالك في الموطأ : ٨ - كتاب صلاة الجماعة ، ١ - باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد ، حديث : ٣ . انظر : الموطأ المطبوع ، الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ١٢١ .. وأخرجه البخاري في : ١٠ - كتاب الأذان ، ٢٩ - باب وجوب صلاة الجماعة . ومسلم في : ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، ٤٢ - باب فضل صلاة الجماعة ، وبيان التشديد في التخلف عنها ، حديث : ٢٤٦ . والحديث : (أثبت فأحرّق بالتشديد) .

(٢) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ١٨١ . وفي اللسان : أحرّقه بالنار وحرّقه : شدّد للكثرة . [لسان العرب ، ابن منظور (٧١١هـ) ، طبعة دار المعارف - القاهرة ، بدون تاريخ ، مادة : (ح ر ق) ، ص : ٨٤٠] .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ١ / ٩٢ . مع شرح شواهد ، للبغداد ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

(يُخَرَّبُونَ) بالتخفيف وإسكان الخاء ، أي : أراد قللوا الخراب من (أُخِرِبَ يُخَرَّبُ) ، والتشديد على إرادة التكثير . وقال أبو عمرو بن العلاء : (خَرَّبَ) بمعنى هدم وأفسد ، و(أُخِرِبَ) : ترك الموضع خرابا ، وذهب عنه . هنا يقارن بين الصيغتين ، فيذكر أن (فَعَّلَ) تفيد التكثير، أما (أَفْعَلَ) فإنها تفيد التقليل .^(٤)

وفي صيغة الفعل (يُخَرَّبُونَ) بالتشديد^(٥) و(يُخَرَّبُونَ) بالتخفيف ، ذهب الأكثرون إلى أن القراءتين بمعنى واحد ؛ لجواز مجيء (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) بمعنى واحد^(٦) ، وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أن بينهما فرقا ، وأن الإخراب أن يترك الموضع خرابا ، أما التخريب ، فهو الهدم ، واختار الثاني ؛ لأنهم هدموها^(٧) ، يؤيد ذلك قوله تعالى : ﴿بِأَيْدِيهِمُ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٨)

والتقليل إنما هو من قبيل التقليل النسبي ، فالتخريب الذي يحدث جرّاء (أَفْعَلَ) أقلّ من التخريب جرّاء (فَعَّلَ) ... ، ثم يقول: والذي أرجحه أن (فَعَّلَ) إنما تكون للمبالغة ، فالمبالغة تتعلق بالنوع ، أما التكثير فإنه يتعلق بالعدد .^(٩)

(٤) مصحف الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة ، الشيخ جمال محمد شرف ، ص : ٥٤٥ ، سورة الحشر ، الناشر دار الصحابة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .

(٥) أبو عمرو وحده ، والباقيون بالتشديد [انظر : الوجيز في شرح قراءات القرّاء الثمانية أئمة الأمصار الخمسة ، لأبي علي الأهوازي المقرئ (٣٦٢ هـ - ٤٤٦ هـ) ، ص : ٣٥١ ، حققه الدكتور دريد حسن أحمد ، وراجعاه الدكتور عواد بشار ، الطبعة الأولى : ٢٠٠٢ م ، دار الغرب الإسلامي] .

(٦) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، الطبري : ٢٢ / ٥٠٣ . والجامع لأحكام القرآن ، القرطبي : ٢٠ / ٣٣٧ . والبحر المحيط ، لأبي حيان : ٨ / ٢٤٢ . والكتاب ، سيبويه : ٤ / ٦٢ . والحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي : ٦ / ٢٨٣ . والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦ هـ) : ١٠ / ٢٧٩ ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم : ١٤٠٦ هـ - دمشق .

(٧) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، الطبري : ٢٢ / ٥٠٣ . والجامع لأحكام القرآن ، القرطبي : ٢٠ / ٣٣٧ . والحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي : ٦ / ٢٨٤ . والبحر المحيط ، لأبي حيان : ٨ / ٢٤٢ .

(٨) الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي : ٢٠ / ٣٣٧ . الخلاف التصريفي ، فريد بن عبد العزيز الزامل ، ص : ٩١ .

(٩) مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٠٠ هـ - ٢٩١ هـ) ، ص : ١٧٥ ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون - رحمه الله تعالى - النشرة الثانية - دار المعارف ١٩٥٠ م . وانظر : الصرف في مجالس ثعلب ، الدكتور أحمد الليثي ، ص : ٩٤ ، مكتبة الجيزة العامة ١٩٩١ م . والصيغ الفعلية في القرآن الكريم أصواتا وبنية ودلالة : ٢ / ٦٢١ ، ثريا عبد الله عثمان ، رسالة دكتوراة ، إشراف أ.د. أحمد علم الدين الجندي ، (مخطوط) ، جامعة أم القرى ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م . وانظر : بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي (٨١٧ هـ) : ٢ / ٤٥٣ . تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، بيروت . بدون تاريخ .

ويرى الألوسي أنَّ الإخراب يكون أثر التخريب .^(١٠)

و(أفعل) للتعدية غالبا . ويرى الرضي أنَّ المزيد فيه لغير الإلحاق لابد لزيادته من معنى ؛ لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق ولا لمعنى كانت عبثا . وأنَّ الأغلب في هذه الأبواب أن لا تنحصر الزيادة في معنى ، بل تجيء لمعان على البدل ، كالهزمة في (أفعل) تفيد النقل ، والتعريض ، ... ، وكذا (فعل) وغيره .^(١١) وقد يجيء (أفعل) لغير هذه المعاني ، وليس له ضابط كضوابط المعاني المذكورة . وقال الفرزدق^(١٢) : [من البسيط]

ما زلنُ أَفْتَمُ أَبَوابا وَأُغْلِقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عمرو بنَ عَمَّارٍ

أي : أَفْتَحُهَا وَأُغْلِقُهَا . والشاهد فيه كما قال الأعلام الشتمري دخول (أفعلت) على (فعلت) بتشديد العين^(١٣) ، ولذلك سُمِّي الكتاب العزيز تنزيلا ؛ لأنه لم يُنْزَلْ جملة واحدة .^(١٤) وَكَرَّمْتُ وَأَكْرَمْتُ : واحد ، وَعَلَّمْتُ وَأَعْلَمْتُ . وأنشد ثعلب [من الطويل] :

لقد علمت أم الأديبر أنني أقول لها هدي ولا تذخري لحمي

أي : أكثرني الهدايا ويقال : أَهْدَى وَهْدَى بمعنى^(١٥) .

(١٠) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، السيد محمود شكري الألوسي (١٢٧٠ هـ) : ٤١ / ٢٨ دار إحياء التراث العربي - بيروت . لبنان ، بدون تاريخ .

(١١) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ٨٣ / ١ .

(١٢) الكتاب ، سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر : ٤ / ٦٣ ، ٦٥ ، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، مكتبة الخانجي - القاهرة . وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٧ / ١ . واللسان (غ ل ق)

(١٣) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ٩٣ / ١ . انظر : هامشه .

(١٤) المصدر السابق : ٩٢ / ١ ، ٩٣ .

(١٥) مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب : ١٧٥ . اللسان : مادة (ه د ي) ، ص : ٤٦٤١ ، ولم يعزه إلى أحد . ونسبه الزمخشري لأبي خراش . أساس البلاغة : ٥٤٠ / ٢ ، طبعة الذخائر ، تقديم الدكتور محمود فهمي حجازي ، الهيئة العامة لقصور الثقافة .

وذكر الحملوي أنَّ صيغة (فَعَّلَ) تشارك (أَفْعَلَ) في اثنتين : التعدية ، كأفَعَدْتُ زيدا وقَعَدْتَهُ ، والإزالة ، كأفَشَرْتُ الفاكهة وقَشَرْتُهَا " (١٦)

وفي علة تكرير عين الفعل (فَعَّلْتُ) يقول ابن جني : " فلمَّا كانت الأفعال دليلاً للمعاني كَرَّرُوا أَقْوَاهَا ، وجعلوه دليلاً على قوة المعنى المَحْدَث به ، وهو تكرير الفعل ؛ كما جعلوا تقطيعه في نحو : صرصر ، وحقق ؛ دليلاً على تقطيعه ، ولم يكونوا ليضعفوا الفاء ولا اللام ؛ لكرهية التضعيف في أوّل الكلمة ، والإشفاق على الحرف المضعف أن يجيء في آخرها ، وهو مكان الحذف وموضع الإعلال ، وهم قد أرادوا تحصين الحرف الدالّ على قوة الفعل . فهذا - أيضاً - من مساوقة الصيغة للمعاني . ويرى أنَّ الفعل الذي هو موضع للمعاني لا يضعف ولا يؤكد تكريره إلا بالعين " . (١٧)

ويذكر بعض شراح الحديث رواية التشديد كابن عبد البر ، ثم يشرحه بقوله : "إنَّ الحديث في الإحراق ... " ، ذاكراً (الإحْرَاق : إِفْعَال) الذي هو مصدر (أَحْرَقَ : أَفْعَلَ) (١٨) ، ويذكره الزرقاني في شرحه : أنَّ (فَأَحْرَقَ) بشدّ الراء للتكثير والمبالغة (١٩) ، وفي عمدة القاري (فَأَحْرَقَ) بالتشديد من التحريق ، والمراد به التكثير ، يقال : حَرَّقَهُ بالتشديد إذا بالغ في تحريقه . ويُروى (فَأَحْرَقَ) بالتخفيف من الإحراق ، ورواية التشديد أكثر وأشهر . (٢٠)

(١٦) شذا العرف في فن الصرف ، الحملوي ، ص : ٧٩ ، علق عليه د محمد بن عبد المعطي . الناشر : دار الكيان ، دون رقم أو تاريخ للطبعة .

(١٧) الخصائص ، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) : ٢ / ١٥٥ ، ١٥٦ . تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، دار الكتب المصرية ، بدون تاريخ .

(١٨) الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه "الموطأ" من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار ، تصنيف الإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي (٣٦٨هـ - ٤٦٣هـ) : ٥ / ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلججي ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م . نشرة دار الوعي : حلب - القاهرة . وقال يحيى بن معين : الحديث في الإحراق على من تخلف عن الصلاة معه ﷺ بيوتهم هو في الجمعة لا في غيرها . [المصدر السابق : ٥ / ٣٢٥]

(١٩) شرح الموطأ وبهامشه سنن أبي داود ، الزرقاني (١٠٩٩هـ) : ١ / ٢٣٩ . المطبعة الخيرية ، بدون تاريخ .

(٢٠) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، البدر العيني (٨٥٥هـ) : ٥ / ٢٣٣ - ٢٣٥ . ضبطه : عبد الله محمود محمد عمر ، نشرة دار الكتب العلمية . بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

والذي يقوي الميل إلى دلالة التشديد ما ذكره ابن عبد البر عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "لَيَنْتَهِيَنَّ رَجُلٌ مِمَّنْ حَوْلَ الْمَسْجِدِ لَا يَشْهَدُونَ الْعِشَاءَ ، أَوْ لَأُحَرِّقَنَّ عَلَيْهِمْ بَيْوتَهُمْ ، أَوْ حَوْلَ بَيْوتِهِمْ بِحَزْمِ الْحَطَبِ " . بالتشديد .^(٢١)

فشمة بيان في تمييز الصيغتين ؛ ففي صيغة الفعل (فَأُحَرِّقَ) بالتشديد مبالغة في التحريق ؛ واستدل بهذا الحديث على أن العقوبة تتعدى إلى المال عن البدن ، فإن حرق المنازل معاقبة في المال على عمل الأبدان^(٢٢) ؛ لأن التحريق عقوبة مالية .^(٢٣)

ويطمئن الباحث إلى أن (فَأُحَرِّقَ) بالتخفيف يحتمل الكثير وغيره^(٢٤) ، أما (فَأُحَرِّقَ) بالتشديد فإنها تدل على الكثرة والمبالغة في الفعل ؛ لأن (فَعَلْتُ) أكثر ما يكون لتكرار الفعل ، وإنما تخبر أن هذا وقع منك شيئاً بعد شيء على تطاول الزمان .^(٢٥)

ومما ذكره الوقشي في كتابه على (فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ)^(٢٦) بين التخفيف من الثلاثي والهمز معلقاً على قول أبي بكر رضي الله عنه : " إنك ستجد قوما ... ، وإني موصيك بعشر : لا تقتلن امرأة ، ... ، ولا تُحَرِّقَنَّ نحلاً... " . (تَحَرِّقَنَّ) بالتخفيف من الثلاثي دلالة على الكثير وغيره ، ويروى (تُحَرِّقَنَّ) على

(٢١) الاستذكار ، ابن عبد البر : ٣٢٤ / ٥ . وأشار في الحاشية أن الهيثمي في " مجمع الزوائد " قال : " هو في الصحيح ... " رواه أحمد ورجاله موثقون .

(٢٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، البدر العيني : ١٢ / ٣٦٤ ، ٣٦٥ .

(٢٣) وأوجز المسالك إلى موطأ مالك ، تأليف الإمام المحدث محمد زكريا الكاندهلوي المدني (١٤٠٢ هـ) : ٣ / ١٢ ، تحقيق د تقي الدين الندوي ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ، دار القلم دمشق .

(٢٤) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ٩٢ / ١ . وانظر : بلاغة الكلمة في التعبير القرآني ، الدكتور فاضل السامرائي ، ص : ٥٨ . الطبعة الثانية - القاهرة ٢٠٠٦ م .

(٢٥) المنصف لكتاب التصريف للمازني ، ابن جني (٣٩٢ هـ) : ١ / ٩١ . تحقيق الأستاذين : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م ، إدارة الثقافة العامة - إدارة إحياء التراث .

(٢٦) التعليق : ١ / ٣٣٨ . وانظر : تخريج الحديث في الموطأ المطبوع : ٢١ - كتاب الجهاد ، ٣ - باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو ، حديث = ١٠ . الشيخ محمد عبد الباقي - رحمه الله تعالى - : ٢ / ٤٤٨ . ابن عبد البر ، الاستذكار : ١٦ / ٦٩ .

وزن (فَعَّلْتُ) بالتشديد ودلالته الكثرة لا غير^(٢٧) ، فقد ذكر أبو حيان أنَّ تضعيف الفعل اللازم والمتعدي إنما يكون للتكثير .^(٢٨)

ويرى الباحث - مِمَّا يُجْنَى دلالةً - أنَّ صيغة (تَحْرِقَنَّ) بالتخفيف من الثلاثي جاء النهي فيها عن الحدث دالًّا على القليل والكثير ؛ مما لا تَحْمِلُهُ في طياتها دلالة الصيغة الأخرى التي يفهم من دلالة الحدث فيها على التكثير فحسب .

(٢٧) التعليق : ٣٣٨ / ١ . وانظر : الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ١١، ١٢ / ٢ .

(٢٨) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) : ٤ / ٢٠٩٤ . تحقيق ودراسة د رجب عثمان محمد ، الطبعة الأولى : ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، مكتبة الخانجي - القاهرة .

المطلب الثالث : دلالة الصيغة مبنية للفاعل مرة ، وللمفعول مرة أخرى وفيه مسألان :

المسألة الأولى : تتناول المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء صيغة (أَقْصَرْتُ) بروايتين ، إحداهما : مبنية للفاعل ، والأخرى : مبنية للمفعول .

الحديث : " حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِك ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْصَرَفَ مِنْ اثْنَتَيْنِ . فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ : أَقْصَرْتُ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ ؟ " فَقَالَ النَّاسُ : نَعَمْ . فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ ، ثُمَّ سَلَّمَ ، ثُمَّ كَبَّرَ ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ، ثُمَّ رَفَعَ ، ثُمَّ كَبَّرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ، ثُمَّ رَفَعَ " .

الوقشي : قوله : " أَقْصَرْتُ الصَّلَاةَ " . **الصواب :** تخفيف الصاد ، قال تعالى : ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾ [النساء : ١٠١] ولا وجه للتشديد هنا ؛ لأنه ليس للتكثير هنا موضع ^(١) .

فُعِنِي الوقشي في هذه المسألة بجانب الصواب والخطأ ، ولم يرَ الباحث - فيما بين يديه من كتب الحديث - كتابا ذكر ما نبّه إليه الوقشي ^(٢) ، بل وجدتُ معظمهم ذكر الفعل (أَقْصَرْتُ) مبنيا للفاعل ، وبعضهم ذكره مبنيا للمفعول ، وقد نبّه إلى ذلك الكاندهلوي بقوله : " (أَقْصَرْتُ الصلاة) بضم القاف ، وكسر الصاد المهملة على البناء (للمفعول) ، أي : قصرها الله تعالى .

(١) التعليق : ١ / ١٤٠ . والموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي (١٥٢هـ - ٢٤٤هـ) : ١ / ١٤٧ ، رقم (٥٨) ، حققه وخرج أحاديثه وعلّق عليه الدكتور بشار عواد معروف ، الطبعة الثانية : ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ، دار الغرب الإسلامي - بيروت . أخرجه الإمام مالك في : ٣ - كتاب الصلاة ، ١٥ - باب ما يفعل من سلم من ركعتين ساهياً ، الموطأ المطبوع ، الشيخ عبد الباقي : ١ / ٩٣ ، حديث : ٥٨ . وأخرجه البخاري في : ٢٢ - كتاب السهو ، ٤ - باب من لم يتشهد في سجدي السهو [انظر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣هـ - ٨٥٢هـ) : ٣ / ٦٦١ ، بتعليقات العلامة الشيخ ابن باز ، والشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر البراك ، واعتنى به أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي ، دار طبية ، بدون تاريخ] . ومسلم في : ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، ١٩ - باب السهو في الصلاة ، والسجود له ، حديث : ٩٧ .

(٢) لا يوجد من ذكر رواية (أَقْصَرْتُ) بالتشديد فيما أشار إليه الوقشي في كتابه ؛ لذا سيتجه العمل في هذه المسألة حول ضم الصاد وكسرها ؛ فهو موطن الاختلاف في الروايتين في الحديث .

و(أَقْصُرْتُ) بفتح القاف وضم الصاد على بناء (للفاعل) ، أي : صارت قصيرة ، قال النووي : هذا أكثر وأرجح ...^(٣). ولكنَّ الوقشي هو من أثبت هذه الرواية السالفة الذكر . غير أنَّ الكاندهلوي ذكر قول ابن رسلان^(٤) : "منه قصر الصلاة ، وقصرها بالتخفيف والتشديد ، وأقصرها على السواء ، حكاها الأزهري "^(٥).

ومبحث التعدي واللزوم متصل بوظيفة الفعل في التركيب ، فهو مبحث نحوي من هذا الجانب ، ولكنه صرفي إذا ما درسنا وسائل تحويل اللازم إلى متعدٍ^(٦). وباب (فعل يفعل) للأوصاف الخلقية ، وهي التي لها مكث ، ولك أن تحوّل كل فعل ثلاثي إلى هذا الباب ؛ للدلالة على أن معناه صار كالغريزة في صاحبه^(٧). وهذه الأفعال لا تتجاوز فاعلها ألبتة إلا بواسطة ؛ لأنها أفعال دالة على السجيا والطباع ، مثل : حُسْنٌ، وَقِيحٌ^(٨).

إذن يتناول البحث الفعل (أقصرت) من جانبين ، أحدهما : كونه متعديا يتجاوز الفاعل ؛ لأنه جاء مبنيًا للمفعول ، والثاني : كونه لازما لا يطلب مفعولا ؛ لأنه من باب (فعل يفعل) الدالّ

(٣) أوجز المسالك ، الكاندهلوي : ٢ / ٢٧٢ . والتمهيد لابن عبد البر : ١ / ٣٤١ ، ٣٥٧ - ١١ / ٢٠٤ . وانظر : الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ١ / ١١٦ - ١١٨ .

(٤) وابن رسلان : أحمد بن حسين بن حسن بن علي بن أرسلان (بالهمزة وقد تحذف في الأكثر، بل هو الذي عليه الألسنة أي الحذف) المقدسي ، الشافعي أبو العباس شهاب الدين الرملي ، ولد برملة فلسطين سنة (٧٣٣هـ) ، وانتقل في كبره إلى القدس ، فتوفي بها سنة (٨٤٤هـ). وكان زاهداً متهجداً، من تصانيفه : شرح سنن أبي داود، والبخاري، وعلّق على الشفا ، وشرح مختصر ابن الحاجب ، توفي رحمه الله سنة أربع وأربعين وثماتمائة . ترجمته في : شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لشهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد العكري الحنبلي الدمشقي ، تحقيق عبد القادر ومحمود الأرناؤوط ، الطبعة الأولى : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، دار ابن كثير ، دمشق - بيروت . والأعلام للزركلي : ١ / ١١٧ . والضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي : ١ / ١٨١ ، طبعة دار الجيل - بيروت ، بدون تاريخ .

(٥) أوجز المسالك ، الكاندهلوي : ٢ / ٢٧٢ . وانظر : تهذيب اللغة ، للأزهري (٢٨٢هـ - ٣٧٠هـ) : ٨ / ٣٥٨ ، تحقيق الأستاذ عبد العظيم محمود ، ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار ، مطابع سجل العرب - الدار المصرية للتأليف والترجمة ، بدون تاريخ .

(٦) المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤية جديدة في الصرف العربي ، د عبد الصبور شاهين ، ص : ٦٣ ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

(٧) شذا العرف ، الحملاوي ، ص : ٦٦ .

(٨) انظر : أبنية الأسماء والأفعال ، ابن القطاع (٥١٥هـ) ، ص : ٣٣٤ . شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي (٦٨٦هـ) : ١ / ٧٤ .

على الأوصاف الخلقية^(٩).

إنَّ دلالة الفعل (أَقْصَرْتُ) على البناء للمفعول تحدث في النفس أمراً عجيباً ؛ ذلك أن ما يريده السائل إنما هو توجيه النظر إلى الحدث ؛ ولذلك بناه للمفعول فاستتر الفاعل ؛ لأن الغاية توجيه النظر إلى الفعل ، لا إلى من فعله ؛ إذ لا تقصر الصلاة إلا بأمر إلهي ، ووحى سماوي ، فاستتر الفاعل تعظيماً له ﷺ ؛ فصار الإيجاز أبلغ من الذكر .^(١٠)

وثمة شيء آخر يرتكز في الحسبان أن الصحابي الجليل ﷺ حين سأل النبي ﷺ سألَهُ عقب الصلاة دون أن ينفذ مجلسها ، وهو ليس مقام إسهاب ولا إطناب ، إنما هو مقام ذكر وتسبيح فلا يتسع إلا لحاجة وضرورة ، وهو ما سأل عنه الصحابي الجليل ذو اليدين ﷺ .

ودلالة الفعل (أَقْصَرْتُ) - وهو ما ثبت في أكثر كتب الحديث - كما سلف - على باب (فعل يفعل) - صارت قصيرة في ذاتها^(١١) ، فلمَّا كانت الصلاة لها عدد ركعات ثابتة لا تزيد عنها ولا تنقص - ثم يرى ذو اليدين ﷺ أنه صلاها اثنتين ، فسأل النبي ﷺ أصارت اثنتين بعد أن كانت أربعاً ؟ فإنَّ أقره النبي ﷺ لزم الناس ذلك وداوموا عليه ، ولكن الرسول ﷺ أتم الصلاة أربعاً بعد أن استوثق ؛ لأن العبادات مبنية على اليقين - إذن صارت هيئاتها وأفعالها وأقوالها أمراً لازماً لها لا يتغير إلا بأمر مُنَزَّل من قبل السماء لا محيد عنه ، فهو كالجبل السجدة لا ينفك عنها^(١٢) ؛ لذا حُسِّنَ مجيء الفعل (أَقْصَرْتُ) ملائماً ، ولدلالة السياق عليه . وإن كان الباحث

(٩) انظر : المنصف لابن جني : ١ / ١٨٨ . وانظر: المبدع في التصريف ، لأبي حيان النحوي الأندلسي ، ص : ١٠٨ ، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد طلب ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، مكتبة دار العروبة - الكويت.

(١٠) انظر : اللغة والناس ، يوسف الصيدواوي ، ص : ١٣٤ ، حلقات في اللغة ونحوها وصرفها أذاعها التلفاز السوري ، الطبعة الأولى : ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ، دار الفكر - دمشق .

(١١) أوجز المسالك ، الكاندهلوي : ٢ / ٢٧٢ .

(١٢) الصيغ الفعلية في القرآن أصواتاً وأبنية ودلالة ، ثريا عبد الله عثمان إدريس : ١ / ١١٩ .

ليرجح رواية الفعل (أَقْصُرْتُ) وَزُودًا على هذا البناء ؛ لمجيئه في غالب كتب الحديث ، فهو ترجيح من قِبَل الضبط ، وكثرة الكتب التي أثبتته ^(١٣) ، ولا مرجح - عندي - من قِبَل الدلالة ؛ فكلتا الدالتين معتبرتان .

(١٣) انظر : الموطأ ، رواية يحيى الليثي : ١ / ١٤٧ ، رقم (٥٨) . والاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ١ / ١١٦ - ١١٨ . والموطأ المطبوع ، الشيخ عبد الباقي : ١ / ٩٣ . وأخرجه البخاري في : ٢٢ - كتاب السهو ، ٤ - باب من لم يتشهد في سجدي السهو [انظر : فتح الباري ، ابن حجر : ٣ / ٦٦١] . ومسلم في : ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، ١٩ - باب السهو في الصلاة ، والسجود له ، حديث : ٩٧ . وابن عبد البر ، التمهيد : ١ / ٣٤١ ، ٣٥٧ - ١١ / ٢٠٤ . أوجز المسالك ، الكاندهلوي : ٢ / ٢٧٢ .

المسألة الثانية : تتناول ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء صيغة (فَأَرْبَحَا) بروايتين، إحداهما : مبنية للفاعل ، والأخرى : مبنية للمفعول .

الحديث : « حَدَّثَنِي مَالِك عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ : خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ وَعُبَيْدُ اللَّهِ ابْنَا عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي جَيْشٍ إِلَى الْعِرَاقِ فَلَمَّا قَفَلَا مَرَّ عَلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَهُوَ أَمِيرُ الْبَصْرَةِ فَرَحَّبَ بِهِمَا وَسَهَّلَ ، ثُمَّ قَالَ : لَوْ أَقْدِرُ لَكُمَا عَلَى أَمْرٍ أَنْفَعَكُمَا بِهِ لَفَعَلْتُ ... ، ثُمَّ تَبِعَانِهِ بِالْمَدِينَةِ فَتَوَدَّيَانِ رَأْسَ الْمَالِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَيَكُونُ الرَّبْحُ لَكُمَا ... ، فَلَمَّا قَدِمَا بَاعَا فَأَرْبَحَا ، فَلَمَّا دَفَعَا ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ قَالَ : أَكُلْتُ الْجَيْشِ أَسْلَفَهُ مِثْلَ مَا أَسْلَفَكُمَا قَالَا : لَا فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ابْنَا أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَأَسْلَفَكُمَا . أَدَيَا الْمَالَ وَرَبَحَهُ ، ... فَقَالَ عُمَرُ : قَدْ جَعَلْتُهُ قِرَاضًا ، فَأَخَذَ عُمَرُ رَأْسَ الْمَالِ وَنَصَفَ رِبْحَهُ ، وَأَخَذَ عَبْدُ اللَّهِ وَعُبَيْدُ اللَّهِ ابْنَا عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ نِصْفَ رِبْحِ الْمَالِ » (١).

الوقشي : وقوله : "باعا فأربحا" يروى : "فأربحا" أي : أعطيا الربح ، من قولهم : أَرْبَحْتُ الرَّجُلَ فِي السَّلْعَةِ : إِذَا أُعْطِيْتَهُ الرِّبْحَ فِيهَا ، وَيُروى : "فأربحاً" أي : صادفنا ربحاً ، وهو من قولهم : أَجْدَبْتُ الْأَرْضَ ، وَأَيَّبَسْتُهَا ، وَأَهْيَجْتُهَا : إِذَا وَجَدْتُهَا جَدْبَةً ، وَيَابَسَةً ، وَهَاجِجَةً النَّبَاتَ ، قَالَ رُوَيْبَةُ : « وَأَهْيَجَ الْخَلَاءُ مِنْ ذَاتِ الْبُرْقِ » (٢).

أثبت الوقشي رواية الفعل (فَأَرْبَحَا) بالبناء للمفعول فيما لم يسم فاعله وهي الرواية المنتشرة في كتب الموطآت وشروحاتها ، ولم أجد الرواية الأخرى التي ذكرها بقوله : ويروى

(١) أخرجه مالك في : الموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي : ٢ / ٢٢١ ، ٢٢٢ . ١٨ - كتاب القراض ، ١ - باب ما جاء في القراض ، حديث = ١ . وهو في الموطأ المطبوع (باختلاف في ترتيب الكتب) ، الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ٢ / ٦٨٧ ، ٣٢ - كتاب القراض ، ١ - باب ما جاء في القراض ، حديث = ١ . وانظر : الاستذكار لابن عبد البر : ٢١ / ١٢٠ . والمنتقى شرح موطأ مالك ، تأليف القاضي أبي الوليد الباجي (٤٩٤ هـ) : ٧ / ٦٥ ، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا ، الطبعة الأولى : ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان . وشرح الموطأ للزرقاني : ٣ / ١٥٦ ، دون ضبط لكلمة (فَأَرْبَحَا) .

(٢) التعليق ، الوقشي : ٢ / ١٦١ ، ١٦٢ . أوجز المسالك ، الكاندلوي : ١٣ / ٢٩١ . موطأ الإمام مالك : ٤ / ٩٩٣ ، محمد مصطفى الأعظمي ، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م ، مؤسسة زايد آل نهيان ، الإمارات . والموطأ برواياته (بزيادتها ، وزوائد ، واختلاف ألفاظها) ، أبو أسامة الهلالي : ٣ / ٤٧٠ ، طبعة مجموعة الفرقان بدون رقم ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م - دبي . وجد الباحث لبساً في ضبط كلمة (فَأَرْبَحَا) ، ولكن الباحث استطاع أن يصلحه قبل أن يسوقه ههنا من كلام الوقشي ، ولعله سهو من المحقق . لذا نبهت إليه .

(فَأَرْبَحًا) بالبناء للمعلوم^(٣) "وهذا الحديث سنده صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجوا^(٤) بهذا الإسناد أحاديث ؛ غير أن هذا حديث موقوف فلم يخرجاه"^(٥). ويرى أبو الوليد الوقشي أن (فَأَرْبَحًا) بالبناء للمفعول معناه : أعطيا الربح ، من قولهم : أربحتُ الرجل في السلعة : إذا أعطيته الربح فيها .

ويُروى (فَأَرْبَحًا) بالبناء للمعلوم أي : صادف ربحا كثيرا ، وهو من قولهم : أجذبتُ الأرضَ ، وأيسستها ، وأهيجتها ، إذا وجدتها جذبة ، يابسة ، وهايجة^(٦) النبات^(٧)، ثم أنشد بيت رؤية : [من مشطور الرجز]

« وَأَهِيَجُ الْخُلُصَاءَ مِنْ ذَاتِ الْبَرْقِ »^(٨)

أشار سيوييه (١٨٠هـ) في باب افتراق (فعلت وأفعلت) في الفعل للمعنى بقوله : "وأما طرده فنجيته ، وأطرده : جعلته طريدا هاربا"^(٩) ، وحول الباب نفسه ذكر الرضي (٦٨٦هـ) أن المعنى الغالب في همزة (أفعل) تعديته ما كان ثلاثيا ، وهي أن يجعل ما كان فاعلا لازما لمفعولا لمعنى الجعل فاعلا لأصل الحدث على ما كان ، نحو : أذهبْتُ زيدا ، أي: جعلتُ زيدا ذاهبا ، فما كان متعديا إلى واحد صار متعديا إلى اثنين :

أولهما : مفعول الجعل ، والثاني : مفعول لأصل الفعل ، ومرتبة المفعول مقدمة على مرتبة

(٣) التعليق ، الوقشي : ٢ / ١٦١ . وانظر : الاقتضاب لابن عبد الحق التلمساني : ٢ / ٣١١ ، ٣١٢ .

(٤) أعاد الواو - ضمير الجمع - في (أخرجوا) على اثنين وهما الشيخان السالف ذكرهما ، وحققه بالألف لا بالواو .

(٥) الموطأ برواياته : ٣ / ٤٧٠ .

(٦) في الاقتضاب : هانجة مهموزة .

(٧) التعليق : ٢ / ١٦١ ، ١٦٢ . وانظر : الاقتضاب لابن عبد الحق التلمساني : ٢ / ٣١١ ، ٣١٢ .

(٨) ديوان رؤية بن العجاج ، ص : ١٠٥ ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد ، دار ابن قتيبة - جامعة الكويت ، بدون تاريخ . والشطر الذي يليه :

وأهيج الخُلُصَاءَ مِنْ ذَاتِ الْبَرْقِ

وشققها اللوحُ بمأزولٍ ضَيِّقٍ

والخُلُصَاءُ : بلد بالدهناء ، انظر : ياقوت الحموي (٦٢٦هـ) ، معجم البلدان : ٢ / ٣٨٦ ، دار صادر - بيروت : ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م . والتعليق : ٢ / ١٦١ ، ١٦٢ . وانظر : الاقتضاب لابن عبد الحق : ٢ / ٣١١ ، ٣١٢ .

(٩) الكتاب : ٤ / ٥٦ .

مفعول أصل الفعل ؛ لأن فيه معنى الفاعلية ، وما كان متعدداً إلى اثنين صار متعدداً إلى ثلاثة ^(١٠) ومن ثمَّ فرواية (فَأَرْبَحَا) بالبناء للمفعول ^(١١) همزتها للجعل ، فالفعل (ربح) متعدداً إلى مفعول واحد ، وأصل التركيب : ربح ابنا أمير المؤمنين مالا ، فهما فاعلُ الربح ، والمالُ مفعوله ، وبدخول الهمزة صار ابنا أمير المؤمنين مفعولُ الجعل ، والمالُ مفعولاً لأصل الفعل .

وأصل التركيب عندئذ : أَرْبَحَ أبو موسى الأشعري ابني أمير المؤمنين مالا ، أي : جعلهما يربحان مالا ، فلما بُنيَ الفعل (أَرْبَحَ) للمفعول صار ابنا أمير المؤمنين نائب فاعل وهو الألف في (فَأَرْبَحَا) ضمير الاثنين .

وهو ما عبّر عنه الوقشي بقوله : أنهما أُعْطِيََا الربح ^(١٢) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنْجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ ﴾ [سورة البقرة : ٥٠] ، فالهمزة في : أغرقنا للتعدية ^(١٣) وللجواليقي (٤٦٥ - ٥٤٠ هـ) ^(١٤) في شرح بيت أنشدته ابن قتيبة للمخبل السعدي يهجو الزبيرقان وقومه ، وهم المعروفون بالجذاع : [من الطويل]

تَمَنَّى حُصَيْنٌ ^(١٥) أَنْ يَسُودَ جِذَاعَهُ فَأَمْسَى حُصَيْنٌ قَدْ أَذِلَّ وَأَقْهَرَا

على ما لم يسم فاعله ، أي وُجِدَ مقهوراً . ويرويه الأصمعيّ : قد أَذِلَّ وَأَقْهَرَا ، أي صار أمره إلى الذلّ والقهر . ^(١٦)

(١٠) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ١ / ٨٦ .

(١١) وهذه الرواية تعدّ أكثر الروايات انتشاراً في كتب الموطآت كما تقدم .

(١٢) التعليق : ١٦١ / ٢ ، ١٦٢ .

(١٣) انظر : المغني في تصريف الأفعال ، الشيخ عبد الخالق عزيمة : ١٢٦ ، الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م دار الحديث - القاهرة

(١٤) شرح كتاب أدب الكاتب لابن قتيبة ، موهوب الجواليقي (٤٦٦ هـ - ٥٤٠ هـ) ، ص : ٢٥٩ ، تحقيق ودراسة د . طيبة حمد بودي ، كلية الآداب - الكويت ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

(١٥) حُصَيْنٌ : اسم الزبيرقان .

(١٦) انظر : لسان العرب ، مادة : (ق ه ر) .

أما رواية (فَأَرَبَحَا) بالبناء للمعلوم فإن لهذه الصيغة معاني تصلح لها ، كأن تكون في معنى الفاعل ، نحو : أبخلته أي وجدته بخيلاً ، أجذبْتُ الأرضَ ، وأهيجتها ، أي وجدتها جذبة ، ووجدتها هائجة النبات^(١٧) ، وهو ما ذكره الوقشي في تعليقه فيما سبق بقوله : وَيُرْوَى (فَأَرَبَحَا) أي : صادفا ربحا كثيرا ، ومن معانيها الصيرورة ، وهي على ضربين : أحدهما أن تكون صيرورة الفاعل ذاته ، نحو : ألحم زيد ، أي : صار ذا لحم ، وقولهم : أعسر ، وأيسر ، وأقل ، وأراب ، أي : ذا عسر ، ويسر ، وقلة ، وذا ريبة والثاني : أن تكون صيرورة شيء والفاعل صاحب هذا الشيء ، نحو : أقطف الرجل ، أي : صار صاحب خيل تقطف^(١٨) ، وقولهم : أجرب الرجل ، أي : صار ذا إبل ذات جرب ، وأخبث الرجل ، أي : صار ذا أصحاب خبثاء .^(١٩)

ويتجلى للباحث - ممّا سبق - أن الدلالة المركزية لكلتا الصيغتين هي حصول الربح للمقترضين ابني أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ؓ من المال الذي أسلفهما إياه أبو موسى الأشعري ؓ فَرَبَحَا^(٢٠) ، فالصيغة الأولى (فَأَرَبَحَا) بالبناء للمفعول تشير إلى فضل من أعانتهما على ذلك^(٢١) ؛ إذ لولاه ما أُعطيَا هذا الربح .

وأما الصيغة الثانية فإنها توحى بدلالة اجتهد عبد الله ، وعبيد الله ابني أمير المؤمنين ؓ حين ضمنا رأس المال وأدياه إلى عمر بن الخطاب ؓ ، وفيها دلالة كثرة الربح ؛ لأنه لا يقال للرجل صاحب كذا إلا إذا كثر هذا الشيء ، ذلك بالصيرورة التي دلت عليها الصيغة ؛ فحين تقول : فلان صار ذا مال علمنا أنه صاحب مال كثير ، أو فلان صار ذا ربح علمنا أنه ربح كثير ما لم يرد ما يصرفه عن ذلك . والله تعالى أعلم .

(١٧) انظر : المصدر السابق ، مادة : (ج د ب) . الارتشاف ، لأبي حيّان : ١ / ١٧٣ . شرح كتاب أدب الكاتب لابن قتيبة ، الجواليقي : ٢٦٠ .

(١٨) أساءت السير ، وأبطأت

(١٩) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ١ / ٨٨ . و الشيخ عبد الخالق عضيمة ، المغني في تصريف الأفعال : ١٢٧ .

(٢٠) ويجوز أن يكون فاعل الجعل هم الذين اشتروا منهما متاع العراق ، أي : التجار .

(٢١) الذي أعانتهما هو أبو موسى الأشعري ؓ عامل العراق في خلافة عمر ؓ .

المطلب الرابع : دلالة إثبات ضمير جمع الإناث وحذفه في الفعل المضارع

تتناول المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء الفعل (فَيَنْصَرِفُ) بروائتين، إحداهما: بالإنفراد ، والأخرى : على لفظ الجمع (فَيَنْصَرِفْنَ) ، وصنفت المسألة ضمن الاختلاف الصيغي ؛ لأن اختلاف الروائتين جاء في البنية .

الحديث « وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ : إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ الصُّبْحَ فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ مُتَلَفَعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ مَا يُعْرِفْنَ مِنَ الْغَلَسِ » ^(١).

الوقشي : وفي رواية ابن بكير : (فَيَنْصَرِفْنَ) على لفظ الجمع ، وهي لغة لبعض العرب يضمرون في الفعل إذا تقدم الفاعل ، كما يضمرون فيه إذا تأخر فيقولون: قاموا إخوانك ، وقمن النساء ، والأفصح الأكثر: الإفراد ، قال الشاعر : [من الطويل]

وَلَكِنْ دِيافِيَّ أَبَوْهُ وَأُمَّهُ يَحْوَِرَانِ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ ^(٢)

فثبتت رواية " فَيَنْصَرِفُ " بالإنفراد في كتب الموطآت وشروحها ، وفي صحيح البخاري ومسلم ^(٣) ، وأما رواية " فَيَنْصَرِفْنَ " على لفظ الجمع فلا بن بكير (من رواية الموطأ) ، ذكره أبو الوليد الوقشي ^(٤) ، وصاحب كتاب الموطأ برواياته ^(٥).

(١) التعليق للوقشي : ١ / ١١ . أخرجه مالك في الموطأ المطبوع : ١ - كتاب وقوت الصلاة ، ١ - باب وقوت الصلاة : ٥ / ١ ، حديث : ٤ . وفي الموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي : ١ / ٣٥ ، ٣٦ .

(٢) التعليق للوقشي : ١ / ١١ .

(٣) أخرجه البخاري في : ٩ - كتاب مواقيت الصلاة، ٢٧ - باب وقت صلاة الفجر : ٧٢/٢ . ومسلم بشرح النووي : ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، ٤٠ - باب استحباب التكبير بالصبح في أول وقتها : ٥ / ٢٠٠ ، حديث : ٢٣٢ . والتمهيد : ٢٣ / ٨٨ ، ٩١ ، ٣٨٥ . والاستذكار : ١ / ٢١٥ . والمنتقى للباقي : ١ / ٢١٣ ، ٢١٤ . وشرح الزرقاني : ١ / ١٩ . والمسالك شرح موطأ مالك : ١ / ٣٨١ . وأوجز المسالك للكاندهلوي : ١ / ٢٧٢ .

(٤) التعليق ، الوقشي : ١ / ١١ .

(٥) وانظر الموطأ برواياته لأسامة الهلالي : ١ / ١٩٠ ، من رواية ابن بكير .

وعند النحويين إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا مفردًا جاء الفعل بصيغة الإفراد عند العرب قاطبة . أما مجيئه اسمًا ظاهرًا مثنًى أو جمعًا فإن " المشهور تجريد الفعل فلا يلحقون به علامة تنبيه أوجمع ، نحو: قام الزيدان ، وقام الزيدون، وقامت الهندات"^(٦)، فحذفوا العلامة اكتفاءً بدلالة الفاعل على التنبيه أو الجمع ، وبعض العرب وهم بلحارث^(٧) وطئى وأزد شُئوة^(٨) يلحقون الفعل - إذا كان فاعله اسمًا ظاهرًا مثنًى أو جمعًا - علامة التنبيه أو الجمع ، قال سيويوه : "واعلم أنَّ من العرب مَنْ يقول: ضربوني قومك ، وضرباني أخواك ، فشبهوا هذا بالناء التي يظهرونها في قالت فلانة ، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث ، وهي قليلة" ، قال الشاعر^(٩) : [من الطويل]

وَلَكِنْ دِيَابِغِي أَبُوهُ وَأُمُّهُ
بِحَوَارِنَ يَعْصِرْنَ السَّلَيطَ أَقَارِبُهُ

يقول ابن يعيش : "ونظير ذلك نون جماعة المؤنث ، إذا قلت : الهندات قمن ، فالنون ضمير ، فإذا قلت : قمن الهندات فالنون حرف مؤذن بأن الفعل لمؤنث بمنزلة الناء في : قامت هند^(١٠) .

(٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للإمام جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) : ٢ / ٢٥٦ . تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، طبعة مؤسسة الرسالة : ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ، الكويت .

(٧) الجنى الداني في حروف المعاني ، صنعة الحسن بن أم قاسم المرادي (٧٤٩هـ) : ١٧١ ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان . شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح (شرح على أوضح المسالك إلى الألفية لابن هشام) ، للشيخ خالد الأزهرى (٩٠٥هـ) : ١ / ٤٠٥ ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، دار الكتب العلمية - بيروت . والهمع للسيوطي ، عبد العال مكرم : ٢ / ٢٥٧ .

(٨) شرح ابن عقيل على الألفية (٦٩٨هـ - ٧٦٩هـ) : ٢ / ٨٠ ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، دار التراث - القاهرة .

(٩) لم ينسب سيويوه تلك اللغة إلى قوم بأعينهم . ومنهم من عزاها إلى القبائل الثلاثة كابن هشام في المغني : ٢ / ٤٢١ . والبيت للفرزدق . يراجع ديوانه : ١ / ٨٢ رقم البيت (٥) ، ليأ الحاوي ، الطبعة الأولى ١٩٨٣م ، دار الكتاب اللبناني . وديافي : منسوب إلى موضع في الجزيرة يدعى دياف ، والسليط : الزيت .

(١٠) الكتاب ، سيويوه : ١ / ٢٠ - ٢ / ٤٠ . وانظر: شرح المفصل ، ابن يعيش : ٧ / ٧ .

وقد علق الوقشي على هذه الرواية بقوله : " وهي لغة لبعض العرب يضمرون في الفعل إذا تقدم الفاعل كما يضمرون فيه إذا تأخر ، فيقولون : قاموا إختوتك ، وقمن النساء ، والأفصح الأكثر : الأفراد ، وذكر بيت الفرزدق بتمامه " .^(١١)

وقد وردت على هذه اللهجة شواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف وأشعار العرب ، فمن كتاب الله قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [سورة الأنبياء : ٣] ، ومن الحديث : « يتعاقبون فيكم ملائكة »^(١٢) ومن أشعار العرب قول ابن قيس الرقيات : [من الطويل]

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعده وحميم^(١٣)

فإذا كانت هذه لغة لبعض العرب كما تقدم فإنّ علامتي التشية والجمع فيها حروف لا ضمائر ، والسبب في هذا الاستعمال أنهم أرادوا زيادة في إيضاح البيان وتوكيدا للمعنى ؛ فيها يعلم السامع ابتداءً أن الفاعل مثنى أو جمع ، في قولك : قاما الزيدان ، وقاموا إختوتك ، وقمن النساء ؛ لأنه قد يسمّى المفرد بالمثنى أو الجمع ، نحو : زيدان ملحقا بالمثنى ، وزيدون ملحقا بجمع الذكور السالم ، وسعادات ملحقا بجمع الإناث السالم ، أو أنهم أرادوا أمن اللبس ودفعاً للوهم والغموض في شبه بعض الأسماء ، نحو : حمدان وسلمان ، فلفظه يشبه لفظ المثنى عند الرفع ، وثمة لبس حاصل بسبب وجود العلامة أو غيابها^(١٤) .

(١١) التعليق ، الوقشي : ١ / ١١ .

(١٢) أخرجه البخاري : كتاب الصلاة - باب فضل صلاة العصر . ومسلم : كتاب المساجد باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما .

(١٣) ديوان الشاعر الأموي عبيد الله بن قيس الرقيات (٧٥هـ) ، ص : ١٩٦ ، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر - بيروت . [والبيت من بحر الطويل] . " المارقون " : الخارجون عن الدين ، " مبعده " أراد به الأجنبي ، " حميم " هو الصديق . شرح شذور الذهب ، لابن هشام : ٢٠٧ .

(١٤) بدائع الفوائد ، لابن القيم الجوزية (٦٩١هـ - ٧٥١هـ) : ١ / ٢١٦ ، تحقيق علي بن محمد العمران مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدّة ، ودار عالم الفوائد ، بدون تاريخ . (بتصرف) . واللهجات العربية في كتاب سيبويه دراسة نحوية تحليلية ، عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد العياض ، ص : ٣٤٠ ، رسالة دكتوراه (مخطوط) ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة . (بتصرف) .

يقول ابن مالك : " إنّ الفاعل قد يكون غير قابل لعلامة تنثية ولا جمع ك (مَنْ) ، فإذا قصدت تنثيته أو جمعه ، والفعل مجرد ، لم يعلم القصد ، فأراد أصحاب هذه اللغة تمييز الواحد من غيره . فوصلوه عند قصد التنثية والجمع ، بعلامتهما . وجردوه عند قصد الإفراد ، فرفعوا اللبس . ثم ألزموا ذلك فيما لا لبس فيه ليجري الباب على سنن واحد " .^(١٥)

فالأفعال لا تنثى ولا تجمع ، لأن الغرض من التنثية والجمع الدلالة على الكثرة ، ولفظ الفعل يعبر به عن القليل والكثير ، فلم تكن حاجة إلى التنثية والجمع ، وذلك نحو قولك : قام زيد ، وضرب زيد عمرًا ، فيجوز أن يكون قد قام مرة ويجوز أن يكون قد قام مرارًا ، وكذلك الضرب . ولو وجبت تنثية الفعل أو جمعه إذا أسند إلى فاعلين أو جماعة ؛ لجازت تنثيته إذا أسند إلى واحد وتكرر الفعل منه ، فكان يقال : قاما زيد وقاموا زيد ، وذلك فاسد . فإذا كان الفعل نفسه لا يشئ ولا يُجمع فالتنثية في قولك : يفعلان والجمع في قولك : يفعلون للفاعل لا للفعل .^(١٦)

ويأتي التعقيب على المسألة من مجموع أقوال النحاة في المسألة بشقيها : تجريد الفعل ، ولحاقه علامة التنثية أو الجمع ، أنّ الفعل إذا أسند إلى الفاعل الظاهر ، فالمشهور تجريده من علامة التنثية أو الجمع^(١٧) ، وأنه إذا ألحق به إحدى العلامتين فهي حرف لا ضمير وهما دوالّ كثناء التأنيث ، وهذه اللغة يسميها النحويون لغة : أكلوني البراغيث^(١٨) ، وعلى هذه اللغة وردت شواهد من الكتاب العزيز والحديث النبوي الشريف وكلام العرب ، و"هذه العلامة إنما هي للفاعلين ، كما كانت التاء في : قامت هند ليست للفعل " .^(١٩)

(١٥) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي : ١٩١ ، ١٩٢ ، تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة لجنة البيان العربي ، الناشر : دار العروبة القاهرة . وانظر: عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي ، لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ) : ٣ / ٢١٥ ، حققه وقدم له الدكتور سلمان القضاة ، طبعة دار الجيل ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، بيروت .

(١٦) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٧ / ٧ .

(١٧) الهمع ، السيوطي : ٢ / ٢٥٦ . تحقيق عبد العال سالم مكرم . وانظر: القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية ، الدكتور أحمد عبد العظيم ، ص : ١٣٦ ، كلية دار العلوم ، ط دار الثقافة ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

(١٨) المصدر السابق نفسه .

(١٩) بدائع الفوائد ، لابن القيم : ١ / ٢١٦ .

فإذا كان الأفصح الأكثر تجريد الفعل - فيما ذكره الوقشي - فإن لحاق الفعل العلامة يعد فصيحاً ، حول لحاق علامة التانيث لازمة في الفعل وهي فصيحة لأن " التانيث معنى لازم لا يفارق الاسم ، والتثنية غير لازمة ؛ فقد تزيد عليها وتنقص ... فللزوم التانيث لزمت ، ولزوال معنى التثنية لم تلزم علامتها "(٢٠) ومما يُقَوَّى مقولة الأفصح لدى النحويين " أنهم لم يختاروا : قاما أخواك ، ولا قاموا إخوانك ؛ لئلا يتوهم أنه خبر مقدم فيلبس الفاعل بالمبتدأ " .(٢١)

ولعل ذلك ما دعا بعض النحويين إلى أن يرموا لغة : أكلوني البراغيث بالضعف والشذوذ(٢٢) ويرى عبد الله بن سعد العياف (٢٣) الأخذ بها ؛ فهي لغة ثابتة مشهورة لها وجه من القياس معتمد في ذلك على قرارات المجمع اللغوي " .(٢٤)

وأرى أن تجريد الفعل (فَيَنْصَرِفُ) من العلامة مع الفاعل الظاهر (المؤنث) (٢٥) يؤذن بدلا لتين ، إحداهما : أنّ حضور النساء لصلاة الجماعة مقارنة بالرجال قليل ، وذلك حال الصلوات التي يجتمع لها الناس في المساجد ؛ فصلاة المرأة في بيتها أفضل ، وفهمت تلك الدلالة التي تعبر عن القلة ؛ بذكر الفعل خاليا من علامة التانيث مع الفاعل المؤنث ، ويؤيده قوله

(٢٠) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٨٩ / ٣ .

(٢١) المصدر السابق نفسه .

(٢٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢هـ) ، ص : ٤٣٤ ، تحقيق محمد أحمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق بدون تاريخ . والجنى الداني ، ص : ١٧١ ، سورة النور دراسة تحليلية نحوية ، ص : ٥١٥ ، للباحث علي النوري ، ماجستير ١٩٨٥م ، مخطوط ، جامعة أم القرى .

(٢٣) رسالة اللهجات العربية في كتاب سيبويه (دراسة نحوية تحليلية) ، عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد العياف ، ص : ٣٤٤ ، رسالة ماجستير (مخطوط) : ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة .

(٢٤) انظر كتاب اللهجات العربية نشأة وتطورا ، الدكتور عبد الغفار حامد هلال ، ص : ٣٤٠ ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ١٩٩٣م ، مكتبة وهبة - القاهرة .

(٢٥) وعليه أكثر روايات الموطأ : التمهيد لابن عبد البر : ٨٨ / ٢٣ ، ٩١ ، ٣٨٥ . والاستنكار : ١ / ٢١٥ . والمنقذ ، للباقي : ١ / ٢١٣ ، ٢١٤ . وشرح الزرقاني : ١ / ١٩ . والمسالك شرح موطأ مالك : ١ / ٣٨١ . وأوجز المسالك ، الكاندهلوي : ٢٧٢ / ١ . والموطأ للأعظمي : ٨ / ٢ . الموطأ المطبوع ، لمحمد فؤاد عبد الباقي ١ - كتاب وقوت الصلاة ، ١ - باب وقوت الصلاة : ١ / ٥ ، حديث : ٤ .

تعالى : ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [سورة يوسف : ٣٠] . (٢٦)

والدلالة الأخرى : كون الفعل خاليًا من علامة التأنيث يشعرا أن الانصراف لم يكن ليخص النساء دون الرجال ، بل الانصراف حال كل من أدى الصلاة نساء ورجالا ، غير أن تعجيل انصرافهن قبل الرجال هو فَهْمٌ دَلَّ عليه السياق اللغوي بقول : (متلفعات بمروطهن) في الحديث في المسألة (٢٧) وأما لحاق العلامة بالفعل " فَيَنْصَرِفْنَ " فيشي بعدد من الدلالات ، أحدها : أن تخصيص النساء دون الرجال بالخروج دَلَّ عليه السياق اللغوي ؛ لمجيئ نون الإناث الدالة عليه ، ولأن الرجال لا يلزمهم أن يخرجوا بعد فراغهم من الصلاة ، فلهم أن يمكثوا في المسجد تحصيلًا للثواب . وثانيها : أن وجود نون الإناث يعبر عن القلة " فالمعروف لغةً أَنَّ نون النسوة أنسب مع جمع القلة ، وأن مجيئ تاء التأنيث يلائم جمع التكسير الدال على الكثرة .

وذكر الأستاذ عباس حسن قول الحريري (في درة الغواص) أَنَّ العرب تختار أن تجعل النون للقليل ، والتاء للكثير ، فيقولون- في شأن العدد : لأربع خلون ، ولأربع عشرة خلن ، وأن تجعل ضمير الجمع الكثير الهاء والألف ، والجمع القليل بالهاء والنون ، نحو قوله تعالى : مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴿١﴾ وَ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ [سورة التوبة : ٣٦] ، فجعل ضمير الأشهر الحرم بالهاء والنون ؛ لقلتهن ، وضمير شهور السنة بالهاء والألف ؛ لكثرتها". (٢٨)

ومن ثم فقد التقت الروايتان : رواية الفعل مجردا ، وروايته مصحوبا بنون الإناث ، في الدلالة المراد بها الفئة القليلة .

(٢٦) غلب التنكير - هنا - على اعتبار الفئة القليلة ، نحو قوله تعالى : ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ﴾ [الأنعام : ٦٦] ، وقوله تعالى : ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ يَتَصَرُّونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا﴾ [الكهف : ٤٣] ، فإذا أريد الكثرة غلب التأنيث ، نحو قوله تعالى : ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا﴾ [الحجرات : ١٤] ، وقوله تعالى : ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف : ٣٠] ، وقوله تعالى : ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء : ١٠٥] . وقد أشرت إلى إرادة القلة والكثرة من تذكير الفعل وتأنيثه مع جمع التكثير في الفصل الأول في مبحث ترقى الدلالة .

(٢٧) الموطأ المطبوع للشيخ محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ٥ ، ١ - كتاب وقوت الصلاة - ١ - باب وقوت الصلاة ، حديث : ٤ وانظر : معاني القرآن ، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧هـ) : ٤٣٥/١ ، الطبعة الثالثة : ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، عالم الكتب - بيروت . وشرح المفصل ، ابن يعيش : ١٠٣ / ٥ .

(٢٨) حاشية الصبان شرح الأشموني على الألفية ومعه شرح الشواهد للعيني : ٤ / ١١١ ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية - مصر ، بدون تاريخ . و انظر: النحو الوافي : ٤ / ٥٦٥ ، ٥٦٦ (انظر : الحاشية)، الطبعة الثالثة ، دار المعارف - مصر .

المطلب الخامس : دلالة إثبات نون الرفع وحذفها من الأفعال الخمسة

تتناول المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء صيغة (تحملاَنِ) بروايتين ، إحداهما: (تحملاَنِي) بإثبات النونين ، والأخرى : (تحملاَنِي) بحذف إحداهما ، ولها صورة ثالثة في الموطأ للزرقاني ، وكذلك نسخة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : (تحملاَنِي) بسكون الأولى وإدغامها في الأخرى .^(١)

الحديث : « وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ يَرَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَتَرَبَّعُ فِي الصَّلَاةِ إِذَا جَلَسَ قَالَ : فَفَعَلْتُهُ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السَّنِّ ، فَتَهَانِي عَبْدَ اللَّهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَقَالَ : إِنَّمَا سُنَّةُ الصَّلَاةِ أَنْ تَنْصِبَ رِجْلَكَ الْيُمْنَى وَتَنْثِي رِجْلَكَ الْيُسْرَى فَقُلْتُ لَهُ : فَإِنَّكَ تَفْعَلُ ذَلِكَ ؛ فَقَالَ : إِنَّ رِجْلِي لَا تَحْمَلَانِي »^(٢)

الوقشي وقوله : "إِنْ رِجْلِي لَا تَحْمَلَانِي" . كذا الرواية بنونين ، الأولى : علامة الرفع ، والثانية : نون الضمير التي تُسمَّى نون الوقاية ، وفي بعض النسخ : "لَا تَحْمَلَانِي" بنون واحدة ، وهو جائز ؛ لاجتماع النونين ، كما حُذِفَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَالَ أَتَجَاجُونِي فِي اللَّهِ ﴾ [الأنعام : ٨٠] ، والوجه : أَنْ يَكُونَ الْمَحذُوفُ نُونُ الضَّمِيرِ ، وَالْمَبْقَاةُ نُونُ عِلَامَةِ الِرْفَعِ^(٣)

ومن الأحكام النحوية للنون في الفعل المضارع الحذف والإثبات ، أنها تحذف وجوبا عند النصب والجزم ، ويجوز حذفها عند الرفع تخفيفا ، وتحدث المبرد عن نون الوقاية قبل ياء المتكلم في الأفعال والحروف ، فذكر علة مجيئها ، وبين حكمها وجوبا وجوازا ، وأنها تتوسط بين الفعل والضمير على سبيل الوجوب ، ويتفاوت مجيئها مع الحروف وجوبا ، نحو: (عَنِّي ،

(١) الموطأ المطبوع ، الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ٨٩ ، ٩٠ ، شرح الموطأ ، الزرقاني : ١ / ١٦٦ ، وعقب الزرقاني بعد رواية (لاتحملاَنِي) بقوله : بتشديد النون ، ويجوز التخفيف (أي : بنون واحدة مكسورة) .

(٢) التعليق ، الوقشي : ١ / ١٣١ . الموطأ المطبوع : ١ / ٨٩ ، ٩٠ ، ٣ - كتاب الصلاة ، ١٢ - باب العمل في الجلوس في الصلاة ، حديث : ٥١ . وأخرجه البخاري : ١٠ - كتاب الأذان ، ١٤٥ - باب سنة الجلوس في التشهد . وفي الموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي : ١ / ١٤٣ . حديث : ٢٣٨ .

(٣) التعليق ، الوقشي : ١ / ١٣١ . وقال ابن عبد البر في التمهيد : ١٩ / ٢٤٥ : هذا الحديث يدخل في المسند . والاستذكار : ٤ / ٢٦٣ . المنتقى ، الباجي : ٢ / ٧٣ ، والمسالك ، ابن العربي : ٢ / ٢٨٩ .

مَنِّي، قَدْنِي) ، وجوازا يتخلله كثرة تصل إلى حد الوجوب: ك (ليت)، وقلة تصل إلى حد الامتناع :
 ك (لعل) ، وبقية الحروف يستوي فيها الحذف والإثبات ك (إِنَّ وأخواتها)^(٤) ، ولابن مالك في
 منظومته :

و"ليتني" فشا ، و"ليتني" ندرًا وَمَعَ "لَعَلَّ" ا عكس وكن مخبرًا

ففي الباقيات ، واضطرارًا خَفَفًا مَنِّي وَعَنِّي بعضٌ من قد سَلَفًا^(٥)

وذكر أبو الوليد الوقشي في رواية (لا تحملاني) بإثبات النونين : أن الأولى علامة الرفع ،
 والثانية نون الضمير التي تسمى نون الوقاية^(٦)، وأشار إلى أنه في بعض النسخ رُوي (لا تحملاني)
 بحذف أحدهما وهو جائز ؛ لاجتماع النونين ، كما حُذِفَ في قوله تعالى : ﴿جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ
 بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ
 مُرِيبٍ﴾ [سورة إبراهيم : ٩] ، وفي قوله تعالى : ﴿قَالَ أَتَحَاْجُونِي فِي اللَّهِ﴾^(٧) [سورة الأنعام : ٨٠] ،
 وإن كان هناك خلاف حول أي النونين قد حذفت ؟ فإنه لا يعدو أن يكون خلافا شكليا ليس
 جوهريا ، إنما هو من قبيل الحجاج العقلي الذي لا يؤثر .

(٤) المقتضب ، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد الميرد (٢١٠هـ - ٢٨٥هـ) : ١ / ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، تحقيق الأستاذ محمد
 عبد الخالق عزيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية : ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م - القاهرة .

(٥) ولها عدة أغراض استخدمت من أجلها ، كسوقايتها الفعل المكسر ، وإزالة التباس أمر المذكر بأمر المؤنث ، نحو :
 (أكرمي وأكرمني) ، وأمر المخاطب وأمر المخاطبة في وزن (أفعل وتفاعل) ، وأمر المخاطبة والفعل الماضي وزن
 (تفاعل) المتصل بباء المتكلم ، نحو : (تداركي وتداركني) ، وإزالة اللبس بين الفعل والاسم ، نحو : (نابي ونابني) ، وبين
 اسم الفعل (القياسي) وغيره من الأسماء ، نحو : (سماعي وسماعني ، وقطي وقطني ... إلخ) ، وإزالة اللبس بين حرف
 الجر والفعل ، نحو : (خلاي وخلاني ، وعداي وعداني) ، وتفيد التوكيد في الحروف ، نحو : (إني وإنني ، وكأني
 وكأنتي ... إلخ) ، ومن ثَمَّ فإن لنون الوقاية وظيفة لغوية فوق وظيفة التوكيد [انظر: معاني النحو الدكتور السامرائي :
 ١ / ٦٢ - ٦٤] ، وانظر : بحث الدكتور يوسف العيساوي ، سلسلة بحوث وتحقيقات مختارة من مجلة الحكمة (٣٦) -
 المدينة المنورة ، تقديم الدكتور مازن المبارك ، وهي أجوبة على مسائل سألها النُّووي ابن مالك ، في ألفاظٍ من الحديث ،
 في مسألة "غير الدجال أخوفني عليكم " [. وانظر : حاشية الخصري على شرح ابن عقيل على ألفية مالك ، ضبط
 وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ البقاعي : ١ / ١٠٩ ، الطبعة الأولى : ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م ، دار الفكر ، بيروت .

(٦) التعليق ، الوقشي : ١ / ١٣١ .

(٧) المصدر السابق نفسه . وانظر : معجم الفروق الدلالية في القرآن الكريم، د. محمد محمد داود ، ص : ٦١٢ ، دار
 غريب للنشر : ٢٠٠٨م - القاهرة .

وقد أشار سيبويه - رحمه الله تعالى - إلى أنهم (أي : العرب) حذفوا النون فيما هو أشد من هذا ، وبلغه أنّ بعض القراء قرأ قوله تعالى^(٨) : ﴿ قَالَ أَتَحَاوُونِي فِي اللَّهِ ﴾ [الأنعام : ٨٠] ، وكان يقرأ : ﴿ قَالَ أَبَشِّرْهُمْ بِإِنْشَاءِ الْكَبْرِ فِيمَ تَبْشُرُونَ ﴾ (بنون مكسورة)^(٩) [الحجر : ٥٤] ، وهي قراءة أهل المدينة ؛ لأنهم استثقلوا التضعيف ثم ذكر بيت عمرو بن معد يكرب : [من الوافر]

نراه كالنَّخَامِ يُعَلِّمُكَ بِسَوْءِ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَّيْنِي^(١٠)

يريد فَلَّيْنِي^(١١) .

وتباينت تعليقات العكبري في إعراب الحديث النبوي على الأفعال الواردة التي حذفت منها النون ، وذلك في ستة مواضع من كتابه ، ففي الموضع الأول : يرى أنه لا سبب لحذف النون ، وربما جعله من قبيل الاحتمال أن تُشَدَّدَ النون ، كما في قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَتَحَاوُونِي فِي اللَّهِ ﴾ [الأنعام : ٨٠] بالإدغام ، أو تحذف إحداهما ، وذكر بيت الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب^(١٢) : [من البسيط] :

(٨) تخفيف النون : قراءة نافع ، وابن ذكوان ، وهشام ، من طريق ابن عبدان عن الحلواني ، والداجوني من جميع طرقه إلا المفسر عن زيد عنه ، وقرأ بها - أيضا - أبو جعفر ، وقرأ الباقر بنون ثقيلة على الأصل ، [انظر : إتحاف فضلاء البشر بالقراءات العشر المسمّية المنتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات : ٢٠/٢ ، تأليف العلامة الشيخ أحمد بن محمد البنا ، حققه وقدم له الدكتور شعبان محمد إسماعيل ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٧م ، رسالة اللهجات العربية في كتاب سيبويه ، عبد الله بن عبد الرحمن العياض ، ص : ٣٧٥] .

(٩) قرأ نافع بكسر النون مخففة ، والأصل ﴿ تبشرونني ﴾ ، فحذفت نون الوقاية للثقل ، ثم حذفت الياء على حد (أكرم) في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴾ [سورة الفجر : ١٥] ؛ مجتزئا عنها بالكسرة المنقولة إلى النون الأولى (نون الرفع) ، وقرأ ابن كثير بكسر النون المشددة على الإدغام ، وحذف ياء الإضافة ؛ اكتفاء بالكسرة ، وافقه ابن محيصن ، وقرأ الباقر بفتح النون مخففة . [انظر إتحاف فضلاء البشر : ٢ / ١٧٧ ورسالة اللهجات العربية في كتاب سيبويه ، ص : ٣٧٥] .

(١٠) والبيت لعمر بن معد يكرب الزبيدي ، ص : ١٨٠ ، قصيدة رقم (٦٦) ، البيت الثاني ، جمعه ونسقه مطاع الطرابيشي ، الطبعة الثانية ١٩٨٥ م ، من مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .

(١١) الكتاب ، سيبويه : ٣ / ٥١٩ - ٥٢٠ .

(١٢) والقصيدة في شرح الحماسة للمرزوقي : ١ / ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، قصيدة رقم (٥٥) ، البيت الخامس (٥) ، نشره أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، دار الجيل بيروت ، الطبعة الأولى : ١٩٩١م . وانظر : إعراب الحديث النبوي ، أملاه : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٥٣٨هـ - ٦١٦هـ) ، ص : ٢٩١ - ٢٩٢ ، تحقيق : عبد الإله نبهان ، الطبعة الثانية ، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

كلُّ له نية في بَغْض صاحبه بنعمة الله نَقَلِكم وتَقَلُّونا

ويرى في الموضع الثاني : أن المحذوف نون الرفع ؛ لتوالي نونين ، وذكر قوله تعالى : ﴿فِيمَ تُبْشِرُونَ﴾^(١٣) [الحجر : ٥٤] ، وفي الموضع الثالث : منع العكبري أن يروى الفعل بنون واحدة مخففة^(١٤) ، وفي الموضع الرابع : عَقَّبَ بقوله : والصواب بنونين ، لا يجوز غير ذلك إلا في ضرورة شعر^(١٥) ، وأعاد القول في الموضع الخامس : مع ذكر بيت عمرو بن معد يكرب المذكور آنفاً^(١٦) ، وفي الموضع السادس : رأى القول بحذف إحدى النونين أو أن تكون النون مشددة .^(١٧)

وتباين هذه التعليقات إنما يعكس جملة آراء النحويين في المسألة ، فابن مالك يرى أن في المحذوف خلافاً : " فأكثر المتأخرين على أن المحذوفة في التخفيف نون الوقاية ، وأنّ الباقية نون الرفع ، ومذهب سيوييه والأخفش عكس ذلك ، وهو الصحيح لوجوه ، أحدها : أن نون الرفع قد تحذف دون سبب ، مع عدم ملاقتها لنون الوقاية ، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون ، وحذف ما عُهِدَ حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه"^(١٨) وعزا السيوطي لابن مالك أنّ "حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح نشره ونظمه"^(١٩).

(١٣) إعراب الحديث النبوي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، ص : ٣٦٠ .

(١٤) المصدر السابق ، ص : ٤٥٤ .

(١٥) المصدر السابق ، ص : ٤٥٨ .

(١٦) المصدر السابق ، ص : ٤٩٠ .

(١٧) المصدر السابق ، ص : ٤٩٢ .

(١٨) شرح التسهيل ، لابن مالك (٦٠٠هـ - ٦٧٢هـ) : ١ / ٥٢ ، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور : محمد بدوي المختون ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، هجر للطباعة ، والنشر ، الجيزة - مصر .

(١٩) انظر : عقود الزبرجد : ٣ / ١١٦ ، ٢١٤ . ويرى ابن مالك في تعليقه على هذه المسألة أن سبب الحذف كراهية تفضيل النائب عن المنوب عنه ؛ وذلك أنّ النون نائبة عن الضمة ، والضمّة قد حذفت تخفيفاً كقراءة أبي عمرو بتسكين الرّاء في قول الله تعالى : ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام : ١٠٩] ، وكقراءة غيره بتسكين التاء من ﴿بُعُولَتُهُنَّ﴾ في قوله تعالى : ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة : ٢٢٨] ، فلو لم تعامل النون بما عوملت به الضمة من الحذف لأجل التخفيف ؛ لكان في ذلك تفضيل النائب عن المنوب عنه. [انظر : شواهد التوضيح ، ابن مالك ، ص : ١٧٠]

ويأتي تعقيب الباحث على المسألة أنَّ أبا الوليد الوقشي يرى في (لا تحملا نني) بنونين دون حذف إحداهما . وإن كان هناك تخفيف يكن بإدغام النونين ، ولم يقل بحذف إحدى النونين :
نون الرفع خلافاً لسيبويه والأخفش^(٢٠) ، أو بحذف نون الوقاية خلافاً لجمهور النحاة كالمبرد والسيرافي والفارسي وابن جني وأكثر المتأخرين^(٢١) .

والدلالة المركزية التي تدور عليها المسألة هي دلالة التخفيف ، وجُلُّ التخفيف لدى الوقشي حاصل بإدغام النونين^(٢٢) ، وبذا جاءت الرواية في الموطأ المطبوع^(٢٣) .

فإذا نظرنا إلى السياق اللفظي والمقامي كليهما ؛ للوقوف على الدلالة الثانوية والهامشية استبان لنا أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قد كبرَتْ سنُّه ، ولم يعد يقوى على القيام في الصلاة ، فكان يتربع إذا جلس ؛ فذكر علة ذلك بقوله : "إنَّ رجليَّ لا تحملا نني"^(٢٤) ، فيكون قدر التخفيف الذي يحتاجه ابن عمر رضي الله عنه حين يتربع في الصلاة قدراً كبيراً ؛ لذا جاءت الرواية بنون واحدة أدلَّ على حال ابن عمر رضي الله عنه من رواية إدغام النونين ، وهو ما لا تمده الرواية التي أثبتتها الوقشي من رواية النونين دون إدغام ؛ لما فيها من دلالة التحمل ولو يسيراً عن الروایتين الآخرين

(٢٠) انظر : شرح التسهيل ، ابن مالك : ١ / ٥٢ .

(٢١) انظر : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي : ١ / ١٩٤ ، حققه الدكتور حسن هندائي ، دار القلم - دمشق ، بدون تاريخ .

(٢٢) الوقشي ، التعليق : ١ / ١٣١ .

(٢٣) الموطأ المطبوع ، الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ٨٩ ، ٩٠ .

(٢٤) المصدر السابق نفسه .

المبحث الثاني : في الاسم

وفيه خمسة مطالب :

المطلب (١) : دلالة صيغ المصادر

المطلب (٢) : دلالة الصيغة بين جمعي القلة والكثرة

المطلب (٣) : دلالة الصيغة بين جواز التذكير والتأنيث

المطلب (٤) : دلالة صيغة (أبان) بين الصرف والمنع

المطلب (٥) : دلالة الإبدال في لام الفعل

المطلب الأول : دلالة صيغ المصادر

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : دلالة الصيغة بين المصدر المجرد ، واسمي المرة والهيئة

تتناول هذه المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء صيغة (مَهْنَتِهِ) أنه يجوز كسر الميم وفتحها . فمن فتح أراد المصدر المجرد أو أراد المرة ، ومن كسر أراد الهيئة .^(١)

الحديث : « حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : " مَا عَلَى أَحَدِكُمْ لَوْ اتَّخَذَ ثَوْبَيْنِ لِجُمُعَتِهِ سِوَى ثَوْبِي مَهْنَتِهِ » .^(٢)

الوقشي : " وَمَهْنَةٌ " . يجوز كسر الميم وفتحها ، فمن فتح أراد المصدر ، ومن كسر أراد الهيئة ، وأنكر الأصمعي كسر الميم ، وحكى اللحياني : مَهْنَتُ الْقَوْمِ أَمْهَنُهُمْ مَهْنَةً وَمَهْنَةً وَمَهْنًا ثَلَاثَ لُغَاتٍ : إِذَا خَدَمْتَهُمْ وَلَمْ يَفْرُقْ بَيْنَهَا . وحقيقتها في صناعة النحو : أَنَّ الْمَهْنَ الْمَصْدَرُ الدَّالُّ عَلَى النَّوعِ الْمَجْرَدِ مِنَ الْكَمِيَّةِ وَالْكَيفِيَّةِ . وَالْمَهْنَةُ (بفتح الفاء) : المرة الواحدة الدالة على الكمية ، وَالْمَهْنَةُ (بكسر الفاء) : الهيئة والكيفية " .^(٣)

وهنا أتبه إلى أنني سأتناول هذه المسألة - التي تُعدُّ من باب المصادر - من زاويتي المصدر الدال على المرة ، والدال على الهيئة ؛ استنادا إلى تعليقات الوقشي السالفة .^(٤)

(١) التعليق ، الوقشي : ١ / ١٦٦ .

(٢) أخرجه أبو داود موصولا عن عبد الله بن سلام في : ٢ - كتاب الصلاة ، ٢١٢ - باب للجمعة . وابن ماجه عنه أيضا في : ٥ - كتاب أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها ، ٨٣ - باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة . وعن عائشة في الباب نفسه . انظر : تخريج الحديث ، الموطأ المطبوع : ١ / ١١٠ ، في : ٥ - كتاب الجمعة ، ٨ - باب الهيئة ، وتخطي الرقاب ، واستقبال الإمام يوم الجمعة ، حديث : ١٧ ، وفي الموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي : ١ / ١٦٦ ، ١٦٧ ، حديث : ٢٩٢ .

(٣) التعليق ، الوقشي : ١ / ١٦٦ . والمَهْنَةُ والمِهْنَةُ والمَهْنَةُ كُلُّهُ : الْحَقُّ بِالْخِدْمَةِ وَالْعَمَلِ وَنَحْوِهِ . انظر : اللسان ، مادة (م ه ن) .

(٤) التعليق ، الوقشي : ١ / ١٦٦ .

وفي هذا يذكر سيبويه أنك " إذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبداً على فَعَلَةٍ على الأصل ؛ لأن الأصل - عندهم - الفَعْلُ في المصدر ، فإذا جاءوا بالمَرَّةِ جاءوا بها على فَعَلَةٍ كما جاءوا بتمرة على تَمَرٍ . وذلك : قعدتُ فَعْدَةً وأتيتُ أَتِيَةً ... ، وقالوا : غَزَاةً ، فأرادوا عمل وجه واحد ، كما قيل : حِجَّةً ، يراد به عمل سنةٍ . ولم يجيئوا به على الأصل ، ولكنه اسم لذا " .^(٥)

وفي أول الباب نفسه قوله : " وذلك قولك : حَسَنُ الطَّعْمَةِ . وَقَتَلْتُهُ قِتْلَةً سَوْءً ، وبئست الميتة ، وإنما تريد الضرب الذي أصابه من القتل ، والضرب الذي هو عليه من الطَّعْمِ . ومثل هذا : الرُّكْبَةُ ، والجلِسةُ ، والقِعدةُ " .^(٦)

وصاغ ابن مالك - رحمه الله تعالى - في أبنية مصادر المرة والهيئة بيتين :^(٧)

و(فَعَلَةٌ) لمرّةٍ كـ(جَلَسَه) و(فَعَلَةٌ) لهيئةٍ كـ(جَلَسَه)

وفي غير ذي الثلاث بالتاء المرّة وشذّ فيه هيئةٌ كـ(الخِمره)

و(فَعَلَةٌ) التي للمرة إنما تكون لما يدل على فعل الجوارح الظاهرة المحسوسة ، لا لما يدل على الفعل الباطني كالعلم والجهل ، أو الصفة الثابتة كالحسن والظرف.^(٨) وقد لا تكون الفَعْلَةُ مرةً والفَعْلَةُ نوعاً كـ(الرَّحْمَةُ والنَّشْدَةُ).^(٩)

وأشار الكسائي إلى أنه لم يسمع اسم المرة من (حَجَّ) إلا بكسر العين ، فقال: "كلام العرب كله على فَعَلْتُ فَعْلَةً إلا قولهم: حَجَجْتُ حِجَّةً ، ورأيتُ رُؤْيَةً" ، ونُقِلَ عن الفراء أنه أجاز

(٥) الكتاب ، سيبويه : ٤ / ٤٥ . (هذا باب ما تجيء فيه الفعلة تريد بها ضرباً من الفعل) . (بتصرف يسير) .

(٦) المصدر السابق : ٤ / ٤٤ .

(٧) متن الألفية ، ضبط وتعليق د. عبد اللطيف الخطيب ، ص : ٣٠ ، الطبعة الأولى : ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م ، دار العروبة للنشر والتوزيع - الكويت .

(٨) حاشية الخضري : ٢ / ٥٥٨ . وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢ / ٤٦٩ .

(٩) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ١ / ١٨١ .

حَجَّةً (بافتح) قياساً^(١٠) . والرواية : بفتح الميم ، وقد تكسر ، وفي حديث سلمان رضي الله عنه " أكره أن أجمع على ماهني مَهْنَتَيْنِ " ، أي : أجمع على خادمي عمليين في وقت واحد ، كالطبخ والخبز مثلاً^(١١) . وقال الزمخشري في كتابه الفائق : " وهو عند الأثبات خطأ . قال الأصمعي : المَهْنَةُ بفتح الميم : هي الخِدْمَةُ . ولا يقال : مِهْنَةٌ (بالكسر) ، وكان القياس لو قيل مثل جلسة وخِدْمَةٌ ، إلا أنه جاء على فَعْلَةٍ واحدة " ^(١٢) .

وأستأنسُ بما ذكره ابن عبد البر أن "المَهْنَةُ هي الخِدْمَةُ ، بفتح الميم ، وقال الأصمعي : ولا يُقال بالكسر ، وأجاز الكسائي فيها الكسر".^(١٣)

وقد لاحظتُ أن روايات الحديث جميعها بالفتح ، ولا توجد رواية بجواز الأمرين إلا في كتابي الوقشي (التعليق) - مناط الدراسة - وابن عبد الحق التلمساني (الاقتضاب) ؛ فقد أثبتاه في تعليقيهما . غير أن الكتب الأخرى التي تُعنى بهذه المسألة لم يرد فيها سوى تعليقيهما على الصيغة من جهة القياس لا من جهة ما ورد به السماع .^(١٤)

(١٠) اللسان مادة : (حجج) ، وانظر : منهج الكوفيين في الصرف ، مؤمن بن صبري غنّام : ٢ / ٣٣١ ، رسالة دكتورة ، إشراف الدكتور رياض الخوام ، مخطوط بكلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

(١١) النهاية في غريب الحديث والأثر ، ابن الأثير : ٤ / ٣٧٦ ، تحقيق د محمود الطناحي ، ود. طاهر الزاوي ، طبعة إحياء التراث العربي (بدون تاريخ) .

(١٢) الفائق في غريب الحديث ، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨ هـ) : ٣ / ٤٩٤ - ٤٩٥ ، تحقيق علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر : ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ، بيروت . وانظر : الغريبين في القرآن والحديث ، الهروي صاحب الأزهر (٤٠١ هـ) : ٦ / ١٧٨٨ ، تحقيق : د أحمد فريد المزيدي ، طبعة نزار مصطفى الباز - السعودية ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م . المجموع المغني في غريب القرآن والحديث ، الأصفهاني (٥٨١ هـ) : ٣ / ٢٤٦ ، تحقيق د. عبد الكريم الغرباوي ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث ، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م - مكة المكرمة .

(١٣) الاستذكار : ١٠٣/٥ . وانظر : شرح الموطأ للزرقاني : ١ / ٢٠٧ . وأوجز المسالك : ٢ / ٢٧٢ .

(١٤) التعليق : ١ / ١٦٦ . الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ١ / ١٣٩ - ١٤٠ . وانظر : التمهيد لابن عبد البر : ٢٤ / ٣٤ ، وله في الاستذكار : ٥ / ١٠١ - ١٠٢ . والمسالك ، ابن عبد الحق التلمساني : ٢ / ٤٦٦ - ٤٦٧ . المنتقى ، لأبي الوليد الباجي : ٢ / ١٣٩ . وشرح الموطأ للزرقاني : ١ / ٢٠٦ - ٢٠٧ . وأوجز المسالك للكاندهلوي : ٢ / ٢٧٢ . والموطأ المطبوع ، الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ١١٠ . والموطأ ، رواية يحيى الليثي : ١ / ١٦٦ ، ١٦٧ . الموطأ برواياته ، لأسامة الهلالي : ١ / ٤٦٣ - ٤٦٤ .

وربما جاءت صيغة (فَعْلَة) بالكسر أو بالضم -سَمَاعًا- وأريد بها مصدرًا دالًّا على المَرَّةِ والكمية كما في (حَجَّ = حِجَّة)، و(رَأَى = رُؤْيَة)^(١٥)، وكذا الحال جاءت صيغة (فَعْلَة) بالفتح -سَمَاعًا- وأريد بها مصدرًا دالًّا على الهيئة والكيفية كما في (مَهَنَ = مَهْنَة).^(١٦) وذلك نادرة وشذوذاً . "وقد لا تكون الفَعْلَة مرة والفَعْلَة نوعًا (أي : هيئة) كالرَّحْمَة والنَّشْدَة"^(١٧)

ويرجح الباحث صيغة (مَهْنَتِه) دالّة على الهيئة والكيفية - في الحديث - لعدة أشياء توحيًا للدلالات العميقة (المكتسبة غير المباشرة) ، أحدها : لما ثبت به الحديث مبوفاً في الموطأ تحت عنوان : باب الهيئة ، وتخطي الرقاب ، واستقبال الإمام يوم الجمعة ؛ فقد قصد بذلك الكيفية لا المرة ، وثانيها : أن المصدر الدال على المرة (فَعْلَة) إنما تكون لما يدل على فعل الجوارح الظاهرة المحسوسة ، لا لما يدل على الفعل الباطني كالعلم والجهل ، أو الصفة الثابتة كالحسن والظرف .^(١٨)

فلَمَّا كانت المهنة والابتدال من الصفات ، واتخاذ الثوب من الأشياء الظاهرة المحسوسة جاءت صيغة (مَهْنَتِه) التي روعي فيها الفتح ؛ ملائمة لهذا الجانب الظاهري المحسوس - من كون النبي ﷺ قد أمر الرجل في يوم الجمعة عند الصلاة - تعظيمًا لقدرها - أن يتخذ ثوبين سوى ثوبي مَهْنَتِه - فدَلَّت عليه بالصيغة ، ودَلَّت على الهيئة والكيفية بالالتزام .^(١٩)

(١٥) اللسان مادة : (حجج) ، وانظر : منهج الكوفيين في الصرف ، مؤمن بن صبري غنّام : ٣٣١ / ٢ .

(١٦) المصدر السابق نفسه .

(١٧) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ١٨١ / ١ .

(١٨) حاشية الخصري : ٥٥٨ / ٢ . وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ٤٦٩ / ٢ .

(١٩) قصد الباحث بدلالة الصيغة دلالة أصل الوضع ، وأمّا دلالة الالتزام فهي دلالة المنطوق غير الصريح .

المسألة الثانية : دلالة الصيغة بين المصدر واسم الجمع وجمع التكسير

وفيها موضعان :

الموضع الأول : "غَيْبٌ ، وَغَيْبٌ ، وَغَيْبٌ"

تتناول هذه المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء صيغة " غَيْبٌ " بسكون الياء ، وفي بعضها " غَيْبٌ " بضم الغين وتشديد الياء ، وكلاهما صحيح . وقد ورد في الاقتضاب أنه وقع في بعض النسخ "وشركاؤه غَيْبٌ" بفتح الغين والياء ، وفي بعضها "غَيْبٌ" بضم الغين وتشديد الياء . وكلاهما صحيح.

قال مالك - رحمه الله تعالى : « ... فِي نَفَرٍ شُرَكَاءَ فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ فَبَاعَ أَحَدُهُمْ حِصَّتَهُ وَشُرَكَائِهِ غَيْبٌ كُلُّهُمْ إِلَّا رَجُلًا فَعَرَضَ عَلَى الْحَاضِرِ أَنْ يَأْخُذَ بِالشُّفْعَةِ أَوْ يَتْرُكَ ، فَقَالَ : أَنَا آخُذُ بِحِصَّتِي وَأَتْرُكُ حِصَصَ شُرَكَائِي؛ حَتَّى يَقْدُمُوا ، فَإِنْ أَخَذُوا فَذَلِكَ ، وَإِنْ تَرَكُوا أَخَذْتُ جَمِيعَ الشُّفْعَةِ . قَالَ مَالِكُ : لَيْسَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ ذَلِكَ كُلَّهُ أَوْ يَتْرُكَ ، فَإِنْ جَاءَ شُرَكَائِهِ أَخَذُوا مِنْهُ أَوْ تَرَكُوا إِنْ شَاءُوا ، فَإِذَا عُرِضَ هَذَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَقْبَلْهُ فَلَا أَرَى لَهُ شُفْعَةً » ^(١) .

الوقشي : وقوله : "وشركاؤه غَيْبٌ" وقع في بعض النسخ "وشركاؤه غَيْبٌ" ، وفي بعضها : "غَيْبٌ" وكلاهما صحيح . ^(٢)

ومثل هذا أو قريب منه ذكر صاحب الاقتضاب أنه وقع في بعض النسخ "وشركاؤه غَيْبٌ" بفتح الغين والياء ، وفي بعضها "غَيْبٌ" بضم الغين وتشديد الياء . وكلاهما صحيح ^(٣) .

(١) الكلام من فقه الإمام مالك عل الباب . (حديث = ١ ، ٢ ، ٣) . وانظر : تخريج الحديث في الموطأ المطبوع : ٣٥ - كتاب الشفعة ، ١ - باب ما تقع فيه الشفعة ، الشيخ محمد عبد الباقي - رحمه الله تعالى - : ٢ / ٧١٦ . وانظر : الاستذكار ، ابن عبد البر : ٢١ / ٢٩٠ . والزرقي ، شرح الموطأ : ٣ / ١٧٥ . وأوجز المسالك للكاتب دهلوي : ١٣ / ٥١٦ . والموطأ ، رواية يحيى الليثي : ٢ / ٢٥٦ ، رقم (٢٠٩٤) .

(٢) التعليق ، الوقشي : ٢ / ١٧٢ . الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ٢ / ٣٢١ .

(٣) الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ٢ / ٣٢١ .

ونظر الباحث فيما ورد لدى الرجلين^(٤) فوجد أنَّ " غَيْبٌ " بسكون الياء غير موجودة عند صاحب الاقتضاب ، وكذلك " غَيْبٌ " غير مذكورة لدى الوقشي . إنَّما اتفقا في تعلقاتهما من خلال كتابيهما على الجمع "غَيْبٌ" بضم الغين وتشديد الياء ، واختلفا في الصيغتين الأخريين : "غَيْبٌ" ، و"غَيْبٌ" اللتين على وزن (فَعْل ، وفَعْل) .

وثمرة الخلاف تكمن في وجود ثلاث صيغ - إن صحَّت رواية "غَيْبٌ" (بفتح الغين وسكون الياء) - هي : "غَيْبٌ" ، و"غَيْبٌ" ، و"غَيْبٌ" وهنَّ اللاتي وَرَدْنَ في قول الإمام مالك المشار إليه في المسألة مناط البحث .

وهذه الصيغ جاءت جمعا مكسرا ل(غائب) - إذا عددنا صيغة (غَيْبٍ) دالة على الجمع - وهو اسم فاعل من الثلاثي (غاب) معتلّ العين ، والأصل في الصفات أن تُجمع جمع السلامة ؛ وذلك هو قياس جمعها ، وتكسيروها ضعيف ؛ لأنه خلاف الأصل في جمعها . حيث يرى ابن يعيش : أنَّ " الصفة قد تكسر ، على ضعف ، وقلَّ دخول التكسير فيها ، وإذا قلَّ استعمال الصفة مع الموصوف ، وكثر إقامتها مقامه ، غلبت الاسمية عليها ، وقوي التكسير فيها ... ؛ ولأنَّ التكسير لا يتمكن في الصفة تمكنه في الاسم " .^(٥)

وأخذ الباحث يحلل هذه الصيغ الواردة في قول الإمام مالك ؛ ليرتضي من خلال ما وصل إليه من تقسيم للمسألة إلى أنَّ صيغتي : (غَيْبٌ و"غَيْبٌ) جمع تكسير ، وأنَّ صيغة (غَيْبٌ) تحتل الجمعية على التكسير ، وهي في الأصل (غَيْبٌ) وسكنت الياء تخفيفا ، أو تحتل المصدرية^(٦)

وعن صيغة (فُعْل) بتشديد الياء أفرد سيوييه في كتابه بابا بعنوان : (تكسيرك ما كان من الصفات - عدد حروفه أربعة أحرف) " أنَّ ما كان (فاعلا) يكسر على (فُعْل) . وذلك قولك : شاهد وشُهِد ، وبازل وبُزِّل ، وشارد وشُرِّد ، ... ، ومثله من بنات الياء والواو التي هي عينات : صائم وصُوِّم ، ونائم ونُوِّم ، وغائب وُغِيَّبٌ ،... ، وإذا لحقت الهاء (فاعلا) للتأنيث كُسِّر على

(٤) أعني بذلك : الوقشي وابن عبد الحق التلمساني .

(٥) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٥ / ٢٤ ، ٢٨ .

(٦) وهو افتراض قام به الباحث إزاء ما وجده من اختلاف الصيغ التي وردت في كلام الإمام مالك رحمه الله تعالى . وانظر: التعليق ، الوقشي : ٢ / ١٧٢ . الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ٢ / ٣٢١ .

(فواعل) ،...، وكذلك إن كان صفة للمؤنث ولم تكن فيه هاء التأنيث ، كحواسر وحوائض .
قال: ويكسرونه على (فُعَلٍ) نحو : حُسْرٌ وَحَيْضٌ ، ونائمة ونُؤْمٌ ، وزائرة وزُورٌ " .^(٧)
ونظم ابن مالك في الخلاصة :

(وَفُعَلٌ) لـ (فاعِل) و(فاعِله) وَصَفَيْنِ نحو: (عاذِل) و(عاذِله)
ومثله (الْفُعَالُ) فيما ذُكِّرا وذانِ فِي الْمَعْلِ لَامًا نَدَرَا

والقياسي منه ما كان لـ(فاعل) و(فاعلة) وَصَفَيْنِ ، صحيحَي اللام . ويشاركه (فُعَل) قياسا
في المذكر ، ك (صائم) و(صَوِّم) و(صَوَّام) .^(٨) وقد يُكْسَرُ (فاعل) بحكم الاسمية التي فيه ، فإذا
كُسِّرَ ما كان منه وصفاً - لمذكر - جاء على (فُعَل) .^(٩)

وذكر الشاطبي (في مقاصده) ما جعله ابن مالك شروطاً لهذا الجمع ، " أحدها : كونهما
وصفين ؛ فإنَّ (فاعلا) على قسمين : اسم ، وصفة . فالاسم نحو : كاهل وغارب ، والعافية
والعاقبة . والصفة نحو : عاذل وعاذلة ، فإذا كان (فاعلٌ وفاعلةٌ) وصفين ، فحينئذ يصلحان
للجمع على (فُعَل)"^(١٠) .

والثاني : كون الصفة لم تستعمل استعمال الأسماء ، " وإنما بقيت على أصلها من
الوصفية ، فإن كان قد استعملت استعمال الأسماء لم تجمع قياسا على (فُعَل) : كصاحب

(٧) الكتاب ، سيبويه : ٣ / ٦٣١ - ٦٣٣ .

(٨) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك (٦٧٢هـ) : ١٨٤٥ ، حققه وقدم له الدكتور عبد المنعم هريدي ، جامعة أم القرى -
مكة المكرمة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، دار المأمون للتراث . وانظر : شفاء العليل في إيضاح التسهيل ،
السلسيلي (٧١٥ هـ - ٧٧٠هـ) : ص : ١٠٤٠ ، شرح ودراسة : الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ،
مكتبة الفيصلية مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

(٩) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٥ / ٥٤ .

(١٠) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠هـ) : ٧ / ١٠٥ -
١٠٧ . تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، والدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ، معهد البحوث العلمية ، الطبعة الأولى :
١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة .

وصاحبة ، وفارس ، وامرأة فارسة " ؛ ومن ثَمَّ فَإِنَّ (عاذل وعاذلة) صفتان محضتان لم تجربا مَجْرَى الأسماء .^(١١)

والثالث : أَلَّا تكون الصفة معتلة اللام ، وسواء أكانت صحيحة العين أم معتلتها ؟ ، فلا مبالاة بالعين ؛ إنما المبالاة باللام ، فإنها إن كانت كذلك لم تجمع على (فُعَل) إِلَّا نادرًا ، وذلك نحو قولك : شاهد المصر وشُهِدَ ، وسابق وسُبِّقَ ، وضارب وضُرِبَ . ومثال المعتل العين : غائبٌ وغُيِبَ ، وصائم وصُوِّمَ ، ونائم ونُوِّمَ ... إلخ .^(١٢)

ويطرد (فُعَلٌ) جمعا (لوصف على فاعل وفاعلة) كضُرِبَ في ضارب وضاربة ، بخلاف الاسم منهما كحاجب العين^(١٣) ، وجائزة البيت^(١٤) . وجعل الرضي جمع (فاعل) الصفة على (فُعَلٌ) من قبيل الغالب ، كشُهِدَ ، وغُيِبَ ، ونُزِّلَ ، وصُوِّمَ^(١٥) . وهو ما ذكره ابن يعيش من أنَّ " الباب في (فاعل) إذا كان صفة أن يجمع بالواو والنون ؛ لشيئها بالأفعال " .^(١٦)

أما صيغة (غُيِبَ) بفتح الياء فقد جاء في اللسان قوم غُيِبَ وغُيَابٌ وغُيِبَ (أي : قوم غائبون) ، والأخيرة اسم للجمع ، وصحت الياء فيها تنبيهاً على أصل غاب ، وإنما ثبتت فيه الياء مع التحريك ؛ لأنه شبه بِصَيِّدٍ ، وإن كان جمعا ، وصَيِّدٌ : مصدر قولك : بعيرٌ أَصَيِّدٌ ، لأنه

(١١) المقاصد الشافية ، الشاطبي : ١٠٥ / ٧ - ١٠٧ .

(١٢) المصدر السابق نفسه .

(١٣) الهمع ، السيوطي : ٣ / ٣١٨ .

(١٤) والجائز من البيت : الخشبة المستعرضة التي توضع على الحائط فتحمِلُ خشب البيت ، والجمع : أجوزة وجُوزَانٌ [اللسان ، مادة : (ج و ز) ، وانظر : تاج العروس من جواهر القاموس ، السيد محمد مرتضى الزبيدي الحسيني : ٨٠ / ١٥ ، مادة (ج و ز) ، تحقيق التريزي ، وحجازي ، والطحاوي ، والعزباوي - راجعه عبد الستار أحمد فرج ، مطبعة حكومة الكويت : ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .]

(١٥) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ١٥٥ / ٢ . وانظر : إميل يعقوب ، المعجم المفصل في الجموع : ص ٢٣ . دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م . وانظر : شرح المفصل ، ابن يعيش : ٥٤ / ٥ .

(١٦) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٥٤ / ٥ .

يجوز أن تنوي به المصدر ، وفي حديث أبي سعيد : إِنَّ سيد الحي سليم ، وإن نفرنا غَيْبٌ (أي : رجالنا غائبون) ، والغَيْبُ بالتحريك : جمع غائب ^(١٧) كخادم وخَدَم " . ^(١٨)

وكل اسم جاء دالا على الجمع بغير مادته ، أو زيادة في آخره ، وهو على غير وزن من أوزان جمع التكسير المعروفة ، وجازت عليه الأحكام اللفظية المتقدمة ، فليس بجمع ، وإنما هو اسم للجمع . ومن ذلك ما ورد على (فَعَلَ) غير أن (فَعَلَ) في (فاعل) سماعي ، لا قياسي ، يوقف فيه على ما سمع عن العرب ، ويحفظ ما ورد عنهم منه . ^(١٩)

واسم الجمع في حقيقته اسم مفرد وُضع لمعنى الجمع فقط ، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث اللفظ ؛ ذلك لأن لفظ هذا مفرد ، بخلاف لفظ الجمع ، من أجل ذلك أخذ اسم الجمع أحكام المفرد اللفظية ، كتصغير لفظه والنسب إليه دون الرجوع إلى مفرده ، ثم جمعه جمعا سالما ، وكالإخبار به عن الضمير المذكر (هو) ، والإشارة إليه ، وعود الضمير المفرد عليه ؛ لأن جمع التكسير مؤنث ، واسم الجمع مذكر . ^(٢٠) وقد نظم ابن مالك - رحمه الله تعالى - في (فَعَلَ) جمع (فاعل) ^(٢١) :

جمعاً بالنقل فخذ مثلاً

فَعَلَ للفاعل قد جعلاً

خدماً رسداً روحاً خولاً

تَبَعاً حرساً حَفداً خبلاً

(١٧) وليست جمعا لـ (غائب) ؛ لأن (فاعلا لا يكسر على (فَعَلَ)). [انظر: فعل في دلالتها على الجمعية الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ، ص : ١٠ ، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العددان (٨٣ ، ٨٤) - ذو الحجة ١٤٠٩ هـ].

(١٨) اللسان ، مادة (غ ي ب) ، ص ٣٣٢٢ . وانظر: فعل في دلالتها على الجمعية ، ص : ١٢ .

(١٩) انظر : (فَعَلَ) في دلالتها على الجمعية ، الدكتور سليمان العايد ، ص : ٢٩ .

(٢٠) المصدر السابق ، ص : ٤ ، ٥ . وقد يقال في اسم الجمع ما يقال في اسم المصدر من كونه يدل على ما يدل عليه المصدر ، فدلالته مطلقة غير مباشرة . كذلك يمكن أن يقال : إن اسم الجمع يدل على مطلق الجمع دون تمييز بين دلالاته على القلة أو الكثرة . وبعضهم لا يرى ذلك إنما يرون أنه يدل اسم المصدر على الحدث كالمصدر ، ومن ثمَّ يقال : إن اسم الجمع يدل على ما يدل عليه جمع الكثرة كالجمع . والله تعالى أعلم . [المصدر السابق نفسه] .

(٢١) نظم الفوائد ، ابن مالك ، ص : ٧٥ ، تحقيق : الدكتور سليمان العايد ، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية، السنة الأولى - العدد الثاني : ١٤٠٩ هـ .

غَيْبًا فَرَطًا قَفَلًا وَمَلَا

سَلَفًا طَلَبًا ظَعْنًا عَسَا

فهذه ألفاظ مفردة على وزن (فاعل) وجاء بعض منها في القرآن الكريم^(٢٢)، مثل :
حَرَسَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلْتَأَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهْبًا﴾ [سورة الجن: ٨] .
قال الراغب : "الحَرَسُ والحُرَّاسُ : جمع حارس ، وهو حافظ المكان .
وقال الزمخشري : "الحَرَسُ : اسم مفرد في معنى الحراس ، كالخدم في معنى الخدام " ؛
ولذلك وُصف (بالمفرد) ولو ذهب إلى معناه لقليل : شدادًا ، ونحوه^(٢٣) : [من الرجز]

أَخْشَى رُجِيلًا أَوْ رُكَيْبًا عَادِيًا [وَالذُّبُّ أَخْشَاهُ وَكَلْبًا عَادِيًا]

والرجيل : تصغير رَجُل ، والركيب : تصغير رَكِب^(٢٤) . وهو اسم جمع عند سيبويه^(٢٥) ، وذكر أبو
حيان : و(شديدا) صفة للحرس على اللفظ ؛ لأنه اسم جمع . وذكر شطر البيت الذي ذكره
الزمخشري^(٢٦) . ويلاحظ أن (فَعَلَ) وردت - هنا - على خلاف الأصل ، في تصحيح عينه ،
وفك إدغامها مع استحقاقه^(٢٧) .

(٢٢) وردت في الذكر الحكيم كلمات على وزن (فَعَلَ) مثل : ﴿رَصَدَ﴾ في قوله تعالى : ﴿وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ
لِلسَّمْعِ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَصَدًا﴾ [سورة الجن: ٩] ، و في قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَاتَّهَ
يَسْئَلُكَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾ [سورة الجن: ٢٧] ، ونحو: ﴿تَبَعَ﴾ في قوله تعالى : ﴿إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا﴾
[إبراهيم: ٢١] . وغافر : ٤٧ ، ونحو ﴿عَبَدَ﴾ في قوله تعالى : ﴿وَجَعَلْ مِنْهُمْ الْفِرْدَوْسَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾
[سورة المائدة: ٦٠] . انظر : فَعَلَ في دلالتها على الجمعية ، الدكتور سليمان العايد ، ص : ٧ ، ٨

(٢٣) (اللسان ، مادة : (ر ج ل) ، ص : ١٥٩٨

(٢٤) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر
الزمخشري(٥٣٨هـ) : ٦ / ٢٢٥ ، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ : عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ : علي محمد
عوض ، الطبعة الأولى : ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م ، مكتبة العبيكان - الرياض . فعل في دلالتها على الجمعية ، الدكتور
سليمان العايد ، ص : ٧ .

(٢٥) (اللسان ، مادة (ر ج ل) ، ص : ١٥٩٨

(٢٦) تفسير البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) : ٨ / ٣٤٢ ، تحقيق : عادل
أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد عوض ، الطبعة الأولى : ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، دار الكتب العلمية - بيروت . وما
يلفت الانتباه أن محقق كتاب البحر المحيط والمراجع قد نسبوا البيت المذكور إلى عبد بن يغيث بن وقاص الحارثي ،
ثُمَّ ذكروا أنه من بحر الطويل ، ربما تكون النسبة إلى قاتله صحيحة ، ولكن نسبة البيت إلى بحر الموسيقى خطأ ،
والصواب أنه من بحر الرجز . [وانظر : شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ٢ / ٣٧ ، ٢٠٣]

(٢٧) فعل في دلالتها على الجمعية ، الدكتور سليمان العايد ، ص : ٢

وأما عن صيغة (غَيْبٌ) - بفتح الغين وسكون الياء - التي ذكرها الوقشي في تعليقه فيرى الباحث أنَّ لها احتمالين - إن صحت الرواية - أحدهما : أن يكون مجيئها تكسيرا على وزن (فَعَلٍ) جمع (فاعل) ، وسكنت العين تخفيفا ، فصارت (غَيْبٌ) في الاستعمال (غَيْبًا) - بسكون الياء - جمع تكسير .

وثانيهما : أن تكون مصدرا وليست جمعا مكسرا . وتندرج الصيغة - حينئذ - فيما يسمى بالإخبار بالمصدر . فلئن كانت صيغة (غَيْبٌ) - من جموع التكسير - قد سكنت الياء هنا ؛ فإنها كسكون عين الكلمة في (فُعَلٍ) جمعا مكسرا ؛ فصارت (فُعَلٍ) تخفيفا ، نحو قولنا : (صُبِرَ جمعا لصُبُور) . وإن كان سيبويه قد منع تخفيف الفتحة ، فذكر "وليس شيء أكثر في كلامهم من فَعَل ألا ترى أنَّ الذي يُخَفِّفُ عَضُدًا وَكَبِدًا لَا يُخَفِّفُ جَمَلًا " . (٢٨)

وإن كانت مصدرا قد شغل موقع الخبر فإن النحاة أشاروا إلى الإخبار بالمصدر أو الوصف به ، فابن جني يرى في (مضمار تجاذب الإعراب والمعنى) أن قولك : هذا رَجُلٌ دَنَفٌ ، ورجل عدلٌ ، فإن وُصِفَ بالصفة الصريحة قيل : رَجُلٌ دَنَفٌ ، ورجل عادل . هذا هو الأصل وإنما وُصِفَ بالمصدر ؛ لأمرين : أحدهما صناعي ، والآخر معنوي . أما الصناعي فهو الأنس بشبهه

(٢٨) الكتاب : ٣٧ / ٤ . وقد علق الدكتور أحمد علم الدين الجندي على كلام سيبويه بقوله : "فقد خفف المفتوح بعض القراء، وهم على حق ؛ فالسكون أخف من الفتح ، ولأن السكون يختصر المقاطع ، وبذلك يوفر المجهود . وعلى ذلك قراءة أبي السَّمَل وأبي المتوكل وأبي الجوزاء (الْجَمَل) بفتح الجيم وإسكان الميم في قوله تعالى : ﴿لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [سورة الأعراف : ٤٠] . انظر : اللهجات العربية ، الدكتور أحمد علم الدين الجندي : ١ / ٢٤٥ . وانظر : القراءة في المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) : ١ / ٢٤٩ ، تحقيق الأستاذ : علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية : ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ، القاهرة . وظاهرة التخفيف في النحو العربي ، الدكتور أحمد عفيفي ، ص : ٢٢٥ ، الطبعة الأولى : ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ، الدار المصرية اللبنانية - القاهرة .

وقد ورد في شعر ربيعة بن العجاج إسكان المتحرك ، ومن ذلك ، قوله : "كالرمح في حدَّ السَّنانِ الدَّرْبِ" ، وأصله : الدَّرْبِ . وقوله : " أَلْقَيْتُ أَقْوَالَ الرِّجَالِ الكُذْبَ (بتخفيف الذال) " ، أراد : الكُذْبَ (بضم الذال) ، جمع كذوب ، إلا أنه خفف . وقوله : "سَقْيَاكَ مِنْ سَيِّبِ الْفَرَاتِ الثَّغْبِ" ، فقد أراد : (الثَّغْبُ) فخفف وهو الماء المستنقع . [انظر : ديوان ربيعة بن العجاج (١٤٥هـ) ، من كتاب مجموع أشعار العرب ، ص : ١٦ ، ١٧ . اعتنى بتصحيحه وترتيبه : وليم بن الورد البروسي ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع - الكويت بدون تاريخ . والظواهر النحوية والصرفية في شعر ربيعة ، مارية عبد الغفور قاسم ، ص : ٤٨٥ ، دكتوراه (مخطوط) ، كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى : ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م] .

المصدر للصفة ؛ فكما أوقعت الصفة موقع المصدر ، نحو قولك : أقائما والناس قعود (أي : تقوم قياما والناس قعود)^(٢٩)، فهنا يكون قد وقع المصدر موقع الصفة ، وهو - رُبَّما - يعبر عنه بحمل النظير على نظيره عند علماء الأصول .

وأما المعنويّ فالأنه إذا وصف (أو أخبر)^(٣٠) صار الموصوف كأنه هذا الفعل ؛ وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه^(٣١) ، فهو متصور في نفوس المتكلمين . قال الله تعالى : ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [سورة الملك : ٣٠] أي : غائرا ، ونحو قول الخنساء^(٣٢) [من البسيط] :

ترنم ما رتعت حتى إذا ادكرت فإنما هي إقبال وإدبار^(٣٣)

وما كان مثله من قبل أن من وصف بالمصدر فقال ، هذا رجل زور ، وصوم ، ونحو ذلك فإنما ساغ ذلك ؛ لأنه أراد المبالغة ، وأن يجعله هو نفس الحدث لكثرة ذلك منه .^(٣٤)

وركيمة القول أن النحويين أشاروا إلى " أن (فاعلا) إن كان اسما فله إذا جمع ثلاثة أمثلة : فواعل ، وفعلان بضم الفاء ، وفعلان ، نحو : كواهل ، وحجران ، وجنان^(٣٥) .

(٢٩) الخصائص ، لابن جني : ٣ / ٢٥٩ .

(٣٠) فالأصل أن يأتي الخبر والنعت والحال وصفا لا جامداً .

(٣١) الخصائص ، لابن جني : ٣ / ٢٥٩ .

(٣٢) ديوان الخنساء ، ص : ٤٦ ، اعتنى به : حمدو طماس ، ط ٢ : ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م ، دار المعرفة ، بيروت .

(٣٣) وعقب المبرد - رحمه الله تعالى - على هذا البيت بقوله : أي : ذات إقبال وإدبار ، ويكون على أنها جعلها الإقبال والإدبار لكثرة ذلك منها . [المقتضب ، المبرد : ٣ / ٢٣٠] .

(٣٤) الخصائص : ٣ / ١٨٩ . وانظر : الرضي على الكافية : ١ / ٢٥٤ ، من عمل يوسف حسن عمر ، الطبعة الثانية ١٩٩٦ م ، منشورات جامعة قار يونس ، دار الكتب الوطنية - بنغازي . ومعاني النحو ، والدكتور فاضل السامرائي : ١ / ١٧٧ ، ١٧٨ .

(٣٥) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٥ / ٥٣ . وانظر : فعل في دلالتها على الجمعية ، ص : ٢ . و"جنان" : جمع (جان)، وهو ضرب من الحيات . [انظر : اللسان ، مادة : (ج ن ن)] .

ويرى ابن يعيش أنَّ للصفة تسعة أوزان : فَعَّلٌ ، وفُعَّال ، وفَعَّلَة ، وفُعْلَة ، فُعْل (بضميتين) (٣٦) ، فُعْلَاء ، فُعْلَان ، فُعْلَال ، فُعْلُول ، نحو: شُهِدَ ، وَجَّهَال ، وَفَسَقَ ، وَقَضَا ، وتختص بالمعتل اللام، وَبُزِلَ ، وَشُعْرَاء ، وَصُحْبَان ، وَتَجَارَ ، وَقُعُود ، وقد شد نحو : فوارس " (٣٧) وممَّا يعقب به الباحث أنَّ دلالة صيغ : عُيِبَ ، وَعُيِبَ ، عُيِبَ (٣٨) (فُعْل ، وفَعْل ، وفَعْل) كلها الكثرة ، وهي بهذا الاعتبار تُعَدُّ قاسما مشتركا بين الصيغ الثلاث .

وتلك التي أطلق عليها الباحث بالدلالة الأولية (الأساسية) ؛ تبقى - إذن - فروق دلالية أخرى لاختلاف الصيغ فيما بينها . (٣٩)

فأبرز ما تكتنزه صيغة (عُيِبَ) من دلالة : المبالغة في التكثير ، والحركة الظاهرة ، والذي يدل على الكثرة الزائدة ما ذكره الدكتور السامرائي في قول الله تعالى : ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ (١٥) الْجَوَارِ الْكُنَّسِ (١٦)﴾ [سورة التكويد] ، حيث يرى أن (الخُنَّسِ الْكُنَّسِ) هن اللاتي يخنسن ويختفين كثيرا ، وهو تكثير ظاهر في هذا الجمع . (٤٠)

ودلالته على الحركة الظاهرة يؤيده ما جاء في البرهان للزركشي في قول الله تعالى : ﴿أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [سورة البقرة : ١٢٥] ، وقوله تعالى : ﴿أَنْ لَا

(٣٦) لاحظ الباحث أن الدكتور سليمان العايد قد ضبط (فُعْل) - الخامسة ترتيبا من بين التسعة - فشدد العين وحققا أن تُضم ، وأرى أنه يجوز تسكينها ؛ فقد جاء في اللسان : "وقد تسكن العين تخفيفا " ، نحو : (بازل : بَزَل وبَزَل) (وشارف : شُرْف وشُرْف) . وأقول : ربما كون (بازل) تجمع على (بَزَل) ، (وشارف) تجمع على (شُرْف) ، أي : على وزن (فُعْل) ، فإنهما يجمعان - أيضا - على (فُعْل) ، وهذا إشكال وقع فيه الدكتور العايد ؛ لكونه قد كرر وزن (فُعْل) من بين التسعة أوزان التي نقلها من نص الزمخشري في شرح المفصل لابن يعيش حيث لم ترد الأوزان التسعة في الكتاب - المشار إليه - مضبوطة . فلو كانت (فُعْل) بضم وتشديد بالفتح ؛ لتكررت ولأصبح لدينا - من بين التسعة أوزان التي ذكرها صاحب المفصل - (فُعْل) صورتان وهو خطأ ، والصواب أنها (فُعْل) بضميتين ، وقد تسكن الثانية . [انظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ / ٥٤ . واللسان ، مادة : (ب ز ل) ، ومادة : (ش ر ف) . والدكتور سليمان العايد ، فعل في دلالتها على الجمعية : ص ٢٩] .

(٣٧) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٥ / ٥٤ . وانظر : فعل في دلالتها على الجمعية : ص ٢٩ .

(٣٨) حين نَعُدُّها جمعا أو اسم جمع لِحَقَّةِ التخفيف . كما أشرت آنفا .

(٣٩) والحق أن هناك دلالة مشتركة أخرى بين هذه الصيغ المُكْسَرَة هي دلالتها على الاسمية أكثر من دلالتها على الوصفية ؛ لضعف جانب الوصف فيها ، ولإقامة الصفة مقام الموصوف ، وقد أشرت إليها كما مر آنفا - ذلك أن ابن يعيش يقول : " فقد يُكْسَر (فاعل) بحكم الاسمية التي فيه " . شرح المفصل ، ابن يعيش : ٥ / ٥٤ .

(٤٠) معاني الأبنية في العربية ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، ص : ١٣٤ . الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م ، دار عمار بعمّان - الأردن .

تُشْرِكُ بِي شَيْئًا وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴿ [سورة الحج : ٢٦] : " فهلاً قيل : السُّجْدُ كما قيل الرُّكْع ، وكما جاء في آية أخرى : ﴿تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [سورة الفتح : ٢٩] ، والركوع قبل السجود . والجواب : أن السجود يطلق على وضع الجبهة بالأرض وعلى الخشوع فلو قال : السُّجْدُ فإنه بذلك لم يتناول إلا المعنى الظاهر ، ومنه قوله تعالى : ﴿تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ الآية . وهو من رؤية العين ، ورؤية العين لا تتعلق إلا بالظاهر فقصد بذلك الرمز إلى السجود المعنوي والصوري ، بخلاف الركوع فإنه ظاهر في أعمال الظاهر... ، دون أعمال القلب ، فجعل السجود وصفا للركوع وتتميمًا له ؛ لأن الخشوع روح الصلاة وسرها الذي شرعت له " (٤١)

ومن ثَمَّ فَإِنْ (غَيْب) أَمَدَّتْ دَلَالَةً - نابعة من ظلال المعنى - تتناسب مع ظاهر أمر هؤلاء الغائبين في كونهم قد غابوا بأشباحهم وأجسامهم عن محل النزاع وهي الدار ؛ إذ لا يتطلب الموقف معرفة فعل الغياب نفسه ، إنما المطلوب الإخبار عن هؤلاء الغائبين فحسب ، فيكون قد قصد تكثير غيابهم شخوصا ؛ مبالغة في ذلك .

وأما الدلالة التي تنطوي عليها صيغة (غَيْب) فأرى أن الإمام مالك - رحمه الله تعالى - قصد بها في فقهه : أَنَّ هؤلاء إنما طال غيابهم وكثر بعدهم عن الدار وعن رؤية الناس لهم ، وهي فترة ليست بالقليلة ؛ وذلك كما جاء في أقوال النحاة عن هذا البناء أنه بناء يُعَدُّ من أكثرها دورانا على الألسنة ، وانتشارا في أبنية الاسم والفعل ؛ نظرًا لخفته .

تبقى صيغة (غَيْب) - بسكون الياء - من بين الصيغ الثلاث التي جعل لها الباحث احتمالين ، أحدهما : كونها جمعًا مُكْسَرًا فإنها بذلك جاءت على وزن المصدر إذ مصدر الفعل غَابَ (غَيْبًا ؛ فدلَّ هذا على أَنَّ الجمع "حين يأتي على وزن مصدره إنما يؤتى به للدلالة على المعنى الحقيقي للفعل" . (٤٢)

(٤١) البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (٧٩٤هـ) : ٣ / ٢٥٠ ، ٢٥١ . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م ، الناشر : دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه . وانظر : معاني الأبنية في العربية ، الدكتور السامرائي ، ص : ١٣٤ .

(٤٢) معاني الأبنية في العربية ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، ص : ١٣٤ .

والثاني : أن يكون قد أخبر بالمصدر مبالغاً في الحدث وهو غيابهم عن الدار، وقت استحقاق الشُّفعة ؛ وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده ، فهو معنى متصور في النفوس أثناء التلفظ به؛ لأن العدول إلى المصدر اتساع في المعنى ، فكأن المُخْبِرُ عنه صار هو الحدث نفسه مجرداً من الزمن والذات .

وثمة أمر ذكره الدكتور علي أبو المكارم يتصل بتعدد أوزان هذه الصيغ المُكسَّرة واختلافها؛ فقد يكون مرده إلى " فوارق لهجية ، وأهم هذه الاختلافات ما يتصل بتعدد صيغ الجمع لمفرد واحد ، فإنَّ من هذه الصيغ ما يطَّرد . والمطرَّد منها يعود إلى لهجات شائعة مسموعة كثيراً ، أمَّا غير المطَّرد فينتهي إلى لهجات أقل شيوعاً " .^(٤٣)

(٤٣) تقويم الفكر النحوي ، الدكتور علي أبو المكارم ، ص : ١٩٢ ، الناشر : دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة - ٢٠٠٥ م .

الموضع الثاني : " عَمَال ، وَعَمَل "

تتناول المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء صيغة (عَمَلٍ ، وَعُمَالٍ) بين المصدر والجمع المُكسَّر ، واسم الجمع ، وهو من فقه الإمام مالك - رحمه الله تعالى - في كتاب (المساقاة) ، كما سيأتي بيانه بمشيئة الله تعالى . (٤٤)

قَالَ مَالِك - رحمه الله تعالى - : "إِنَّ أَحْسَنَ مَا سُمِعَ فِي عُمَالِ الرَّقِيقِ فِي الْمُسَاقَاةِ . يَشْتَرِطُهُمُ الْمُسَاقَى عَلَى صَاحِبِ الْأَصْلِ : إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ عُمَالُ الْمَالِ ... وَلَنْ تَجِدَ أَحَدًا يُسَاقَى فِي أَرْضَيْنِ سَوَاءٍ فِي الْأَصْلِ وَالْمَنْفَعَةِ : إِحْدَاهُمَا بَعَيْنٍ وَاثْنَةُ غَزِيرَةٍ وَالْأُخْرَى بِنَضْحٍ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ؛ لِخَفَةِ مُؤْنَةِ الْعَيْنِ ، وَشِدَّةِ مُؤْنَةِ النَّضْحِ . قَالَ : وَعَلَى ذَلِكَ ، الْأَمْرُ عِنْدَنَا " . (٤٥)

الوقشي: قوله : " في عمل الرقيق " . كذا رواية عبيد الله ، وتوهم قوم أن ذلك غلط ، وليس عندي بخلط ، ومجازه على وجهين ، أحدهما : أن يكون (عمل) جمع عامل كحارس وغائب ، وهو في الحقيقة اسم للجمع . والثاني : أن يكون مما وضع المصدر فيه موضع الاسم ، والمصدر إذا وضع موضع الاسم كان للواحد والاثنين والجمع والمذكر [والمؤنث] (٤٦) ، قال تعالى :

﴿ قَالَ إِنْ هَؤُلَاءِ ضَيَّفِي فَلَا تَفْضَحُونِ ﴾ [سورة الحجر: ٦٨] أي : أضيفي ، وقال زهير (٤٧) :
فهم رضى وهم عدل (٤٨) .

(٤٤) التعليق ، الوقشي : ٢ / ٢٢٧ .

(٤٥) الكلام من فقه الإمام مالك عل الباب . وانظر : تخرجه في الموطأ المطبوع للشيخ عبد الباقي : ، ص : ٧٠٩ ، ٣٣-كتاب المساقاة ، ٢- باب الشَّرْطِ فِي الرَّقِيقِ فِي الْمُسَاقَاةِ ، حديث = ٣ . المساقاة : في النخيل والكروم على الثلث والربع وما أشبهه . يقال : ساقى فلان فلانا نخله أو كرمه إذا دفعه إليه واستعمله فيه ؛ على أن يعمره ويسقيه ، ويقوم بمصلحته من الإبار وغيره ، فما أخرج الله - تعالى - منه فللعامل سهم ... ، والباقي لمالك النخل . [اللسان ، مادة : (س ق ي)] . والمساقاة مفاعلة من السقي ؛ لأنه معظم عملها وأصل منفعتها ، وأكثرها مؤونة .

(٤٦) ما بين معكوفين ليس من تعليق الوقشي ، إنما من تعليق ابن عبد الحق التلمساني في الاقتضاب : ٢ / ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(٤٧) التعليق ، الوقشي : ٢ / ٢٢٧ : ٢ / ٢٢٧ . والبيت في ديوان زهير ، ص : ٤٨ ، اعتنى به : حمدو طماس ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة بيروت - لبنان : ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م . والبيت بتمامه : [من الطويل]

متى يشتجر قوم ثقل سرواتهم
هـم بيننا فهم رضى ، وهم عدل .

(٤٨) التعليق ، الوقشي : ٢ / ٢٢٧ : ٢ / ٢٢٧ . وانظر : الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ٢ / ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

فصيغة (عَمَل) . من رواية عبيد الله ، أمّا رواية يحيى فهي " عُمَال " .^(٤٩)

عرّض الباحث في الموضع الأول آنفاً أقوال النحاة في صيغة (فَعَلٍ) جمع (فاعلٍ) اسم للجمع حين تناول الوقشي التعليق على قول الإمام مالك - رحمه الله تعالى: "وشركاؤه غُيِّبَ ، أو (غَيْب)" ، وكذلك سبق فيه أن تناول قضية وضع المصدر موضع الاسم ؛ مما يغني عن إعادته . وإنما يحسّن بي أن أعرض أقوال النحاة في صيغة (عُمَال التي على وزن (فُعَالٍ)؛ لأنّ البحث لم يتعرض لها من قبل .

فقد ذكر الرضي في شرح الشافية أنّ الغالب في فاعل (الوصف) أن يجمع على (فُعَلٍ) ، ... ثمّ ذكر أنّه يُكسّر - أيضاً - كثيراً على (فُعَالٍ) ، كزوّار وغُيَّاب ، وهو يرى أنهما أصلٌ في جمع (فاعل) الوصف ، أي : فُعَلًا و فُعَالًا .^(٥٠)

ويطرّد جمعاً لوصف صحيح اللام على فاعل لمذكر كصائم وضوّام .^(٥١) وهذا الجمع يدل على كثرة القيام بالفعل كالزُّرَّاع والحفّاظ والقراء والطلّاب ، ... ، ففيه الدلالة على الحركة والحدث . وتقول : قدم الحفّاظ والقراء لمن كان قيامهم بالفعل واتصافهم به كثيراً ؛ فهو - إذن - لتكثير القيام بالفعل لا لتكثير عدد القائمين به^(٥٢) . ويوضح الدكتور السامرائي ذلك بأن ضرب مثالا بقوله : "فأنت تقول للألف إذا قرءوا سورة واحدة هم قارئون ، وتقول للثلاثة إذا كان قيامهم بالأمر كثيراً واتصافهم به كثيراً: هم قراء " .^(٥٣)

(٤٩) أي : (عَمَل) وهي من رواية عبيد الله بن يحيى بن يحيى الليثي : هو مسند قرطبة أبو مروان الأندلسي توفي سنة (٢٩٩هـ) وقيل سنة (٢٩٨هـ) ، سمع من أبيه ولم يسمع من غيره ، وسمع الناس منه رواية أبيه . [انظر : سير الأئم النبلاء ، الذهبي : ١٣ / ٥٣١ ، ٥٣٢ . و المسالك شرح موطأ مالك ، ابن العربي : ١ / ١٤٤ (المقدمة)] .

(٥٠) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ١ / ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٥١) الهمع ، السيوطي : ٣ / ٣١٨ .

(٥٢) معاني الأبنية في العربية ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، ص : ١٣٠ .

(٥٣) المصدر السابق نفسه .

ويرى الباحث أن المسألة تؤول إلى ثلاث دلالات : دلالة (عَمَل) ، و(عَمَل) اسما للجمع من جهة ، ومصدرا من جهة أخرى . فدلالة (عَمَل) جمعا مُكسراً جاءت لتكثير القيام بالفعل لا لتكثير العدد القائمين به ، وذلك يناسب ما ورد في فقه الإمام مالك وحديثه عن المساقاة والزراعة بوصفها حرفة تحتاج إلى جهد جهيد للقيام بأعبائها ؛ لذا واءم مجيء الجمع - على هذا البناء - الذي يراد به تكثير القيام بالفعل، وإن تضمن كثرة القائمين من الرقيق والخدم والغلمان^(٥٤) الذين تحتاجهم المساقاة .

ودلالة (عَمَل) اسماً للجمع ، وهو كما جاء في أقوال النحويين عن هذا البناء أنه بناء يُعَدُّ من أكثرها دورانا على الألسنة ، وانتشارا في أبنية الاسم والفعل ؛ نظراً لِحِفْته .^(٥٥) فقد أريد التلطف به لملاءمته أمر المساقاة والزراعة فيما يتطلبه هذا من خفة وحركة متكررتين بشأن ما تنتجه الكروم والنخيل من محاصيل .

أمّا دلالة (عَمَل) مصدرا قد وضع موضع الاسم ؛ ليُجعل القائمون في حقل المساقاة كأنهم الفعل نفسه ، إذ المراد المبالغة في الحدث لا عدد القائمين به .
وأرى أنَّ الدلالات ثلاثتها متقاربة ، تصب في دائرة دلالية تكاد تكون واحدة .

(٥٤) وهو أمر لا ينبغي أن يمنع به صاحب النخيل أو الكروم عَمَن استعمله . (على تفصيل في كتب الفقه؛ فينظر هنالك) .

(٥٥) نظم الفوائد ، بن مالك الجياني الأندلسي، ص : ٧٥. وانظر : فعل في دلالتها على الجمعية ، الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ، ص : ١٠ ، ١٢ ، ٢٩ .

المطلب الثاني : دلالة الصيغة بين جمعي القلة والكثرة

يدور البحث في هذه المسألة حول مجيء عنوان الباب ^(١) - وهو ما روي عن الإمام مالك - بروايتين ، إحداهما صيغة (وقوت) جمع كثرة ل(وقت) ، و(أوقات) جمع قلة له . وقد ورد في كتب الموطآت بلفظ (وقوت) ^(٢) جمعا للكثرة في أكثر الروايات ^(٣)

قال مالك : ١ - كتاب (وقوت الصلاة) ، [١] باب : (وقوت الصلاة) . ^(٤)

الوقشي : قال : "وهكذا وردت الرواية من طريق عبيد الله وجماعة من رواة الموطأ . ووقع في رواية ابن بكير : "أوقات الصلاة" . وكلاهما صحيح ^(٥) ، إلا أن أوقاتنا جمع لأدنى العدد ، وهو ما دون العشرة . فلو قال قائل : إن أدنى العدد هاهنا أشبه وأليق بهذا الموضع ؛ لأن أوقات الصلاة خمس ، فرواية ابن بكير أحسن من رواية عبيد الله ومن تابعه . ^(٦)

فأجيب عن ذلك من وجهين : أحدهما : أن الجمع الكثير قد يستعمل مكان الجمع القليل ، كما يستعمل القليل في بعض المواضع مكان الكثير ؛ فقد حكى الخليل وغيره : أنهم ربما قالوا : ثلاثة كلاب والقياس أكلب ، وكما قالوا في جمع يوم : أيام . فأوقعوها للكثير والقليل ، ولا جمع ليوم غيرها ، وكما قال تعالى : ﴿وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبا: ٣٧] ،

(١) التعليق ، الوقشي : ١ / ٣ . وانظر : الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ١ / ٥ .

(٢) هكذا وردت الرواية من طريق عبيد الله وجماعة من رواة الموطأ . وانظر : الموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى ابن يحيى الليثي : ٣٣ / ١ . وهو ما وقع في رواية ابن بكير .

(٣) التعليق ، الوقشي : ١ / ٣ . ١ - كتاب وقوت الصلاة ، ١ - باب وقوت الصلاة . الاستذكار ، ابن عبد البر : ١ / ١٧٢ والمنتقى للباجي : ١ / ٢٠٣ . وأوجز المسالك ، الكاتدهلوي : ١ / ٢٥٧ ، ٢٥٨ . وفي الموطأ المطبوع للشيخ محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ٣ حيث علق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في الحاشية أن (وقوت) جمع وقت ، جمع كثرة ؛ لأنها وإن كانت خمسة ، لكن لتكرارها كل يوم صارت كأنها كثيرة ، كقولهم شمس وأقمار ، باعتبار تردها مرة بعد مرة وهو منقول عن شراح الموطآت . كما سنبين إن شاء الله تعالى .

(٤) التعليق ، الوقشي : ١ / ٣ . الموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي : ٣٣ / ١ . الحاشية رقم (١) .

(٥) التعليق ، الوقشي : ١ / ٣ . وانظر : الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ١ / ٥ .

(٦) التعليق ، الوقشي : ١ / ٣ .

فأوقم الغرفات للكثير ؛ لأن غرفات الجنة لانهاية لها ، ولا خلاف بينهم في أن الجمع السالم حكمه أن يكون للقليل . وعلى هذا حملوا قول حسان ^(٧) : [من الطويل]

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقَطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا ^(٨)

فأوقم الجفنات والأسياف للعدد الكثير ، لأن هذا موضع افتخار لا يليق به الجمع القليل ، فهذا أحد الجوابين . ^(٩)

والجواب الثاني : أن أوقات الصلاة وإن كانت خمسة ، فإنها تتكرر في كل يوم وليلة وتتوالى ، فصارت كأنها كثيرة ، وهذا كقولهم : شمس وأقمار ، وليس في الوجود إلا شمس واحدة ، وقمر واحد ، فجمعوهما لأجل تردهما مرة بعد مرة ، ويجوز أن يقال : إن هذه الصلوات الخمس تعدل خمسين صلاة ، لأنها فرضت في أول أمرها خمسين ، ثم ردت إلى خمس صلوات تخفيفاً على العباد وجعل أجرها وثوابها كثواب الخمسين . ^(١٠)

يذكر ابن العربي في كتابه "المسالك" : أنه اختلفت رواية الموطأ عن مالك - رحمه الله تعالى - على ثلاث روايات ، الرواية الأولى : رواية (وقوت الصلاة) عن يحيى بن يحيى ، والثانية : رواية (أوقات الصلاة) عن ابن بكير في أكثر الروايات عنه ، والثالثة : رواية (وقت الصلاة) عن رواية ابن القاسم والحدثاني (سويد بن سعيد) . ^(١١) وفي صحيح الإمام البخاري روي بلفظ (مواقيت) ^(١٢) ، وفي رواية الإمام مسلم بلفظ (أوقات) ^(١٣) ؛ وذلك بما يتفق مع كلام العرب

(٧) حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام الخزرجي الأنصاري رحمه الله شاعر الرسول ﷺ ، عُمَرُ طويلاً ، وتوفي سنة (٥٤هـ) ، وله ديوان مطبوع .

(٨) ديوان حسان : ١ / ٣٥ ، رقم (٣٣) ، حققه وعنى عليه الدكتور وليد عرفات ، ط . دار صادر : ٢٠٠٦م ، بيروت

(٩) التعليق : ١ / ٥ . يمكن أن يدل جمع القلة على الكثرة إذا قرن بـ (أل) الدالة على تعريف الجنس ، أو أضيف إلى ما يفيد الكثرة . [كما سيأتي في تعقيب الباحث آخر المسألة] .

(١٠) التعليق ، الوقشي : ١ / ٣ . يقصد به حديث أنس بن مالك رحمه الله الذي رواه الإمام البخاري في صحيحه . انظر : فتح الباري ، ابن حجر : ٧ / ٥١١ . ٥٩ - كتاب بدء الخلق ، ٦ - ذكر الملائكة . وانظر : التعليق : ١ / ٦ .

(١١) المسالك في شرح موطأ مالك ، ابن العربي : ٣٥٥/١ . وانظر : الموطأ برواياته ، سليم الهلالي : ١ / ١٨٥ .

(١٢) فتح الباري ، لابن حجر : ٢ / ٢٧٣ ، ٩ - كتاب مواقيت الصلاة ، ١ - باب مواقيت الصلاة وفضلها .

(١٣) إكمال المعلم ، القاضي عياض : ٢ / ٥٦٤ ، ٥ - كتاب المساجد ، ٣١ - باب أوقات الصلاة ، حديث ١٦٦ .

وأقوال النحاة وأهل اللغة ^(١٤) . كما سيحيىء بيانه إن شاء الله تعالى .

ويرى النحاة أنه قد يستعمل الاسم للقليل والكثير ك(كَلْبٌ وَأَكْلَبٌ وَكِلَابٌ) و(رَجُلٌ وَأَرْجُلٌ وَرِجَالٌ) ^(١٥) ، ويرى أبو حيان : " أنه قد يستغنى بجمع القليل عن الكثير ، وهما مستعملان، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ، وقد جمع في القلة على(أقراء)، فاستغنى بـ(قُرُوءٍ) عنه ^(١٦) .

ويقول ابن مالك : وكثيرا ما يستغنى من هذا النوع ببعض أبنية الكثرة فلا يستعمل غيره ك(حد = حدود ، وحظ = حظوظ ...) ^(١٧) ، وقد أورد أبو حيان في ارتشافه حول الاسم الذي يجمع على (أفعال) مازجاً رأييه بآراء النحاة القدماء : كسيبويه ^(١٨) ، والمبرد ، بأنه : " يَطْرُد (أفعال) في جمع اسم ثلاثي لم يطرد فيه (أفعال) مما كان على (فَعَلَ ، وَفَعَلَ ، وَفَعِلَ ، وَفَعُلَ ، وَفَعَلْ ، وَفَعِلْ ، وَفَعُلْ) نحو : (بَيْتٌ ، وَحِزْبٌ ، وَجَمَلٌ ، وَعَصْدٌ ، وَعِنَبٌ ، وَنَمِرٌ ، وَطُنْبٌ) و(فَعُولٌ معتل اللام ، نحو : عدو وأعداء) ، وقلَّ في (فَعَلَ) معتل العين ، نحو: خال وأحوال ، وحوال وأحوال ، وَنَذَرَ في (فُعَلَ) ، نحو : رطب وأرطاب ، وفي (فُعَلَ) نحو: صُلبٌ وأصلا ب ، ويحفظ في (فَعَلَ) صحيح العين ، نحو : زُندٌ وأزناد ، وورد منه ما لا يكاد يحصى ، فلو ذهب ذاهب إلى اقتياس ذلك لذهب مذهباً حسناً " ^(١٩) .

ويرى الدكتور وافي حاج أن النحاة اتفقوا على تحديد مبتدأ القلة ومنتهى الكثرة ، ولكنهم اختلفوا في تحديد منتهى القلة ، ومبتدأ الكثرة ، على أن الجمهور يرون أن القلة تبتدئ بالثلاثة

(١٤) الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ١ / ٥ ، حاشية (٢) .

(١٥) الكتاب ، سيبويه : ٣ / ٥٧٣ ، الكافية الشافعية ، وابن مالك : ٤ / ١٨١١ .

(١٦) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي : ١ / ٤٠٦ .

(١٧) شرح الكافية الشافعية : ٤ / ١٨٢٠ ، وانظر : حاشية الخصري على ابن عقيل : ٢ / ٨١٦ .

(١٨) الكتاب ، سيبويه : ٣ / ٤٩٠ .

(١٩) أبو حيان ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤١٢ .

وتنتهي بالعشرة ، والكثرة تبتدئ بما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له . (٢٠)

ومحصلة ذلك أن مبتدأ كل منهما ثلاثة ، وانتهاء القلة عشرة ، ولا نهاية للكثرة ، فيتحدان بدءاً لا انتهاء . (٢١) والغالب كثرة (فَعَلَ) ك (وَقَّت) أن يكون على فعول وفعال ككعوب وكعاب وقد ينفرد أحدهما عن صاحبه كبطن وبطون ، وبغل وبغال . (٢٢)

ومما يخلص إليه الباحث من الطرح السابق أنه يستطيع أن يجمل القول في مسألة القلة والكثرة ، بأن جمع القلة يبتدئ بالثلاثة وينتهي بالعشرة ، وجمع الكثرة يبتدئ بالثلاثة ولا نهاية له ، وذلك إنما هو فيما كان له جمع قلة وجمع كثرة .

أما ما لا يكون له إلا جمع واحد ولو كان صيغة منتهى الجموع فهو يُستعمل للقلة والكثرة ، وذلك كرجال وأرجل ، وكتب وكتّاب ، وأفئدة ، وكواكب ، ومساجد ، وقناديل . وما له جمع قلة وجمع كثرة ، كأضلع وضلوع وأضالع ، فيستعمل كل في موضعه مع مراعاة القرينة والسياق .

على أن العرب قد تستعمل اللفظ الموضوع للقليل في موضع الكثير ، والجموع قد يقع بعضها موضع بعض ويُستغنى ببعضها عن بعض ، والأقيس أن يستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة؛ لأن القليل داخل في الكثير ، أما الجمع السالم بنوعيه فهو يُستعمل للقلة والكثرة على الصحيح ؛ وجمع القلة والكثرة يتعاقبان على المعنى الواحد ، وإنما يتعين أحدهما بقرينة ، وقد أفرد سيبويه - رحمه الله تعالى - مواضع في كتابه تحدث فيها عن جموع القلة فقد تشارك جمع الكثرة (٢٣) ، وتشارك جموع الكثرة جمع القلة . (٢٤)

(٢٠) ظاهرة جمع التكسير في العربية ، دراسة لأبرز خصائصها اللفظية والمعنوية ، وافي حاج ماجد : ٤٩ ، رسالة ماجستير (مخطوط) ، الجامعة الأمريكية - بيروت ، ٢٠٠٣ م .

(٢١) حاشية الخضري ، على ابن عقيل : ٢ / ٨١٧ .

(٢٢) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ٢ / ٩٠ .

(٢٣) الكتاب : ٣ / ٤٩٠ ، ٥٦٧ ، ٥٧٠ .

(٢٤) المصدر السابق : ٣ / ٤٨٠ ، ٥٦٩ ، ٦٢٤ . وانظر : المعجم المفصل في علم الصرف ، الأستاذ راجي الأسمر ، ص : ٥٦٠ ، مراجعة إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

وكما مرّ بنا - آنفاً - أن الفرق بين الجمعين في الغاية دون المبدأ ، فإن المرجح في تعيين الدلالة هو سياق المقال وما يحيط به من ظروف وملابسات .

وأما ما ذكرته لنا كتب الأدب واللغة من استحسانهم توجيه النابغة الطعن إلى بيت حسان بن ثابت رضي الله عنه المذكور آنفاً ؛ فقد أتى به (بالجففات) و (وأسيافنا) في موضع (الجفان) و (السيف) ، فيتعرض له أسامة ابن منقذ بقوله : فرط في قوله : "الجففات" ، لأنها دون العشرة ، وهو يقدر أن يقول : (لدينا الجفان) ؛ لأن العدد القليل لا يفتخر به . وكذلك قوله : (وأسيافنا) ؛ لأنها دون العشرة وهو يقدر أن يقول : سيوفنا ويض لنا ... " . (٢٥)

وعلق الدكتور إميل يعقوب على هذه القصة حين وجه النابغة إليه النقد بقوله : لقد قللت جفونك وسيوفك ، فيرى (أي : إميل يعقوب) أن أغلب الظن أنها مفتعلة ، وإنّ الاعتراض على حسان رضي الله عنه به (بالجففات) بدل (الجفان) ، (والأسياف) موضع (السيف) ، ساقط ؛ لإضافتهما إلى (نا) الضميرية ، فقد صرفتها إلى الكثرة ، وأن (الجففات) تستعمل للقلة والكثرة ؛ لأنها جمع سالم ، أو هي للكثرة لاقترانها به (أل) الجنسية ، ثم يرى - من استقراء الواقع اللغوي - أن كل صيغ جموع التكسير صالحة للقلة والكثرة معا بحسب ما ترد فيه من سياق . (٢٦)

وأخلص في نهاية المطاف إلى وجود داليتين تحيطان بالمسألة ، الأولى منهما : دلالة رواية (أوقات) جمعا للقلة - وهي رواية ابن بكير كما تقدم - ؛ لأن الصلاة خمسة في اليوم واليلة ، وهو عدد دون العشرة ؛ لذا حسّنوا هذه الرواية ، للدلالة الصيغة عليه . (٢٧) والأخرى : دلالة رواية

(٢٥) كتاب البديع في نقد الشعر ، أسامة بن منقذ (٥٨٤هـ) ، ص : ١٤٦ تحقيق الدكتور أحمد أحمد بدوي ، والدكتور حامد عبد المجيد ، ومراجعة الأستاذ إبراهيم مصطفى ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، الإقليم الجنوبي . انظره : في باب التفريط . وذكر الدكتور فريد الزامل في كتابه أنّ قدامة بن جعفر (٣٣٧هـ) ، وأبو البركات بن الأنباري (٥١٣هـ) قد انتصرا لقول حسان بن ثابت رضي الله عنه (توفي بين عامي : ٣٥هـ ، ٤٠هـ) ، وأنكر أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) هذه القصة ، وشكك الرضي (٦٨٦هـ) فيها ، واستشهد سيبويه (١٨٠هـ) ، وأبو بكر بن الأنباري (٣٢٨هـ) ، والزجاجي (٣٣٧هـ) ، والفارسي ، ببيت حسان رضي الله عنه على مجيء جمع التصحيح دالاً على الكثرة . [الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم ، الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل ، ص : ٢٤٧] .

(٢٦) شرح الكافية الشافية ، ابن مالك : ١٨١٠ ، ١٨١١ . الارتشاف ، لأبي حيان ، ص : ٤٠٥ . وانظر : المعجم المفصل في الجموع ، الدكتور إميل بديع يعقوب ، ص : ٢٠ ، دار الكتب العلمية ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م . الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم ، الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل ، ص : ٢٤٧ .

(٢٧) أوجز المسالك إلى موطأ مالك ، الكاندهلوي : ١ / ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

(وقوت) جمعا للكثرة - وهي أكثر الروايات كما تقدم - ، فإما لتكررها كل يوم ، فصارت كثيرة ، أو لأنها باعتبار أصل الفرضية والأجر خمسون ،^(٢٨) أو بأن كل وقت يشمل ثلاثة أوقات : وقت استحباب ، ووقت جواز ، وقضاء ، ومن ثمَّ فإن مجموع الوقوت خمسة عشر وقتا .

وأنا أميل إلى ترجيح رواية (وقوت الصلاة) عنوانا للباب الفقهي من كتاب الصلاة المثبت في الموطأ لهذه المعاني مجتمعة .

ولست أميلُ إلى قولهم : إنه قد شاع استعمال أحد الجمعين محل الآخر؛ لأمرين ، أحدهما: أن المؤلف في مقام التخيُّر ، فلا بد من وجود فارق دلالي بين الصيغتين ، وإلا استبعدها ولم يخترها في ذلك الموضع ، والآخر : أنَّ (وقت) ثبت لها من الجمع : جمع قلة وجمع كثرة ، وما دام قد استعمل أحد الجمعين فهو - إذن - مرادٌ مقصودُ الورود ، وأمَّا ما يقال : شيوخ أحدهما موضع الآخر ، فذلك عند وجود قرينة تعين على فهم هذا الشيوخ في الاستعمال .

وبناء على النشاط التأويلي المبني على السياق يمكن إرجاع الفقرة (قول مالك) إلى فقرات أخرى تدخل ضمن متن العمل ، فإنَّ الضَّمَّ والتقارب هذا ولَّد - حتمًا - معنى بصورة ما حسب مبدأ الخاصية السياقية التي تتآزر مع ما يُعرف بالتناص ، ليكون لدينا - عندئذٍ - قناعة بهذا التضافر الذي يحدد المعنى .^(٢٩)

وثمة شيء يود الباحث أن يسوقه هنا من كون صيغة (وقوت) عنواناً للباب هي من قول الإمام مالك - رحمه الله تعالى - ؛ فلذلك يرى في إطار العلاقة بين النص والمتن أنه حدث لقاء بين

(٢٨) إشارة إلى حديث الإسراء والمعراج ، ومراجعة موسى ﷺ للنبي الكريم ﷺ حتى صارت خمسا في العمل وخمسين في الأجر .

(٢٩) فنون النص وعلومه ، فرانسوا راستيي ، ترجمة إدريس الخطاب ، ص : ١٢٤ ، الطبعة الأولى : ٢٠١٠ م ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء - المغرب . (بتصرف يسير) . وهو ما يمكن أن يطلق عليه الباحث الاقتراض داخل النص الواحد ، أو بين النصوص ذات المشكاة الواحدة .

المؤلف (المرسل) ^(٣٠) والقارئ (المتلقي) ، فالأول يكتب النص انطلاقاً من مَثْنٍ ^(٣١) ، فيقوم الثاني بإعادته انطلاقاً من النص ؛ ليتمكن من الربط بين المتن والنص لإبراز المعنى ، ومن ثمّ تكشف الدلالة الإيحائية المكتسبة التي كانت تستتر متوارية في ظلال المعنى تنتظر من يُجَلِّها ^(٣٢) ؛ لذا يتجلى فهم النصّ ، سواء في علاقاته الداخلية أو الخارجية من خلال تشكيل السياق ، وتشكيل النصّ ، فيستطيع الفهم إعادة المتون المرجعية ومعها عمل المؤلف . ^(٣٣)

يحاول الباحث - من خلال هذه المسألة ومسائل أخرى - أن يؤكد على فكرة السياق الملازم (المصاحب) للصيغة أو المفردة اللغوية ، فالأصل أنّ لجمع القلة أوزاناً ، ولجمع الكثرة أوزاناً ، وهو ما يودّ الباحث أن يبرزه طوال رحلة البحث مع الصيغة دلاليّاً ، وقد رأينا ما أوقع حسان عليه السلام في النقد اللاذع الذي وُجّه إليه - إن صحت الرواية تاريخياً - أنهم جعلوا لجمع الكثرة موضعاً لا يحسن أن يُؤتى بجمع القلة مكانه ، والعكس صحيح ؛ ذلك أن لصيغتي (جفنت) و (أسياف) معنيّين ، أحدهما : معنى معجمي دلّته معهودة ثابتة بأصل الوضع ، كدلالة الجفنت على الأواني الكبيرة ، ودلالة الأسياف على القطع والبرّ وأن تستعمل بوصفها آلة للدود والمدافعة .

وثانيهما : معنى نشأ وظل مصاحباً للصيغة (المفردة) وهو دلّته - هنا - على القلة ، فكأن للكلمة معنيين : أحدهما ثابت بأصل الوضع ، والآخر ثابت بالاستعمال ؛ لكثرة دورانها على الألسنة في هذا السياق ، فصارت مستغنية عن سياق آخر لأنها ملازمة لسياق بعينه تُختار

(٣٠) المرسل هنا هو الإمام مالك - رحمه الله تعالى - حين وضع صيغة (وقوت) عنواناً حسب رواية الحديث التي أثبتته ، وتناقلته كتب الموطآت . انظر : حواشي المسألة مناط البحث ، من رقم (١) إلى (٥) .

(٣١) ويتكون المتن (المعطى الثقافى) عبر تاريخ حوارى مشترك بوصفهم شراحاً للنصوص التي تلقّتها الأمة بالقبول ثمّ عت ما فيها ، فتكونت علاقة حوارية تتسم بالامتداد .

(٣٢) " المعنى وظلال المعنى : أنظمة الدلالة في العربية " ، الدكتور محمد محمد يونس ، ص : ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ط . الدار الإسلامى : ٢٠٠٧ م . بيروت .

(٣٣) انظر: فنون النص وعلومه ، فرانسوا راستيى ، ترجمة إدريس الخطاب ، ص : ١٢٥ .

له ويستثنى من ذلك بعض السياقات الطارئة في البيئة الجديدة التي لا تُمَكِّنُ للصيغة أو المفردة أن تصطحب سياقها الملازم ، وهو ما نلاحظه حين يُعَبَّرُ بجمع القلة عن الكثرة حيث لا يحتمل المنطوق اللغوي سوى أن يفهم على النحو الذي يفرضه السياق .

إذن ، فمساءلتنا هذه فيها قرينتان منفردتان ، إحداهما : ما يدل على القلة وهي قرينة العدد خمسة ، وأخرهما : ما يدل على الكثرة وهي قرينة التكرار ، أو قرينة الارتباط السياقي بحديث جبريل عليه السلام الوارد في رحلتي الإسراء والمعراج ودلالته على مضاعفة الأجر إلى عشرة أضعاف .

المطلب الثالث : دلالة الصيغة بين جواز التذكير والتأنيث

تتناول المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء صيغة (شَنَّ) حيث جاء وصفها بالمؤنث (بشَّنْ مُعَلَّقَةً) مرة ، ووصفت بالمذكر (بشَّنْ مُعَلَّقٌ) مرة أخرى .

الحديث : « وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ مَخْرَمَةَ بِنِ سُلَيْمَانَ عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّهُ بَاتَ لَيْلَةً عِنْدَ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ خَالَتُهُ قَالَ فَاضْطَجَعْتُ فِي عَرْضِ الْوَسَادَةِ وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَهْلُهُ فِي طُولِهَا فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ اللَّيْلُ أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَلَسَ يَمْسَحُ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ بِيَدِهِ ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ الْآيَاتِ الْخَوَاتِمَ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ ثُمَّ قَامَ إِلَى شَنَّ [مُعَلَّقَةٍ] فَتَوَضَّأَ [مِنْهَا] فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ ... » ^(١)

الوقشي : (الشَّنْ) : القربة البالية (بذكر ويؤنث) ، يقال : شَنَّ وشَنَّةٌ للتي قد يبست وأُخْلِقَتْ . ومنه قول النابغة ^(٢) : [من الوافر]

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يَقَعَقَمُ خَلْفَ رَجُلَيْهِ بِشَنَّ
ورواية عبيد الله بن يحيى الليثي: "بشَنَّ مُعَلَّقَةً" ورواه غيره : "مُعَلَّقٌ" ؛ وهو الصواب ؛ لأنَّ الشَّنَّ مذكر ، لكنه أنث الضمير على معنى القربة . والرواية أيضا : " فتوضأ منها " ، ويقول : والصواب ما ذكرناه في تذكره ^(٣) .

(١) التعليق : ١ / ١٧٦ . أخرجه مالك في الموطأ : ٧ - كتاب صلاة الليل ، ٢ - باب صلاة النبي ﷺ في الوتر ، حديث : ١١ الموطأ المطبوع ، الشيخ محمد عبد الباقي - رحمه الله تعالى : ١ / ١٢١ (بتذكير الصفة) . وفي الموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي : ١ / ١٧٨ ، حديث : ٣١٧ . (بتذكير الصفة كذلك) . وانظر : الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ١ / ١٤٨ . وأخرجه البخاري في : ٤ - كتاب الوضوء ، ٣٦ - باب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره . ومسلم في : ٦ - كتاب صلاة المسافرين ، ٢٦ - باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، حديث : ١٨٢ .

(٢) الشَّنْ : القربة الخلق ، والشَّنَّةُ أيضا ، وكأنتها صغيرة ، والجمع الشَّنَّان . اللسان ، مادة (ش ن ن) . يراجع : ديوان النابغة الذبياني ، ص : ١٢٦ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية : ١٩٨٥ م ، دار المعارف - القاهرة .

(٣) التعليق : ١ / ١٧٦ . وتعقبه المحقق (الدكتور عبد الرحمن آل عثيمين) في الحاشية بتعليقه : " قوله هنا : " وهو الصواب " غير جيد ؛ لأنه يفهم منه أنَّ الوجه الآخر خطأ ، وليس كذلك ؛ لأنه يجوز أن يؤنث على معنى القربة كما ذكر المؤلف ، ثُمَّ سبق أن ذكر أنه يُقال : " شَنَّةٌ " على التأنيث ، فلا يحتاج تأنيث معنى ، بل لفظها يذكُر ويؤنث على السواء . المصدر السابق : ١ / ١٧٦ ، ١٧٧ .

تتصل المسألة بباب المذكر والمؤنث ليس من جميع جهاتهما ، إنما من جهات محصورة أرى أنَّ نحويينا - القدامى والمحدثين - تناولوها في كتبهم كتناولهم إياها من حيث دخول الهاء لتأكيد التأنيث ، وفي قولهم أنَّ العرب تجترئ على تذكير المؤنث الخالي من الهاء ، وحكم النعت الذي يُنعت به المذكر والمؤنث ، وما يذكر ويؤنث من الأشياء ، وكذلك في تناولهم تلك القضية من باب حمل الشيء على الشيء : حمل على اللفظ ، وحمل على المعنى ، وحمل ضمير المذكر على المؤنث ، والمؤنث على المذكر .^(٤)

وقد ذكر أستاذنا الدكتور طه الجندى تعريفاً للحمل على المعنى أنه : "وسيلة منهجية ارتكز عليها النحاة واللغويون في تفسير كثير من التراكيب المشككة التي قد يبدو على ظاهرها أن فيها مخالفة عن السلوك اللغوي للقواعد الموضوعية ... فقالوا بالحمل على المعنى ؛ ليتمكنهم تفسير اللفظ المنطوق فيطابق المعنى المراد ، وباعتباره قانوناً لغوياً معتمداً به في تفسير بعض التراكيب المشككة " .^(٥) ورأى أنَّ ذلك " أولى من القول بأن اللغة في هذا التركيب أو ذلك قد خرقت قوانينها الخاصة بها معتمدة على فهم المعنى وأمن اللبس " .^(٦)

والعرب تجترئ على تذكير المؤنث ، إذا لم يكن فيه الهاء ، قال الشاعر^(٧) : [من المتقارب]

فَلَا مَزْنَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

(٤) انظر : المذكر والمؤنث ، الفراء (١٤٤هـ - ٢٠٧هـ) ، ص : ٧٢ ، ٧٨ ، ٨٥ ، ٩٦ ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة دار التراث - القاهرة . وأبو حاتم السجستاني (٢٥٥هـ) ، المذكر والمؤنث ، ص : ٥١ ، تحقيق الدكتور حاتم الضامن ، دمشق . طبعة دار الفكر : ١٩٩٧ م ، والمذكر والمؤنث ، ابن جني (٣٩٢هـ) ، ص : ٤٥ ، ٥٠ ، تحقيق : طارق نجم عبد الله ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، دار البيان العربي - جدة . والمذكر والمؤنث ، أبو بكر بن الأنباري (٣٢٨هـ) : ١ / ٢٢١ ، ٢ / ١٨٤ ، تحقيق الشيخ عبد الخالق عضيمة والدكتور رمضان عبد التواب ، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م - القاهرة .

(٥) ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني ، الدكتور طه الجندى ، ص : ١٨٤ ، رسالة الدكتوراه .

(٦) المصدر السابق نفسه .

(٧) نُسِبَ لعامر بن جوين بن عبد رضاء بن قمران الطائي - وهو في أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام - أحد بني جرم بن عمرو بن الغوث بن طيء ، كان سيداً شاعراً فارساً شريفاً ؛ وهو الذي نزل به امرؤ القيس بن حجر . لسان العرب ، مادة (ب ق ل) ، ص : ٣٢٨ . وانظر الكتاب : ٢ / ٤٦ . . معاني القرآن للفراء : ١ / ١٢٧ . وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠هـ - ١٠٩٣هـ) : ١ / ٥٣ ، ٥٤ ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، الطبعة الرابعة : ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ، مكتبة الخانجي - القاهرة

فلم يقل : أبقلت . وأورده سيوييه على أنه لا يجوز تذكير (أرض) إلا بتأويل بعيد ، وهو أن يُراد بها المكان^(٨) ، ويقول طفيل الغنوي^(٩) : [من البسيط]

إِذْ هِيَ أَحْوَى مِنَ الرَّبْعِيِّ حَاجِبُهُ وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِ الْحَارِيِّ مَكْحُولٌ

ولم يقل : مكحولة ، والعين أنثى ؛ للعلة التي ذكرها الفراء^(١٠) ففيما سبق حمل ذلك كله على اللفظ، وفي شرح المفصل أن التأنيث يسلم بالصفة ، نحو : هذه عناق رضيعة ، وعقرب مؤذية ، وسعاد الحسنة .^(١١) ويكون في الاسم معنى تأنيث وهو مذكر ، فيجوز فيه تأنيث الفعل وتذكيره على اللفظ مرة وعلى المعنى مرة ؛ من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُل لَّسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ ﴾ [سورة الأنعام : ٦٦] ، ولم يقل (كذَّبتُ) ، وقال سبحانه : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [سورة الشعراء : ١٠٥] ، وقال تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء : ١٦٠] ذهب به - في ذلك - إلى تأنيث الأئمة (أي : حمل التأنيث على المعنى) . ومنه قول الشاعر : وهو رجل من بني كلاب^(١٢) : [من الطويل]

وَإِنَّ كَلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطَنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشْرِ

(٨) الخزانة ، البغدادي : ٤٥ / ١ .

(٩) ديوان طفيل الغنوي ، شرح الأصمعي ، ص : ٧٥ ، البيت الثالث ، تحقيق : حسان فلاح أوغلي ، الطبعة الأولى : ١٩٩٧م ، دار صادر- بيروت . فأصل الأسماء التذكير ، والتأنيث داخل عليها (فرع على التذكير) ، ألا ترى أن الشيء مذكر وقد يقع على كل ما أخبر عنه ، فتقول قائم وقائمة وذهب وذهابة فتدخل التأنيث على التذكير . انظر : نظرية المعنى في الدراسات النحوية ، الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي ، ص : ١٩٣ ، ١٩٤ ، الطبعة الأولى : ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م ، دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان .

(١٠) فقد ذكر الفراء : أن العرب ربما ذكَّرت فعل المونث إذا سقطت منه علامات التأنيث . ورواية الفراء لصدر البيت : [فهي أحوى من الربيعي خاذلة ... (البيت) . انظر : معاني القرآن : ١ / ١٢٧] . وتجده في الكتاب ، لسبيويه : ٤٦ / ٢

(١١) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٩٦ / ٥ . والحمل على المعنى قياس مأخوذ به ، ولا سبيل لإتكاره . [انظر : الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم ، الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل ، ص : ٢٨٢] .

(١٢) معاني القرآن للفراء : ١ / ١٢٦ . وقد عزا الأستاذ عبد السلام هارون البيت إلى النواح الكلابي [انظر : الكتاب : ٥٦٥ / ٣ . وانظر : اللسان مادة (ب ط ن) ، ص : ٣٠٤ ، (من غير عزو إلى أحد) .

وكان ينبغي أن يقول : عَشْرَةٌ ؛ لأن البطن ذكر ، ولكنه - في هذا الموضع - في معنى القبيلة ، فَأَنْتَ لتأنيث القبيلة في المعنى^(١٣) ، وأبان ذلك بقوله : من قبائلها العشر ، ويرى الدكتور علي أبو المكارم أن في تذكير المؤنث رجوعاً إلى الأصل ؛ إذ الأصل عندهم هو التذكير ، وأما التأنيث ففرع منه .^(١٤)

كما يرى الدكتور فاضل السامرائي أنه يجوز مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ؛ فقد راعى القرآن الكريم اللفظ مرة ، وراعى المعنى مرة أخرى ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ ﴾ (٤٢) وَمِنْهُمْ مَّن يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْيَ وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ (٤٣) ﴿ [يونس: ٤٢ ، ٤٣] فقال مرة : (يستمعون) ، ومرة : (ينظر) ، وذكر في ذلك أنه لما كان المستمعون أكثر من الناظرين جمع (يستمعون) ، وأفرد (ينظر) .^(١٥)

وذكر الدكتور عبد الصبور شاهين - رحمه الله تعالى - أن "من النحاة من طرد القاعدة في كل ما لا يعقل من المسميات ؛ فأجاز فيه التذكير والتأنيث " ، ثم عَقَّبَ على ذلك بقوله : ومع ذلك فنحن مقيدون بما جاء به السماع ، وما شاع في الاستعمال الفصيح .^(١٦)

وأورد أبو بكر بن الأنباري فيما أنشده الأصمعي للهذلي^(١٧) : [من الطويل]

يُرَى ناصحاً فيما بدا فإذا خلا فذلك سَكِينٌ على الحلق حاذقٌ

حيث ساوى أبو عمر الجرمي في التذكير بين (حاذق) و(حائض ، وعافر) ، كما تقول شفرة قاطع ، وامرأة حائض وعافر ، فإن ابن الأنباري يرى خلاف ذلك ؛ لأن الحيض لا يكون إلا

(١٣) معاني القرآن للفراء : ١ / ١٢٦ .

(١٤) انظر: اللسان مادة (ب ط ن) ، ص : ٣٠٤ . وأصول التفكير النحوي ، الدكتور علي أبو المكارم ، ص : ٣١١ ، الطبعة الأولى : ٢٠٠٧م ، دار غريب - القاهرة . والخصائص لابن جني : ٢ / ٤١٥ .

(١٥) معاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي : ١ / ١٢٤ .

(١٦) المنهج الصوتي للبنية العربية ، دراسة في الصرف العربي ، الدكتور عبد الصبور شاهين ، ص : ١٢٤ .

(١٧) البيت لأبي ذؤيب ، ديوان الهذليين : ١ / ١٥١ ، دار الكتب المصرية بالقاهرة . بدون تاريخ . وفي الشرح : " ويروى : (وإذا) بدلا من (فإذا) . وكذلك يروى : على الحلق حائق . وقوله : (حاذق) ، يقال : حذق الحبل ، إذا قطعه . وكان الأصمعي لا يعرف إلا حَذَقَ يَحْذِقُ ، إذا قطع... قال أبو سعيد : وحاذق وحالق سواء . ولكنها في هذا الموضع حائق "

للنساء ، والحدق يكون للسكين ولغيرها (أي : للمذكر والمؤنث) ؛ فلا بد فيه من الهاء إذا وصف به المؤنث ، وهذا البيت يدل على تذكير السكين^(١٨) ، وورد بالتذكير والتأنيث في بعض كتب المذكر والمؤنث .^(١٩)

وفي قضية التذكير والتأنيث يذكر الدكتور طه الجندي أن في هذا القسم تختلف اللغات فيما بينها ، فما يذكرها هنا قد يؤنث هناك ، بل إنه في اللغة الواحدة قد نجد بعض القبائل تؤنث شيئاً ، وتذكره قبائل أخرى ... وهذا بخلاف المستوى النحوي أو السلوكي للكلمة في تركيبها ، وفيه نرى الكلمات تسلك مسلكاً مطّرداً ، وتسير وفق قواعد لغوية متسقة ، حسب وضعها ، إن تذكيراً فتذكير ، وإن تأنيثاً فتأنيث .^(٢٠)

وفي كتب الصحاح كالموطأ وشروحه ، والصحيحين نجد أن منهم من أثبت التذكير والتأنيث (الروائتين) ، كأن جاء في المتن بالتذكير فيشير إلى تأنيث كلمة (معلقة) في الحاشية ، والعكس صحيح فيثبت تأنيثها في المتن ، ثم يشير إلى تذكيرها في الحاشية ، ومنهم من أثبت رواية التذكير فقط ، أو التأنيث فقط .^(٢١)

وصيغة (بشنّ) وصفت مرة بالتذكير ومرة بالتأنيث ، غير أن ابن حجر - رحمه الله تعالى - في شرح صحيح البخاري (كتاب الوضوء . باب التخفيف في الوضوء) قال - معلقاً على رواية التذكير (شن معلق) : إن في إسناده مكّيّنين سوى عليّ (بن عبد الله)، وقد أقام بمكة مُدَّة (٢٢) ،

(١٨) أبو بكر بن الأنباري (٣٢٨ هـ) ، المذكر والمؤنث : ١ / ٤١٦ ، ٤١٧ . وانظر : المذكر والمؤنث ، الفراء : ١ / ٨٦ . وأبو حاتم السجستاني ، المذكر والمؤنث ، ص : ١٦٨ .

(١٩) انظر : في البلغة لأبي البركات بن الأنباري (٥١٣ هـ - ٥٧٧ هـ) ، ص : ٨٣ ، تحقيق د رمضان عبد التواب ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٠ م . وابن جني في قوله : "وتذكير المؤنث واسع جداً ؛ لأنه ردّ فرع إلى أصل . لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب " [الخصائص ، لابن جني : ٢ / ٤١٥] .

(٢٠) يراجع : ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني ، الدكتور طه الجندي ، ص : ١٤٩ ، رسالة الدكتوراه .

(٢١) التعليق : ١ / ١٧٦ . الاقتضاب : ١ / ١٤٨ . التمهيد : ١٣ / ٢٠٦ . والمنتقى : ٢ / ١٦٦ . شرح الموطأ ، الزرقاني : ١ / ٢٢٥ . المسالك ، لابن العربي المالكي : ٢ / ٥٠٠ . وأوجز المسالك ، الكاندهلوي : ٢ / ٥٩١ . الموطأ برواياته ، أسامة الهلالي : ١ / ٤٩٥ . الموطأ ، رواية يحيى الليثي : ١ / ١٧٦ . فتح الباري ، ابن حجر : ٤٩٣ ، ٤٩٤ - ١ / ٤١٣ ، ٤١٤ . شرح صحيح البخاري ، الكرماني : ٢ / ١٧٦ ، ٣ / ٢٥ . وإكمال المعلم : ٣ / ١١٨ ، ١١٩ .

(٢٢) فتح الباري ، ابن حجر : ١ / ٤١٣ ، ٤١٤ .

وذكر (في كتاب الوضوء . باب قراءة القرآن بعد الحدث) معلقاً على رواية التائيث (بشن معلقة) بقوله : والإسناد كله مَدْيُونٌ^(٢٣) ، وهذا بدوره يلفت النظر إلى دراسة لهجتي التذكير والتائيث لدى الفريقين الذين جاءت من طريقهما روايتا الحديث على النحو السالف . ويرى الدكتور العمري أنّ التذكير في الألفاظ التي تذكر وتؤنث من خصائص اللغة التميمية ، كما أنّ التائيث من سمات اللغة الحجازية ؛ كذلك التذكير في لغة تميم راجع لخلو تلك الألفاظ من علامة التائيث ؛ ويؤيد ذلك أن لغة بني تميم في زوج الرجل تأنيثها (زوجة) بالتاء، وتذكيرها (زوج) بخلوها من التاء، واستعمال أهل الحجاز (زوج) للتذكير والتائيث على السواء؛ فلعل زيادة التاء في (زوجة) عند بني تميم حرصاً على تأنيث اللفظ ؛ لأن خلوه منها مدعاة لتذكيرها .^(٢٤)

وقد أشار الدكتور غالب فاضل المطليبي - في علاقة لهجة تميم ببعض القبائل في الجزيرة - أن تميم وربيعة يقولون : هو العنق بالتخفيف والتذكير ، وأهل الحجاز يقولون : هي العُنُقُ ينقلون ويؤنثون ، وكذلك السوق والطريق والزقاق والسبيل كلها مذكورة في لغة تميم مؤنثة في لغة أهل الحجاز.^(٢٥)

ولا يريد الباحث أن يقحم المنطق والاستنتاج العقلي المحض في الحكم على أنّ رواية (بشن معلق) - بتذكير الصفة - هي لغة تميم ، أو بتائيث الصفة في (بشن معلقة) هي لغة أهل الحجاز^(٢٦) ، فهذا يتطلب معرفة لهجات الرواة من كل طريق: المكيين منهم والمدنيين ، وأن الحكم على رواية التذكير أهي وردت على لغة تميم أم لا ؟ وهل لهجة المكيين نزلت - في هذا

(٢٣) المصدر السابق : ١ / ٤٩٣ .

(٢٤) خصائص لغة تميم أصواتاً وبنية ودلالة ، محمد بن أحمد بن سعيد العمري : ٢٠٢ ، ماجستير ، مخطوط ، كلية الشريعة - جامعة الملك عبد العزيز ، مكة المكرمة ، إشراف الدكتور خليل محمود عساكر ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م . وانظر : المذكر والمؤنث ، الفراء : ١ / ٧٨ ، ٨٥ .

(٢٥) قال به غير واحد . انظر : لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ، الدكتور غالب فاضل المطليبي ، ص : ٤١ ، ٢٧٧ - ٢٧٨ ، وزارة الثقافة ١٩٧٨ م - الجمهورية العراقية .

(٢٦) لما في ذلك من تجوّز لا يقرّه المنهج العلمي .

الموضع - إلى لهجة تميم ؟ ، ومعلوم أن قريشا والحجاز أصحاب خصائص لهجية واحدة حيث جعلنا في مقابل لهجة تميم .^(٢٧)

وليس في مقدور البحث أن يوفّي هذا المطلب في تتبع رواة الحديث من طرقه لمعرفة لهجاتهم ولغاتهم وقبائلهم ؛ من أجل أن تستبين له مفردات الحديث النبوي ، وكذلك اختلاف الصيغ أو التراكيب التي وجدت لدى هؤلاء الرواة ، أقول إن ذلك يستنفد جهداً وزمناً ؛ لما فيه من صعوبات بالغة . فالرواة ليسوا كلهم من العرب الخُلص ، فكثير منهم مَوَالٍ ، ويضيق المقام عن ذلك وربما انحرف بنا المسار عن أصل المسألة .

وقد ذكر الكرّماني - في كتابه الكواكب الدراري حين عرض ما جاء في التقريب للنووي - في "النوع الخامس والستون" - أنّ معرفة أوطان الرواة وبلدانهم هو مما يفتقر إليه حفاظ الحديث في تصرفاتهم ومصنفاتهم ، ومن مظانّه الطبقات لابن سعد ، وقد كانت العرب إنما تنسب إلى قبائلها ، فلما جاء الإسلام وغلب عليهم سُكنى القرى انتسبوا إلى القرى كالعجم^(٢٨) ، وثمة أمر آخر: أنّ بعض العلماء أجازوا رواية الحديث بالمعنى ، وأمر ثالث : يتعلق بزمن الاحتجاج الذي يُعدّ حائلاً للوقوف - يقيناً - على هذه القضايا التي يُرجى لها أن تكون كاشفة لتحقيق ما يصبو إليه بحث كهذا .

ومما يخلص إليه الباحث من وراء ذلك عدة دلالات لاختلاف الصيغة تذكيراً وتأنيساً ، أن التأنيث جاء حملاً على المعنى وهو القرية^(٢٩) ، فأراد الصغر ؛ لأنها (أي : القرية) ذات حجم صغير - ربما - تحمل قليلاً من الماء في مقابل الشّنان التي تحمل الماء الكثير .^(٣٠)

(٢٧) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ، الدكتور غالب فاضل المطلبي ، ص : ٤٧ - ٥٠ . [انظر الجدول الذي يوضح علاقة (لهجة نجد) باللهجات الأخرى ومنها لهجة الحجاز] .

(٢٨) صحيح البخاري ، بشرح الكرّماني (التقريب للنووي) فن أصول الحديث : ١ / ٤٨ . في الموطن الذي ذكر فيه التقريب للنووي (القسم الخاص بفن الحديث) ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، إحياء التراث ، بيروت . لبنان .

(٢٩) والشّنّ يذكر باعتبار لفظه وباعتبار معناه : الأدم والجلد والسقاء والوعاء ، ويؤنث باعتبار القرية (صحيح البخاري ، بشرح الكرّماني : ٢ / ١٧٦) .

(٣٠) انظر : اللسان ، مادة (ش ن ن) . [حين قال : والشّنّة أيضاً ، وكانت صغيرة] ، ص : ٢٣٤٤ .

وهناك دلالة تتولد - يراها الباحث دلالة كثيفة في موضعها - عند عرض الروایتين : رواية التذكير ورواية التأنيث وقد أسعفني صحيح البخاري في هذا حين جاءت رواية (بشن معلق) بالتذكير ، فقد روى عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - أنه قال : " قام النبي ﷺ فتوضأ من شَنْ مُعَلَّقٍ وضوءاً خفيفاً ... " (٣١) .

وجاءت رواية (بشن معلقة) بالتأنيث في باب قراءة القرآن بعد الحدث - من الكتاب ذاته ، فقال ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما : "ثم قام إلى شَنْ معلقة فتوضأ منها فأحسن وضوءه" (٣٢) فجاء الوضوء الخفيف أي : بين وضوءين فلم يكثر (٣٣) ، حين وردت الرواية بالتذكير بحذف تاء التأنيث ؛ ليناسب التخفيف الذي وصف به وضوء النبي ﷺ ، والتخفيف من باب الكيف ، والتقليل من باب الكم .

قال ابن بطال : يريد بالتخفيف تمام غسل الأعضاء دون التكرار من إمرار اليد عليها ، وذلك أدنى ما تجزئ الصلاة به ، وإنما خففه المُحَدِّث لعلمه بأن رسول الله ﷺ كان يتوضأ ثلاثاً ثلاثاً للفضل (أي : في حال الإسباغ) ، (٣٤) والمرة الواحدة في مقابل الثلاث تُعَدُّ تخفيفاً (٣٥) وخلاصته : حيثما قال : (وضوءاً خفيفاً) وصف الوضوء بالتخفيف ووصف الشَنْ بالتذكير ، فقال : (شَنْ معلق) . وحيثما قال : (فأحسن الوضوء) وصف الشَنْ بالتأنيث ، فقال : (معلقة) و (فتوضأ منها) . (٣٦)

(٣١) أخرجه البخاري في : ٤ - كتاب الوضوء ، ٥ - باب التخفيف في الوضوء ، حديث : ١٣٨ . صحيح البخاري ، بشرح ابن حجر : ١ / ٤١٣ . وبشرح الكرماني : ٢ / ١٧٦ .

(٣٢) المصدر السابق : ٢ / ٢٥ .

(٣٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ، ابن الملقن (٧٢٣هـ - ٨٠٤هـ) : ٤ / ٥٤ ، تحقيق دار الفلاح (إشراف : خالد الرِّبَّاط ، وجمعة فتحي) ، الطبعة الأولى : ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر . (كتاب الوضوء - باب التخفيف في الوضوء) .

(٣٤) شرح صحيح البخاري ، ابن بطال (٤٤٩هـ) : ١ / ٢٢٦ ، ضبطه وعلق عليه أبو تميم ياسر بن إبراهيم ، مكتبة الرشد - الرياض ، بدون تاريخ .

(٣٥) شرح صحيح البخاري ، الكرماني : ٢ / ١٧٦ .

(٣٦) المصدر السابق نفسه .

المطلب الرابع : دلالة صيغة (أَبَانَ) بين الصرف والمنع

توطئة :

أُدرِجَتْ هذه المسألة ضمن الاختلاف الصيغي ولم تُدرَج في مباحث الاختلاف التركيبي ؛ لأن الاختلاف الوارد فيها يختص بالصيغة نفسها ، من حيث تناول الأسباب التي كانت وراء المنع أو الصرف ، فهي أسباب داخل إطار البنية ذاتها لم تتعداها إلى خارجها ، وتناولتها من الزاوية الصرفية للتغيرات الصيغية الحادثة في البنية ، وإن كان ينبغي للمنع من الصرف - تبعاً لما أقرّه العلماء وأشاروا به في ترتيب الأبواب - أن يُدرَس في باب التركيب لما له صلة بالعلاقات النحوية من حيث التنوين وعدمه ، أو الجرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة ، فقد تناولتها بالتحليل ؛ لبيان التغيرات الصرفية في المفردة وأثر ذلك دلاليًا في ضوء تعليقات الوقشي صاحب الكتاب .

وتضم هذه المسألة في ثناياها ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء صيغة (أَبَانَ) براويتين إحداهما : مصروفة ، والأخرى : ممنوعة من الصرف .^(١)

الحديث : «وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ صَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ الْمَازِنِيِّ ، عَنْ أَبِي بَانَ بْنِ عُثْمَانَ : " أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَانَ أَكَلَ خُبْزًا وَلَحْمًا ، ثُمَّ مَضْمَضَ ، وَغَسَلَ يَدَيْهِ ، وَمَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ »^(٢)

الوقشي و(أَبَانَ)^(٣) إن جعلت همزته أصلية ، وألفه زائدة ، كأنه مشتق من: أَبْنَتُ الرجل تأبيناً ، إذا مدحته بعد موته ، أو من أَبْنَتُهُ : إذا اتَّهَمْتَهُ بسوء ؛ فهو مصروف ؛ لأن وزن (فَعَالٌ) ، بمنزلة : أَدَاءٌ . وإن جعلته فعلاً ماضياً سُمِّيَ به حكيمته ؛ إن اعتقدت أن فيه ضميراً

(١) التعليق ، الوقشي : ٦٨ / ١ .

(٢) أخرجه الإمام مالك في : ٢ - كتب الطهارة . ٥ - باب ترك الوضوء مما مسته النار ، حديث = ٢٢ . والموطأ ، رواية يحيى الليثي : ٦٢ / ١ ، رقم (٥٧) . والموطأ المطبوع ، الشيخ عبد الباقي : ٢٦ / ١ . وأخرجه البخاري في : ٤ - كتاب الوضوء ، ٥١ - باب من مضمض من السويق ولم يتوضأ . وانظر: التمهيد ، ابن عبد البر : ٣ / ٣٥١ . وأوجز المسالك ، الكاندهلوي : ١ / ٣٩٤

(٣) هو أبان بن أمير المؤمنين ، عثمان بن عفان ؓ ، وهو أحد الرجال الذين روى هذا الخبر عن أبيه .

فأعلا، وأجريتته مجرى ما لا ينصرف إن اعتقدت أنه لا ضمير فيه ، والذي رويناه فيه الصرف^(٤)

يرى النحاة أنه إذا أشبه الشيء الشيء أُعْطِيَ حكما من أحكامه على حسب قوة الشبه ، فكلما كان الشبه أخص كان أقوى ، وكلما كان أعم كان أضعف .^(٥) فإن شابه الاسم الفعل من وجهين ؛ فقد سرى عليه ثقل الفعل ؛ فحينئذ منع من الصرف ، ولم يدخله جر ولا تنوين .^(٦)

تبنى المسألة - والحال كذلك - جانبين من قبل التحليل ، أحدهما : صرف (أَبَان) ، والآخر : منعه من الصرف ، وعند الوقشي أنه مصروف ؛ لأن همزته أصلية ، وألفه زائدة ؛ أو لأنه على وزن (فَعَالٌ) بمنزلة (أَدَاءٌ) ، وهما لا يرقيان إلى جعل الاسم ممنوعا من الصرف ؛ لخُلُوه من علتين الفرعيتين ، أو من العلة التي تقوم مقام علتين^(٧) .

وتناول الإمام النووي قضية صرف (أَبَان) ومنعه في مقدمة شرح مسلم ، قال : " وأما (أَبَان) ففيه وجهان لأهل العربية : الصرف وعدمه ؟ ، فمن لم يصرفه جعله فعلا ماضيا ، والهمزة زائدة ، فيكون أفعال ، ومن صرفه جعل الهمزة أصلا ، فيكون فعلا ، وصرفه هو الصحيح وهو الذي اختاره الإمام محمد بن جعفر في كتابه "جامع اللغة" ، والإمام محمد بن السيد البطليوسي .^(٨) وفي موضع آخر ، قال : " قد تقدم أنَّ (أَبَانًا) يجوز صرفه وترك صرفه ، وأن الصرف أفصح .^(٩) وأعاد الكلام عن (أَبَان) في كتاب الحج ، قال : " قد سبق في أول الكتاب أنَّ في (أَبَان) وجهين :

(٤) التعليق ، الوقشي : ٦٨ / ١ . وانظر : الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ٥١ / ١ ، ٥٢ . قال في اللسان : " أبْن الرجل يَأْبُنُهُ (بضم الباء) وَيَأْبُنُهُ (بكسر الباء) أَبْنًا : اتهمه وعابه ... ، وهو مأبُونٌ بخير أو بشر ، والأَبْنُ (بفتح الهمزة) : التهمة ... " . [اللسان ، مادة (أ ب ن) ، ص : ١٢] ، وفي المادة نفسها تأتي بمعنى : " المدح والثناء على الرجل بعد موته ، من أَبَّنْ تَأْبِينًا ، ومن التَّابِينَ : اقتفاء الأثر ... " [المصدر السابق نفسه] .

(٥) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٥٨ / ١ .

(٦) المصدر السابق نفسه . وانظر : الكتاب ، سيبويه : ٢١ / ١ ، ٢٢ - ٣ / ١٩٤ ، ١٩٨ . وانظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري المصري (٧٦١هـ) : ٤ / ١١٤ ، ومعه كتاب عدة السالك تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا - لبنان ، بدون تاريخ . ومعاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي : ٣ / ٣٤٤ ، ٣٤٦ .

(٧) انظر : شرح المفصل ، ابن يعيش : ٥٨ / ١ ، ٦١ ، ٦٢ .

(٨) صحيح مسلم بشرح النووي : ١ / ١٤٠ . ١ - مقدمة الإمام مسلم - رحمه الله تعالى - ، ٥ - باب بيان أن الإسناد من الدين . الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، مؤسسة قرطبة .

(٩) المصدر السابق : ٢ / ١١٨ ، ٢ - كتاب الإيمان ، ٣٩ - باب تحريم الكبر وبيانه .

الصرف وعدمه ، والصحيح الأشهر : الصرف ، فمن صرفه قال : وزنه فعال ، ومن منعه قال هو أفعل" .^(١٠)

وثمة أمر ثالث ساقه الوقشي في تعليقه لصرف (أَبَانَ) أنه أُعْرِبَ على الحكاية ، بوصفه فعلا ماضياً سُمِّيَ به الرجل ، كأنه بمعنى هو الرجل الذي يقال له : أَبَانَ الأمورَ ، ومن ثَمَّ فهو فعل وفاعل ، وهو ما ذكره الوقشي في كتابه : " إن اعتقدت أن فيه ضميراً فاعلاً " ^(١١) ؛ ولذا لم يُنَوَّن ؛ لتحمله الضمير ، ومثل هذا يقال في لفظة (جَلَا) حين استشهد الحجاج بن يوسف الثقفي بقول سُحَيْم بن وثيل^(١٢) : [بحر الوافر]

أنا ابنُ جَلَا وطلّامُ الثنايا متى أضعُ العمامةَ تعرفوني

ويروى : (وطلّاع الثنايا) ، فمن رفع جعله مدحاً لابن ، ومن خفضه جعله مدحاً لجلا ، والجيد عنده الرفع^(١٣) وجلا : انكشاف الأمر .^(١٤) وذكر صاحب الخزانة على أن (جلا) غير منصرف عند عيسى بن عمر^(١٥) يشترط غلبة الوزن بالفعل .

أجاب عنه الشارح (محقق الخزانة) تبعاً لغيره بوجهين ، الأول : أن العَلَمَ إنما هو الفعل مع ضميره المستتر ، فهو جملة محكية وليس العَلَمَ هو الفعل بدون ضميره . ويردُّ عليه أن (جلا) ليس اسماً لأبي الشاعر ولا لقباً له كما يُعَلَمُ ، وإنما ابن (جلا) في اللغة المنكشف الأمر ،

(١٠) المصدر السابق : ٨ / ١٧٤ ، ١٦ - كتاب الحج ، ١٢ - باب جواز مداواة المحرم عينيه .

(١١) التعليق : ١ / ٦٨ .

(١٢) انظر : اللسان ، مادة : (ج ل و) ، ص : ٦٧١ . شرح المفصل ، ابن يعيش : ١ / ٦١ (في باب الصفة وباب الظرف) . وانظر : أوضح المسالك ، ابن هشام : ٤ / ١٢٧ ، ١٢٨ . وفي تحمله الضمير انظر : تحقيقات نحوية ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، ص : ٦٢ ، الطبعة الأولى : ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م ، دار الفكر ، عمّان - الأردن .

(١٣) خزانة الأدب ، للبغدادى : ١ / ٢٦٠ .

(١٤) الكامل ، المبرد : ١ / ٢٩١ ، ٢ / ٤٩٤ . مجالس ثعلب ، شرح وتحقيق عبد السلام هارون ، ص : ١٧٦ .

(١٥) قال الرواية : (جَلَا) من غير تنوين ، وهو فعل سُمِّيَ به أبوه . وليس في ذلك حجة عند سيبويه [الكتاب : ٣ / ٢٠٧] ؛ لاحتمال أن يكون سُمِّيَ بالفعل ، وفيه ضمير فاعل فيكون جملة ، والجملة تُخكى إذا سُمِّيَ بها ، نحو : "بَرَقَ نحره" ، و "شاب قرناها" ، أو يكون جملة غير مسمى بها ، في موضع الصفة لمحدوف ، والتقدير : "أنا ابن رجل جلا" [شرح المفصل ، ابن يعيش : ١ / ٦١] .

وَنَسَبَ إِلَى الْقَالِي فِي أَمَالِيهِ : يُقَالُ هُوَ ابْنُ جَلَا ، أَي : الْمُنْكَشَفُ الْمَشْهُورُ الْأَمْرُ ، وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ وَالْقَالِي فِي الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ لِهَمَا : وَقَوْلُهُمْ أَنَا ابْنُ (جَلَا) : أَنَا ابْنُ الْبَارِزِ الْأَمْرُ ، أَنَا ابْنُ مَنْ لَا يُنْكَرُ ، فَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ اخْتِصَاصِهِ بِأَحَدٍ ، بَلْ يَجُوزُ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَقُولَ لِلتَّمَدُّحِ : أَنَا ابْنُ جَلَا .

وَالْوَجْهَ الثَّانِي وَهُوَ جَوَابُ الزَّمْخَشَرِيِّ فِي الْمَفْصَلِ : أَنَّ (جَلَا) لَيْسَ بِعَلَمٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ فِعْلٌ مَاضٍ مَعَ ضَمِيرِهِ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ . ثُمَّ عَقِبَ الْبَغْدَادِيُّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَبِهَذَا أَوْرَدَهُ الشَّارِحُ فِي بَابِ النِّعَتِ وَفِي بَابِ النِّعَتِ وَفِي بَابِ أَفْعَالِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ أَيْضًا ، وَضَعَفَهُ فِي الْأَبْوَابِ الثَّلَاثَةِ بِأَنَّ الْجُمْلَةَ إِذَا كَانَتْ صِفَةً لِمَحْذُوفٍ فَشَرَطَ مَوْصُوفَهَا أَنْ يَكُونَ بَعْضًا مِنْ مُتَقَدِّمٍ مَجْرُورٍ بِمَنْ أَوْ فِي كَمَا قَالَ ^(١٦) : [مَنْ الْوَافِر]

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَيشَ بِقَعَقَمٍ خَلْفَ رَجْلَيْهِ يَشَنُّ

وَالْمُرَادُ جَمَلٌ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَيشَ ، فَلَا يَكُونُ مِنْهُ عَلَى كَلَا الْوَجْهَيْنِ حُجَّةٌ . ^(١٧)

وَذَكَرَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ مَحْيَى عَبْدَ الْحَمِيدِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي (جَلَا) كَلَامًا كَثِيرًا ، مِنْهُ قَوْلُهُ : إِنَّ أَحْسَنَ مَا فِيهِ مِنَ الْأَعَارِيبِ - حَسَبَ قَوْلِهِ - فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا ، تَقْدِيرُهُ "هُوَ" ، وَمَفْعُولُهُ مَحْذُوفٌ ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : أَنَا ابْنُ رَجُلٍ جَلَا الْأُمُورَ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي مَحَلِّ جَرِّ صِفَةٍ لِمَوْصُوفٍ مَجْرُورٍ بِالْإِضَافَةِ ، كَمَا ظَهَرَ فِي التَّقْدِيرِ . ^(١٨)

وَالْجَانِبَ الْآخَرَ - لَدَى الْوَقْشِيِّ - الَّذِي مَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ ؛ لَكُونَ (أَبَانَ) لَيْسَ فِيهِ ضَمِيرٌ فَاعِلٌ ، وَلَا يَتَحَمَّلُهُ ^(١٩) ، فَيَكُونُ بِذَلِكَ قَدْ اتَّفَقَ وَرَأَى ابْنُ مَالِكٍ ؛ " لِأَنَّ (أَبَانَ) عِلْمٌ عَلَى وَزْنِ

(١٦) ديوان النابغة الذبياني ، ص : ١٢٦ ، البيت العاشر ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية : ١٩٨٥ م ، دار المعارف - القاهرة .

(١٧) خزائن الأدب ، للبغدادى : ١ / ٢٥٦ ، ٢٥٧ . شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦١ . والكتاب : ٢ / ٣٤٥ .

(١٨) المصدر السابق نفسه ، هامشه . وانظر : شرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص : ١٧٦ ، تحقيق د . زهير غازي زاهد ، طبعة عالم الكتب : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، مكتبة النهضة العربية - بيروت .

(١٩) التعليق ، الوقشي : ١ / ٦٨ .

أفعل ، فيجب ألا ينصرف ، وهو منقول من (أبان) ماضي (يبين) ، ولو لم يكن منقولاً لوجب أن يُقال فيه : (أَبَيْنُ) بالتصحيح " .^(٢٠) وقد جعل رواية من روى بفتح النون شاهداً على خطأ من ظنَّ أنَّ وزنه (فَعَالٌ) ؛ معللاً بقوله : إذ لو كان كذلك لنَوَّنَ ؛ لأنه على ذلك التقدير عارٍ من سبب ثاب للعلمية .^(٢١)

مَنْ يتتبع رواية هذا الخبر في كثير من مظانّه يجد رواية (أَبَانَ) - بالمنع من الصرف - هي الرواية الأكثر انتشاراً من بين الكتب التي احتوته في بطونها^(٢٢)، ولا يعرف الباحث رواية (أَبَانَ) المصروفة هذه إلا في تعليق الوقشي التي ذكرها في كتابه^(٢٣)، ومن ثمَّ يميل الباحث إلى رواية (أَبَانَ) بغير تنوين ، ويقوّي ذلك عندي أمران ، أحدهما: أنه في حال كونه فعلاً ماضياً أعرب على الحكاية ، أو منقولاً من الفعل إلى العلمية ؛ فالفعل ما زال محتفظاً بطاقته الفعلية المتجددة؛ مما يجعلها من قبيل التيمن على من أطلق عليه ذلك ، فيوصف بالإبانة والكشف والوضوح ، وكذا القول عند إجرائه إجراء ما لا ينصرف ؛ إذ ما جعله ممنوعاً من الصرف إلا قوة الشبه بالفعل التي تجعله ذا طاقة فعلية متجددة ، كما بينّا .

والأمر الآخر: أن العرب لها أنساق عديدة معهودة في تسمية الأشياء بأسمائها ، فقد تسمي أبناءها حرباً ، وليثاً ، ومصعباً ، لتحقيق معنى الشجاعة والإقدام اللذين يرتبطان بذكر هذه الأسماء، وقد تسمي الأبناء بأسماء تدل على التفاؤل لا التشاؤم ، وعلى النجاح لا الفشل ؛ فمن هنا لا أرجح أن يكون (أبان) من التأيين وهو ذكر محاسن الميّت ؛ لما فيه من لفظ (الموت) إلا في حال إرادتهم عدم الخوف ، أو يكون من (أَبْنَتُهُ) وهو اتهام الرجل بسوء .

(٢٠) شواهد التصحيح والتوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ابن مالك ، ص : ١٥٦ .

(٢١) المصدر السابق نفسه .

(٢٢) انظر : شرح صحيح البخاري ، ابن حجر : ٥٣٣/١ . والموطأ، رواية يحيى الليثي: ٦٢/١، حديث : ٥٧ ، التمهيد : ٣٥١/٣ . والكاتدهلوي ، أوجز المسالك : ٣٩٤/١ . وفي الموطأ المطبوع : ٢٦/١ ، حديث = ٢٢ .

(٢٣) التعليق ، الوقشي : ٦٨ / ١ .

وثمة شيء آخر أن (أَبَانَ، وَجَلَا) من حقل دلالي واحد ، فدلالتهما دلالة الكشف والوضوح؛ ممّا يجعل الباحث يستأنس بهذه الملاحظة التي أرى من خلالها أن (أفعل) التي يُحكى بها ، أو تنقل إلى العلمية ليُسَمَّى بها ، هي من ذوات دلالة الشرف والحمد والتفاؤل والهمة العالية ، والسمو والرفعة . والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

ولعلّ الوقشي ذهب إلى صرف (أَبَانَ) مذهب الجمهور في كون الاسم اشترك والفعل في وزن واحد ، أو هما فيه سواء؛ وبذا لم يكن ممنوعاً من الصرف^(٢٤). وقد يكون رأي الجمهور هذا سبباً في نشأة بعض الأمثال النحوية- التي تروى على سبيل التندر والسخرية- أنه (مَنْ منع أبان فهو أتان)^(٢٥)، وما من شك في أن في هذا التندر كلاماً غير مقبول ؛ لافتقاره إلى المنهجية . ولم يُبْنَ على حياد علمي يراد به إنصاف ؛ إذ إن ابن مالك - وهو من هو- قد منعه من الصرف .

(٢٤) أوضح المسالك ، ابن هشام : ٤ / ١٢٧ ، ١٢٨ ، هامشه .

(٢٥) من كتاب " شرح ألفية السيوطي في علم الحديث (المسمى إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر ، للشيخ محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الولوي (المدرس بدار الحديث الخيرية بمكة المكرمة) : ١ / ١٠٢ ، ١٠٣ ، بتصحيح وشرح العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م ، دار الآثار للنشر والتوزيع ، القاهرة) وهذا نصه : قال الناظم :

١١٧- لَأَتْسِ : دَاوُدُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبَانَ وَاَعَدَّ لِأَسَانِيدِ الْيَمَنِ

وقد ذكر الشارح : (فائدة) : "واعلم أنَّ في صرف (أبان) خلافاً مشهوراً الصحيح الذي عليه الأكثرون صرف (أبان) والهمزة أصل ، والألف زائدة ، ووزنه فعال كغزال ، ومنعه من الصرف بعضهم لوزن الفعل والعلمية ، إذ الهمزة عنده زائدة والألف بدل من ياء ، فوزنه أفعل" . أفاده النووي - رحمه الله تعالى . قلت (أي: الشارح) وعلى الأول قيل : من لم يصرف (أبان) فهو أتان . [انظر : تهذيب الأسماء واللغات ، للإمام العلامة الفقيه الحافظ أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (٦٧٦هـ) : ١ / ٩٧ ، ٩٨ ، الجزء الأول من القسم الأول ، إدارة الطباعة المنيرية] .

المطلب الخامس : دلالة الإبدال في لام الفعل

توطئة :

أُدرجت هذه المسألة ضمن الاختلاف الصيغي ، لِمَا فيها من تغييرات تختص بصيغة (انتفل) أو (انتفى) ، فقد أُبدِلَ بين اللام والياء المنقلبة ألفاً ؛ لأن الاختلاف الوارد فيها يختص بالصيغة نفسها ، ولئن كان الإبدال اللغوي يدرس ضمن مباحث علم اللغة والأصوات - كما ينبغي له - إن الباحث تناوله من الوجهة الصرفية لمجيء حرف مكان حرف في الصيغة المفردة ، وهذه تغييرات - داخل البنية ذاتها - يدخلها الصرف ؛ ولأنَّ كتب التصريف جعلت الإبدال بأنواعه ضمن مباحثها ؛ ولأنَّ بين صيغتي (انتفل) و(انتفى) دلالة مكتسبة ، لذا ضممتها إلى الجانب الصيغي ؛ لاختصاص الصيغة - في الأصل - بما له دلالة تصريفية .

الحديث : " وحدثني عن مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ؛ أنَّ رجلاً لآعن امرأته في زمان رسول الله ﷺ وانتفل من ولدها . ففرق رسول الله ﷺ بينهما وألحق الولد بالمرأة " ^(١) .

الوقشي : وقوله : " وانتفل من ولدها " ^(٢) رواية يحيى : (انتفل) ، وخالفه سائر الرواة فقالوا : (انتفى) ، واعتدَّ كثير من الناس رواية يحيى هذه غلطاً ، وليست بغلط ، قال يعقوب وغيره : انتفيت من الشيء وانتفلت ، وقد ذكر ابن قتيبة في باب المبدل ،

(١) التعليق : ٢ / ٤١ . أخرجه مالك في : ٢٩ - كتاب الطلاق ، ١٣ - باب ما جاء في اللعان ، حديث = ٣٥ . وفي الموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي : ٢ / ٧٨ ، حديث = ١٦٤٣ . الموطأ المطبوع ، الشيخ محمد عبد الباقي - رحمه الله تعالى : ٢ / ٥٦٧ . وأخرجه البخاري في : ٦٨ - كتاب الطلاق ، ٣٥ - باب يلحق الولد بالملاعة . ومسلم في : ١٩ - كتاب اللعان ، حديث = ٨ . وانظر : الاستذكار ، ابن عبد البر : ١٧ / ٢١٦ ، وله في التمهيد : ١٤ / ١٥ شرح الموطأ ، الزرقاني : ٣ / ٥١ . وأوجز المسالك ، الكاندهلوي : ١١ / ٢٢٠ ، ٢٢١ . الموطأ برواياته ، لأسامة الهلالي : ١ / ٤٩٥ . فتح الباري ، ابن حجر : ١٢ / ١٩٠ . وإكمال المعلم ، القاضي عياض : ٥ / ٨٧ . والموطأ ، رواية يحيى الليثي : ٢ / ٧٨ .

(٢) انتفل الرجل ، إذا اعتذر . أبو عبيد ، وابن شميل : انتفلت منه وانتفيت منه ، بمعنى واحد . الليث : قال لي فلان قولاً فانتفلت منه ، أي أنكرت أن أكون فعلته . [تهذيب اللغة ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري : ١٥ / ٢٥٧ ، تحقيق محمد عوض مرعب ، الطبعة الأولى : ٢٠٠١ م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت] .

قول الأعشى^(٣): [بحر البسيط]

وإنْ مُنِيتَ بنا عن غبِّ معركةٍ لا تُلَفِّنا من دماء القوم ننتفلُ

وإنما سميت الرابعة والخامسة والسادسة من الشهر نفلا ؛ لأن الهلال ينتفل فيها من الشمس ويبعد عنها .^(٤)

وردت مادة (نفل ، ونفي) في المعاجم بمعنى الزيادة عن الأصل والبعد والتبرؤ ؛ ففي اللسان " انتفل من الشيء : انتفى وتبرأ منه . قال أبو عبيد : انتفلتُ من الشيء وانتفيتُ منه بمعنى واحد أنه إبدال منه"^(٥) ، وذكر بيت الأعشى السالف ، وحديث ابن عمر مناط البحث^(٦)

إذن هناك تبادل صوتي بين (الياء واللام) واتحدت الدلالة بينهما أو تكاد ؛ لذا أطلق ابن جني على هذه الظاهرة - في غير ما موضع - المصاقبة ، وإمساس الألفاظ أشباه المعاني^(٧) وقال: "هذا غور من العربية لا ينتصف به ولا يكاد يحاط به ، وأكثر العرب عليه ، وإن كان غُفلا

(٣) التعليق ، الوقشي : ٢ / ٤١ ، ٤٢ . وديوان الأعشى (الصباح المنير في شعر أبي بصير) ، مع شرح ثعلب ، ص : ٤٨ ، قصيدة (٦) ، بيت (٦٤) . طبعة : ١٩٢٧م . قال في شرحه : انتفى وانتفل واحد . وروايته في الديوان (لنن) بدلا من (وإن) : لنن مُنِيتَ بنا عن غبِّ معركةٍ لا تُلَفِّنا من دماء القوم ننتفلُ .

(٤) التعليق ، الوقشي : ٢ / ٤١ ، ٤٢ .

(٥) الإبدال اللغوي : هو انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير حرف من أحرفهما ، نحو : قَضَمَ (أكل اليباس) ، وَخَضَمَ (أكل الرطب) . وله أسماء أخرى هي : الإبدال ، والإبدال الاشتقائي ، والاشتقاق الأكبر ، والاشتقاق الكبير ، والبدل ، والتعاقب ، والقلب ، والمبدول ، والمحول ، والمضارعة ، و المعاقبة ، والنظائر ، والمقلوب . اللسان ، مادة (ن ف ل) ، ص : ٤٥١٠ . وانظر : تهذيب اللغة للأزهري (٣٧٠هـ) : ١٥ / ٣٥٧ [ن ف ل] ، وصفحة : ٤٧٦ [ن ف ي] ، تحقيق الأستاذ إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب العربي ١٩٦٧م . وأيضا : المحكم والمحيط الأعظم ، ابن سيده (٤٥٨هـ) : ١٠ / ٣٨٠ [ن ف ل] ، وانظر : ص : ٤٩٥ ، مادة [ن ف ي] ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هندواي ، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى . بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م . والمعجم المفصل في علم الصرف : ص ٢١ ، إعداد الأستاذ راجي الأسمر ، مراجعة الدكتور إميل يعقوب . دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

وهو عند أهل الصرف : وضع حرف مكان آخر ، وهذا ما درج عليه شراح الألفية ، وقد عرّفه الرضي في شافية ابن الحاجب بأنه : جُعِلَ حَرْفٌ لَيْسَ عَلِيلاً وَلَا هَمْزَةً مَكَانَ حَرْفٍ لَيْسَ مِنْهَا . انظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، الدكتور محمد سمير اللبدي ، ص : ١٩ ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

(٦) التعليق ، الوقشي : ٢ / ٤١ ، ٤٢ .

(٧) الخصائص ، ابن جني : ٢ / ١٥٢ .

مَسْهُوًّا عَنْهُ" ^(٨) ، ويسمّيها آخرون إبدالاً : كابن سيده في المخصص ، وأبي الطيب اللغوي في كتابه الإبدال ، وابن جني في الخصائص على اختلافهم في تناول الظاهرة وتوصيفها . ^(٩)

وأما اختلافهم في تصنيف هذه الظاهرة أهى من قبيل الإبدال ؟ في كونه صرفياً أو لغوياً - بتفصيلات وتفرعات على كثرة المتناولها ، أم هي من قبيل لهجات مختلفة تغيرت عن أصلها بتأثير البيئة ؟ .

فيرى ابن عصفور أن الياء تبدل من ثمانية عشر حرفاً ، منها : اللام ، ولم يذكر من بينها الألف والواو ؛ لأن ذلك من باب القلب ... ، فأبدلت من اللام في : أُمْلِيتُ الكتاب . إنما أصله " أُمْلَلْتُ " ، فأبدلت اللام الأخيرة ياءً . وقد جاء القرآن باللغتين جميعاً ، قال تعالى : ﴿ وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ [الفرقان : ٥] ، وقوله تعالى : ﴿ وَلِيُمْلِلَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلِيَتَّقِيَ اللَّهَ رَبَّهُ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] . وإنما جعلنا اللام هي الأصل ؛ لأن " أُمْلَلْتُ " أكثر من " أُمْلِيتُ " . ^(١٠) وذكر في موضع آخر من الكتاب : أن اللام تبدل من حرفين ، هما : الضاد ، والنون . على نحو ما ذكر . ^(١١) ونقل المحقق في الحاشية ما نقله أبو حيان عن ابن السّيد أن بعض العلماء جعل (تَنَسَّلِي) من معلقة امرئ القيس أصله تَنَسَّلُ ، أبدلت اللام الثانية ياءً ، وكسرت الأولى من أجل الياء . فهو مطاوع (سَلَّ يَسْلُ) .

ويرى أبو حيان أن اللام الأولى هي الأصل ، ظهر لَمَّا فك الإدغام لإبدال الثانية، وليس مجتلباً لأجل الياء . ^(١٢)

(٨) المصدر السابق : ١٤٥ / ٢ .

(٩) كتاب الإبدال ، أبو الطيب اللغوي عبد الواحد (٣٥١هـ) : ١ / ٦٩ [المقدمة] ، تحقيق عز الدين التنوخي ، مطبوعات المجمع اللغوي بدمشق ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م . وانظر : الخصائص ، ابن جني : ١٥٢ / ٢ .

(١٠) الممتع في التصريف ، ابن عصفور (٦٦٩هـ) ، ص : ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، الطبعة الأولى ، لبنان ناشرون - ١٩٩٦م . وانظر : شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ٢١٠ / ٣ .

(١١) الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، ص : ٢٦٨ .

(١٢) المصدر السابق ، ص : ٢٤٧ [حاشية رقم (١٠)] . وانظر : أنواع الإبدال ، (المعجم المفصل) ، إعداد : راجي الأسمر في كتابه ، ص : ٩ - ٤٠ ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

وفي معجم المصطلحات النحوية والصرفية أن للإبدال أربعة صور، إحداها : إبدال صحيح من صحيح ، نحو : اضطبر أصلها اصتبر . وثانيها : إبدال صحيح من عليل ، نحو : تراث وتهمة حيث وضعت التاء فيهما مكان الواو في أولهما . وثالثها : إبدال عليل من صحيح ، نحو : دينار وقيراط ، وأصلهما دنَّار وقَرَّاط . وآخرها : إبدال عليل من عليل ، نحو : قال وباع وغزا وجري، وأصولها : قول وبيع وغزو وجري .^(١٣)

ويرى أبو الطيب اللغوي " أنها لغات مختلفة لمعان متفقة بينها تقارب ، ودليله أن قبيلة واحدة لا تنطق صيغتين معاً " .^(١٤)

ومن ثم فالإبدال ظاهرة لغوية معللة ، لها أسبابها التي ساعدت على إيجادها، وأهداف وُجدت لأجلها ، ودواع لعبت دورا إيجابيا في ظهورها ، وقد أدرك اللغويون القدامى منذ وقت مبكر إمكان وقوع الإبدال ، "وقلما تجد حرفاً ، إلا وقد تجد فيه البدل إلا نادرا" .^(١٥)

ويرى الدكتور أحمد علم الدين الجندبي أن هناك قرابة بين الميم والنون والياء ؛ ولذا حدث تبادل بينهما في اللهجات العربية ، ثم ساق مقالة صاحب " كتاب بصائر ذوي التمييز " ، فإذا عرفنا أن النون والميم من أكثر الأصوات شيوعا في اللغة العربية ، إذ إن نسبة الميم (١٢٤) أربع وعشرون ومائة مرة في كل ألف من الأصوات الساكنة ، والنون (١١٢) اثنتا عشرة ومائة مرة كذلك، بينما الظاء مثلا (٣) ثلاث مرات في كل ألف من الأصوات الساكنة، فالنون والميم أكثر نسبة من غيرهما باستثناء اللام . فقد وردت اللام في القرآن جملتها (٣٣٥٢٢) ثنتين وعشرين وخمسمائة وثلاثاً وثلاثين ألف لَامٍ ، وعدد النونات جملتها (٢٦٥٢٥) خمس وعشرون وخمسمائة وست وعشرون ألف نونٍ ، والميمات جملتها (٢٦١٣٥) خمس وثلاثون ومائة وست وعشرون

(١٣) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، د محمد سمير اللبدي، ص : ١٩ .

(١٤) كتاب الإبدال ، أبو الطيب اللغوي : ١ / ٦٩ [المقدمة] .

(١٥) دراسات في فقه اللغة ، الدكتور صبحي الصالح ، ص : ٢١٥ . الطبعة السادسة عشرة ٢٠٠٤م ، دار العلم للملايين- بيروت .

ألف ميم . وهذه الكثرة تجعل الصوت عرضة للظواهر اللغوية كالأبدال وغيره ، ثم ساق تقريراً للنظرية اللغوية التي ترى " أنَّ الأصوات التي يشيع تداولها في الاستعمال تكون أكثر تعرضاً للتطور من غيرها" ^(١٦) ، وأحرف اللام والنون والميم من الناحية الصوتية أشباه لأصوات اللين ، وتشترك اللام مع النون والميم في كثرة شيوعها في الاستعمال العربي؛ فهي تمثل (١٢٧) سبعاً وعشرين ومائة مرة في كل ألف من الأصوات الساكنة، وكلما شاع استعمال الصوت كان عرضة للقلب والإبدال والإدغام ^(١٧)

ومن ثمَّ تطورت اللام في (انتفل) لكثرة الاستعمال إلى (انتفى) فأبدلت ياءاً ثمَّ قلبت ألفاً لوقوعها متطرفة مسبقة بفتح ، والإبدال بين اللام والياء في اللغة ليس ممتنعاً ، فأبو الطيب اللغوي نسب للأصمعي والليثاني قولهما : " تَغَلَّلْتُ بِالْغَالِيَةِ وَتَغَلَّيْتُ بِهَا ، ... ، وقالوا : هوامِل الإبل وهوامِها : ضوَّالَّها " ، وقد يبدلون بعض الحروف ياء ، كقولهم في سادس سادي ، وفي خامس خامي ^(١٨) ، وأنشد ابن الأعرابي للفضل بن العباس ^(١٩) : [بحر الخفيف]

حبذا هي من خلّة لو تخالبي

إنّ سلمى هي المنى لو توانبي

يريد لو تُخالل ، فأبدل من اللام ياءاً . وكما مرَّ آنفاً أنَّ الياء أبدلت من اللام في : أملتُ الكتاب وإنما أصله " أملتُ " ، فأبدلت اللام الأخيرة ياءً ^(٢٠) ، وقد عدّها ابن يعيش من قبيل اختلاف

(١٦) اللهجات العربية في التراث (القسم الثاني : النظام النحوي) ، الدكتور أحمد علم الدين الجندي : ٢ / ٤٤٠ ، ٤٤١ ، طبعة الدار العربية للكتاب ١٩٨٣ م . وانظر : بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي (٨١٧ هـ) : ١ / ٥٦٤ ، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، المكتبة العلمية - بيروت لبنان (بدون تاريخ) . وانظر : شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ٣ / ٢١٦ .

(١٧) اللهجات العربية في التراث (القسم الثاني : النظام النحوي) ، الدكتور أحمد علم الدين الجندي : ٢ / ٤٤١ .

(١٨) كتاب الإبدال ، أبو الطيب اللغوي : ٢ / ٤١٩ ، ٤٢١ . وانظر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي (٩١١ هـ) : ١ / ٤٧١ ، ٤٧٣ . شرح وضبط وتعليق : جاد المولى ، والبجاوي ، وأبو الفضل - رحمهم الله تعالى ، الطبعة الثالثة (بدون تاريخ) ، دار التراث - القاهرة .

(١٩) الفضل بن العباس اللهبي هو ابن عتبة بن أبي لهب ، ونسب هذا البيت لرجل من هذيل . وصرّح الدكتور التنوخي محقق كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي بقوله : وما هو في ديوان الهذليين ، وإنما أراد (لو تخالل) فلم يستقم له ذلك ، فأبدل من اللام الثانية ياءً .

(٢٠) الممتع ، ابن عصفور ، ص : ٢٤٤ ، ٢٤٧ .

اللغات ؛ لأن تصرفهما واحد ، فتقول : أملئ الكتاب يمليه إملاءً ، وأملّه يُملّه إملالاً ، فليس جعل أحدهما أصلاً والآخر فرعاً بأولى من العكس .^(٢١) مما جعلني أطمئن في المسألة - مناط البحث - التي تقضي بأن " انتقلتُ من الشيء وانتفيتُ منه " بمعنى واحد ..^(٢٢) ولكن يبقى الجانب الدلالي الذي يجعل لكل صيغة منهما وجهًا تنماز به - ولو قليلاً - عن الأخرى .

فلئن كانت الياء - المبدلة من اللام - من أحرف اللين ، وكانت اللام أشبه لأصوات اللين إنَّ إبدال أحدهما من الأخرى أمر مستساغ لغة ؛ لما بينهما من تقارب صوتي .^(٢٣) ففي الألف المَدِّيَّة^(٢٤) لـ (انتفى) - من إطلاق نفسٍ وامتداد صوتٍ - دلالة على أن المتلاعن قد أعلن تبرؤه من هذا الولد مطلقاً ، وهو ما أوجبه الشارع من أحكام المتلاعنين .

فإذا ما التفتنا إلى دلالة الفعل (انتفل) وما في حرف اللّام من خصائص صوتية كالمرونة والتماسك ، "وما يصحبه من حبس للهواء - والحبس معتدل غير شديد - ثم انفلاقها"^(٢٥) . فيتلمس من هذه الصيغة التي يعتريها - ولو يسيراً - شيء من القلق والتوتر اللذين يصحبان الرجل الذي لاعن زوجته يناسبه ما في الصوت من اندفاع للهواء بعد حبس ، ومن ثمَّ فهي دلالة مبعثها الحال والمقام . والله أعلم .

(٢١) شرح المفصل ، ابن يعيش : ١٠ / ٢٤ .

(٢٢) اللسان ، مادة (ن ف ل) ، ص : ٥١٠ .

(٢٣) معلوم أن اللام من الحروف الصوامت ، والياء من أحرف اللين وهو مما لا يخفى . وانقلاب اللام ألفاً أمر معهود في اللغة ؛ فقد ورد قوله : " حتى تجلّاني ... " في الحديث المطول - نسبياً - الذي رواه مالك - رحمه الله تعالى - في : ١٢ كتاب صلاة الكسوف ، ٢ - باب ما جاء في صلاة الكسوف ، حديث = ٤ . (انظر: الموطأ المطبوع لعبد الباقي ، ص : ١٨٨) . [وأخرجه البخاري - رحمه الله تعالى - في : ٤ - كتاب الوضوء ، ٣٧ - باب من لم يتوضأ إلا من الغشي المتقل وأخرجه مسلم - رحمه الله تعالى - عن أسماء بنت أبي بكر - رضي الله تعالى عنها - في : ١٠ - كتاب الكسوف ، ٣ - باب ما عُرِضَ على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار ، حديث = ١١] . والشاهد فيه مجيء (تجلّاني) ، فيقول الوقشي : أصل (تجلّاني) بثلاث لامات فاستثقل اجتماعهن فأبدلَ من اللام الثالثة ياءً ، وانقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، كتظنّى وتسنّى ، والأصل : تظننّ وتسننّ . [انظر : التعليق ، الوقشي : ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤] .

(٢٤) هذه الألف منقلبة عن ياء صرفياً ؛ حيث تطرفت الياء إثر فتح فانقلبت ألفاً .

(٢٥) أسباب حدوث الحروف الشيخ الرئيس ، أبو عليّ الحسين بن عبد الله بن سينا (٣٧٠هـ - ٤٢٨هـ) ، ص : ٨١ ، ٨٢ . تحقيق : محمد حسان الطيّان ، ويحيى مير علم ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

وقد تدخل المسألة باختلاف صيغتها – والحال كذلك – ضمن التصنيف اللهجي للقبائل العربية ؛ استثناساً بقول الفراء في (أَمَلْتُ وَأَمَلَيْتُ) : " أَنَّ (أَمَلْتُ) : لغة أهل الحجاز وبني أسد، (وَأَمَلَيْتُ) : لغة بني تميم وقيس " . (٢٦)

وهناك من الباحثين من يرى أنها ظاهرة ، وعدّها من قبيل الترخيم إذ حَذَفَ الحرف (من الصوامت) ، وأطال الحرف الذي قبله ؛ فنشأت حركة طويلة وهي الألف اللينة أُطْلِقَ عليها الصوائت . (٢٧)

(٢٦) تهذيب اللغة : ١٥ / ٣٥٢ . اللسان : (م ل ل) . وانظر: خصائص لغة تميم أصواتا وبنية ودلالة ، ص : ١٢٣ ، ١٢٤ . الرسالة العلمية .

(٢٧) إبدال الحروف الصوامت حروفاً صوائت في اللغة العربية ، د. يحيى بن علي المبارك ، المصدر: الدرعية، السنة الرابعة - العدد الخامس عشر، رجب ١٤٢٢ هـ - أكتوبر ٢٠٠١ م. حقوق النشر محفوظة لموقع الألوكة ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٢ م. آخر تحديث للشبكة بتاريخ : ١/١/١٤٣٤ هـ . الساعة : ٢١ ، ٦ .

الفصل الثالث : الاختلاف التركيبي

وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول : الجملة الاسمية

المبحث الثاني : الجملة الفعلية

المبحث الثالث : المجرورات ، والتوابع

المبحث الرابع : الأساليب ، والأدوات

الاختلاف التركيبي

توطئة :

يجمع هذا الفصل المسائل التي اختلفت رواياتها في التراكيب النحوية التي وردت في الموطأ سواء أكان حديثاً نبوياً شريعاً أم كان قولاً من فقه الإمام مالك ، وهما مادتا هذا البحث اللتان تناولهما أبو الوليد الوقشي بالتعليق الدلالي في كتابه ، ومن ثم يحسن بي أن أمهدُ للدخول في هذا الفصل قبل خوض غمار التحليل الدلالي التركيبي لهذه المسائل ، متناولاً المعاني النحوية المشتركة الأساسية والمعاني المكتسبة وقد تُسمَّى في علم الدلالة : معنى المعنى ؛ حيث إنَّ صحة التراكيب موقوفة على صحة الجانب الدلالي .

لذا يتناول النحو المعاني الوظيفية التي تستبين بها العلاقات السياقية ، فينظر إلى الكلمة من حيث أداؤها (وظيفة) الفاعل ، والمفعول ... وغير ذلك ، ثم من حيث علاقاتها لدى أدائها هذه الوظيفة بالكلمات الأخرى ذوات الوظائف التي تتكامل معها في السياق .^(١)

وحيثما كان لكل لغة أنظمة تركيبية ، ولهذه الأنظمة التركيبية خواص كالتعدد والترابط والتداخل فإنَّ النحو يضبط ذلك كله ، بل ويصحبها إلى دلالات متعددة ، ثمَّ إنَّ التراكيب اللغوية متعددة الأنماط ، ولكل نمط تركيبى صياغته وإطاره الدلالي الخاص به ، تكتسب دلالاته من السياق والموقف الكلامي الذي تجري فيه هذه التراكيب التي تتآزر قرائنها النحوية وتتعاقد؛ ولأنَّ صحة التراكيب موقوفة على صحة الجانب الدلالي حيث تنعقد به ؛ ومن ثمَّ فالتكامل (التعاقب الحميم) بين النحو والدلالة مطلب لسانی يقتضيه منطق اللغة وسننّها ، ولأنَّ تنوع البنية التركيبية داخل السياق يُسهم في إبراز الطاقات الإيحائية التي تتيح للمتلقى فرصاً لاستكناه مضامينها وأبعادها الفنية .^(٢)

(١) انظر: دلالة السياق ، إعداد : ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي ، ص : ٢٩٩ ، [دكتوراه مطبوع ضمن سلسلة الرسائل الموصى بطبوعها رقم : ٣٣] ، معهد البحوث العلمية ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ١٤٢٤ هـ .

(٢) الدلالة التركيبية في سورة التوبة ، أ.م.د. كوليزار كاكل عزيز ، و.م.م. فخرية غريب قادر ، ص : ٣٤ . مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، المجلد (١٧) ، العدد (٩) ، تشرين الأول ٢٠١٠ م .

وعندما تستخدم الجملة بوصفها وحدة دلالية كبرى في سياق ما ، تصير مقولة كلامية ، ونظرًا لارتباطها بالسياق ، فإنَّ معناها أغنى من معنى الجملة .^(٣)

ومن ثمَّ فدراستنا للاختلاف التركيبي لا تعنى بوظيفة معنى لفظ في تركيب ، بل تروم دلالة التركيب ، وعلاقته المتماسكة وأثرها في المعنى ، والمتلقي يدرك بوعيه اللغوي مقاصد اللغة ، ومعاني هذه التراكيب ترتبط - دومًا - بالسياق النصي العام الذي جاءت فيه ، وتعد دراسة النص من خلال تركيبه هي الأساس في فهم دلالاته ، لأن التركيب متى افتقد الدلالة افتقد القيمة المنوطة به ، وقيمة المفردات المنتظمة تركيبًا بادية في وظائفها الدلالية .^(٤)

(٣) " المعنى وظلال المعنى : أنظمة الدلالة في العربية " ، الدكتور محمد محمد يونس ، ص : ٤١٩ .

(٤) انظر: أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث ، توفيق الزيدي ، ص : ٧٣ ، الدار العربية للكتاب : ١٩٨٤م - تونس

المبحث الأول : الجملة الاسمية

وفيه مطلبان :

المطلب (١) : دلالة حذف التركيب بين المبتدأ واسم كان

المطلب (٢) : دلالة التركيب بين فتح همزة إن وكسرها

المطلب الأول : دلالة حذف التركيب بين المبتدأ واسم كان

تتناول هذه المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء تركيب الجملة الاسمية ، وقد حذف أحد أركانها ، فرواية الرفع : على حذف المبتدأ ، ورواية النصب : على حذف كان واسمها **قال مالك** - رحمه الله تعالى : «قَالَ مَالِكُ : الشُّفْعَةُ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ عَلَى قَدَرِ حَصَصِهِمْ يَأْخُذُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ بِقَدَرِ نَصِيبِهِ إِنْ كَانَ قَلِيلًا فَقَلِيلًا وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا فَبِقَدَرِهِ وَذَلِكَ إِنْ تَشَاخَوْا فِيهَا»^(١).

الوقشي : وقوله : " إِنْ كَانَ قَلِيلًا فَقَلِيلًا ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا فَكَثِيرًا " ، وفي بعض النسخ " فَبِقَدَرِهِ " هكذا الرواية بالنصب ، وهو صحيح . وتقديره - في العربية - إِنْ كَانَ النَصِيبُ قَلِيلًا فَيَكُونُ الْمَأْخُذُ قَلِيلًا ، وَإِنْ كَانَ النَصِيبُ كَثِيرًا فَيَكُونُ الْمَأْخُذُ كَثِيرًا . ووقع في بعض النسخ : " فقليل ... فكثير ، بالرفع في الثواني على إضمار مبتدأ ، والتقدير : إِنْ كَانَ النَصِيبُ قَلِيلًا فَالْمَأْخُذُ قَلِيلٌ فِي الشُّفْعَةِ وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا فَالْمَأْخُذُ كَثِيرٌ " .^(٢)

في واقع الأمر أن ظاهرة الحذف تُبنى عند النحاة على أنه : " ما كان معلوما في القول جاريا عند الناس فحذفه جائز لعلم المخاطب " وعرف أن " العرب تحذف إذا كان فيما أبقوا دليل على ما ألقوا " .^(٣)

ذكر سيويه في باب ما يُضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف : " الناس مجزيون بأعمالهم إِنْ خيرا فخيرٌ وَإِنْ شرا فشرٌ " ، و" المرء مقتول بما قتل به إِنْ خنجرا فخنجرٌ وَإِنْ سيفا

(١) التعليق ، الوقشي : ٢ / ١٧١ ، وفي بعض النسخ (وإن كثيرا فبقدره) . انظر : الموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي : ٢ / ٢٥٤ ، رقم (٢٠٨٨) . والموطأ المطبوع ، الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ٧١٥ / ٢ - ٣٥ - كتاب الشفعة ، ١ - باب ما تقع به الشفعة ، تابع شرح حديث : ٣ . وهو في كل كتب الموطأ من فقه الإمام مالك وشرحه للحديث الثالث . وانظر : الاقتضاب ، ابن عبد الحق : ٢ / ٣٢٠ . ويندرج تحتها مسألة في قول أسماء : " فقلت آية " . برفع آية على تقدير مبتدأ محذوف ، ونصبها على تقدير حذف الفعل . انظر : التعليق ، الوقشي : ١ / ٢٢٣ .

(٢) التعليق ، الوقشي : ٢ / ١٧١ . والاستذكار ، لابن عبد البر : ٢٨٠ / ٢١ . والمنتقى ، الباجي : ٨ / ٢٠١ . وشرح الموطأ ، الزرقاني : ٣ / ١٧٤ . وأوجز المسالك . للكاتدهلوي : ١٣ / ٥٠٢ . والموطأ المطبوع ، للأستاذ محمد عبد الباقي : ٧١٥ . والقول مناط المسألة للإمام مالك - رحمه الله تعالى .

(٣) المقتضب ، المبرد : ٣ / ١١١ ، ٢٥٤ ، وفهارسه : ٥ / ٢٠٩ . وانظر : الحذف والتقدير في النحو العربي للدكتور علي أبو المكارم ، في مبحث " الفرق بين الحذف والاتساع " ، ص : ٢٠٠ - ٢٠١ ، طبعة دار غريب القاهرة ، نشرة : ٢٠٠٨ م .

فسيف "رفع الثواني (فخنجر ... فسيف) على تقدير حذف المبتدأ، وقال : " ومن العرب من يقول : إن خنجرا فخنجرا ، وإن خيرا فخييرا وإن شرا فشرا، كأنه قال : إن كان الذي عمل خيرا جُزِي خيرا ، وإن كان شرا جُزِي شرا ، وإن كان الذي قتل به خنجرا كان الذي يُقتل به خنجرا " بنصب الثواني على تقدير حذف (كان) واسمها ، ورجح سيبويه الرفع وقال : " الرفع أكثر وأحسن في الآخر؛ لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها، وحسن أن تقع بعدها الأسماء " (٤)، ولابن مالك في ألفيته (٥) :

ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد (إن) و(لو) كثيرا إذا اشتهر

وفي شرح التصريح جاء إعراب : "الناس مجزيون بأعمالهم ؛ إن خيرا فخير، وإن شرا فشر" بنصب الأول على الخبرية لـ (كان) المحذوفة مع اسمها ، وهو "حذف وارد بكثرة في اللغة" (٦)، مقيس بعد (إن ، ولو) الشرطيتين جوازاً (٧)، ورفع الثاني على الخبرية لـ (مبتدأ) محذوف ، أي : إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير ..."، وقد عرض الشيخ خالد الأزهرى مناط القوة والضعف

(٤) جدير بالذكر أن سيبويه جاء بأغلب شواهد في هذا الباب على إضمار (كان واسمها أو كان وخبرها) في جملة الشرط لا الجواب ، ومما يُعلم أن سيبويه عمل على ترجيح الرفع في الثواني ، وإن كان النصب جائزا [الكتاب : ٢٦٠ / ١ ، ٢٦١ . وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٩٧] . وسيأتي إن شاء الله تعالى تخريج حديث : « الناس مجزيون بأعمالهم ... » في الحاشية رقم (٣٣) من هذه المسألة .

(٥) متن الألفية ، الدكتور عبد اللطيف الخطيب : ١٠ .

(٦) وقد نبه ابن مالك إلى الحذف المشار إليه ، وجعل كلامه يصب فيما له صلة بحذف (كان) بعد الشرط في جملته لا في الجواب ، انظر شواهد التوضيح ، لابن مالك : ٧١ .

(٧) انظر : شرح التسهيل ، لأبي حيان : ١ / ٣٦٣ . شرح الأشموني على الألفية المسمى " منهج السالك إلى ألفية ابن مالك " : ١ / ٣٨١ ، حققه وشرح شواهد الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية : ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة . والنحو الوافي ، عباس حسن : ١ / ٥٨٤ . وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، ص : ٢٠٨ ، د . طاهر سليمان حموده ، الدار الجامعية ١٩٩٨ م ، جامعة الإسكندرية .

في الصور التي يجوز فيها مثل هذا التركيب ، فقال^(٨) " ففيهما نصب الأول ورفع الثاني وهو أرجحها^(٩) ، أو رفع الأول ونصب الثاني وهو أضعف الوجوه وأرداها^(١٠) ، وفيهما نصب الأوائل والثواني أو رفعهما ، وهما متوسطان بين القوة والضعف "^(١١) .

وتتلور المسألة - اختلاف التركيب الوارد - في جملة الجزاء التي دخلت عليها الفاء فهي معنية بها ، ولا تتعلق بالجملة الشرطية بعد (إن) ، سواء ذكر الشرط أو لم يذكر^(١٢) ، وهذان التركيبان ، هما : تركيب ورد فيه نصب الثواني ، وآخر ورد فيه رفع الثواني ، فإما أن يقال : (فقليلًا ... فكثيرًا) بالنصب على الخبرية بحذف (كان) واسمها ، وهو تقدير الوقشي^(١٣) ، وإما بتقدير فعل ناصب سواء كان مبنيا للمعلوم أو مبنيا للمجهول ، كقولنا : (فليعط قليلًا ... فليعط كثيرًا) ، وهو ما يسائر طريقة سيبويه للتقدير في الحديث الذي أورده في كتابه بتقدير فعل مبني

(٨) شرح ابن النازم على ألفية ابن مالك ، تأليف ابن النازم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن مالك (٦٨٦هـ) : ١٠٠ - ١٠١ ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى : ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م ، دار الكتب العلمية - بيروت . وانظر : شرح التصريح بمضمون التوضيح ، الشيخ خالد الأزهرى : ١ / ٢٥٤ .

(٩) لأن فيه إضمار (كان) واسمها بعد (إن) ، وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء ، وكلاهما كثير مطرد . انظر : أوضح المسالك ، ابن هشام : ١ / ٢٦٠ ، ٢٦١ . شرح التصريح ، الشيخ خالد الأزهرى : ١ / ٢٥٥ .

(١٠) لأن فيه حذف (كان) وخبرها بعد (إن) وحذف فعل ناصب بعد الفاء ، وكلاهما قليل غير مطرد ، ولذلك لم يذكره سيبويه ، [المصدر السابق نفسه ، وانظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) ، ص : ١١٩٠ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣ / ١٤٧] .

(١١) قال الشلوبين : هما متكافئان ، قال تلميذه ابن الضائع : لأن في كل منهما الأقوى والأضعف ، ففي نصبهما قوة نصب الأول ، وضعف نصب الثاني ، وفي رفعهما ضعف رفع الأول وقوة رفع الثاني ، فتساويا ، وقال ابن عصفور : رفعهما أحسن من نصبهما [انظر : شرح التصريح : ١ / ٢٥٥ ، ونسب صاحب التصريح هذا القول لأبي حيان في الارتشاف ، لكني لم أجده في كتابه الارتشاف ، نشرة مكتبة الخانجي . القاهرة] ، وانظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١ / ٣٨٢ .

(١٢) انظر : ذلك في شواهد التوضيح ، ابن مالك : ٧١ ، وعقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي للسيوطي : ٩ / ٦٩ .

(١٣) التعليق ، الوقشي : ٢ / ١٧١ .

للمجهول^(١٤)، وذكر العكبري في مثل هذا أنه قدّر النصب بفعل مبني للمعلوم محذوف^(١٥) ، وإما أن يقال: (فقليلٌ ... فكثيرٌ) بالرفع على الخبرية بحذف المبتدأ^(١٦).

فحالة النصب لها تقديران ، أحدهما : أن يُقدَّرَ الفعل التام الذي نصب (فقليلًا ... فكثيرًا) ، وثانيهما : أن تُقدَّرَ (كان) المحذوفة مع اسمها^(١٧) ، فقد نصب سيبويه الثواني بالفعل المبني للمجهول ، وجعل المنصوب مفعولا به ثانيا في تركيب : " وإن خيرا فخييرا وإن شرا فشرا ، كأنه قال : إن كان الذي عمل خيرا جزي خيرا ، وإن كان شرا جزي شرا " ^(١٨) ، ونصب به (كان) المحذوفة مع اسمها في تركيب : " وإن كان الذي قتل به خنجرا كان الذي يُقتل به خنجرا " ^(١٩).

وأما دلالة النصب (فقليلًا ... فكثيرًا) على تقدير حذف الفعل الناصب - سواء كان مبنيًا للمعلوم أو للمجهول - فمراعاة لغرض السامع ؛ لأنه لا رغبة للمتكلم في ذكر الفاعل ، وإنما تعلق القصد بذكر المفعول لا غير^(٢٠) ، وهو إيجاز بالحذف تم بدليل^(٢١) ؛ من أجل الرغبة في إبهامه ، ولئلا " ينصرف انتباه السامع إلى أمور لا يقصدها المتكلم فضلا عما فيه من إيجاز للعبارة وإطلاق لمعناها دون تقييدها بالمحذوفات ... " ^(٢٢).

(١٤) الكتاب ، سيبويه : ١ / ٢٥٨ .

(١٥) إعراب الحديث النبوي ، العكبري ، ص : ١٨٤ .

(١٦) وهو - أيضا - تقدير الوقشي .

(١٧) وهو ما اختاره الوقشي في كتابه التعليق على الموطأ : ١ / ١٧١ .

(١٨) الكتاب ، سيبويه : ١ / ٢٥٨ .

(١٩) المصدر السابق نفسه .

(٢٠) حاشية الصبان : ٢ / ٦٢ وما بعدها . وانظر: المبني للمجهول تراكيبه ودلالاته في القرآن ، الدكتور شرف الدين الراجحي ، ص : ٢٤ ، كلية الآداب - جامعة الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية : ١٩٩٩ م .

(٢١) أي : هناك دليل عليه . [استغني بدلالة الظاهر] .

(٢٢) ما لم يُسمَّ فاعله في القرآن الكريم : ١٩٣ ، ١٩٦ ، كريمة مصطفى السيد الأمير ، رسالة دكتوراة ، جامعة الإسكندرية ٢٠٠١ م .

ولعله من الدواعي الدلالية التي تجنى من وراء ذلك أن دلالة النصب على تقدير (كان) المحذوفة مع اسمها - وهو اختيار الوقشي - تتضمن مراعاة لغرض السامع^(٢٣) الذي يهيمه النصيب الذي سيأخذه من الشفعة من حيث القلة والكثرة ، وقد عُلِمَ ذلك بالمذكور ، والإيجاز الذي يُكسب تخفيف العبارة قوة ، ويجنبها الثقل والترهل اللذين يؤديان إلى استطالة التركيب بغير ما سبب ؛ ولذا كان الحذف .

فأما دلالة (فقليل) ... فكثيرٌ بالرفع على الخبرية بحذف المبتدأ ، فقد أفادت أن السامع له رغبة^(٢٤) في سرعة ما يؤخذ من الشفعة ، واللهفة في معرفته بذكر الخبر ، وتلك دلالة حاصلة من وجود فاء التعقيب في سياق القطع والاستئناف ؛ " اعتماداً على ما سبق ذكره حيث يبدءون بذكر الشيء ويقدمون بعض أمره ، ثم يدعون الكلام الأول ، ويستأنفون كلاماً آخر ، وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ .^(٢٥)

ويميل الباحث إلى القول برفع الثواني (فقليل) ... فكثيرٌ بالرفع على الخبرية بحذف المبتدأ وترجيحه على القول بالنصب ، لما ذكره سيبويه في قوله : " الرفع أكثر وأحسن في الآخر ؛ لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها ، وحسن أن تقع بعدها الأسماء " ^(٢٦) ، وما ذكره الشيخ عبد القاهر في الدلائل بقوله : " ويُحذف في القطع والاستئناف اعتماداً على ما سبق ذكره حيث يبدءون بذكر الرجل ويقدمون بعض أمره ، ثم يدعون الكلام الأول ، ويستأنفون كلاماً آخر ، وإذا فعلوا ذلك ، أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ ^(٢٧) ، ولما فيه من تقليل

(٢٣) كدلالة الحذف السابقة .

(٢٤) حسب قصد المتكلم .

(٢٥) دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني (٤٧١ هـ) ، ص : ١٤٧ ، قرأه و علق عليه الأستاذ محمود محمد شاكر ، الناشر : مكتبة الخانجي ، ٢٠٠٤ م - القاهرة .

(٢٦) الكتاب ، سيبويه : ١ / ٢٥٨ .

(٢٧) دلائل الإعجاز ، ص : ١٤٧ .

المحذوف^(٢٨) ؛ فالحذف خلاف الأصل ، وكلما كان المحذوف قليلا كان الخروج عن الأصل قليلا .^(٢٩)

ومما استرعى انتباه الباحث ما ورد في حاشية كتاب التعليق - وهو كلام المحقق^(٣٠) عن تمثيل النحاة بالقول الذي نسبوه إلى النبي ﷺ : " الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر " ، يقول المحقق : ليس بحديث ، وإنَّ حديث " إن كان قليلا فقليلا ، وإن كان كثيرا فكثيرا " أولى بأن يتمثل به النحاة^(٣١) .

وأنا أخالفه فيما ذهب إليه ؛ لأن تمثيل النحاة بـ " الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر " - وإن لم يُنسب إلى النبي ﷺ ، فقد رواه ابن جرير الطبري في تفسيره موقوفا عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - وذكره الدكتور محمود فجال أن : " البغدادى في تخريجه لأحاديث شرح الرضوي للكافية أورد في خبر " كان " حديث : " الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر " ، ورواه ابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح) مرفوعا إلى النبي ﷺ بلفظ : " المرء مجزي بعمله " ، وهو من أمثلة النحويين ، وأول من مثّل به سيبويه في أوائل كتابه^(٣٢) .

إنَّ ما نادى به المحقق بأولوية تمثيل النحاة بالقول الذي ورد في المسألة مناط البحث ليس بحديث ، وهو ليس منسوباً إلى كلام النبي ﷺ ؛ والصواب أنه من فقه الإمام في المسألة ؛ ومن

(٢٨) في مقابل تقدير النصب حذف (كان) مع اسمها .

(٢٩) المغني للبيب : ٥ / ٣٣٦ وما بعدها ، وانظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، ص : ١٥٧ .

(٣٠) حاشية التعليق ، الدكتور عبد الرحمن العثيمين ، ص : ١٧١ .

(٣١) المصدر السابق نفسه .

(٣٢) الحديث النبوي في النحو العربي (الكتاب الأول) ، الدكتور محمود فجال ، ص : ٢٩٣ . الطبعة الثانية ، أضواء السلف - الرياض ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م . وانظر : شواهد التوضيح لابن مالك : ١٢٨ ، حاشية رقم (٥١٢) ، بتحقيق الدكتور طه محسن ، مكتبة ابن تيمية ، الطبعة الثانية - ١٤١٣ هـ .

ثم أقول : إذا كان ما تمثل به النحاة ينتهي نسبته إلى الصحابي^(٣٣) ، وما جاء في المسألة ينتهي نسبته إلى عالم أو فقيه ليس بصحابي ولا بتابعي ، فالتمثيل بقول الصحابي أولى ؛ لما ورد عن الإمام أحمد - رحمه الله - أنه كان إذا عرض له قولان ، أحدهما : حديث ضعيف ، والآخر : قول لأحد العلماء ، رجح الحديث الضعيف على قول العالم أو الفقيه ، فقد اشتهر عنه قوله : «الحديث الضعيف أحبُّ إليَّ من رأي الرجال»^(٣٤) ، حتى إنه ليقدم فتاوى الصحابة على الحديث المرسل ، وكان يأخذ بالضعيف إذا لم يكن في الباب ما يدفعه ، أو لم يكن في الباب غيره^(٣٥) .

ويرى أبو عمرو عثمان الداني أنَّ الصحابي قد يحكي قولاً لا يضيفه إلى النبي ﷺ فلا يسميه ، بل يوقفه على نفسه ، فيخرجه أهل الحديث في المسند المتصل بالنبي ﷺ ؛ لامتناع ذلك من أن يكون الصحابي يقول رأياً دون التوقيف من النبي ﷺ .^(٣٦) والله تعالى أعلم .

(٣٣) ذكره ابن مالك في شواهد التوضيح ، ص : ٧١ . قال : فمن النثر قول النبي ﷺ " المرء مجزي بعمله...الخ" وقال محقق الكتاب الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في حاشية الكتاب : لم أقف على هذا الحديث . ورواه ابن جرير موقوفاً عن ابن عباس . والحديث " حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء ، قال : حدثنا عثمان بن سعيد ، قال : حدثنا بشر بن عمار ، قال : حدثنا أبو روق ، عن الضحاك ، عن عبد الله بن عباس : ﴿يَوْمَ الدِّينِ﴾ . قال : يوم حساب الخلاق ، هو يوم القيامة ، يدينهم بأعمالهم ، إن خيراً فخييراً ، وإن شراً فشرّاً ، إلا من عفا عنه ، فالأمر أمره . ثم ذكر قول الله تبارك وتعالى : ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف : ٥٤] .

وقد أشار محقق كتاب تفسير الطبري في الحاشية إلى تخريج الحديث وعزاه إلى أبي حاتم في تفسيره . [انظر : تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤هـ - ٣١٠هـ) : ١٥٨/١ ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الطبعة الأولى : ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ، مركز دار هجر - القاهرة . وانظر : تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين (المشهور بتفسير ابن أبي حاتم) ، تأليف الإمام الحافظ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ) : ١٤٩٨ / ٥ ، تحقيق أسعد محمد الطيب ، الطبعة الأولى : ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة - الرياض] ، وشيء آخر يؤيد الباحث أن ينسب إليه أن ابن أبي حاتم ساق الحديث المذكور في معرض تفسير قوله تعالى : ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف : ٥٤] ، ولم يذكر الكلام محل النزاع ، وهو قوله : (إن خيراً فخييراً ، وإن شراً فشرّاً) كما ذكر في تفسير الطبري رغم إشارة المحقق إلى وجوده عند تفسير أبي حاتم . لذا وجب التنبيه .

(٣٤) المحلى ، لابن حزم (٤٥٦هـ) : ٦٨ / ١ ، تحقيق الأستاذ الشيخ أحمد محمد شاكر ، الطبعة الأولى : ١٣٤٧هـ ، إدارة الطباعة المنيرية ، ومطبعة النهضة - القاهرة . وانظر : إعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن القيم (٦٩١ - ٧٥١هـ) : ٦٧ / ١ ، ١١ / ٤ ، تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، الطبعة الأولى : ١٤٢٣هـ ، دار ابن الجوزي ، جدة - الرياض .

(٣٥) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، لعبد القادر بن بدران الدمشقي (١٣٤٦هـ) ، ص : ١١٥ ، ١١٦ ، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الطبعة الثانية : ١٤٠١هـ - ١٩٨١هـ ، مؤسسة الرسالة - بيروت .

(٣٦) كتاب بيان المسند والمرسل والمنقطع ، تأليف الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (٤٤٠هـ) ، ص : ٢٧ ، تحقيق علي بن أحمد الكندي المرر ، الطبعة الأولى : ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م ، دار الإمام أحمد ، القاهرة .

المطلب الثاني : دلالة التركيب بين فتح همزة إن وكسرها

تتناول المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء تركيب : " أَوْ إِنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ؟ " بروايتين، إحداهما : بكسر همزة (إِنَّ) ، والأخرى بفتحها .

الحديث « قَالَ : حَدَّثَنِي اللَّيْثِيُّ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ : عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْرَجَ الصَّلَاةَ يَوْمًا ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ فَأَخْبَرَهُ أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَ الصَّلَاةَ يَوْمًا وَهُوَ بِالْكُوفَةِ ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ : مَا هَذَا يَا مُغِيرَةُ ؟ أَلَيْسَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَزَلَ فَصَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ... ، ثُمَّ قَالَ بِهَذَا أُمِرْتُ فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَعْلَمَ مَا تُحَدِّثُ بِهِ يَا عُرْوَةُ أَوْ إِنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ الَّذِي أَقَامَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقْتَ الصَّلَاةِ قَالَ عُرْوَةُ : كَذَلِكَ كَانَ بَشِيرُ بْنُ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ » .^(١)

الوقشي : وقوله : " أَوْ إِنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ؟ " . الوجه كسر "إِنَّ" ههنا ؛ لأنه موضع يصلح فيه الاسم والفعل ، ألا ترى أنه قد كان يجوز له أن يقول : أَوْ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ الَّذِي أَقَامَ ؟ ، وكان يجوز أن يقول : أَوْ أَقَامَ جَبْرِيلَ ؟ وكل موضع يصلح فيه استعمال الاسم تارة ، والفعل تارة فـ(إِنَّ) فيه مكسورة ، فإذا انفرد الموضع بأحدهما فـ(إِنَّ) فيه مفتوحة ، كقولك : بلغني أنك قائم، فهذا موضع لا يصلح فيه إلا الاسم ، كأنه قال : بلغني قيامك ، وقولك : لو أن زيداً جاءني لأكرمته فهذا موضع لا يصلح فيه إلا الفعل " .^(٢)

ثبتت الرواية بكسر همزة إن في كتاب الاستذكار^(٣) والبخاري^(٤) ، وفي كتاب منحة الباري

(١) أخرجه الإمام مالك في : ١- كتاب وقوت الصلاة ، ١- باب وقوت الصلاة ، حديث : ١ . انظر الموطأ المطبوع ، الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ٤ / ١ . الموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي : ١ / ٣٣ . وأخرجه البخاري في : ٩- كتاب مواقيت الصلاة ، ١- باب مواقيت الصلاة وفضلها ، حديث : ٥٢١ . ومسلم في : ٥- كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، ٣١- باب أوقات الصلوات الخمس ، حديث : ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٢) الوقشي ، التعليق : ١ / ٦ ، وانظر : الاقتضاب في غريب الموطأ ، ابن عبد الحق اليفرنى التلمساني : ١ / ٧ .

(٣) ابن عبد البر ، الاستذكار : ١ / ١٧٣ .

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني : ٢ / ٢٧٣ ، ط . دار طيبة .

المسمى تحفة الباري لأبي يحيى زكريا^(٥) أن : (إنّ) بالكسر على الاستئناف^(٦) ، و(أنّ) بالفتح على تقدير " أو علمت " . وكذا جاءت في شرح صحيح مسلم للنووي : " (أو إنّ) بفتح الواو وكسر الهمزة " ^(٧) . ومن ثمّ فرواية الكسر أشهر .

وفي التمهيد^(٨) بفتح همزة (أنّ) ، وكذا جاءت في مختصر صحيح البخاري بالفتح ، قوله : "اعلم ما تحدث به (يا عروة) أو أنّ جبريل هو أقام لرسول الله ﷺ وقت الصلاة ؟

فروايات الكسر أكثر من روايات الفتح . وفي الموطأ المطبوع ثبتت رواية (أو إنّ جبريل...؟) بهمزة الاستفهام والواو العاطفة ، وكسر همزة إنّ^(٩) .

يرى أبو الوليد الوقشيّ - رحمه الله تعالى - أنّ الوجه كسر(إنّ) ؛ لأنه موضع يصلح فيه الاسم والفعل لجواز أن يقول : "أو جبريل هو الذي أقام ؟ " ، أو " أو أقام جبريل ؟ " ، وكل موضع يصلح فيه استعمال الاسم تارة والفعل تارة ف(إنّ) فيه مكسورة ، فإذا انفرد الموضع بأحدهما فإن فيه مفتوحة^(١٠) .

وفي الاقتضاب : "والكسر أظهر ؛ لأنه كلام مستأنف ، إلا أنه ورد بالواو ليُرَدّ الكلام على كلام عروة، لأنها من حروف الرّدّ، والفتح على تقدير: أو علمت ، أو حَدَّثَتْ أنّ جبريل نزل ؟"^(١١)

(٥) منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى تحفة الباري ، تأليف أبي يحيى زكريا الأنصاري المصري الشافعي : ٢ / ٢٣٨ ، حققه : سليمان بن دريع العازمي ، الطبعة الأولى : ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م ، مكتبة الرشد - الرياض .

(٦) أي : جاء معه استئناف آخر ، ويعني بذلك الهمزة التي لها الصدارة .

(٧) صحيح مسلم بشرح النووي : ٥ / ١٥١ .

(٨) ابن عبد البر ، التمهيد : ٨ / ١٠ .

(٩) عبد الباقي ، الموطأ المطبوع : ١ / ٤ .

(١٠) وهو ظاهر كلام المبرد في المقتضب : ٢ / ٣٤٦ ، وأبي علي الفارسي في الإيضاح : ١٢٧ ، ١٢٨ .

(١١) الاقتضاب في غريب الموطأ ، ابن عبد الحق اليفرنى التلمساني : ١ / ٧ .

يذكر النحويون أنه متى ساغ تقديرها مع معموليها بمصدر يقع في محل رفع ، أو نصب ، أو جرّ تفتح همزتها ^(١٢) ولا تصدر بها الجملة ، ولولا إرادة التأكيد لكان المصدر أحقّ بالموضع منها ، ولا تستقلّ الجملة بفائدتها بعد دخولها عليها ؛ ومن ثمّ لا يحسن السكوت عليها ^(١٣) ، والأصح : أنها موصولٌ حرفي مؤوّل مع معموليه بالمصدر ^(١٤) ، ولابن مالك في الألفية ^(١٥) :

وهَمَزَ : " إِنْ " افْتَمَّ لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسْدُهَا وَفِي سَوَى ذَاكَ اكْسِرِ

و(أنّ) لها مواضع يجب فيها الفتح فصلّها النحاة في كتبهم أورد الباحث منها على قدر الحاجة ، حيث ذكر الدكتور فاضل السامرائي لها معاني ، منها : أن يكون اسمها وخبرها مصدرا ذهنيّا ليس مشخصاً ، كقوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ ^(١٦) [إبراهيم : ١٩] ، وقوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ﴾ ^(١٧) [الحج : ٦٥] ، والرؤية في مثل هذا التركيب رؤية تدبر وتأمل لا رؤية بصر وتشخيص وأما قوله تعالى : ﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ ^(١٨) [البقرة : ١٢٨] ، فالرؤية في الآية رؤية بصرية ^(١٩) .

(١٢) الكتاب ، سيبويه : ١١٩ / ١ ، ١٢٠ . وانظر : المقتضب ، المبرد : ٣٤٦ / ٢ . والإيضاح ، لأبي عليّ الفارسي (٣٧٧هـ) : ١٢٧ ، ١٢٨ ، تحقيق الدكتور كاظم مرجان ، الطبعة الثانية : ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م ، عالم الكتب - بيروت . والعوامل المانعة ، للشيخ عبد القاهر (٤٧١هـ) ، شرح خالد الأزهرى (٩٠٥هـ) ، ص : ١٦٠ ، تحقيق الدكتور البدر اوي زهران ، الطبعة الثانية : ١٩٨٨م ، دار المعارف - مصر . والتوطئة ، لأبي عليّ الشلوبين (٦٤٥هـ) : ٢٤٠ ، تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع ، دار الكتب ١٩٨٠ .

(١٣) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٨ / ٥٢ ، ٥٩ .

(١٤) مغني اللبيب ، ابن هشام : ١ / ١٥٣ ، ١٥٩ .

(١٥) شرح المكودي على الألفية : ١ / ٢٢٣ ، تحقيق فاطمة راشد الراجي ، الكويت ١٩٩٣م .

(١٦) وتمام الآية : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [إبراهيم : ١٩] .

(١٧) وتمام الآية قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحج : ٦٥] .

(١٨) وتمام الآية قوله تعالى : ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة : ١٢٨] .

(١٩) معاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي : ١ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

وأرى أنه لا مانع من دلالتها على التأمل والتدبر إذ يكونان - هنا - مصاحبين للبصر ؛ لأن سياق الآية يأذن به ولا يمنعه .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ [المنافقون : ١] ، سُبِقَتْ (إِنَّ) فيه بفعل قلبي معلق باللام ؛ لذا كُسِرَتْ . وأنشد سيبويه ^(٢٠) : [من الطويل]

ألم تر إني وابن أسود ليلة لنسري إلى نارين يعلو سناهما

ولولا اللام لَفُتِحَتْ كما فُتِحَتْ في قوله تعالى ^(٢١) : ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ ^(٢٢) [آل عمران: ١٨]

ومن جملة معاني (أَنَّ) المفتوحة : التوكيد ، وأنها تقع موقع المفرد ، وأنها جزء من الكلام ليس تام الفائدة ؛ لحاجتها إلى ضميم يتم معناها ، فلا يحسن السكوت عليه ^(٢٣) ، وكذلك تجعل الكلام : شأنا وقصة وحديثا كما حكاها ابن السراج ^(٢٤) .

ويرى الرضي أَنَّ الفتح في مواضع المفردات ^(٢٥) وهي فرع وليست أصلا ، وأنهم إذا أرادوا توطئة الجملة لأن يعمل الفعل الذي قبلها في معناها ، وإنَّ يصيِّروها في معنى الحديث

(٢٠) والبيت للشمردل بن شريك . انظر " الكتاب " لسيبويه : ٣ / ١٤٩ ، و د . خالد عبد الكريم جمعه في شواهد الشعر في كتاب سيبويه : ٣٥٧ . وانظر فهرس " الكتاب " للأستاذ عبد السلام هارون : ٥ / ٧٧ ، الشاهد فيه كسر (إني) ؛ لوجود اللام في (لنسري) ، فهي لا تدخل على خبر (أَنَّ) المفتوحة الهمزة ، ويروى :

ألم تر أنني وابن أسود ليلة سرينا إلى نارين يعلو سناهما .

ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٢١) الآية: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَانِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨]

(٢٢) شرح التسهيل ، ابن مالك : ٢ / ٢٠ .

(٢٣) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٨ / ٥٢ .

(٢٤) الأصول في النحو ، ابن السراج : ١ / ٢٦٥ .

(٢٥) انظر حاشية المقتضب : ٢ / ٣٤٦ ، وهو من استدراك الرضي على كلام أبي علي الفارسي .

فتحوا الهمزة . (٢٦)

وذكر سيبويه - رحمه الله تعالى - أنَّ المكسورة " إنما هي بمنزلة الفعل لا يعمل فيها ما يعمل في (أَنَّ) ، كما لا يعمل في الفعل ما يعمل في الأسماء ، ولا تكون (إِنَّ) إلا مبتدأة (٢٧) .

وذكر المبرد في مقتضبه (هذا باب إِنَّ المكسورة ومواقعها) أن: "مكانها في الكلام في أحد ثلاثة مواضع ترجع إلى موضع واحد وهو الابتداء ؛ لأنه موضع لا يخلص للاسم دون الفعل" (٢٨)

ولابن السراج في باب كسر ألف (إِنَّ) وفتحها أَنَّ " ألف (إِنَّ) تكسر في كل موضع يصلح أن يقع فيه الفعل والابتداء جميعا ، وإن وقعت في موضع لا يصلح أن يقع فيه إلا أحدهما لم يجز (٢٩)

وقد نبّه صاحب المفصل (جار الله) على أن كلا منهما نصٌّ في تأكيد مضمون الجملة " إلا أنَّ المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها " (٣٠) ، ويقول ابن يعيش : " والذي يؤكد أنَّ الجملة مستقلة بفائدتها بعد دخول (إِنَّ) عليها أنها تقع في الصلة كما كانت تقع فيها قبل دخولها عليها ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ ﴾ (٣١) [القصص : ٧٦] ، ويرى أنَّ (إِنَّ) المكسورة عاملة غير معمول فيها ، وجوزوا تقديم المكسورة ؛ لأنها كالفعل الملقى ، نحو : أشهد زَيْدًا قائم ، وأعلم مُحَمَّدًا منطلق . (٣٢)

وذكر ابن مالك " أنه يُستدام كسر (إِنَّ) ما لم تؤول هي ومعمولها بمصدر " ، وقال : إِنَّ (إِنَّ) بالكسر أصلٌ ، لأن الكلام معها غير مؤول بمفرد ؛ لذا (أَنَّ) بالفتح فرع ، ولأنَّ المكسورة

(٢٦) شرح التسهيل : ١٨ / ٢ ، وانظر: الفوائد ، ابن القيم بدائع : ٢ / ٤٩٧ .

(٢٧) الكتاب ، سيبويه : ١٢٠ / ٣ .

(٢٨) المقتضب ، المبرد : ٢ / ٣٤٦ .

(٢٩) الأصول في النحو ، ابن السراج : ١ / ٢٦٢ ، وانظر : والإيضاح ، لأبي عليّ الفارسي : ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٣٠) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٨ / ٥٩ .

(٣١) وتام الآية قوله تعالى : ﴿ إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ ﴾ [القصص : ٧٦] .

(٣٢) المصدر السابق نفسه .

مستغنية بمعموليهما عن زيادة ، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة ، كقولك في إنك برّ : عرفت أنك برّ . فعلم بذلك أن الكسر لازم للمبدوء بها لفظا ومعنى ، نحو قوله تعالى (٣٣) : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ [الكوثر : ١] ، والمبدوء بها معنى لا لفظ ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ١٣] . (٣٤)

ويقول الرضيّ إنّ : " الفتح في مواضع المفردات ، والكسر في مظانّ الجمل ، أولى من تعريف أبي علي الفارسيّ الذي يقول فيه : كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر ، وكل موضع تعين لأحدهما فالفتح ؛ لأن ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ ﴾ (٣٥) [المائدة : ٩٥] ، ولا يتعين الكسر فيه ، وأيضا ما بعد (إذا) المفاجأة ، يتعين للاسم ، ولم يتعين فيه الفتح " (٣٦) .

وجعلوا من معاني (إنّ) المكسورة : أنها لا تقع إلا مبتدأة (٣٧) ، فهي أصل وليست فرعا ، والكلام معها غير مؤول ، وهي عامل فيها ، أي : الجملة معها على استقلالها مستغنية بمعموليهما عن زيادة (٣٨) ، أي : على الاستئناف ، ويقول الرضي : الكسر في مظانّ الجمل ، وإذا أرادوا قطع الجملة مما قبلها ، وأن يعتمدوا على التوكيد اعتمادهم على الترجي والتمني كسروا الهمزة ؛

(٣٣) والآية : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ١٣] .

(٣٤) شرح التسهيل ، ابن مالك : ١٨ / ٢ ، ١٩ .

(٣٥) وتام الآية قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَنْمَا لَوْلَا غَدَاةُ اللَّهِ لَكُنَّا أَهْلَ عَذَابٍ عَظِيمٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ ﴾ [المائدة : ٩٥] .

(٣٦) حاشية المقتضب ، الشيخ عبد الخالق عزيمة : ٢ / ٣٤٦ . من استدراك الرضيّ على كلام أبي علي الفارسي

(٣٧) الكتاب ، سيبويه : ٣ / ١٢٠ .

(٣٨) شرح التسهيل ، ابن مالك : ١٩ / ٢ ، ٢٠ .

ليؤذنوا بالابتداء والانقطاع مما قبل^(٣٩)، وقد استأنس الدكتور فاضل السامرائي بكلام نحاتنا القدامي كسيبويه والزمخشري من حيث إفادتها التوكيد ، وبكلام الشيخ عبد القاهر في دلائله أنها تفيد الربط ، وبكلام السيوطي في معترك الأقران أنها تفيد الربط التعليل .^(٤٠)

وقد أجاز النحويون كسر همزة (إنّ) وفتحها في عدد من المواضع التي اختلفوا في توجيهها، فمن ذهب إلى جعل التركيب تركيباً إسنادياً وأوله بذلك ؛ قال بكسر الهمزة فيه ، ومن ذهب إلى أنه في موضع المفرد قال بفتح الهمزة ؛ وذلك ضابط وضعوه لجواز الأمرين : الكسر والفتح^(٤١) .

ويرى الزمخشري في التمييز بين موقعيهما : " أن ما كان مظنة للجملة وقعت فيه المكسورة، كقولك مفتتحا : إنّ زيدا منطلق ؛ لأنّ الجمل تحكى بعده وبعد الموصول ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة . وما كان مظنة للمفرد وقعت فيه المفتوحة ، نحو : مكان الفاعل ، والمجرور ، وما بعد لولا ؛ لأن المفرد ملتزم فيه في الاستعمال ، ثم ساق مثالا يبين فيه "ما يحتمل المفرد والجملة فيجوز فيه إيقاع أيتهما شئت ، نحو قولك ، أول ما أقول : إنّني أحمد الله ، إن جعلتها خبراً للمبتدأ فتحت ، كأنك قلت : أول مقولي حمد الله ، وإن قدرت الخبر محذوفاً كسرت حاكيا ومنه قوله^(٤٢) : [من الطويل]

وكنّت أرى زيدا كما قيل سيّداً إذا إنه عبدُ القفا واللّهّازم

تكسر لتوفر على ما بعد إذا ما يقتضيه من الجملة ، وتفتح على تأويل حذف الخبر ، أي : فإذا

(٣٩) بدائع الفوائد ، ابن القيم : ٢ / ٤٩٧ ، وانظر حاشية المقتضب : ٢ / ٣٤٦ ، وهو من استدراك الرضي على كلام أبي عليّ الفارسي .

(٤٠) الكتاب ، سيبويه : ٣ / ١٤٤ . وشرح ابن يعيش على المفصل : ٨ / ٥٩ . ودلائل الإعجاز ، : ٢٧٣ . ومعترك الأقران : ١ / ٢٨٢ . وانظر : معاني النحو ، الدكتور فاضل السامرائي : ١ / ٢٦١ - ٢٦٦ .

(٤١) الكتاب ، سيبويه ، باب (إن) و(أن) : ٣ / ١١٩ ، ١٤٤ . والمقتضب ، المبرد : ٢ / ٣٥٠ . الأصول في النحو ، ابن السراج : ١ / ٢٧٠ - ٢٧٢ . ودلائل الإعجاز ، الشيخ عبد القاهر ، ص : ٣١٥ وما بعدها .

(٤٢) الكتاب ، سيبويه : ٣ / ١٤٤ . من الأبيات الخمسين التي لم يعرف قائلها . وانظر : شرح المفصل ، ابن يعيش : ٨ / ٦١ ، وحاشيتها ، ص : ٦٢ .

العبودية حاصلة ، وحاصلة محذوفة . (٤٣)

وجاء في شرح التصريح قوله : " فالحرف الأول والثاني لـ (إِنَّ) المكسورة ، و(أَنَّ) المفتوحة ، هما لتوكيد النسبة بين الجزأين ، ونفي الشك عنها ، ونفي الإنكار لها ، بحسب العلم بالنسبة ، والتردد فيها والإنكار لها ، فإن كان المخاطب عالما بالنسبة ، فهما لمجرد توكيدها ، وإذا كان مترددا فيها ، فهما لنفي الشك عنها ، وإن كان منكرا لها ، فهما لنفي الإنكار لها ، فالتوكيد لنفي الشك عنها مستحسن ، ولنفي الإنكار واجب ، ولغيرهما لا " . (٤٤)

وذكر المالقي لهما أحكاما منها أَنَّ : (أَنَّ) هذه لا يُعطف على موضعها مع اسمها في نحو: علمت أن زيدا قائم وعمرو ، وتلك (أَي : إِنَّ) يُعطف على موضعها مع اسمها ؛ لأن "إن" المكسورة مع اسمها في موضع مبتدأ ، والمفتوحة مع اسمها وخبرها في موضع اسم مفرد معمول ، و" أَنَّ " هذه إذا خففت لا تعمل في ضمير الأمر والشأن إلا في الضرورة ، والمكسورة المشددة ليست كذلك ، و" أَنَّ " هذه إذا خففت تدخل على غير الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر بشرط الفصل كما ذكر في بابها ، والمكسورة ليست كذلك . (٤٥)

وجاء في بدائع الفوائد - حين يُصدَّر الكلام بـ " إِنَّ " المكسورة ، أو يجيء بعد كلام (أَنَّ) المفتوحة - قوله : " وكان الكسر بهذا الموطن أولى ؛ لأنه أثقل من الفتح ، والثَّقَلُ أولى أن يعتمد عليه ويُصدَّر الكلام به ، والفتح أولى بما جاء بعد كلام لخفته ، وأن المتكلم ليس في عنفوان نشاطه وجمامه ، مع أن المفتوحة قد تلي الضم والكسر ، كقولك : (لَأَنَّكَ ، وبَأَنَّكَ ، وعلمتُ أَنَّكَ) ، فلو كسرت لتوالى الثَّقَلُ " . (٤٦)

وتناول ابن يعيش في شرح المفصل تغيير الدلالة في مسألة الكسر والفتح ، كما في قولك : "إن الله سميع الدعاء" فهي هنا واجبة الكسر ، وقولك : (يسرني أنك عائد) فهي هنا واجبة

(٤٣) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٨ / ٦٠ ، ٦١ .

(٤٤) شرح التصريح ، الشيخ خالد الأزهرى : ١ / ٢٩٤ .

(٤٥) رصف المباني في شرح حروف المعاني ، المالقي : ١٢٧ .

(٤٦) بدائع الفوائد ، ابن القيم : ٢ / ٤٩٧ .

الفتح؛ لأنه موطن المفرد فقط وهو الفاعل ، و(حلفت أنك مسافر ، وحلفت إنك مسافر) فهنا يجوز الأمران ولكل معنى ، فإذا أردت حلفت على هذا الأمر أي : حلفت على سفرك فتحت ، وإن أردت أن هذا جواب الحلف كما تقول : والله إنك مسافر كسرت . (٤٧)

ومن ثم يرى الوقشي أن الوجه الكسر - آخذا برأي أبي على الفارسي (٤٨) ؛ لأنه موضع يصلح فيه الاسم والفعل ... وكل موضع يصلح فيه استعمال الاسم تارة والفعل تارة (إن) فيه مكسورة ، فإذا انفرد الموضع بأحدهما فإن فيه مفتوحة (٤٩) ، فهو لا يرى الفتح ؛ للعلة التي ذكرها موافقا رأي أبي علي الفارسي ؛ ومن ثم فإن الدلالة التي تُكتسب من رواية الكسر أن يحمل المعنى على الاستئناف باعتباره كلاما جديدا يُبتدأ به .

وأما ما ذكره صاحب كتاب الاقتضاب "فالكسر أظهر ؛ لأنه كلام مستأنف، وجاءت الواو ليرد الكلام على كلام عروة ، وذكر جواز الفتح على تقدير: أو علمت أو حَدَّثَتْ أَنَّ جبريل نزل؟ (٥٠) وبالنظر والتأمل في كتب الحديث صحيح البخاري ومسلم ، وموطأ مالك المطبوع لعبد الباقي ، والكتب الستة ، والشروح : فتح الباري ، والتمهيد والاستذكار ، والمنتقى ، والمسالك والقيس ، والحواشي ، والتعليقات التي كتبت عليها ، منها : أوجز المسالك للكاندهلوي ، وموطأ الإمام مالك للأعظمي وجد أن " إن " بكسر الهمزة علي الأشهر (٥١) ، وفي بعضها على الوجهين (٥٢) ، وقد وردت بالفتح دون الكسر قليلا (٥٣) ؛ ومن ثم يترجح الكسر لغلبة الروايات بذلك ومما يقوّي رواية الكسر هو ما ذكره الباجي في المنتقى أن " عمر بن عبد العزيز عظم عليه أن

(٤٧) شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٦٠ ، ٦١ . وانظر : معاني النحو ، الدكتور فاضل السامرائي : ١ / ٢٧٥ .

(٤٨) الأصول في النحو ، ابن السراج : ١ / ٢٦٥

(٤٩) التعليق ، الوقشي : ١ / ٦ .

(٥٠) الاقتضاب ، اليفرنى التلمساني : ١ / ٧ . وانظر : الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب (٥٧٠ هـ - ٦٤٦ هـ) : ٢ / ١٦٥ ، ١٦٦ ، تحقيق د. موسى بناي العلي ، ط إحياء التراث ، بغداد بدون تاريخ .

(٥١) أوجز المسالك ، الكاندهلوي : ١ / ٢٦٦ .

(٥٢) الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ١ / ٧ ، حاشية موطأ الإمام مالك ، الأعظمي : ٢ / ٦ ، هامش رقم (٥)

(٥٣) التمهيد ، ابن عبد البر : ٨ / ١٠ ، ومختصر صحيح الإمام البخاري للألباني : ١ / ١٨١ ، الطبعة الأولى : ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م ، مكتبة المعارف - الرياض .

يكون قد ذهب عليه مثل هذا من شأنها (أي : شأن الصلاة) ، ومعرفة سبب إقامة أوقاتها، ومن الذي أقامها " ، فهذا سياق الحال والمقام اللذين وُجِدَ فيهما قول عمر بن عبد العزيز ، والذي يدل على بالغ دهشته ؛ لأنه لم يكن ليبلغه من غير عروة بن الزبير ^(٥٤)

فدلالة الفتح لا تفي - والحال كذلك - بتمثيل الواقع وتجسيده ، وعمر بن عبد العزيز في موقف المتعجب ، أقول إنما تجعل الكلام وكأن عمر - عند سماعه قول عروة - لم يكن خالي الذهن ، وذلك مغاير - ولو قليلا - لما يفهم من السياق .

ومهما يكن من أمر فليس هناك ما يمنع من وجود دلالة حاصلة عند فتح " أن " ، فيكون قد بنى الكلام على محذوف مقدر بـ " أو علمت ، أو حَدَّثَتْ أَنَّ جبريل ... ؟ " وهو إذ فتح " أن " كان كمن لم يأت بما يوقّي قدر التعجب والدهشة لدى عمر بن عبد العزيز وهو ينظر إلى قول عروة .

ومن ثمَّ فإنَّ دلالة الكسر في قول عمر بن عبد العزيز - رحمه الله تعالى : " أو إنَّ جبريل . " على القطع ممَّا قبله ؛ لِيَسْتَوْتَقَّ من عروة حقيقة ما يُحَدِّثُ به ، وذلك ليس لِمَعْنَى الْإِتِّمَامِ لَهُ وَلَكِنْ عَلَى سَبِيلِ الْحِصْنِ لَهُ عَلَى زِيَادَةِ الثَّبُتِ وَالتَّنْبِيهِ عَلَى إِعَادَةِ النَّظَرِ ، وَالتَّعَجُّبِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ هَذَا مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ ، مَعَ أَنَّهَا رَأْسُ هَذَا الدِّينِ وَأَهَمُّ أُمُورِهِ فَلَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ عِلْمُهُ مَعَ اجْتِهَادِهِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ وَالْإِهْتِمَامِ بِأَمْرِ الشَّرِيعَةِ لِاسِيْمَا الصَّلَاةِ الَّتِي إِلَيْهِ إِقَامَتُهَا ، وَهُوَ الْإِمَامُ فِيهَا فَعَظُمَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ قَدْ ذَهَبَ عَلَيْهِ مِثْلُ هَذَا مِنْ شَأْنِهَا ، وَمَعْرِفَةِ سَبَبِ إِقَامَةِ أَوْقَاتِهَا ، وَمَنْ الَّذِي أَقَامَهَا ^(٥٥) ولأن الكسر يحقق ما لا يحققه الفتح من الثقل ؛ فقد اعتمد عليه ، وصدر الكلام به ؛ لأهمية ذلك في موطنه . ^(٥٦)

(٥٤) المنتقى ، القاضي أبو الوليد الباجي : ٢٠٧ / ١ ، وانظر : كشف المغطى للطاهر بن عاشور : ٦١ .

(٥٥) المنتقى ، القاضي أبو الوليد الباجي : ٢٠٧ / ١ .

(٥٦) بدائع الفوائد ، ابن القيم : ٤٩٧ / ٢ .

المبحث الثاني : الجملة الفعلية

وفيه ستة مطالب :

المطلب : (١) دلالة الفعل

المطلب : (٢) دلالة تاء الفاعل بين ضميري المخاطب والمتكلم

المطلب : (٣) دلالة التركيب بين الفاعل والمفعول

المطلب : (٤) دلالة التركيب بين نائب الفاعل والمفعول الثاني

المطلب : (٥) دلالة تركيب الاشتغال

المطلب : (٦) دلالة الظرف بين التنوين والإضافة

المطلب الأول : دلالة الفعل

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : دلالة الفعل (المضارع) رفعاً ونصباً وجزماً

يدور هذا التركيب حول قوله ﷺ : " قوموا فَلِأَصْلِي لَكُمْ " حيث تعددت الروايات للفعل (فَلِأَصْلِي) : بسكون الياء ، وبفتحتها ، وحذفها .^(١)

الحديث : « حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِك عَنْ إِسْحَقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطَعَامٍ فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " قُومُوا فَلِأَصْلِي لَكُمْ " ، قَالَ أَنَسٌ ﷺ : فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لُبِسَ فَنَضَحْتُهُ بِمَاءٍ فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَصَفَفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمَ وَرَأَاهُ ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا ، فَصَلَّى لَنَا رَكَعَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفَ » .^(٢)

الوقشي : قوله ﷺ : " قوموا فَلِأَصْلِي لَكُمْ " . يرويه كثير من الناس : " فَلِأَصْلِي " بالياء ، ومنهم من يفتح الياء ويتوهم أنه منصوب على معنى (كي) ، ولو أراد معنى (كي) لم يجز دخول الفاء وهنا ، ومن الناس من يفتح اللام ويسكن الياء يتوهمه قسماً ، وذلك غلط ؛ لأنه لا وجه للقسم وهنا ، ولو كان قسماً لقال : فَلِأَصْلَيْنَّ بالنون ، وإنما الرواية الصحيحة : " فَلِأَصْلٍ " .

(١) التعليق ، الوقشي : ١ / ١٩١ .

(٢) الموطأ المطبوع ، الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي ، في : ٩- كتاب قصر الصلاة في السفر ، باب جامع سُبْحَةِ الضُّحَى : ١٥٣/١ . ٩- كتاب قصر الصلاة في السفر ، ٩- باب جامع سُبْحَةِ الضُّحَى ، حديث : ٣١ ، والزرقاتي ، شرح الموطأ : ٢٧٥/١ ، المطبعة الخيرية . والأعظمي ، موطأ مالك : ٢١٣/٢ وشرح الموطأ لأبي الوليد الباجي ، في المنتقى : ٢٧٣/٢ . (في المتن) . والكاندهلوي ، أوجز المسالك : ٢٤٨/٣ . كتاب الموطأ ، ومعه إسعاف المبطل برجال الموطأ ، السيوطي : ١ / ١١٢ ، ط الريان - ١٩٨٨ م . والموطأ برواياته ، أبو أسامة سليم عيد الهلالي : ٢ / ٣١ ، ط مجموعة الفرقان التجارية . ولابن حجر - أيضا - في فتح الباري ، لابن حجر ١٠ - كتاب الأذان ، ١٦١ - باب وضوء الصبيان ، ومتى يجب عليهم الغسل والطهور ، وحضورهم الجماعة : ٣ / ١٠٥ ، ١٠٦ ، حديث رقم (٨٦٠) ط دار طيبة . والنووي ، شرح صحيح مسلم ، ٥ - كتاب المساجد ، ٤٨ - باب جواز الجماعة في النافلة والصلاة على حصير ، حديث رقم (٢٦٦) ، الجزء : ٥ / ٢٢٧ ، ط مؤسسة قرطبة . وإكمال المغلّم بفوائد مسلم ، القاضي عياض ، (في الشرح) : ٦٣٥/٢ .

بكسر اللام على معنى الأمر والأمر [إذا كان للمتكلم] والغائب كان باللام أبداً ، وإذا كان للمخاطب كان باللام وبغير اللام .

ويجوز عندي أن ينتصب على معنى (كي) ولا يصلم ذلك على أن تجعل اللام متعلقة بـ "قوموا"؛ لأن دخول الفاء يمنح من ذلك ، ألا ترى أنه لا يجوز جئت فلأكرمك ، ولكنْ تعلقها بفعل محذوف دلّ عليه ما في الكلام ، كأنه قال : قوموا فلأصليَ أمرُكم بالقيام ، فيكون مثل قوله تعالى : ﴿وَلَكِنْ لِيَبْطِئَنَّ قُلُوبِي﴾ [سورة البقرة : ٢٦٠] سألتك أن تريني إحياء الموتى^(٣)

يجدر بالباحث أن يقسم اللامات الواردة في المسألة إلى لامات ثلاث : لام (كي) ، ولام القسم أو التوكيد ، ولام الأمر . وفق تعليق الوقشي في المسألة ، فاللام عند الكسر ونصب الفعل بـ (أن) مضمرة ، هي لام (كي) ؛ لأن ما قبلها سبب لما بعدها^(٤) ، و (أن) والفعل في تأويل مصدر مجرور^(٥) واللام ومدخولها خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : قوموا فقيامكم لأصليَ لكم^(٦) فاللام لام (كي) للتعليل^(٧) ، وإذا جازت زيادة الفاء - على مذهب الأخفش - فإن اللام متعلقة بـ (قوموا)^(٨) ، والفعل (لأصلي) لا موقع له من الإعراب .

ويحتمل سكون الياء في (لأصلي) للتخفيف وهي لغة مشهورة ، ومنه قراءة الحسن قوله تعالى : ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [سورة البقرة : ٢٧٨] بسكون الياء في (بقي) ، وقراءة الأعمش قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً﴾ [سورة طه : ١١٥] بسكون

(٣) التعليق ، الوقشي : ١ / ١٩١ . والتمهيد ، ابن عبد البر : ١ / ٢٦٣ ، وله في الاستذكار : ٦ / ١٥٢ ، وشرح الموطأ لأبي الوليد الباجي ، في المنتقى : ٢ / ٢٧٣ . وفتح الباري لابن حجر : ٨ - كتاب الصلاة ، ٢٠ - باب الصلاة على الحصر : ٢ / ١٠٠ ، ط دار طيبة .

(٤) انظر : كتاب اللامات دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية ، د عبد الهادي الفضلي ، ص : ٩٥ ، الطبعة الأولى : ١٩٨٠ م ، دار القلم - بيروت .

(٥) شواهد التصحيح ، ابن مالك : ١٨٦ . والتأويل النحوي في الحديث الشريف ، فلاح إبراهيم : ١٦ ، دكتوراه .

(٦) السابق نفسه ، وانظر : ابن حجر في فتح الباري : ٢ / ١٠٠ . وهو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فمذهبهم اللام ناصبة للفعل بنفسها .

(٧) انظر : الجنى الداني ، المرادي ، ص : ١٠٥ . وأسرار النحو ، ابن سليمان المعروف بابن كمال باشا (٩٤٠ هـ) : ٢٨٦ ، تحقيق د . أحمد حسن حامد ، جامعة نابلس ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م ، دار الفكر للطباعة .

(٨) المصدر السابق نفسه ، وانظر : شرح الموطأ ، الزرقاني : ١ / ٢٧٥ . وشواهد التصحيح ، لابن مالك : ١٨٦ .

الياء في (فَنَسِي) ، ومنه ما روي عن أبي عمرو إجازة القراءة في قوله تعالى : ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ [سورة التوبة : ٤٠] بالسكون الياء في (ثَانِي)^(٩) ، والأخفش من النحويين الذين يذهبون إلى زيادة الفاء كثيرا^(١٠) فقد حكى (أي : الأخفش) عنهم : أخوك فوجد ، يريد : أخوك وجد^(١١) ، على هذا قوله تعالى : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهَّرْ (٤) وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ (٥) ﴾ [سورة المدثر]^(١٢) ، ومن زيادتها ما أنشده^(١٣) : [من الطويل]

وقائلةٌ خولانُ فانكم فناتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا^(١٤)

على أنَّ " (خولانُ) مبتدأ و (فانكحُ) خبر ، و عند سيبويه غير زائدة ؛ إذ الأصل : هذه خولان فانكح^(١٥) ، وجوّز الوقشي أن تكون اللام لام (كي) مع زيادة الفاء شريطة عدم تعلق (اللام) بـ (قوموا) ، وإنما تتعلق بفعل محذوف دلّ عليه ما في الكلام ، كأنه قال : قوموا فلأصلي لكم آمركم بالقيام ، فيكون مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ لِّيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي ﴾ [سورة البقرة : ٢٦٠] ، والتقدير :

(٩) أي : يسكون الياء في : [بَقِي ، وَفَنَسِي ، ثَانِي] . انظر : ابن جني ، المحتسب : ١ / ١٤١ ، ٢٨٩ - ٢ / ٥٩ وانظر : إعراب الحديث النبوي ، العكبري ، ص : ١٠٢ . شواهد التصحيح ، ابن مالك ، ص : ١٨٦ .

(١٠) الفاءات في النحو والقرآن الكريم ، شرف الدين علي الراجحي ، ص : ١٠٢ ، دار المعرفة الجامعية : ١٩٩٥ م ، جامعة الأسكندرية . وانظر : شرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص : ١٨٠ ، تحقيق د . زهير غازي زاهد ، ط . عالم الكتب : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت .

(١١) الخزانة ، البغدادي : ١ / ٣١٥ ، دونما أن يخصص هذه الزيادة بزمان معين ، ويتساءل الباحث أهى زيادة مع الماضي ؟ أم مع المضارع والأمر ؟ أم معهن جميعا ؟ ، أثمّ زيادة مع لام الأمر ؟ أم لام (كي) ؟ ، وثمة أمور أخرى ، كزيادتها في الخبر والإنشاء ، وفي النفي والإثبات . وجدير بالذكر أنَّ الوقشي لم يُجِزْ أن تتعلّق اللام بالفعل (قوموا) وقد دخلت الفاء عليها . [انظر ، التعليق ، الوقشي : ١ / ١٩١] .

(١٢) سر صناعة الإعراب ، ابن جني (٣٩٢ هـ) : ١ / ٢٦٠ ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، الطبعة الثانية : ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ، دار القلم - دمشق .

(١٣) وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها . خولان : حيّ من اليمن ، وأكرومة : المراد كريمة ، الحيان : حيّ أبيها وحيّ أمها ، وخلو : خالية من زوج . يراجع : الكتاب ، سيبويه : ١ / ١٣٩ ، ١٤٣ . والخزانة ، البغدادي : ١ / ٤٥٤ .

(١٤) انظر : أوضح المسالك ، ابن هشام : ٢ / ١٦٣ ، شاهد رقم (٢٣٣) ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد والشاهد (فانكح) دخول الفاء زائدة (صلة كما يسميها أهل التفسير) على الخبر .

(١٥) الخزانة ، البغدادي : ١ / ٤٥٥ .

سألتك أن تريني إحياء الموتى^(١٦).

ومن ثم فالوقشي جعل اللام لامًا للأمر؛ والفاء مع لام الأمر - وإن جاءت زائدة - لا تمنع ارتباط ما بعدها بما قبلها ، وهو ما ذكره الألويسي في روح المعاني : " أن الفعل (فَسَبَّحَ) في قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبَّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى ﴾ [سورة طه : ١٣٠] عاملٌ في (مِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ) ، وقيل : إنه معمول (فَسَبَّحَ) ، والفاء زائدة ، وفائدتها الدلالة على لزوم ما بعدها لما قبلها ، وأنكر الخفاجي زيادتها ؛ لأنها لا تمنع عمل ما بعدها فيما قبلها كما صرح به النحاة^(١٧)

وفي الاقتضاب ورد الفعل (جئت) بفتح التاء ، وذكر حياله التعليق الذي أثبتته الوقشي بتمامه ، غير أنه فتح التاء - كما ذكر - في الفعل المذكور^(١٩) ، وعلى رواية سكون الياء (فَلَأُصَلِّيَ) يحتمل أنها لام (كي) وسكنت الياء تخفيفاً^(٢٠) ومن فتح (اللام) وجعلها لامَ الْقَسَمِ ، فقد وصف الوقشي التركيب بالغلط ، بقوله : " ومن الناس من يفتح اللام ويسكن الياء يتوهمه قسماً ، وذلك غلط " ^(٢١)؛ معللاً ذلك بقوله : " لأنه لا وجه للقسم ههنا " . ^(٢٢)

وقد وجه الزرقاني (اللام) - عند سكون الياء - للابتداء والتأكيد^(٢٣) ، أو جواب قسم محذوف - عند سكون الياء أيضاً - والفاء جواب شرط ، أي : " إن قمتم فوالله لأُصَلِّيَ لكم " ^(٢٤)

(١٦) التعليق ، الوقشي : ١ / ١٩١ ، ومنع الوقشي أن تتعلق لام (كي) بالفعل (قوموا) معللاً ذلك بأن الفاء تمنعه ولا تجيزه ، ووصف رأي من يجيز ذلك بالوهم ، ولكنه أجاز أن تكون اللام لام (كي) وجعل تعلّقها بفعل محذوف ، ووافقه ابن مالك في شواهد التوضيح ولم يجعل تعلّق اللام بالفعل (قوموا) ، إنما تعلّقت اللام بالمصدر ، بقوله : " قوموا فقيامكم لأُصَلِّيَ لكم " . انظر شواهد التوضيح ، لابن مالك ، ص : ١٨٦ .

(١٧) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألويسي البغدادي (١٢٧٠هـ) : ١٦ / ٢٨١ . طبعة دار إحياء التراث بيروت - لبنان ، بدون تاريخ .

(١٩) الاقتضاب ، محمد ابن عبد الحق اليفرنّي التلمساني : ١ / ١٧٨ .

(٢٠) شرح الموطأ ، الزرقاني : ١ / ٢٧٥ .

(٢١) الوقشي ، التعليق : ١ / ١٩١ .

(٢٢) المصدر السابق نفسه .

(٢٣) شرح الموطأ ، الزرقاني : ١ / ٢٧٦ .

(٢٤) المصدر السابق نفسه . وانظر : ابن حجر في فتح الباري : ٢ / ١٠٠ .

ولا مانع من توجيهه على الشرط كما يرى الباحث ؛ حيث لم يؤكد الفعل بالنون لدلالته على الحال ، ولخُلُوه من شرط الاستقبال^(٢٥) ، وكأن دلالة الحال - هنا - مقصودة . كما لا يمتنع كونها لام (كَي) وفتحت "على لغة بني العنبر" ^(٢٦)

وأما مَنْ روى الفعل (فَلْأَصَلَ) بحذف الياء ، فاللام لام الأمر ، وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل في الاستعمال^(٢٧)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَنَحْمِلَنَّ خَطَايَاكُمْ﴾ [سورة العنكبوت: ١٢]^(٢٨)، ويحتمل أن تكون اللام لام الأمر ، وورد الفعل (فَلْأَصَلِّي) ساكن الياء وثبتت في الجزم ؛ إجراءً للمعتل مُجرى الصحيح ، كقراءة قُنبِل: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة يوسف: ٩٠] بثبوت الياء في (يَتَّقِي) ، وفي هذه عدة تخريجات ، منها : حذف الياء للجزم ، فصار الفعل (يَتَّقِي) ثم أشبعت الكسرة فنشأت الياء . أو قدّرت حركة الإعراب على الياء فحذفت حركة الجزم إجراءً لليلة مجرى الصحيح ؛ على لغة من يقول : لم يرمي زيدٌ ، ويجعلون من هذا الباب قول الشاعر ^(٢٨) : [من الوافر]

ألم يأتنيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

أو تكون (مَنْ) بمعنى الذي ، والفعل على هذا مرفوع ، وقدّرت الضمة على الياء ، ولا جزم . ^(٢٩)

(٢٥) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٩ / ٣٧ ، وانظر: معاني النحو ، د. فاضل السامرائي : ٤ / ٥٣٤ .

(٢٦) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الأول ، الأستاذ عبد الخالق عضيمة : ٢ / ٤٦٣ .

(٢٧) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الأول ، الأستاذ عبد الخالق عضيمة : ٢ / ٥١٣ .

(٢٨) شواهد التصحيح ، ابن مالك ، ص : ١٨٦ . وانظر: ابن حجر في فتح الباري : ٢ / ١٠٠ .

(٢٨) اللبون من الشاء والإبل : ذات اللب . وهذا أول أبيات قالها قيس بن زهير العبسي ، بعد أن أخذ إبلا للربيع بن زياد ، في قصة بين الربيع وقيس تعد من أيام العرب . والشاهد فيه : إسكان الياء في ﴿يأتنيك﴾ في حال الجزم ؛ حملاً لها على الصحيح . وهي لغة لبعض العرب يُجرون المعتل مجرى السالم في جميع أحواله ، فاستعملها هنا للضرورة . [انظر: الكتاب ، سيبويه : ١ / ٣٢ - ٣ / ٣١٦ . وشرح الكافية ، للرضي : ٤ / ٢٦] .

(٢٩) المصدران السابقان أنفسهما . قراءة الجمهور ﴿مَنْ يَتَّقِ ...﴾ بحذف الياء في الحالين ، وهو الموافق لخط المصحف ، قرأ ابن مجاهد عن قُنبِل عن ابن كثير ﴿مَنْ يَتَّقِي ...﴾ بإثبات الياء في الحالين ، والوجهان صحيحان عنه . معجم القراءات ، الدكتور عبد اللطيف الخطيب : ٤ / ٣٣٣ ، الطبعة الأولى : ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م ، دار سعد الدين - دمشق . [وانظر التخريجات في المصدر السابق : ٤ / ٣٣٣ ، ٣٣٤] .

ويجوز في لام الأمر الكسر: (فَلَأُصَلِّ)، وكسرها لغة معروفة^(٣٠)، أو هي لام أمر فتحت على لغة بني سليم؛ لحكاية الفراء فتح اللام عن بني سليم، وتميم، قال: "وبنو سليم يفتحون اللام إذا استؤنفت، فيقولون: لَيَقُمْ زيد، ويجعلون اللام منصوبة في كل جهة، كما نصبت تميم لام(كي)، إذا قالوا: جئْتُ لَأَخْذَ حَقِي"^(٣١)، وثبتت الياء في الجزم؛ إجراءً للمعتل مجرى الصحيح، وثمة وجه آخر: أن يكون قد أشبع كسرة اللام فنشأت الياء^(٣٢).

أقر الوقشي رواية (فَلَأُصَلِّ) بكسر اللام على معنى الأمر^(٣٣)، ودالاتها عند الباحث: أن النبي ﷺ وجه الأمر لهم^(٣٤) بقوله: "قوموا... على سبيل تهيتهم". وأمر النبي ﷺ نفسه على سبيل العزم شكرا لله تعالى، ودعاء لأنس بن مالك وجدته واليتيم ﷺ^(٣٥)، وهو بذلك يريد ﷺ تقوية الهمم والحث عند القيام بفعل الصلاة، وذلك الفعل من النبي الكريم يفهم منه تعليم هؤلاء الصلاة للاقتداء به ﷺ، فالمقام مقام دعوة لهم، فقد قال الله ﷻ في حقه: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣]، ولا يخفي أن حذف الياء أصل في الجزم، ودالاته عندئذ دلالة القطع، وأن الفعل (الحدث) عزم على فعله مؤكداً له، وأن ثمة حال جديدة ينبغي أن يتهيأ لها أولئك الذين سيصلون معه ﷺ.

(٣٠) شرح الموطأ، الزرقاني: ١ / ٢٧٥. وانظر: ابن حجر في فتح الباري: ٢ / ١٠٠. وجدير بالذكر أن كسر اللام أصل حملا على نظيرتها لام الجر، وأجاز نحائنا أن تُسَكَّن لام الأمر بعد الفاء والواو، وهو قول سيبويه: "وفعلوا بلام الأمر مع الفاء والواو مثل ذلك (أي: تسكين اللام)؛ لأنها كثرت في كلامهم... [انظر: الكتاب: ٤ / ١٥١]. وقد تُسَكَّن بعد (ثم)، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [سورة الحج: ٢٩]، انظر: في المغني اللبيب، ابن هشام: ٣ / ٢١٨. أسرار النحو، ابن كمال باشا، ص: ٣١٤.

(٣١) معاني القرآن، الفراء: ١ / ٢٨٥. في سر الصناعة، ابن جني: ١ / ٣٢٩، ٣٣٠. وانظر حاشية المحقق الدكتور عبد اللطيف الخطيب على المغني اللبيب لابن هشام: ٣ / ١٥١.

(٣٢) شرح الموطأ، الزرقاني: ١ / ٢٧٥. المغني اللبيب، ابن هشام: ٦ / ٧٢٢. وانظر: عقود الزبرجد، السيوطي: ١ / ٣٨٣.

(٣٣) التعليق، الوقشي: ١ / ١٩١.

(٣٤) يشير الضمير في (لهم) إلى الصحابي الجليل أنس بن مالك وجدته واليتيم ﷺ.

(٣٥) الاستذكار، وابن عبد البر: ٦ / ١٥٢. وله في التمهيد: ١ / ٢٦٣، المنتقى، الباجي: ٢ / ٢٧٣. شرح الموطأ، الزرقاني: ١ / ٢٧٥.

ثم جَوَزَ الوقشي أن ينتصب (فَلْأَصْلِي) على معنى (كي) ؛ شريطة ألا تتعلّق اللام بـ(قوموا) ، ولكن تعلقها بفعل محذوف دلّ عليه ما في الكلام ، كأنه قال ﷺ : " قوموا فَلْأَصْلِي لكم آمركم بالقيام"^(٣٦) ، ودلالة ذلك : أنّ صلاته ﷺ جاءت شكرًا على الرزق الذي ساقه الله ﷻ له ، فالدلالة دلالة تعليلية ، فعلة قيامه ﷺ بالصلاة الشكر لله تعالى .

وذكر الزرقاني دلالة (فَلْأَصْلِي) بفتح اللام وسكون الياء على أنها لام ابتداء للتأكيد^(٣٧) ، أو لام قسم حذف جوابه ، وخطأ ابنُ السّيد هذا الرأي ؛ " لأنه لا وجه للقسم (هنا) ، ولو كان كذلك لقال : (لَأَصْلَيْن) بالنون"^(٣٨) ، ورأي ابن السّيد هذا لا مأمّن من أن يدخله الطعن ؛ إذ لا يمنع أن تكون اللام لام القسم وحذفت نون التوكيد تخفيفًا ، كما في قراءة قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح : ١] بفتح الحاء مِنْ (نَشْرَح) ^(٣٩) ، ويشهد له بيت الأضبط بن قريع السعدي ^(٤٠) : [من المنسرح]

تركم يوماً والدر قد رفعه

ولا تهينَ الفقيرَ علّاك أن

والأصل : لا تهيننَ ، فحذف النون الساكنة تخفيفًا .

فلو كان الفعل (أَصْلِي) قسمًا وحذفت النون - حسب رواية الزرقاني آنفا - على ضعف هذا الرأي في تقديري - وقد توفرت شروط الوجوب ، لما فارقته النون في هذه الحال^(٤١) ، أما

(٣٦) التعليق ، الوقشي : ١ / ١٩١ .

(٣٧) الموطأ ، الزرقاني : ١ / ٢٧٥ .

(٣٨) المصدر السابق نفسه .

(٣٩) المحتسب ، ابن جني : ٢ / ٣٦٦ .

(٤٠) الأضبط شاعر تميمي سعدي ، أحد المعمرين في الجاهلية ، وهو أحد قادة مضر ، وأول من رأس في بني تميم . أخبره في الشعر والشعراء ، لابن قتيبة (٢٧٦هـ) : ٣٨٣/١ ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، الطبعة الثانية : ١٩٥٨ ، دار المعارف - القاهرة . وشرح الكافية الشافية ، ابن مالك (٦٧٢هـ) : ٣ / ١٤١٩ ، حققه وقدم له الدكتور عبد المنعم هريدي ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، دار المأمون للتراث . وانظر : الشعر الجاهلي والتقييد النحوي ، الدكتور عرفة عبد المقصود : ١ / ١٩٨ ، (دكتوراه) . وانظر الحاشية : ١ / ٣٣٣ ، رقم (١٤٥) طبعة دار الثقافة العربية - القاهرة .

(٤١) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٩ / ٤٣ .

وقد فارقت النون فتكون دلالة الفعل على الحال لا الاستقبال ، وهي دلالة تساير السياق الوارد فيه الحديث النبوي ، حيث أمهم النبي ﷺ حين صلى بهم صلاة نافلة .

هذا ، ويرى الباحث أنّ المسألة تمخّضت عن دالتين أساسيتين (مركزيتين) ، هما: دلالة الحثّ وتأكيد الهمّ بالفعل ، ودلالة التعليل لقيامه بالصلاة ﷺ ، كما لا تنفك عنهما دلالة اقتداء هؤلاء به ، مع ما يصحبها من دعوة إلى الله على أحسن الوجوه ، وفي ذلك - ولا ريب - تطيب للنفوس ، وهي ممّا أُطلق عليه الدلالة الإيحائية .

المسألة الثانية : دلالة التركيب بين إثبات (أن) وحذفها من الفعل المضارع

تناول هذه المسألة قول زيد بن ثابت رضي الله عنه : " إِنَّ أَبِي بَنِ كَعْبٍ رضي الله عنه نَزَعَ عَنْ ذَلِكَ قَبْلَ يَمُوتَ " ، حيث يُروى : " قبل أن يموتَ " ، بالنصب ، و " قبل يموتُ " بالرفع ، وربما حذفت (أن) ونصب الفعل

الحديث : " وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّ مَحْمُودَ بْنَ لَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ سَأَلَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ عَنْ الرَّجُلِ يُصِيبُ أَهْلَهُ ثُمَّ يُكْسِلُ وَلَا يُنْزِلُ فَقَالَ زَيْدٌ : يَغْتَسِلُ . فَقَالَ لَهُ مَحْمُودٌ : إِنَّ أَبِي بَنِ كَعْبٍ كَانَ لَا يَرَى الْغُسْلَ . فَقَالَ لَهُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ : إِنَّ أَبِي بَنِ كَعْبٍ نَزَعَ عَنْ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ " .^(١)

الوقشي : وقوله : " قبل يموتُ " . كذا الرواية ، ويروى أيضاً^(٢) : " قبل أن يموتَ " . والعرب قد تحذف (أن) الناصبة للفعل وترفع الفعل ، قال تعالى : ﴿ قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ نَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ [الزمر : ٦٤] ، وقال طرفة : ❀ أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعْيِ ❀ وربما حذفوا (أن) وتركوا الفعل منصوباً ، وإنما يجيء ذلك في الشعر ، قال عامر بن جؤين : فلم أرَ مثلاً خباسةً واحدٍ ونهنتُ نفسي بعدما كدتُ أفعله^(٣)

يُنْصَبُ المضارع بعد أربعة أحرف على الأصالة^(٤) : (أَنْ) ، و(لَنْ) ، و(كَي) ، و(إِذَنْ) ، وينصبونه بعد خمسة بإضمار (أَنْ) بعدهن : (حتى) ، و(اللام) ، و(الواو) ، و(الفاء) ، و(أو)^(٥) ، واختلفوا في (ثُمَّ)^(٦) .

(١) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ٩٤ / ١ - ٩٥ / ٢ - كتاب الطهارة ، ١٨ - باب واجب الغسل إذا التقى الختانان ، حديث : ٧٤ . انظر : الموطأ المطبوع ، الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ٤٧ / ١ . والموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي : ٩١ / ١ ، حديث : ١١٦ .

(٢) الاستذكار ، ابن عبد البر : ٩٤ / ٣ . والمنتقى ، الباجي : ٤٠٠ / ١ . وشرح الموطأ ، الزرقاني : ٨٦ / ١ ، والمسالك ، ابن العربي : ١٩٢ / ٢ . وأوجز المسالك ، الكاتدهلوي : ٥١٦ / ١ .

(٣) التعليق ، الوقشي : ٩٤ / ١ .

(٤) شرح المفصل الموسوم بالتخمير للخوارزمي (٥٥٥هـ - ٦١٧هـ) : ٢٢١ / ٣ ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٢هـ ، دار الغرب الإسلامي - بيروت .

(٥) المصدر السابق : ٣٢٢ / ٣ .

(٦) بإعطاء (ثُمَّ) حكم واو الجمع . انظر مغني اللبيب ، ابن هشام : ٢٢٩ / ٢ ، ٢٣٠ .

وَوُجِدَتْ شواهد حذفٌ فيها (أَنْ) سواء بقي عملها ، أو لم يبقَ ، فمن ذلك ، قوله تعالى : ﴿قُلْ أَغْيِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [الزمر : ٦٤] ، والتقدير : أن أعبد^(٧) ، فلَمَّا حُذِفَتْ (أَنْ) ارتفع الفعل ، وقوله ﷺ^(٨) : " لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها لتستفرغ صحتها ، فإنما لها ما قدر لها " ، أراد : أن تسأل^(٩) ، وقوله ﷺ^(٩) : " أنتظر أمتي تعبر الصراط " ، والتقدير : أن تعبر . قال العكبري : ف(أَنْ) والفعل في تقدير مصدر موضعه نصب بدلا من (الأمة) بدل اشتغال ، ولما حذف (أَنْ) رفع الفعل ، ونَصَبُهُ جائز^(١٠) . قال طرفة بن العبد^(١١) : [من الطويل]

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضُرُ الْوَعْيِ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مَخْلِدِي

والتقدير : أن أحضر ، فلَمَّا حذف الناصب ارتفع الفعل . وقد يجوز النصب بإضمار (أَنْ) ضرورة وهو مذهب الكوفيين^(١٢) .

وفي المثل المشهور : " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه " ^(١٣) ، أي : أن تسمع ، وذكر سيبويه في حذف (أَنْ) من كلام العرب من أنك لو قلت : " مُرُّهُ يحفرها " على الابتداء ، كان جيدا ، ويجوز النصب على تقدير : أن يحفرها^(١٤) ، وربما حذفوا (أَنْ) وتركوا الفعل منصوبا

(٧) البيان في غريب إعراب غريب القرآن ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري النحوي (٥١٣ هـ - ٥٧٧ هـ) : ٢ / ٣٢٥ ، تحقيق طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب : ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م . وذكر ابن هشام أن حذف (أَنْ) وبقاء عملها مطرد . مغني اللبيب ، ابن هشام : ٤٨٨/٦

(٨) أخرجه البخاري في : ٦٧ - كتاب النكاح ، ٥٣ - باب الشروط التي لا تحل في النكاح . وانظر : المصدرين السابقين .

(٩) شواهد التوضيح ، لابن مالك : ١٥٦ .

(١٠) إعراب الحديث النبوي ، العكبري ، ص : ٩٤ .

(١١) برفع (أحضر) عند سيبويه والمبرد . يراجع : الكتاب ، سيبويه : ٩٩ / ٣ ، ١٠٠ . والمقتضب ، المبرد : ٨٣ / ٢ ويروى : (ألا أيُّهَذَا اللَّاتِمِي أَحْضُرْ) بـ (اللَّاتِمِي) مكان (الزَّاجِرِي) ونصب (أحضر) في الديوان . يراجع : ديوان طرفة بن العبد ، ص : ٢٥ ، شرحه وقدم له : مهدي محمد ناصر الدين ، الطبعة الثالثة ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت وانظر : التعليق ، الوقشي : ٩٥ / ١

(١٢) الكتاب ، سيبويه : ٩٩ / ٣ . وانظر : الحاشية .

(١٣) مجمع الأمثال ، الميداني (٥١٨ هـ) : ١ / ١٢٩ ، رقم : (٦٥٥) ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية : ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .

(١٤) الكتاب ، سيبويه : ٩٩ / ٣ .

(أي: يحفرها) ، قال عامر بن جُوَيْن (١٥): [من الطويل]

فلم أرَ مثلها خُباسةً واحدٍ ونهنتُ نفسي بعدما كدتُ أفعله

والتقدير : أن أفعله ، حذف الناصب ، وبقي عمله .

يذكر الباحث - هنا - في مشكلة تمييز " قبل يموت " من " قبل أن يموت " : أن أباي بن كعب رضي الله عنه نزع عن ذلك قبل موته ؛ دلالة على إسرار الصحابي الجليل في هذا الأمر ومخافة أن يدركه الموت ، فقد كان حريصاً رضي الله عنه على أن يرجع عن القول بما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم - ورواه عنه - ما يدل على أنه كان منسوخاً ؛ إذ لم يعمل بوجوب الغسل عند التقاء الختانين ؛ " للفتيا التي كانوا يفتنون بها بقولهم : إن الماء من الماء ، وهو ما رخص به رسول الله صلى الله عليه وسلم في أول الإسلام " (١٦) ، فلما وصله (أي : الصحابي الجليل) أمر نسخ الحديث أوقف العمل بالفتيا دون مهلة ؛ خشية الفوت وألا يستدرك أمره ، ولئلا يقع الناس في شيء يخالف سنة النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن نُسِخَ ما رواه عنه من قبل (١٧) ، وهو مادّل عليه مجيء الفعل بإضمار (أن) ، ولا يجوز إغفال مثل هذا التقدير ؛ لأن (قبل) تضاف إلى ما بعدها ، ومن ثم وجب تقدير (أن) في الرواية التي رويت بغيرها . (١٨)

(١٥) في اللسان ، مادة (خ ب س) ، ص : ١٠٩٢ . والكتاب ، سيبويه : ٣٠٧ / ١ ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، أبو البركات بن الأنباري (٥٧٧هـ) ، ص : ٤٤٩ ، تحقيق ودراسة الدكتور جودة مبروك ، الطبعة الأولى : ٢٠٠٢م ، مكتبة الخانجي - القاهرة . وشواهد التوضيح ، لابن مالك ، ص : ١٠١ . وانظر : مغني اللبيب ، ابن هشام : ٦ / ٤٨٨ ، ٤٨٩ وما بعدهما . والخُباسة : المقغم . ونهنتُ : زجرتُ ومنعتُ . وعامر بن جُوَيْن بن عبد رضي بن قمران بن ثعلبة ... بن جرم ، وثعلبة هو عمرو بن الغوث ، وعامر هذا شاعر فاتك ، جاهلي . تبرأ قومه من جرانه . وابنه الأسود بن عامر شاعر أيضاً ، وحفيده قبيصة بن الأسود أدرك الإسلام ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم . وانظر : التعليق ، الوقشي : ٩٥ / ١ .

(١٦) أخرجه ابن عبد البر في الاستذكار : ٣ / ٩٤ . وانظر : المنتقى ، الباجي : ١ / ٤٠٠ .

(١٧) وهو ما رواه أباي من أمر الرخصة : " إن الماء من الماء ... " الحديث ، وانظر السابق نفسه .

(١٨) يلحظ - هنا - أن الدلالة اللفظية والمقالية (السياق النَّصِّي أو السياق اللغوي) قد لعبت دوراً مهماً ، حيث إن (قبل) تتطلب مضافاً إليه ويكون اسماً قد أنجز في الذهن فحذف في النص ، وذكر الفعل - الذي هو صلة للموصول الحرفي - يقتضي تقدير (أن) ؛ لتضامهما ، وهو ما يسمى : الربط الاتصالي .

المسألة الثالثة : دلالة تركيب النهي والقسم المؤكدين

تناول هذه المسألة ما ذكره الوقشي - رحمه الله تعالى - في تعليقه حول مجيء : "فَلْيُذَادَنَّ" بلام التأكيد على الإخبار ، و "فَلَا يُذَادَنَّ" على النهي .

الحديث : وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْمَقْبَرَةِ ، قَالَ : " السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ وَدِدْتُ أَنِّي قَدْ رَأَيْتُ إِخْوَانَنَا " ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَسْنَا بِإِخْوَانِكَ ؟ قَالَ : " بَلْ أَنْتُمْ أَصْحَابِي ، وَإِخْوَانُنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ " ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَعْرِفُ مَنْ يَأْتِي بَعْدَكَ مِنْ أُمَّتِكَ ؟ قَالَ : " أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لِرَجُلٍ خَيْلٌ غُرٌّ مُحَجَّلَةٌ فِي خَيْلٍ ذُهُمٍ بِهِمْ أَلَا يَعْرِفُ خَيْلَهُ ؟ " قَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : " فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ الْوُضُوءِ ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ . فَلَا يُذَادَنَّ رِجَالٌ عَنْ حَوْضِي كَمَا يُذَادُ الْبَعِيرُ الضَّالُّ ، أَنَادِيهِمْ : أَلَا هَلَمْ ! أَلَا هَلَمْ ! أَلَا هَلَمْ ! فَيُقَالُ : إِنَّهُمْ قَدْ بَدَّلُوا بَعْدَكَ ، فَأَقُولُ : فَسُحْقًا . فَسُحْقًا . فَسُحْقًا " .^(١)

الوقشي : وقوله : و "فَلْيُذَادَنَّ" و "فَلْيُذَادَنَّ" و "لِيَمْنَعَنَّ" : اللام لام القسم ، فكأنه قال : فوالله لِيُذَادَنَّ ، أي : إن هذا سيكون لا محالة ، وكذلك كل فعل مضارع تدخل أوله هذه اللام مع النون الثقيلة أو الخفيفة فإنما هو على نية القسم ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْمُنَافِقِينَ ﴾ [العنكبوت : ١١] ، و ﴿ تَبْلَوْنَ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٨٦] ، ويروى : " فَلَا يُذَادَنَّ " على معنى النهي ، وذلك أن العرب قد توقع النهي على الفعل ومرادها غيره ، إذا كان أحد الفعلين متعلقا بالآخر ، يوجد بوجوده ويرتفع بارتفاعه ... ، فإذا لم يقم السبب لم يقم المسبب ، ومن هذا الباب قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة : ١٣٢] ، وليس الموت بفعل لهم فينْهَوْا عنه ،

(١) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ٧٣ . أخرجه الإمام مالك في : ٢ - كتاب الطهارة ، ٣ - باب جامع الموضوع . وأخرجه مسلم في : ٢ - كتاب الطهارة ، ١٢ - باب استحباب الغرة والتحجيل في الوضوء ، حديث : ٣٩ . انظر : الموطأ المطبوع ، الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ٢٩ ، حديث : ٢٨ . الموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي : ١ / ٦٥ ، ٦٦ . حديث : ٦٤ . والمَقْبَرَةُ (بتثنية الباء) ، والكسر أقلها : موضع القبور

ولكنه السبب الذي من أجل توقعه يجب على الإنسان أن يثبّت على الإسلام ... ، والمعنى : لا .
يجدّنكم الموت إذا جاءكم إلا على هذه الحال ، ونظير هذا بيت النابغة : " لا أعرفن ربي ... " ،
يقول : " فأوقع النهي على نفسه وهو يريد المخاطبين ، والمعنى : لا تتعرضوا لأن أعرّفكم
هكذا " ، ويروى : " لا أعرفن " على القسم كأنه قال : والله لا أعرفن هذا ، ومثله قوله تعالى :
﴿لَئِنْ جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَى مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ﴾ [سورة فاطر: ٤٢] ، ومنه قول عبيد
بن الأبرص ^(٢) : [من البسيط]

لا أعرّفنك بعد الموت تندبني وفي حياتي ما زودتني زادي

ويروى : " لا أعرّفنك " . ^(٣)

فقد جاء في كتابه أربعة ألفاظ : ثلاثة منها في بدء تعليقه متواليات : (فَلْيُذَادَنَّ)
و(فَلْيُدْفَعَنَّ) و(وَلْيَمْتَعَنَّ) بلام التوكيد على الإخبار ، وواحدة برواية : (فلا يُذَادَنَّ) على النهي ..
وسيتناول الباحث أولى هذه الألفاظ الثلاثة الواردة في التركيب السالفة الذكر من روايات الخبر
وهي (فَلْيُذَادَنَّ) ؛ لأنها أولى ما تناوله صاحب التعليق فيهنّ ، في مقابل رواية النهي ؛ لأنهما
تتفقان ومقتضيات البحث الذي يُعنى بالاختلاف بين هذين التركيبين .

فرواية " فلا يُذَادَنَّ " على النهي ذكرها : ابن عبد البر برواية يحيى " فلا يُذَادَنَّ " في كتابيه
التمهيد والاستذكار ^(٤) ، وقال ابن عبد البر : كذا رواه يحيى ، وتابعه مطرف وابن نافع على
النهي ^(٥) ، كما وردت في كتاب عبد الملك بن حبيب ^(٦) ، وفي كتاب ابن عبد الحق التلمساني
التونسي ^(٧) ، وفي كتاب الموطأ برواياته ^(٨) .

(٢) ديوان عبيد بن الأبرص ، ص : ٥٦ ، رقم البيت (٩) ، شرح أحمد عدرة ، الطبعة الأولى : ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
دار الكتاب العربي - بيروت . ورواية البيت فيه : لا أعرّفنك بدلا من لأعرّفنك .

(٣) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ٧٣ .

(٤) التمهيد : ٢٠ / ٢٣٨ . والاستذكار : ٢ / ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٥) المنتقى ، القاضي أبو الوليد الباجي : ١ / ٣٤٣ ، وانظر : الحاشية .

(٦) تفسير غريب الموطأ ، لابن حبيب : ١ / ١٩٤ .

(٧) الاقتضاب ، لابن عبد الحق التلمساني : ١ / ٥٧ .

(٨) الموطأ برواياته ، أسامة الهلالي : ١ / ٢٦٢ .

ورواية "فَلْيُذَادَنَّ" بلام التأكيد على الإخبار أوردها ابن عبد البر في متن الموطأ "فَلْيُذَادَنَّ"^(٩)، وذكرها عند الشرح منبها عليها^(١٠)، وله في التمهيد أن البخاري وغيره ذكروا من حديث سهل بن سعد هذا فقال : " وَلَيَرَدَنَّ عَلَيَّ الْحَوْضُ قَوْمٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي ، ثم يحال بيني وبينهم "^(١١)، وجاء في المنتقى لأبي الوليد الباجي : " قال ابن عبد البر : ورواه أبو مصعب وتابعه بن القاسم وابن وهب وأكثر رواة الموطأ بلام التأكيد على الإخبار^(١٢) ، وفي المسالك لابن العربي أن " أكثر الروايات فَلْيُذَادَنَّ بلام التأكيد "^(١٣) ، وقال الكاندهلوي : " ورواه الأكثرون بلفظ " فَلْيُذَادَنَّ " بلام التأكيد على الإخبار ، وفي رواية مسلم : " أَلَا لِيُذَادَنَّ "^(١٤) ، وفي كتاب الموطأ برواياته أشار صاحبه في هامش التحقيق إلى ورود الحديث في السنن الكبرى ، ومعرفة السنن والآثار ، وهو كذلك في رواية معن بن عيسى ، وأن البغوي رواه في شرح السنة من طريق أبي مصعب الزهري بلفظ " فَلْيُذَادَنَّ " على الخبر^(١٥).

و(لا) الناهية لها مع مدخولها أحوال ، فجاء في نظم الألفية لابن مالك :^(١٦)

كنونني اذهبن واقصدنهما

للفعل توكيد بنونين ، وما

وقل بعد " ما ولم " بعد " لا "

أو مثبتاً في قسم مستقبلاً

(٩) الاستذكار ، ابن عبد البر : ٣ / ١٦ ، ١٧ . حديث : رقم (٥٧) .

(١٠) المصدر السابق : ٢ / ١٧٨ ، رقم (١٩٢٧) .

(١١) التمهيد ، لابن عبد البر : ٢٠ / ٢٥٧ ، وأخرجه البخاري في كتاب الفتن ، ومسلم في فضل النبي ﷺ .

(١٢) المنتقى في شرح موطأ مالك ، القاضي أبو الوليد الباجي : ١ / ٣٤٣ ، وانظر الحاشية .

(١٣) المسالك ، للقاضي ابن العربي : ٢ / ١٠٦ .

(١٤) أوجز المسالك ، للكاندهلوي : ١ / ٤٠٦ .

(١٥) الموطأ برواياته ، لأبي أسامة سليم الهلالي : ١ / ٢٦٢ ، وانظر : الحاشية .

(١٦) متن الألفية ، تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب ، ص : ٤٢ .

فابن هشام يرى " أنها تختص بالدخول على المضارع ، وتقتضي جزمه واستقباله ، سواء كان المطلوب منها مخاطبا أو غائبا ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران : ٢٨] ، أو متكلما ، نحو : (لا أَرَيْتَكَ هَاهُنَا) وقوله : ^(١٧) [بحر البسيط]

لَا أَعْرِفُنْ رَبِّبَا حُورًا مَدَامِعُهَا كَأَنَّ أَبْكَارَهَا نَعَامَ دَوَّارٍ

دخلت (لا) الناهية على المتكلم المبني للمعلوم ، وهذا نادر .

وأما مدخولها من الأفعال المضارعة من حيث الكثرة والقلة فيذكر الأستاذ عبد السلام هارون ^(١٨) " أن أكثر دخولها على فعل المخاطب ، نحو : لا تفعل ، ثم على فعل الغائب ، نحو : لا يقيم ، ثم يلحق به المتكلم المبني للمجهول ، نحو : لا أُخْرِجُ ولا نُخْرِجُ ؛ لأن حقيقة الأمر فيه للغائب ، ونادر دخولها على المتكلم المبني للمعلوم كقول النابغة السابق : [لا أعرفنْ ...] ^(١٩) ، وقول الوليد بن عقبة : [بحر: الطويل] : ^(٢٠)

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجَرَاظُ

أدخل النهي على المتكلم المبني للمعلوم .

وذكر الخضري في حاشيته : " وجزمُ الناهية فعل الغائب والمخاطب كثير ، وفعل المتكلم قليل جدًا ؛ لأن أمر الشخص ونهيه لنفسه خلاف الظاهر إلا إن كان مجهولا فيكثر ؛ لأن

(١٧) البيت للناطقة الذبياتي في ديوانه ، ص : ٧٥ ، تحقيق : الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، سلسلة ذخائر العرب (٥٢) ، طبعة دار المعارف . وانظر : المغني اللبيب ، ابن هشام : ٣ / ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ويروى الشطر الثاني في حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٤ / ٤ . هكذا : [مُرْدَفَات على أعقاب أكوار] .

(١٨) الأساليب الإنشائية في النحو العربي ، تأليف الأستاذ عبد السلام هارون ، ص : ١٨٤ ، ١٨٥ ، الطبعة الخامسة : ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م ، مكتبة الخاتجي - القاهرة .

(١٩) والشاهد فيه أنَّ (لا) لنهي المتكلم نفسه . ويذكر الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب أن الأعلام قال : " لا أعرفن ، أده بالنون لأنه نهى ، أي : أنَّ (لا) هنا تدل على الطلب وإلا فما أكد بالنون . المغني لابن هشام : ٣ / ٣٢١ . وانظر : شرح الكافية الشافية ، لابن مالك : ٣ / ١٥٦٨ .

(٢٠) والبيت في شرح أبيات المغني للبغدادي (١٠٩٣ هـ) : ١٧ / ٥ ، تحقيق : عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق . وانظر : الأساليب الإنشائية ، هارون ، ص : ١٨٤ ، ١٨٥ ، والشاهد فيه أنَّ (لا) ناهية وقد جزم بها (نَعُدُّ) وهو قليل ؛ لأن المتكلم لا ينهي نفسه إلا على سبيل المجاز وتنزيله منزلة الأجنبي [أي : منزلة الغائب أو المخاطب] . وانظر : هامش حاشية الصبان : ٤ / ٤ .

المنهي غير المتكلم كما في التوضيح ك (لا أخرج)، أي: لا يخرجني أحد. (٢١)

وللنهي دلالة أصيلة (دلالة أساسية مركزية) هي: الكف وترك الفعل، وقد يستجيب مَنْ وَجَّهَ إليه الطلب أو لا يستجيب، ويخرج النهي إلى معانٍ أخرى غير الطلب الذي هو على وجه الاستعلاء، وقد ذكر النحاة أن لها معاني مجازية منها: الدعاء والتضرع، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، والالتماس... إلى غير ذلك. (٢٢)

وأشار الأستاذ عبد السلام هارون أن معناها: "هو النهي أصالة، وتحمل عليه مجازات: النهي، والالتماس، والدعاء، والتهديد، والإرشاد، والتمني، ونحو ذلك. وإن كان معظم النحويين لا يذكر في ذلك إلا النهي والدعاء والالتماس". (٢٣)

ونون التوكيد " تلحق آخر الفعل المضارع والأمر؛ لأنهما يصلحان للاستقبال ويبني الأمر معها على الفتح، وكذلك المضارع يبنى إذا باشروته، ويتعين للاستقبال بعد أن كان يحتمل الحال والاستقبال، وهي نوعان، كل منهما أصل: مشددة والتوكيد بها أبلغ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَا آذَيْتُمُونَا وَعَلَىٰ اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ (٢٤) [إبراهيم: ١٢]، ومخففة، كقولك: والله لأخدمنّ وطني (٢٥)، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾ (٢٦) [يوسف: ٣٢].

(٢١) حاشية الخصري: ٧٤٣ / ٢.

(٢٢) الكتاب، سيبويه: ١ / ١٣٦. وانظر: الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي النحوي (٣١٦هـ): ١٥٧ / ٢، الدكتور عبد رب الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - الكويت. وشرح المفصل، لابن يعيش: ١٠٧ / ٨ - ١٠٩. وشرح الكافية الشافية، لابن مالك: ١٥٦٨ / ٣.

(٢٣) الأساليب الإنشائية، هارون: ١٨٤.

(٢٤) وتام الآية قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَا آذَيْتُمُونَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾. [إبراهيم: ١٢].

(٢٥) المعجم الوافي في أدوات النحو، علي توفيق الحمد، ويوسف جميل الزعبي، ص: ٣٢٦، الطبعة الثانية: ١٩٩٣م، دار الأمل، إربد - الأردن.

(٢٦) وتام الآية قوله تعالى: ﴿قَالَتْ فذلِكَ الَّذِي لَمُنْتَنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاودْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾.

وحكم توكيد الفعل المضارع بها ما بين: الواجب ، وقريب منه ، وكثير ، وقليل ، وممتنع ، ففي حال الواجب^(٢٧) ذكره - كما مرّ آنفاً - ابن مالك : أو مثبتاً في قسمٍ مستقبلاً ...^(٢٨)

يقول المبرد: " اعلم أنك إذا أقسمت على فعل لم يقع لزمته اللام ولزم اللام النون، ولم يجز إلا ذلك^(٢٩)، ويقول في موطن آخر : " اعلم أنهما لا تدخلان الأفعال إلا على ما لم يجب^(٣٠)، ولا يكون من ذلك إلا في الفعل الذي يؤكد ليقع ، وذلك ما لم يكن خبراً ضارع القسم^(٣١) ، ذلك قولك في القسم : والله لأقومنَّ " .^(٣٢)

وعلق الوقشي على هذه الرواية دلاليًا^(٣٣) بقوله : " اللام لام القسم ، كأنه قال : فوالله ليُذادَنَّ ، أي : إن هذا سيكون لا محالة " . وجاء في كتاب سيبويه : " قلت : فلم ألزمت النون آخر الكلمة ؟ فقال : لكي لا يشبه قوله : إنه ليفعل ؛ لأن الرجل إذا قال هذا فإنما يخبر بفعل واقع فيه الفاعل ، كما ألزموا اللام : إن كان ليقول مخافة أن يلتبس بما كان يقول ذاك^(٣٤) ، ومما يؤكد دلالتها على الزمن المستقبل قول ابن يعيش : " وتأثير المعنى إخلاص الفعل للاستقبال بعد أن كان يصلح لهما " ^(٣٥) ؛ " لئلا يتوهم أن هذه اللام التي تقع في خبر (إنّ) لغير قسم ؛ فأرادوا إزالة اللبس بإدخال النون وتخليصه للاستقبال ، فإذا قلت : إن زيدا ليقومنَّ كان هذا جواب قسم والمراد الاستقبال لا غير ، ويرى سيبويه أن لحاقها أكثر ، أمّا السيرافي وجماعة من النحويين فيرون أن لحاق النون يقع لازماً للفصل "^(٣٦) ، والمقصود : الفصل بين الحال والاستقبال .

(٢٧) اكتفى الباحث بحالة الوجوب دون أخريات الحالات ؛ لأنها مناط البحث في المسألة .

(٢٨) متن الألفية ، تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب ، ص : ٤٢ .

(٢٩) المقتضب ، المبرد : ٢ / ٣٣٢ .

(٣٠) أي : لم يقع إنما يكون في الاستقبال .

(٣١) أي : حدث وقع ولم يدل على الاستقبال .

(٣٢) المقتضب ، المبرد : ٣ / ١١ ، وانظر : الكتاب ، سيبويه : ٣ / ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٣٣) دلالة رواية " فليُذادَنَّ " بلام التأكيد على الإخبار .

(٣٤) الكتاب : ٣ / ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٣٥) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٩ / ٣٧ .

(٣٦) المصدر السابق : ٩ / ٣٩ ، وانظر : معاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي : ٤ / ٥٣٤ .

وجاء تعليقه في رواية "فلا يُذَادَنَّ" على النهي متناولا جانب الدلالة ، بقوله : "وذلك أن العرب قد توقع النهي على الفعل ومرادها غيره ، إذا كان أحد الفعلين متعلقا بالآخر يوجد بوجوده ويرتفع بارتفاعه ، فنقول للرجل : لا يضربنك زيد ، ولا يأكلنك الأسد ، أي : لا تتعرض لذلك الشيء بأن تفعل فعلا يؤديك إليه ... ، فإذا لم يقع السبب لم يقع المسبب ، ومن هذا الباب قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾^(٣٧) [البقرة : ١٣٢] ، وليس الموت بفعل لهم فيُنْهَوَا عنه ، ولكنه السبب الذي من أجل توقعه يجب على الإنسان أن يثبت على الإسلام ... ، والمعنى : لا يجدنكم الموت إذا جاءكم إلا على هذه الحال .

ثم ذكر بيت النابغة : " لا أعرفن ربّيا ... " يقول : " فأوقع النهي على نفسه وهو يريد المخاطبين ، والمعنى : لا تتعرضوا لأن أعرفكم هكذا "^(٣٨) ، ويضاف إلى ذلك ما ذكره العكبري في قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة : ١٣٢] أن النهي في اللفظ عن الموت ، وهو في المعنى غير ذلك ، والتقدير : لا تفارقوا الإسلام حتى تموتوا^(٣٩) .

وبعد هذا التطواف يرى الباحث أن تركيب رواية النهي يُمدُّ المعنى بدلالة مبعثها إرادة محض الخير بالمخاطبين ، ويعبر التركيب - بالضرورة - عن غاية إشفاق الرسول ﷺ بأمتة ، فهو يخشى عليهم أن يبدلوا بعده فيما وصّى به ؛ فينالهم عقاب الله تعالى في الآخرة بالذود والطرد عن الحوض ، وهو ما ذكره ابن عبد الحق التلمساني في الاقتضاب في تعليقه على الحديث ذاته : " أي : لا يفعل أحد فعلا يكون سبب طرده عن حوضي "^(٤٠) .

ووافقه عبد الملك ابن حبيب في كتابه بقوله : فلا يطردن رجل عن حوضي ، كقوله : فليحذر رجل أن يُطرد عن حوضي " ، يعني بتبديل العمل بعده وفراق ما فارقهم عليه من الاستقامة

(٣٧) وتمام الآية ﴿ وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ .

(٣٨) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ٧٣ ، ٧٤ .

(٣٩) التبيان في إعراب القرآن ، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ) : ١ / ١١٨ ، تحقيق على محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

(٤٠) الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ١ / ٥٧ .

في دينهم" (٤١) ، وقال القاضي عياض : " قال الإمام (٤٢) وقع في بعض طرق الحديث : (فلا يُدَادَنَّ) على جهة النهي ، ومعناه على هذا : ألا يفعلوا ما يكون سببا لذودهم عن حوضي " (٤٣) .

وقال ابن هشام : " وهذا النوع مما أقيم فيه المُسَبَّبُ مُقَامَ السَّبَبِ (٤٤) . وقد طاف العلامة الطاهر بن عاشور حول رواية " فلا يُدَادَنَّ " على النهي ملتَمِسًا منها دلالات جعلها " تنتقل من البشارة إلي النذارة ، كدأب رسول الله ﷺ في طَبِّه النفوس ، حذَّره من الوقوع فيما يخرج عن الإسلام بعد الدخول في حضيرته والسعي إلى الارتواء من معينه " ، ثم يتابع مستطردا فيقول : " فلا يُدَادَنَّ " نهى يراد بمثله النهي عن سبب الفعل ، وهو نهى تحذير ، ونداء النبي ﷺ إياهم يومئذ بالإقبال على حوضه مراد به التعريض للملائكة الذين ذادوهم عن الحوض أن يسمحوا لهم بوروده " . (٤٥)

وحول الدلالة نفسها ذكر الأستاذ محيي الدين الدرويش أن " الموت في حد ذاته ليس بمنهي عنه لأنه لا يدخل في الإرادة الإنسانية ، ولكنه نهى عنه لإظهار أن الموت على خلاف الإسلام هو موت لا خير فيه ، وأنه ليس بموت السعداء " (٤٦) .

ومن مجموع أقوال النحاة وأصحاب الحديث والفقهاء - أن كلا التركيبين اتفقا في دالتيهما ، حيث يؤديان معنى الحَضَّ والطلب ، فإنه ما من شك في كون دلالة النهي في " فلا يُدَادَنَّ " دلالة طلب .

فإذا تأملنا تركيب " فَلْيُدَادَنَّ " الذي يدل على الإخبار وجدناه لا يخلو من معنى يدل على الطلب والحث ؛ لكونه على نية القسم ؛ لِقَوْلِ أَبِي الْوَلِيدِ الْوَقْشِيِّ : " وكذلك كل فعل مضارع

(٤١) تفسير غريب الموطأ ، ابن حبيب : ١ / ١٩٤ . وانظر: الموطأ المطبوع ، محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ٢٩ .

(٤٢) لعله يعني به : الإمام مسلم في " إكمال المعلم بفوائد مسلم " .

(٤٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم ، القاضي عياض : ١ / ٥٠ . وانظر : المسالك في شرح مالك ، للقاضي ابن العربي المالكي : ١ / ١٠٦ .

(٤٤) مغني اللبيب ، ابن هشام : ٣ / ٣٢١ ، ٣٢٢ .

(٤٥) كشف المغطى ، الشيخ الطاهر بن عاشور ، ص : ٨٢ ، ٨٣ .

(٤٦) إعراب القرآن وبيانه ، محيي الدين الدرويش (١٤٠٢هـ) : ١ / ١٧٦ ، ١٧٧ ، الطبعة السابعة : ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ، دار ابن كثير ، ودار اليمامة ، دار الإرشاد للشؤون الجامعية - دمشق / بيروت . بتصرف يسير .

تدخل أوله هذه اللام مع النون الثقيلة أو الخفيفة فإنما هو على نية القسم ، كقوله تعالى : ﴿وَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ . [العنكبوت: ١١] ، و﴿تُبْلُونَ فِي أَمْوَالِكُمْ﴾ . [آل عمران: ١٨٦] ^(٤٧) ، والقسم على ثبوت ما ينكره المكذبون ، فإنه توكيد للخبر ، وهو ما ذكره ابن القيم بقوله : "وهو من باب القسم المتضمن للتصديق ؛ ولهذا يقول الفقهاء : اليمين ما اقتضى حضا أو منعا أو تصديقا أو تكديبا " .

ومن ثم " فالقسم الذي يقتضي الحض والمنع هو من باب الطلب " ^(٤٨) .

(٤٧) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ٧٣ .

(٤٨) بدائع الفوائد ، ابن القيم : ٢ / ٦٤٥ ، ٦٤٦ .

غير أن رواية الفتح أكثر شهرة من رواية الضم^(٥)، وعَقَّب ابن العربي المالكي عمن روى بالفتح بقوله : "وهو الأقوى في الروایتين"^(٦).

ومن يتتبع أقوال النحاة في المسألة يلحظ أن دراستهم للضمائر جاءت من حيث البروز والاستتار، أو الانفصال والاتصال، أو التعريف والتكثير، أو التذكير والتأنيث، أو العدد مفردا ومشى وجمعا، وكذلك من حيث علامة بنائه، وعن دلالة قوة وضعفا، كقوة ضميري المتكلم والمخاطب (ضمير الحضور)^(٧) في مقابل ضمير الغائب، فلا يكاد يخلو منه كتاب من كتب النحويين حين يتحدثون عن باب الضمير.

ومن ثمَّ فلن يعتمد الباحث على ما أنتجته دلالة علامة بناء الضمير الواردة في الروایتين وحدها^(٨)، بل يتجه إلى ما أنتجه اختلاف الضميرين: المخاطب والمتكلم (متناولا التركيب).

فدلالة رواية الفتح (أُمِرْتُ) - وهو أقوى الروایتين - تعني: أَنَّ الذي أُمِرْتُ به من الصلاة البارحة مجملا، هذا تفسيره اليوم مفصلا^(٩)، وأن صلاة جبريل كانت نافلة^(١٠)؛ فقد "نزل جبريل ﷺ مأمورا مكلفا بتعليم النبي ﷺ لا بأصل الصلاة؛ لأن الملائكة وإن كانوا مكلفين بغير شرائعنا، ولكن الله ﷻ كلف جبريل ﷺ الإبلاغ والبيان، كيف ما احتيج إليه قولاً وفعلاً"^(١١)

وأما دلالة الضم (أُمِرْتُ) "فهو حجة على من يرى المأمور به هو الواجب"^(١٢)؛ إذ "لا

(٥) انظر: الاقتضاب لابن عبد الحق : ١ / ٦، ٧. والاستذكار : ١ / ١٧٣ هامشه رقم ٦. وقال محقق كتاب الموطأ برواياته ١ / ١٨٦، انظر: هامشه رقم (٩)، قال : " وبالفتح رواية ابن وضاح ... ، ونحوه قاله : البطلوسي في "مشكلات الموطأ" انظر : إكمال المعلم ، القاضي عياض : ٢ / ٥٦٥ .

(٦) المسالك شرح موطأ مالك ، ابن العربي : ١ / ٣٦٨ .

(٧) ضمير المتكلم أقوى من ضمير الخطاب لاختصاص المتكلم نفسه .

(٨) أي : بناؤه على الضم أو بناؤه على الفتح فقط .

(٩) المسالك شرح موطأ مالك : ١ / ٣٦٨ ، وانظر الاستذكار : ١ / ١٧٣ هامشه رقم ٦ .

(١٠) إكمال المعلم للقاضي عياض : ٢ / ٥٦٤ ، ٥٦٥ .

(١١) المسالك شرح موطأ مالك : ١ / ٣٦٧ .

(١٢) إكمال المعلم للقاضي عياض : ٢ / ٥٦٤ .

يخلو أن يكون جبريل عليه السلام أمر بتبليغه قولاً أو فعلاً ... فاختار الفعل الذي صار بيانه واجباً^(١٣). ويتجلى في هذا الحديث الأثر الدلالي لتعدد (اختلاف) الروايات في الآراء الفقهية ؛ إذ هناك من يجيز صلاة المفترض خلف المتنفل ، وصلاة المتعلم خلف المعلم ، ومنهم من لا يجيز ذلك . وهو خلاف مبسوط في كتب فقهاء المالكية بما يفي الغرض هناك ويزيد .^(١٤)

(١٣) المصدر السابق : ٥٦٥ / ٢ .

(١٤) انظر : التمهيد ، ابن عبد البر : ٨ / ١٠ . والاستدكار : ١ / ١٧٣ وما بعدها . والمنقذ ، الباجي : ١ / ٢٠٧ . والمسالك شرح موطأ مالك ، لابن العربي : ١ / ٣٦٧ وما بعدها . وشرح الموطأ ، الزرقاني : ١ / ١٤ .

المطلب الثالث : دلالة اسم الجلالة بين وظيفة الفاعل والمفعول

تتناول المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء تركيب : (فَقَدْ قَضَى اللَّهُ حُجَّهً) بثلاث روايات . كما سيأتي بيانه .

الحديث : " وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ مَنْ أَفَاضَ فَقَدْ قَضَى اللَّهُ حُجَّهً فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَبَسَهُ شَيْءٌ فَهُوَ حَقِيقٌ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ وَإِنْ حَبَسَهُ شَيْءٌ ، أَوْ عَرَضَ لَهُ ، فَقَدْ قَضَى اللَّهُ حُجَّهً " .^(١)

الوقشي : وقوله : " من أفاض [فَقَدْ قَضَى حُجَّهً] " . الإفاضة : الدفع ، وفي بعض النسخ : " فَقَدْ قَضَى حُجَّهً " ، وكذا رواه ابن وضام^(٢) وفي بعضها : " فَقَدْ قَضَى اللَّهُ حُجَّهً " بنصب اسم الجلالة (الله) ، كما نقول : قضيتُ الرجلَ دينَه ، وفي بعضها برفع (الله) أي : أعانه الله ﷻ على ذلك ، وأتمه له^(٣) " .^(٤)

ورد الحديث – الذي رواه الإمام مالك عن هشام بن عروة عن أبيه بروايات ثلاث، إحداها : (مَنْ أَفَاضَ فَقَدْ قَضَى حُجَّهً) بإسناد الفعل إلى الضمير العائد على اسم الشرط (مَنْ) ، وثانيها : (فَقَدْ قَضَى اللَّهُ حُجَّهً) بإسناد الفعل إلى الضمير ونصب الهاء من اسم الجلالة (الله) تعالى . ومعناه : أدَّى إلى الله تعالى ما عليه من فرض الحج ، كما يقال : قضيتُ الرجلَ دينَه ، وثالثها : (مَنْ

(١) الموطأ لإمام دار الهجرة، رواية يحيى بن يحيى الليثي : [ذكره الشيخ / محمد فؤاد عبد الباقي في الموطأ المطبوع : ٣٧٠/١ . في : ٢٠ - كتاب الحج ، ٣٩ - باب وداع البيت ، حديث : ١٢٢] . وانظر ابن عبد البر ، الاستذكار : ١٢ / ١٨٠ ، ١٨١ . والزرقاني ، شرح الموطأ : ٢ / ٢١٣ . والحديث بهذا اللفظ لم يذكره ابن عبد البر في التمهيد . وهو حديث مقطوع . وأخرجه البخاري (بلفظ آخر) : ٢٥ - كتاب الحج ، ١٤٤ - باب طواف الوداع ، حديث : ١٧٥٥ . ومسلم في : ١٥ - كتاب الحج ، ٦٧ - باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض . [انظر إكمال المعلم ، للقاضي عياض : ٤ / ١٦٤] . ومسألة أخرى : برفع (بَحْرِيَّةً) وب نصبها . انظر : التعليق ، الوقشي :

(٢) محمد بن وضاح المرواني القرطبي (٢٨٧هـ) أحد الأسانيد الثلاثة الموصلة إلى موطأ يحيى بن يحيى الليثي ، ممن صارت به الأندلس دار حديث ، وكان عالماً بالحديث ، بصيراً بطرقه ، متكلاً على علله ... سمع منه الناس كثيراً ، ونفع الله به أهل الأندلس . انظر أخبار ابن وضاح في : سير أعلام النبلاء ، الذهبي : ١٣ / ٤٤٥ . والمسالك في شرح موطأ مالك ، لابن العربي المالكي : ١ / ١٤٤ . [المقدمة] .

(٣) أي : أعانه الله عليه وأتمه ، التعليق ، الوقشي : ١ / ٣٨٠ ، و الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني في : ١ / ٤١٥ .

(٤) التعليق ، الوقشي : ١ / ٣٨٠ .

أَفَاضَ فَقَدْ قَضَى اللَّهُ حَجَّهٗ) بإسناد الفعل إلى اسم الجلالة ورفع الهاء من اسم (الله) تعالى . كما سيأتي بيانه إن شاء الله ﷻ .

ففي المسألة ثلاثة أنماط مختلفة ، أما النمطان : الأول والثالث فلسنا في حاجة إلى كثرة الخوض والتحليل في عرض أقوال النحاة بشأنهما ؛ فاختلاف التركيب فيهما أمر بدهي ، وأما النمط الثاني - تضمين الفعل (قَضَى) معنى الفعل (أَدَّى) - فسنستوقف أمامه قليلا ؛ لنعرض رأي النحاة فيه .

يُعرّف النحاة التضمين بأنه : إشراب لفظ معنى لفظ ، وإعطائه حكمه . وفائدته : أن تؤدي كلمة مؤدّى كلمتين^(٥)، وهو من صور الحمل على المعنى^(٦)، ولا يذكر النحويون ضوابط تضمين فعل معنى فعل آخر ، وإنما يلجؤون إلى ذلك اضطرارا عندما يصطدمون بالنصوص^(٧)، ويكون في الأفعال والحروف ، وهو في اللغة كثير^(٨) ، نحو قوله تعالى^(٩): ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُواهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران : ١١٥] ، أي : فلن تُحرّموا ثوابه ؛ ولهذا عُدي إلى اثنين لا إلى واحد^(١٠) ، ومثل ذلك ما ورد في حديث آخر ، قوله ﷺ : " إن الله جعل الحق على لسان عمر^{رضي الله عنه} " قال الطيّبي :^(١١)

(٥) الخصائص ، ابن جني : ٢ / ٣٠٦ ، ٣٠٧ . وانظر : مغني اللبيب ، ابن هشام : ٦ / ٦٧١ .

(٦) عائشة بنت مرزوق اللهبي ، التأويل النحوي في كتب إعراب الحديث الشريف : ٢٣١ .

(٧) فلاح إبراهيم نصيف الفهدي ، التأويل النحوي في الحديث الشريف : ٢٣٩ ، دكتوراه .

(٨) الخصائص ، ابن جني : ٢ / ٣١٠ .

(٩) انظر : معجم القراءات ، الدكتور عبد اللطيف الخطيب : ١ / ٥٥٩ ، ٥٦٠ .

(١٠) مغني اللبيب ، ابن هشام : ٦ / ٦٧٢ .

(١١) الحسين بن عبد الله بن محمد الطيّبي الإمام المشهور صاحب شرح المشكاة ، ينسب إلى "الطيب" ، مدينة بين واسط والسوس الواقعة في ممالك التتار في ذلك الزمان ، حسن المعتقد شديد الرد على الفلاسفة والمبتدعة ، شديد الحب لله ورسوله كثير الحياء ، فقضى نحيبه منتظرا الصلاة متوجهاً إلى القبلة وذلك يوم الثلاثاء ثالث عشر شعبان سنة (٧٤٣هـ) . ترجمته في : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، للحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ) : ٢ / ٦٨ ، ٦٩ . دار إحياء التراث العربي - بيروت ، بدون تاريخ . وانظر : شرح الطيّبي على مشكاة المصابيح المسمى بالكاشف عن حقائق السنن ، للإمام الكبير : شرف الدين الحسين بن عبد الله بن محمد الطيّبي (٧٤٣هـ) : ١ / ١٣ ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي ، الطبعة الأولى : ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة .

صَمَّنَ (جعل) معنى (أجرى) فعَّاه (على) ^(١٢) ، وقال الفرزدق ^(١٣): [بحر : الرجز]

كيف تراني قالبا مجني

قد قتل الله زيادا عني

أي : صرفه عني بالقتل . ^(١٤)

وَمِنْ ثَمَّ فَإِنْ تَضْمِينَ الْفِعْلِ (قَضَى) معنى الفعل (أَدَّى) جعله يطلب مفعولين ؛ لأن الفعل (أَدَّى) يتعدى إلى مفعولين ، وهنا يذكر الوقشي مثالا لحالة تضمين الفعل معنى فعل آخر بقوله : " كما تقول : قضيتُ الرجلَ دينَه " . ^(١٥)

وأرى أنَّ هناك دلالة أولية (أساس) يتركز عليها التركيب باختلاف صوره الثلاث ، وهذه الدلالة هي إتمام مناسك الحج والانتهاه منها ، وآخر هذه المناسك طواف الوداع ، وهو ما يفهم من مجموع الروايات المشار إليها آنفا ، وللباحث أن يتلمس الفروق الدلالية الناتجة عن اختلاف هذه التراكيب ؛ لاختلاف الطاقة النحوية في كلٍ منها، فوجدتُ أن تركيب (مَنْ أَفَاضَ فَقَدْ قَضَى حَجَّهُ) - بإسناد الفعل إلى الضمير العائد على اسم الشرط (مَنْ) - يقف عند مجرد إلقاء التبعة ، وطرحها بعيدا عَمَّنْ حبسه العذر ومنعه من أداء النسك الأخير وهو طواف الوداع ؛ لئلا يكون عليه دم ، فديةً أن ترك هذا النسك على اختلافهم في ذلك . ^(١٦)

(١٢) عقود الزبرجد ، السيوطي : ٣ / ١٠٣ ، ١٠٤ .

(١٣) لم أجده في ديوانه ، وقد خرَّج الدكتور عبد اللطيف الخطيب الشطرين في حاشية المغني ، وأحال إلى : شرح شواهد البغدادي ، والخصائص ، والمحتسب ، والدر المصون ، وغيرهم ... [حاشية مغني اللبيب : ٦ / ٦٧٦] .

(١٤) مغني اللبيب ، ابن هشام : ٦ / ٦٧٢ .

(١٥) التعليق ، الوقشي : ١ / ٣٨٠ .

(١٦) أي : اختلاف الفقهاء في ترك طواف الوداع بعذر ، وهو مبسوط في كتب الفقه .

ووجدتُ أنَّ تركيب (فَقَدْ قَضَى اللَّهُ حُجَّهً) بإسناد الفعل إلى اسم الجلالة ورفع (أي : صَم)

الهاء من اسم (الله) تعالى - يتجاوز حدود إلقاء التبعة آخذاً في اتجاه الطمأنينة لهذا الذي أَدَّى مناسك الحج وترك النسك الأخير مُعْذِرًا ؛ وذلك حين ذُكِرَ اسمُ الله تعالى برفع الهاء ، فالإسناد إلى الله تعالى يُعين على فهم الترخيص في ترك طواف الوداع - مع العذر - ورفع الحرج ، وأنَّ الله تعالى هو الذي قضى عنه فأعانه عليه وأتمّه .

وغايته فدلالة هذا التركيب أغنى - بإغلاق سُدد الشيطان ومداخله - من دلالة السابق (السياق اللغوي) عليه حين أسند إلى الضمير ولم يُسند إلى اسم الله تعالى .

وأما تركيب (فَقَدْ قَضَى اللَّهُ حُجَّهً) بإسناد الفعل إلى الضمير ونصب الهاء من اسم (الله) تعالى فقد أحرز غايته الدلالية من خلال طاقته النحوية الكامنة التي لم تكن بالقدر الذي عليه في التركيبين السابقين ؛ وذلك تحقق - في تقديري - بأمرين ، أحدهما : تضمين الفعل - كما سبق - معنى فعل آخر ، وثانيهما : ذكر اسم الله وإطالة الجملة ؛ لوجود مفعولين الفعل المُعْذِرُ إليهما .

فالفعل حين رُكِبَ في جملته متضمنا معنى آخر أشعر باكتمال حُجَّه فلم ينقصه شيء ؛ لأن الفعل في معنى (أَدَّى) - كما هو معلوم - يختلف عن مجيئه بمعناه قبل التضمين - في أصل الوضع - بمعنى القضاء ، والتأدية غير القضاء ، إذن مجيء التركيب - والحال كذلك - قد أحدث ثراء دلاليًا لأن الأداء - عادة - يُطلَبُ في الأمور ذات الخطر الجليل العظيم ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ إِنَّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴾ [الدخان : ١٨] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَدِّاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ [البقرة : ١٧٨] ، وكقوله ﷺ : " أدوا حقها " (أي : الطرق والمجالس).^(١٧)

(١٧) حديث صحيح ، وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين . [حديث آداب الطريق . أخرجه الإمام أحمد في مسنده مسند أبي سعيد الخدري ، حديث رقم : (١١٥٨٦) ، تحقيق د . عبد الله بن عبد المحسن التركي ط . الرسالة ، المكتبة الشاملة] . وعبر بالأداء (أي : بالفعل أَدَّى) في آية الدُخَان - والله تعالى أعلم - بغية أن يرسلهم فرعون وقومه إلى موسى ﷺ إرسالًا تامًا خالصًا لا شائبة فيه خاليا من الذرائع ؛ لذا جاء التعبير بالفعل (أَدَّى) . ونحو هذا يقال في الحديث الذي ذكر حول آداب الطريق ، لأن التعبير بالأداء يحمل في طياته إعطاء حق الطريق والوفاء فيه بشكل لا يدع لأحد أن ينتقص منه أو يستدرك عليه ، وحين يؤمر المسلم بشيء يطلب منه ، ويؤتى بالفعل (أَدَّى) أو بمشتقاته إنما يُراد منه إخراج العمل وإظهاره والقيام به على الوجه الأمثل .

وقد لاحظ الباحث أن (أدي) - بصيغة الفعل بأزمته ، أو بصيغة المصدر - قد استعمل في القرآن الكريم في ستة مواضع : خمسة مواضع منها بالإيجاب وموضع واحد بالنفي وفق إحصاء الأستاذ محمد عبد الباقي في المعجم المفهرس^(١٨) ، وكله على إرادة الوجه الأكمل في تأدية القول أو العمل .

ومن ثم فإن التضمنين في الفعل - مناط البحث - قد أحرزت غايتين دلالتين ، إحداهما : أنها أعفته من وجوب فدية عليه ، ورفعت الحرج عنه ، وثانيتهما : أن الله تعالى قد أعانه وأتممه ، وفوق هاتين المزيّتين ما أضفى على التركيب - والحال كذلك - من زيادة إيضاح وتقرير ؛ لتعلق الحكم بأمر شرعيّ ، وذكر اسم الله تعالى - في عموم ذكره ﷻ - مهابة وإجلالاً يصحبهما إرادة التلذذ والتبرك بذكره سبحانه ، وهو ما قاله البلاغيون .^(١٩)

(١٨) انظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي ، ص : ٣١ ، بعد باب (أدم) ، وقبل باب (أذن) [جعلها في باب (أدي) دون أن يشير إلى ذلك] ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ، دار الحديث .

(١٩) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ، عبد الرحمن حسن حنيفة الميداني : ١ / ٣١٧ ، الطبعة الأولى : ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ، دار القلم ، دمشق .

المطلب الرابع : دلالة التركيب بين نائب الفاعل والمفعول الثاني

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : تناول ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء تركيب : " إِنَّ أُمِّي افْتَلَتَتْ نَفْسَهَا " بروائتين ، إحداهما : (نَفْسَهَا) بالرفع ، والأخرى : (نَفْسَهَا) بالنصب .^(١)

الحديث : "وَحَدَّثَنِي : مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : إِنَّ أُمِّي افْتَلَتَتْ نَفْسَهَا ، وَأَرَاهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ ، أَفَأَتَصَدَّقُ عَنْهَا ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " نَعَمْ " .^(٢)

الوقشي قوله : " إِنَّ أُمِّي افْتَلَتَتْ نَفْسَهَا " . الخطاب يروى (نفسها) بالرفع ، وقال : ومعناه : أَخَذَتْ نَفْسَهَا فِجَاءً . وروى (نفسها) بالنصب ، وذلك على وجهين ، أحدهما : أن يكون (نفسها) مردودة على الأم ، كأنه قال : إِنَّ أُمِّي نَفْسَهَا افْتَلَتَتْ . والثاني : أن يكون (افْتَلَتَتْ) بمعنى (سَلَبَتْ) ، كما يقال : سَلَبَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ فِي قَوْلٍ مِنْ يَنْصَبُ الثَّوْبَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ (سَلَبَ) ^(٣) . ومن روى : " افْتَلَتَتْ مِنْهَا نَفْسَهَا " فليس في النفس إلا الرفع ^(٤) ورواه بعضهم : " إِنَّ أُمِّي افْتَلَتَتْ " ، وكذا رواه المبرد في الكامل ^(٥) .^(٦)

(١) التعليق للوقشي : ٢ / ٢٢١ ، ٢٢٢ . وانظر : الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ٢ / ٢٦٧ .

(٢) أخرجه الإمام مالك في : ٣٦ - كتاب الأفضية ، ٤١ - باب صدقة الحي عن الميت ، حديث : ٥٣ . وأخرجه الإمام البخاري في : ٥٥ - كتاب الهبة ، ١٩ - باب ما يستحب لمن يتوفى فجأة أن يتصدقوا عنه ، وقضاء النذور عن الميت . انظر : الفتح لابن حجر : ٦ / ٧١٤ . ومسلم في : ١٢ - كتاب الزكاة ، ١٥ - باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه ، حديث : ٥١ ، وقد أخرجه في موطن آخر : ٢٥ - كتاب الوصية ، ٢ - باب وصول الصدقات إلى الميت ، حديث : ١٢ ، ١٣ . وانظر : الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس ، برواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي : ٢ / ٣٠٦ . وإكمال المعلم ، القاضي عياض : ٣ / ٥٢٤ . والاستذكار لابن عبد البر : ٢٢ / ٣٥٤ ، وله في التمهيد : ٢٢ / ١٥٣ ، ١٥٤ . وشرح الموطأ ، الزرقاني : ٣ / ٢٢٦ . وأوجز المسالك ، الكاندهلوي : ١٤ / ٢٧٦ ، ٢٧٧ . والموطأ ، الأعظمي : ١١٠١ / ٤ . الموطأ برواياته ، أبو أسامة سليم عيد الهلالي : ٣ / ٥٩٩ . تفسير غريب الموطأ ، ابن حبيب السلمي : ٢ / ٥٠ .

(٣) وهذا الوجه هو أكثر الروايات . ذكره في الحاشية الدكتور عبد الرحمن المحقق . التعليق : ٢ / ٢٢١ ، ٢٢٢ .

(٤) حيث جعل الفعل يتعدى إلى مفعول واحد ، فلما بُنِيَ الفعل (افْتَلَتَتْ) لما لم يسم فاعله لم يبقَ إلا (نفسها) فرفع .

(٥) التعليق : ٢ / ٢٢١ ، ٢٢٢ . الكامل ، المبرد : ١ / ٤٤٩ ، تحقيق د. الدالي ، ط . الثالثة : ١٤١٨ هـ . الرسالة .

(٦) التعليق للوقشي : ٢ / ٢٢١ ، ٢٢٢ . والاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ٢ / ٢٧٨ .

وتتلخص المسألة في كون الرفع جائزاً لـ (نَفْسُهَا) فيمن روى (أَفْتُلِتَتْ) على البناء للمفعول، ومعناه : أَخَذَتْ نَفْسُهَا فُجَاءَةً ، أو على الفاعلية عند من روى الفعل (أَفْتُلِتَتْ) مبنياً للفاعل ، ويجب الرفع فيمن روى " أَفْتُلِتَتْ مِنْهَا نَفْسُهَا " .

أما النصب فعلى وجهين ، أحدهما : أن يكون (نَفْسُهَا) توكيداً معنوياً لـ (إِنَّ أَمِي) ، والتقدير : إِنَّ أَمِي نَفْسُهَا أَفْتُلِتَتْ ، والثاني : أن يكون (أَفْتُلِتَتْ) بمعنى سُلِبَتْ - تنصب مفعولين - و(نَفْسُهَا) : مفعول به ثان ، وهنا يذكر السيوطي قول أبي البقاء : يجوز رفعه على أنه نائب عن الفاعل ، كما تقول : أَدْهَبَتْ نَفْسُهُ ، ونصبه على التشبيه بالمفعول كما تقول : سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ .^(٧)

وفي بناء الفعل لما لم يسم فاعله يقول ابن يعيش : " فكل فعل يبنى لما لم يسم فاعله فلا بد فيه من ثلاثة أشياء : حذف الفاعل (أي : عدم ذكره) ، وإقامة المفعول به مقامه ، وتغيير صورة الفعل (أي : إلى صيغة يصح أن يسند إلى غير الفاعل) ، ثم ذكر أغراض حذف الفاعل ودلالة ذلك ^(٨) . وهي كلها من خلال الواقع التراثي الاستقرائي لا من واقع السياق الحادث الذي يخص موطن التكلم في النصوص .

فالمسألة - والحال كذلك - تتصل بباب التضمين تحت ضوء البناء لما لم يُسم فاعله ؛ وذلك حين يتجه التحليل إلى أن يُضَمَّن الفعل (افتلت) معنى (سلب) ؛ ولذا تُعَدُّ المسألة من هذا الباب وهو التضمين في الأفعال ، وقد ذكره نحاسنا في كتبهم ، وهو من صور الحمل على المعنى، ويُعْنَوْنَ به : إلحاق شيء بشيء في الحكم والمعنى ، ويكون في الأفعال والحروف ، وهو في اللغة كثير ، يقول ابن جني : "إن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه..."^(٩) والتضمين : " أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير

(٧) إعراب الحديث النبوي ، العكبري ، ص : ٥٠٤ ، ٥٠٥ . وانظر : عقود الزبرجد ، السيوطي : ١٥٩ / ٣

(٨) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٧ / ٦٩ ، ٧٠ .

(٩) الكتاب : ٣٨ / ١ ، ٢١٤ . وانظر : الخصائص ، ابن جني : ٣٠٨ / ٢ . المغني اللبيب ، لابن هشام : ٦٩٢ / ٥ ، ٦٧١ / ٦ - ٦٧٢ . ومعاني النحو ، الدكتور فاضل السامرائي : ١١ / ٣ . إعراب الحديث النبوي ، للعكبري : ١١٠ . التأويل النحوي في كتب إعراب الحديث ، عائشة بنت مرزوق اللهيبي ، ص : ٢٢٦ - ٢٢٨ . التأويل النحوي في الحديث الشريف ، فلاح إبراهيم نصيف الفهدي ، ص : ٢٣٩ ، ٢٤١ . والتأويل النحوي عند الفخر الرازي في مفاتيح الغيب ، أكرم نعيم عطوان ، ص : ١٦٦ - ١٧٠ .

مؤدَّى فعل آخر أو ما في معناه ، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم". نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ [سورة آل عمران : ١١٥] أي: فلن يحرّموه ، أي فلن يحرّموا ثوابه ؛ ولهذا عُذِّي إلى اثنين لا إلى واحد . وقوله تعالى : ﴿وَلَا تَعْرَمُوا عُقْدَةَ النَّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٥] ، أي : لا تنووا ؛ ولهذا عُذِّي بنفسه لا بـ "على" ^(١٠)

وعليه فمن نظر إلى الفعل (اِفْتَلَتَتْ) وبناء لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله فله في لفظة (نفسها) الرفع ؛ فقد جعل الفعل يتعدى إلى مفعول واحد ؛ إذ بناه للمفعول بمعنى (أَخَذَ) فرفع النفس نائباً للفاعل ، والتاء (لِلنَّفْسِ) ، إذ أصل التركيب قبل البناء للمفعول (اِفْتَلَتَ اللهُ نَفْسَهَا) أي : أَخَذَ .

ودلالته أَنَّ الأخذ قد وقع على النفس وتركز عليها ، والجسد تابع لها ، وكأنَّ المقصود بالذكر : النفس التي يحيى بها الإنسان أو يموت بدونها . ^(١١)

ومن جعله يتعدى إلى مفعولين متضمنًا معنى (سَلَبَ) أضمّر نائب الفاعل ونصب (نفسها) مفعولاً به ثانياً ؛ إذ أصل التركيب قبل البناء للمفعول (اِفْتَلَتَهَا اللهُ نَفْسَهَا) كما يقال اِفْتَلَتُهُ الشَّيْءَ ، واستلته إياه ، والتاء في تركيب (اِفْتَلَتَتْ نَفْسَهَا) - عند النصب - لـ (الأم) . ^(١٢)

ودلالته أَنَّ السلب تركّز على النفس والجسد كليهما ، وهو أوقع في المعنى والدلالة ؛ لعموم السلب والأخذ من جهة والفجاءة من جهة أخرى ، وتلك من عوائد التضمين ^(١٣) الذي يبرز معنى الفعلين ، أي : إعطاء مجموع المعنيين ^(١٤) ، الأول : المذكور من حيث الفجاءة المركوزة في الافتلات ، والثاني : تَصَمُّنُهُ معنى الأخذ والسلب .

(١٠) مغني اللبيب ، ابن هشام : ٦ / ٦٧١ - ٦٧٣ . النحو الوافي ، الأستاذ عباس حسن : ٢ / ٤٦٠ .

(١١) وعقود الزبرجد ، السيوطي : ٣ / ١٥٩ .

(١٢) انظر : التأويل النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي الشريف ، عائشة اللهيبي ، ص : ٢٣٦ . وعقود الزبرجد ، السيوطي : ٣ / ١٥٩ .

(١٣) انظر : الخصائص ، ابن جني : ٢ / ٣٠٦ ، ٤١٥ .

(١٤) مغني اللبيب ، ابن هشام : ٦ / ٦٧١ ، وانظر : الحاشية للدكتور عبد اللطيف الخطيب .

ومن نظر إلى الفعل (اَفْتَلَتَتْ) مبنيًا للمعلوم ورفع (نفسها) ، فقد جعل الفعل للنفس، أي : ذهبت نفسها فماتت ، وهو يحمل دلالة اليقين في موتها ، وعدم الشك في ذلك ؛ إذ بنى الفعل على النفس وأسنده إليها .

ومن نصب (نفسها) على التوكيد المعنوي ، وقدر التركيب بـ " إِنَّ أَمِي نَفْسَهَا اَفْتَلَتَتْ " ؛ فقد نفى أن يكون غير الأم قد مات أو رحل ، ويحمل في طياته أن الابن^(١٥) قد جاء يسأل النبي ﷺ ليتصدق عنها رغبة أن يُقدّم لأمه شيئًا ينفعها في الآخرة ، فجاء ليؤكد للنبي ﷺ أن ذلك لأمه لا لأحد آخر .

ذلك ويميل الباحث إلى رواية النصب ؛ لأنها أكثر الروايات وفق ما دونه الدكتور عبد الرحمن بن سليمان محقق كتاب " التعليق على موطأ مالك للوقشي " ^(١٦) ، وينضاف إلى ذلك ما نتج عنها من دلالة ، وبخاصة تضمين الفعل معنى فعل آخر . فالفعل مستعمل في معناه الأصلي، وهو المقصود أصالة ، لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك الفعل ، ويقدر له لفظ آخر يكون له معنى آخر مناسب ، وهو هنا واضح بلا تكلف .

وما دفعني إلى ذلك وجود كثافة في الدلالة ، وغزارة في الإيحاء ، وإن بدت الدلالات متفاوتة فهي لا تخرج عن الدلالة العامة (الأساسية) التي أنيطت بالحديث في معناه الكلّي ، وهي حرص النبي ﷺ - وما ينطق عن الهوى - بأن يُعطى في شريعته ﷺ أجرين : أجر للأبناء ببرهم آبائهم وأمهاتهم أمواتا وأحياء ، وأجر الثواب الذي يصل لهما ، إذ لا يمنع من ذلك شيء إذا كان وفق مراد الله تعالى ، وهو ما يؤكده أسماء الكتب والأبواب والمسائل الفقهية التي تناولت هذا المعنى في الحديث النبوي مناط الدراسة من كتب الصحاح والمسانيد ، كموطأ مالك ، وصحيح البخاري ومسلم وغيرهم .

(١٥) لعله الصحابي الجليل سعد بن عبادة ؓ . [انظر: الاستذكار ، ابن عبد البر : ٢٢ / ٣٥٣] .

(١٦) التعليق : ٢ / ٢٢٢ . انظر : الحاشية .

المسأله الثانيه :

تتاول هذه المسأله ما ذكره الوقشي في تعللقه حول مجيء تركيب : "فكأنما وُتِرَ أهله وماله" حيث وردت روايتان ، إحداهما : (أهله وماله) بالنصب ، والأخرى : (أهله وماله) بالرفع ، وجاء تعللق الوقشي مُقرّاً رواية النصب ، ومُخَطّئاً رواية الرفع .^(١)

الحديث : حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الَّذِي تَفَوُّتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ كَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ " .^(٢)

الوقشي : وقوله ﷺ : " وُتِرَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ " .^(٣) الصواب : نصب الأهل والمال ، وهكذا روينا في الموطأ وغيره ، ومن رفعه فقد غلط ؛ لأن معناه : أُصِيبَ بِأَهْلِهِ وَمَالِهِ ، وَسُلبَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ ، ففي " وُتِرَ " ضمير مرفوع على أنه اسم ما لم يُسمَ فاعله^(٤) ، و " أَهْلُهُ " منصوب ؛ لأنه مفعول ثانٍ و " وُتِرَ " استعمل متعدياً إلى مفعول واحد ، وإلى مفعولين ، فمن المتعدي إلى مفعولين قوله تعالى : ﴿وَلَنْ يَتْرُكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾ [سورة محمد : ٣٥] وهذا هو المذكور في الحديث ، والمتعدي إلى مفعول واحد قولهم : وتَرْتُ الرَّجُلَ : إذا أَصَبْتَهُ يوتِرُ ؛ وذلك أن تقتل له حميماً يطلبك به ،

(١) التعللق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ٣٢ - ٣٤ .

(٢) أخرجه مالك في : ١ - كتاب الصلاة ، ٥ - باب جامع الوقوت . يُراجع : الموطأ المطبوع ، للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ١١ - ١٢ ، حديث : ٢١ . والتعللق على الموطأ : ١ / ٣٢ - ٣٣ . وفي الموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي : ١ / ٤٤ ، حديث : ٢٣ . وأخرجه الإمام البخاري في : ٩ - كتاب مواقيت الصلاة ، ١٤ - باب إثم من فاتته صلاة العصر . وأخرجه الإمام مسلم في : ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، ٣٥ - باب التغليظ في تفويت صلاة العصر ، حديث : ٢٠٠ .

(٣) التعللق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ٣٢ ، الموطأ المطبوع ، للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ١١ - ١٢ ، والاستذكار : ١ / ٢٧٤ ، والمنتقى للباقي : ١ / ٢٤١ . وشرح الموطأ ، الزرقاني : ١ / ٢٨ . والمسالك في شرح موطأ مالك ، للقاضي أبي بكر بن العربي : ١ / ٤١١ . وأوجز المسالك ، للكاتبهلوي : ١ / ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

(٤) في كتاب : شرح صحيح مسلم المسمى إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (٥٤٤هـ) : ٢ / ٥٩٠ ، تحقيق الدكتور يحيى إسماعيل ، الطبعة الأولى : ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، المنصورة - مصر .

ومنه قول الشاعر^(٥) : [من البسيط]

إذا وترتَ امرءاً فاحذر عداوته مَنْ يزرع الشوك لا يحصد به عنباً

ولو قائل : إن قوله : " وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ " من المتعدي إلى واحد ، وإنه من باب قولهم : سَفَهَ نَفْسَهُ وَغَيْنَ رَأْيَهُ ما كان بعيداً ؛ لَأَنَّ الْوَتَرَ يَسْتَعْمَلُ فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ الظُّلْمِ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ الْقَتْلُ . وأهل البصرة ينصبون هذا على تقدير سقوط حرف الجر ، كأنه قال : سَفَهَ فِي نَفْسِهِ ، وَغَيْنَ فِي رَأْيِهِ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ عَلَى هَذَا : فَكَأَنَّما وَتَرَ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ . والكوفيون ينصبون على التمييز ، والتمييز عند البصريين لا يكون معرفه . والوجه الذي بدأتُ به أَحْسَنُ عِنْدِي . وَفَسَّرَ أَبُو عَبِيدٍ هَذَا الْحَدِيثَ فِي " غَرِيبِهِ " فَقَالَ : قَالَ الْكَسَائِيُّ : هُوَ مِنَ الْوَتَرِ ، وَهُوَ : أَنْ يَجْنِيَ الرَّجُلُ عَلَى الرَّجُلِ جَنَاحَةً يَقْتُلُ لَهُ قَتِيلًا^(٦) ، أَوْ يَذْهَبُ بِمَالِهِ وَأَهْلِهِ ، فَيُقَالُ : قَدْ وَتَرَ فَلَانٌ فَلَانًا أَهْلَهُ وَمَالَهُ .

[قال أبو عبید] يقول : فهذا الذي فاتته صلاة العصر بمنزلة الذي قد وَتَرَ فَذُجِبَ بِأَهْلِهِ وَمَالِهِ . قال أبو عبید : وقال غير الكسائي : وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ ، يقول : نُقِصَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ وَبَقِيَ فَرْدًا ، وَذَهَبَ إِلَى قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَنْ يَتْرُكُمُ أَعْمَالُكُمْ ﴾ [سورة محمد : ٣٥] أَي : لَنْ يَنْقُصَكُمْ ، يُقَالُ : وَتَرْتُهُ حَقَّهُ إِذَا نَقَصْتَهُ ، قَالَ : وَأُحَدِّثُ الْقَوْلَيْنِ قَرِيبَ مِنَ الْآخِرِ " .^(٧)

وهذه المسألة - أيضاً - من باب التضمن في الأفعال والبناء لما لم يسم فاعله ، وقد سبق القول عنهما في المسألة السالفة الذكر ، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع

(٥) صالح بن عبد القدوس (ت : ١٦٧هـ) شاعر عباسي ، حكيم واعظ ، بصري ، اتهم بالزندقة فقتله المهدي الخليفة العباسي سنة (١٦٠هـ) . يراجع : تاريخ مدينة السلام (بغداد) وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها ، تأليف : الإمام الحافظ (حافظ المشرق) أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٣٩٢هـ - ٤٦٣هـ) : ١٠ / ٤١٣ ، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف ، الطبعة الأولى : ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ومعجم الأدباء ، ياقوت الحموي : ٤ / ١٤٤٥ . ووفيات الأعيان ، ابن خلكان : ٢ / ٤٩٢ . وتاريخ الإسلام ، الذهبي (وفيات الطبقة السابعة عشرة) : ٤ / ٤١١ - ٤١٣ . ولسان الميزان ، لابن حجر : ٤ / ٢٩١ - ٢٩٤ ، رقم الترجمة : ٣٨٧٤ ، والتعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ٣٢ ، ٣٣ . حاشية (٣) .

(٦) الفعل (يَقْتُلُ) مسند إلى الرجل الأول ، والضمير في (له) عائد على الرجل الثاني .

(٧) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ٣٢ ، ٣٣ .

صاحبه ... " ^(٨) والتضمين : أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير يؤدي فعل آخر أو ما في معناه ، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم . ^(٩)

وللتضمين ثمره دلالية في عموم النظرة إليه ، فأنت في التضمين أوجبت للفعل المقدر من الحسن واللفظ والخلاصة وعلو الطبقة ما ليس للمعنى المبذول في الفعل المثبت . ^(١٠)

أمّا عدم ذكر الفاعل فلذلك أسباب ، منها : العناية ؛ فقد تكون العناية بذكر المفعول كما تكون بذكر الفاعل ، وقد تكون للجهل به ، أو للإيجاز والاختصار ... إلى غير ذلك . ^(١١)

وقد وجّه الوقشي - فيما وجّه - النصب إلى أن الفعل (وتر) ينصب مفعولين؛ متضمنا معنى (سُلب)، وذكر الآية الكريمة: ﴿وَلَنْ يَتْرُكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾ ^(١٢) [سورة محمد: ٣٥]، ويصدد هذا أورد صاحب اللسان قوله : " فمن نصب جعله مفعولا ثانيا لوتر، وأضمر فيها مفعولا لم يُسم فاعله عائدا إلى الذي فاتته الصلاة ، ووتره حقه وماله ، أي نقصه إياه ... وفي حديث النبي ﷺ : من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله ، أي : نقص أهله وماله ، وبقي فردا فمن ردّ النقص إلى الرجل نصبهما " ^(١٣) ، ويرى الطاهر بن عاشور - حال النصب - أن الفعل (وتر) تضمن معنى

(٨) الخصائص ، ابن جني : ٣٠٨ / ٢ . وانظر: الكتاب : ٣٨ / ١ ، ٢١٤ . وقال في موضع آخر : ونقص الدرهم ونقصته [السابق : ٥٨ / ٤] . ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) : ٥ / ٦٩٢ ، تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م ، الكويت . ومعاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي : ٣ / ١١ . وإعراب الحديث النبوي للعكبري ، ص : ١١٠ . والتأويل النحوي في كتب إعراب الحديث ، ص : ٢٢٨ . والتأويل النحوي في الحديث الشريف ، ص : ٢٣٩ ، ٢٤١ . والتأويل النحوي عند الفخر الرازي في مفاتيح الغيب ، ص : ١٦٦ - ١٧٠ ، أكرم نعيم عطوان ، ماجستير ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م ، مخطوط ، جامعة الكوفة .

(٩) النحو الوافي ، الأستاذ عباس حسن : ٤٦٠ / ٢ .

(١٠) التضمين النحوي في القرآن الكريم ، الدكتور محمد نديم فاضل ، ص : ٢٦ .

(١١) انظر: شرح المفصل ، ابن يعيش : ٦٩ / ٧ ، ٧٠ . حاشية الصبان : ٨٧ / ٢ .

(١٢) وتام الآية قوله تعالى: (فَلَا تَهْنُؤُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتْرُكُمْ أَعْمَالَكُمْ) [محمد: ٣٥] .

(١٣) لسان العرب : مادة [و ت ر] .

(سُلب) ^(١٤) ، وهو ما ذكره الدكتور المتولي محمود أنَّ رواية النصب هي الأشهر ، وأنها الثابتة عند جمهور المحدثين ، " أي : (سُلب أهله وماله) فبقي بلا أهل ولا مال " ^(١٥) .

أمَّا رواية الرفع فقد وصفها الوقشي بقوله : " ومن رفعه فقد غلط " ^(١٦) ؛ معللاً وجه الغلط أن المعنى : أُصِيبَ بأهله وماله ^(١٧) ، ولعلَّ السبب في ذلك : أنَّ تضمين (وُتِر) معنى (أُصِيبَ) يجعل (أهله وماله) في موضع جرٍّ ، أو نصب على نزع الخافض ، وذكر صاحب اللسان : " ومن رَفَعَ لم يُضْمَر ، وأقام الأهلُ مُقَامَ ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ ؛ لأنَّهم المُصابُونَ المأخوذون ، وَمَنْ رَدَّ النَّقْصَ إلى الأهل والمالِ رَفَعَهُمَا " ^(١٨) .

ويرى الطاهر بن عاشور - حال الرفع - أن (أهله) نائب فاعل ، على معنى : أصابتهم تِرَّة ، أي: قَتَلَ " ^(١٩) ، وعَقَّبَ بقوله : " فيكون ذلك مجازاً - وهو متكلف - وإن كان صحيحاً ؛ لبعد هذا الوجه " ^(٢٠) ، وذكر كلامَ ابن السَّيِّد البَطْلِيُّوسِيَّ - في شرح غريب الموطأ - أن : " الرفع غلط ، وقد علم ابن السَّيِّد أن له وجهاً في العربية ، وإن كان ضعيفاً " ^(٢١)

ويرى الباحث أن الشيخ الطاهر بن عاشور قد ذكر غلط الرفع - عند ابن السَّيِّد - معللاً ذلك ؛ ببعد هذا الوجه ، كما ذكرتُ علة الغلط في معرض حديثي عن المسألة - عند الوقشي - آنفاً ^(٢٢) ؛ وسبب

(١٤) كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ ، سماحة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور (ت : ١٢٩٦ هـ / ١٣٩٤ - ١٨٧٩ م / ١٩٧٣ م) ، ص : ٦٦ ، ضبط نصه ، وعلق علي وخرج أحاديثه د. طه بن علي بو سريج التونسي ، الطبعة الأولى : ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ، دار السلام - مصر .

(١٥) أثر دلالة التراكيب النحوية في استنباط الأحكام الفقهية من الحديث الشريف ، د. المتولي محمود المتولي عوض حجاز (معهد اللغة العربية للناطقين بغيرها - جامعة أم القرى) ، بحث في كتاب المؤتمر الرابع بدار العلوم (قسم النحو والصرف والعروض) ، بعنوان : العربية والعلوم البيئية ، مارس : ٢٠٠٧ م - جامعة القاهرة ، ص : ١٠٥٥ .

(١٦) التعليق على الموطأ : ١ / ٣٢ .

(١٧) انظر: الاستذكار : ١ / ٢٧٤ .

(١٨) لسان العرب : مادة [و ت ر] .

(١٩) كشف المغطى للشيخ الطاهر بن عاشور ، ص : ٦٦ .

(٢٠) المصدر السابق نفسه .

(٢١) المصدر السابق نفسه .

(٢٢) قلتُ : لعلَّ السبب عنده أن تضمين (وُتِر) معنى (أُصِيبَ) لا يُنتج الرفع إنما يُنتج الجر ، أو النصب على نزع الخافض

مخالفتي^(٢٣) يرجع إلى أن ابن السَّيِّد عَلِمَ لها وجهها وَنَصَّ عليه^(٢٤) ؛ ذلك ما لم يذكره الوقشي في تعليقه ويرى الباحث أن رواية (وُتِرَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ) بالنصب فيها دلالة اجتماع غَمَّين: "غَمَّ ذهاب أهله وماله، وغَمَّ ما يقاسيه من طلب الوتر"^(٢٥) ، وأرى أنه أوقع عليه النقصان وعلى أهله ومعهم المال؛ إذ تعدى الفعل إلى المفعولين ، أمَّا رواية (وُتِرَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ) بالرفع^(٢٦) ففيها دلالة بلحاق النقص الأهل ومعهم المال وجعله مردودا عليهما دونه .

ويرجح الباحث رواية النصب لأسباب ثلاثة ، أحدها : غلبة هذه الرواية في كتب الحديث والموطآت وانتشارها فيما بينها^(٢٧) ، وثانيها : لأن الوقشي حكم عليها بقوله : "والوجه الذي بدأت به أحسن عندي"^(٢٨) وذكر في رواية الرفع قوله : " ومن رفعه فقد غلط " ^(٢٩) وثالثها : للدلالة التي تكتنزها، فهي تتمثل في فقدان الاطمئنان ، وتغليظ الأذى والعقاب الشديدين ؛ لفوات صلاة العصر عمداً^(٣٠) . وفي تمييز "وُتِرَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ" ، من "وُتِرَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ" ، أن الرواية الأولى تعبر عن إصابته في أهله وماله وأن الرواية الثانية تعبر عن إصابة أهله وماله؛ فمن ثم يتجلى المراد في الأولى ويغمض في الثانية ؛ إذ وقوع المصيبة عليه صريح في الأولى دون الآخرة .

(٢٣) للشيخ ابن عاشور .

(٢٤) كشف المغطى ، للشيخ الطاهر بن عاشور ، ص : ٦٦ .

(٢٥) الاستذكار لابن عبد البر : ١ / ٢٧٥ .

(٢٦) على ما لم يسم فاعله ، وتضمن الفعل (وُتِرَ) معنى (انتزعوا) . يُراجع : إكمال المعلم للقاضي عياض : ٢ / ٥٩٠ .

(٢٧) التعليق على الموطأ : ١ / ٣٢ ، والموطأ المطبوع : ١ / ١١ - ١٢ ، والاقتضاب : ١ / ٢٧ ، ٢٨ ، والاستذكار : ١ / ٢٧٤ . والمنتقى للباقي : ١ / ٢٤١ ، وشرح الزرقاني : ١ / ٢٨ . وأوجز المسالك، للكاهنهلوي : ١ / ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

(٢٨) وقد بدأ بالنصب مضمنا الفعل (وُتِرَ) معنى (سُلب) .

(٢٩) التعليق ، للوقشي : ١ / ٣٢ ، والاقتضاب : ١ / ٢٧ ، وكشف المغطى : ٦٦ .

(٣٠) التمهيد ، لابن عبد البر : ١٤ / ١٢٣ . والمسالك لابن العربي : ١ / ٤١١ .

المطلب الخامس : دلالة تركيب الاشتغال

تتناول هذه المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء تركيب : " أَكُلَّ وَلَدِكَ " . بنصب (كل) ، وفي رواية أخرى بالرفع .

الحديث : " حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ، أَنَّ هُمَا حَدَّثَاهُ ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ، أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ أَبَاهُ بِشِيرًا أَتَى بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ، فَقَالَ : إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : " أَكُلَّ وَلَدِكَ نَحَلْتُهُ مِثْلَ هَذَا ؟ " . فَقَالَ : لَا . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ : فَارْتَجِعْهُ . " (١)

الوقشي : قوله : " أَكُلَّ وَلَدِكَ نَحَلْتُهُ " . يجوز في (كل) الرفع والنصب ، فمن رفع فلاشتغال الفعل عنه بضميره ، ومن نصب فبإضمار فعل يفسره هذا الظاهر ، كأنه قال : أَنَحَلْتُ كُلَّ وَلَدِكَ نَحَلْتُهُ ؟ والاختيار النصب ؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى إذا دخل على جملة فيها فعل واسم ما لم يعرض عارض يمنعه من ذلك " . (٢)

تعدّ هذه المسألة الواردة في الحديث الصحيح الذي علق عليه الوقشي (٣) من باب الاشتغال ، فمتى تقدم المفعول به على عامله ، وحلّ محله ما يشغل مكانه ، أي : انصرف العامل عن المفعول واشتغل بما حلّ محله ، فقد تحقق ما يسميه النحاة : اشتغال العامل عن المعمول . (٤)

ولاحظ الباحث أن الوقشي لم يذكر الاختلاف الوارد في التركيب على أنه اختلاف في الرواية بل ذكره من قبيل تعدد الأوجه النحوية في المسألة ، فذكر - رحمه الله تعالى - أنه يجوز

(١) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ٢ / ٢١٢ .

(٢) التعليق ، الوقشي : ٢ / ٢١٢ . وانظر : الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ٢ / ٢٦٧ .

(٣) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ٢ / ٢١٢ . أخرجه الإمام مالك في : ٣٦ - كتاب الأفضية ، ٣٣ - باب ما لا يجوز من النحل ، حديث : ٣٩ . انظر : الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس ، من رواية يحيى بن يحيى الليثي : ٢٩٨/٢ . والموطأ المطبوع ، لعبد الباقي : ٢ / ٧٥٢ .

(٤) النحو الوافي ، الأستاذ عباس حسن : ٢ / ١٢٧ ، ١٢٨ .

في (كلّ) الرفع والنصب^(٥)، فمن رفع فلاشتغال الفعل عنه بضميره ، ومن نصب فبإضمار فعل يفسره هذا الظاهر ، كأنه قال : أَنَحَلَّتْ كُلَّ وَلَدِكَ نَحْلَتَهُ...؟ ثم جعل الاختيار النصب ؛ لأن الاستفهام أولى بالفعل إذا دخل على جملة فيها فعل واسم ، ما لم يعرض عارض يمنع من ذلك^(٦) .

فأصحاب كتب الموطآت أو الصحاح وشروحهما^(٧) لهذا الحديث ، يروونه بالنصب إلا كتاب الموطأ برواياته المتعددة ، فقد أثبتها بالرفع دون تعليق أو إشارة إلى ذلك^(٨)؛ وهو ما جعل الباحث يتناول هذه المسألة ضمن مباحثه .

وتتركز المسألة عند جواز الرفع والنصب مع ترجيح النصب ، فقد ذكر النحويون أن ممّا يجوز فيه الرفع والنصب ، والنصب أرجح ، على ثلاثة أقسام : إذا وقع بعد الاسم فعلٌ دالٌّ على طلبٍ كالأمر والنهي والدعاء ، وإذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل كهمزة الاستفهام ، و(إن ، ما ، لا) النافيات^(٩)، والقسم الثالث : إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ، ولم يفصل بين العاطف والاسم^(١٠)، وذكر الناظم^(١١) في هذا :

وبعد ما إيلأوه الفعل غلب

واختير نصب قبل فعل ذي طلب

معمول فعلٍ مستقرٍّ أولاً

وبعد عاطف بلا فصلٍ على

(٥) ضبط المحقق في التعليق لفظة (كلّ) بالفتح والضّم .

(٦) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ٢ / ٢١٢ . وانظر : الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ٢ / ٢٦٧ .

(٧) انظر : تفسير غريب الموطأ ، ابن حبيب السلمي : ٣٩ . والموطأ المطبوع : ٢ / ٧٥٢ . والاستذكار ، لابن عبد البر : ٢٢ / ٢٨٩ ، وله في التمهيد : ٧ / ٢٢٣ . شرح الموطأ ، الزرقاني : ٣ / ٢١٥ . أوجز المسالك ، الكاندهلوي : ١٤ / ١٧٢ . موطأ مالك ، ومحمد مصطفى الأعظمي : ٤ / ١٠٨٨ . وأخرجه البخاري في : ٥١ - كتاب الهبة ، ١٢ - باب الهبة في الولد . انظر : الفتح ، ابن حجر : ٦ / ٤٣٦ . ومسلم في : ٢٤ - كتاب الهبات ، ٣ - باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة ، حديث = ٩ . وانظر : إكمال المعلم : ٥ / ٣٥٠ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ .

(٨) الموطأ برواياته ، للهلالي : ٣ / ٥٨٤ - ٥٨٥ . وأشار في متن الحديث برمز (حد) حاء ودال ، وهو رمز يشير إلى أنها رواية سويد بن سعيد أحد رواة الموطأ .

(٩) وقد أضاف ابن كمال باشا إلى هذه الأحرف (ليس ، ولم ، ولما ، ولن) . أسرار النحو ، ابن كمال باشا ، ص : ١٣٠

(١٠) انظر : شرح الألفية ، ابن عقيل : ٢ / ١٣٨ . شرح الألفية ، ابن الناظم ، ص : ١٧٤ . وحاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية : ٢ / ١٠٢ .

(١١) متن الألفية ، ابن مالك ، البيتان : (٢٦٠ ، ٢٦١) ، ص : ١٧ .

ويرى الدكتور تمام حسان أنّ الاشتغال " ظاهرة تشترك فيها الجملتان : الفعلية والوصفية^(٩) . والمقصود بها أن يتقدم اسم ويتأخر فعل^(١٠) أو وصف صالح أن يسלט على ضمير هذا الاسم أو على ما هو بسبب منه ، نحو : زيدا رأيت ، أو رأيت أخاه أو زيدا أنا ضاربه .

فعند انتصاب الاسم السابق يقدر له فعل يقع المنصوب في حيزه، ويفسره الفعل المذكور بعده ، ويُقدر ذلك بحسب المعنى ... إلخ^(١١) . والأصل أنّ المشغول عنه يجوز فيه وجهان : أحدهما الرفع بالابتداء والجملة بعده خبر له ، والثاني : النصب بتقدير فعل محذوف يفسره المذكور وجملة الفعل المفسّر لا محلّ لها من الإعراب ، وقد يعرض للمشغول عنه ما يوجب نصبه أو رفعه أو يرجح أحدهما أو يسوّي بينهما فله حينئذ خمس حالات ، وليس في القرآن الكريم شواهد لوجوب النصب ، أو لوجوب الرفع ، بل فيه شواهد للحالات الثلاث الأخرى^(١٢)

ولذا قال الوقشي في توجيه إعراب (كلّ) : " الاختيار النصب ؛ لأن الاستفهام أولى بالفعل إذا دخل على جملة فيها فعل واسم ما لم يعرض عارض يمنع من ذلك " ^(١٦) ، أي : من شأنه أن يليه الفعل ومن ذلك في كتاب الله ، قوله تعالى : ﴿ فَقَالُوا أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ إِنَّا إِذَا لَفِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ ﴾ [القمر: ٢٤] فنصبت (أَبَشَرًا) بتقدير فعل دلّ عليه (نتبعه) ، وتقديره : أتبع بشرًا منّا

(٩) بالطبع لا يغيب عن أذهان المشتغلين بالدراسات اللغوية سيطرة المنهج الوصفي أو التوجه إليه تلك الآونة التي تعالت فيها الصيحات غربا وشرقا بتطبيق هذا المنهج في الدراسات التي تتصل باللغة بوصفه الوجهة السديدة آنذاك

(١٠) يلاحظ أنّ الدكتور تمام - رحمه الله تعالى - ذكر مصطلح (العامل) ، فلم يقل مثلا : "يتقدم اسم ويتأخر عامل" ، كما هو الشأن لدى النحويين الذين يتناولون لفظ (العامل) في كتبهم ؛ إنما قال : "يتقدم اسم ويتأخر فعل" لنلا يذكر لفظه (عامل) لنلا يقر نظرية العامل - ولو لفظاً - فينتقض ما كتبه عن نظرية القرانن ، وأنا لست ممن ينكر نظرية القرانن في النحو العربي ، وهي نظرية سديدة أتت بثمار طيبة ، إنما لا أوافق على إلغاء فكرة العامل أو الحديث عنه ، أو تجاهل تأثيره في النحو العربي في مقابل القرينة .

(١١) الخلاصة النحوية ، د تمام حسان ، ص : ١٣١ ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م ، عالم الكتب - القاهرة .

(١٢) الكتاب ، سيبويه : ١ / ٨٨ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٢ . وشرح الألفية ، ابن عقيل : ٢ / ١٣٢ . والتذييل والتكميل ، لأبي حيان : ٦ / ٣١٨ . والمكودي على الألفية ، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (٨٠٧ هـ) : ١ / ٢٩٤ ، الدكتور فاطمة الراجحي ، جامعة الكويت : ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م . وابن الناظم ، شرح الألفية ، ص : ١٧٤ . وانظر : النحو القرآني قواعد وشواهد ، الدكتور جميل أحمد ظفر ، ص : ٥٥٥ ، ط ٢ : ١٤١٨ هـ - مكة المكرمة .

(١٦) التعليق ، الوقشي : ٢ / ٢١٢ . وانظر : الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ٢ / ٢٦٧ .

واحدًا ، وقد أسقط الفعل على شيء من سببه^(١٧) . وقرئ : ﴿أَبَشْرٌ مِّنَّا وَاحِدٌ﴾ على الابتداء ، و﴿نَتَّبِعُهُ﴾ خبره ، والأوّل أوجه للاستفهام^(١٨) .

وبعد أن عرضت أقوال الوقشي صاحب التعليق في المسألة ، وكذلك أقوال النحاة فيها ، اطمأنّ الباحث إلى ترجيح نصب المشتغل عنه ، لأمرين ، أحدهما : أن رواية الرفع لم ترد في كتب الصحاح أو الموطآت التي اعتمد عليها البحث في تخريج الحديث موضع المسألة^(١٩) ، والآخر : ما اعتمده الباحث من أقوال النحاة حول المسألة من كون المسألة - والحال كذلك - يترجح فيها النصب ؛ لأن همزة الاستفهام قد وليها الفعل ، وهو ما وافق قول الوقشي في المسألة .

ومن ثم فإنّ أشدّ باعث على ترجيح أحدهما على الآخر أمنّ اللبس ومراعاة المعنى ؛ إذ يؤدي اللبس وعدم مراعاة المعنى إلى تجاوز المراد ، والخروج عن الصواب أو الأصوب ، فلو رفع كلمة (كلّ) في قوله تعالى : ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] لجاز في جملة (خلقناه) الجرّ صفة لشيء وهو غير مراد ، والرفع^(٢٠) خبراً لكل وهو المراد ، فالرفع يحتمل المراد وغيره ، والنصب يعيّن فيرجح^(٢١) .

(١٧) معاني القرآن ، الأخفش (٢١٥هـ) : ٢ / ٥٢٨ . والبيان في غريب إعراب القرآن ، ابن الأنباري : ٢ / ٤٠٦ وانظر : إعراب القرآن وبيانه ، محيي الدين الدرويش : ٧ / ٣٥٦ .

(١٨) الكشف ، الزمخشري : ٥ / ٦٥٩ ، ٦٦٠ . التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري : ٢ / ١١٩٤ . وانظر : معجم القراءات ، د. عبد اللطيف الخطيب : ٩ / ٢٢٩ .

(١٩) وجدير بالذكر أن الرفع ورد في ثلاثة كتب : توجيه الوقشي للمسألة وتعليقه عليها ، وكذلك كتاب الاقتضاب لمحمد بن عبد الحق التلمساني ، ويكاد ينقل نصوص تعليقات الوقشي على الموطأ ؛ حتى ظنّ الباحث أنّ التعليق هو الاقتضاب ، وهو أمر يسترعي الانتباه ، وينبغي عمل استقصاء بحث حول نسبة هذه التعليقات إلى ابن عبد الحق التلمساني ؛ إذ يُعدّ متأخراً عن الوقشي والريبة تتجه إلى المتأخر منهما . والله تعالى أعلم ! ، والكتاب الثالث : الموطأ برواياته الثمانية ، لأبي سليم الهلالي ، وهو رجل معاصر جمع روايات الموطأ باختلافاتها وزواندها ، والباحث يدخله الريب في رواية الرفع التي أثبتّها ؛ إذ لا يبعد أن يكون قد قرأ كلام صاحب التعليق والاقتضاب ثم تأثر بهما ، وهو الذي أميل إليه .

(٢٠) أي : لجملة (خلقناه) .

(٢١) أسرار النحو ، ابن كمال باشا ، ص : ١٣٠ ، ١٣١ .

وفي التبيان للعكبري " الجمهور على نصب (كلّ) في آية القمر، وقرئ بالرفع على الابتداء؛ وإنما كان النصب أقوى لدلالته على عموم الخلق، فالرفع لا يدل على ذلك العموم، بل يفيد أنّ كلّ شيء مخلوق فهو بقدر^(٢٢)؛ من أجل ذلك كان المعوّل عليه في إعراب هذا الأسلوب - وغيره - هو المعنى؛ إذ الإعراب تبع له وفرع عنه؛ ولذا تجد فرقا بين "ضربت زيدا وزيدٌ ضربت، أنك إذا قلت: ضربت زيدا، فإنما أردت أن تخبر عن نفسك، وثبت أين وقع فعلك، وإذا قلت: زيد ضربته، فإنما أردت أن تخبر عن زيد".^(٢٣)

لذا أرى في تركيب " أَكُلُّ وَلَدِكَ نَحَلْتُهُ ... ؟" على الرفع أنّ المتحدث عنه هو (كلّ ولدك)، وجعلته مدار الحديث والاهتمام، أما " أَكُلُّ وَلَدِكَ نَحَلْتُهُ " بالنصب فالمتحدّث عنه هو المخاطب المكني عنه بالضمير في (نَحَلْتُهُ). فقدم المنصوب في الاشتغال للحديث عنه بدرجة أقل من المبتدأ، لأن المبتدأ متحدث عنه، والحديث يدور عليه أصلا بخلاف المشغول عنه فإنّ الحديث يدور على شيئين: أمر أساسي وهو المسند إليه^(٢٤)، وأمر دونه وهو المنصوب المتقدم^(٢٥) ومن ثمّ فالرفع يجعل الاهتمام كلّ الاهتمام للمتحدّث عنه الذي أخبر عنه وهو المبتدأ، ويجعل مدار الكلام ينصبّ على الأبناء، وغايته أن يحرص على تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بينهم فهو يؤكد تلك القيمة النفسية التي ينبغي أن تراعى ويلتفت إليها بعناية فائقة؛ لدوران الحديث عليها جملة وتفصيلا.

وأما النصب وجعل الاسم المتقدم مشغولا عنه فإنّ الحديث يتركز أول ما يتركز على الضمير في الفعل (نَحَلْتُهُ)، وكأنه المقصود بالحكم حين جعل مدار الحديث عليه وهو المتكلم، ويكشف القصد في لفت الانتباه إلى المتكلم نفسه، حيث نحل واحدا من أولاده دون بقيتهم،

(٢٢) التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري: ٢ / ١١٩٤.

(٢٣) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (٣٣٧هـ): ١٣٦، ١٣٧، تحقيق الدكتور مازن المبارك، الطبعة الثالثة: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، دار النفائس - بيروت.

(٢٤) أي: تاء الضمير في (نَحَلْتُهُ).

(٢٥) انظر: معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي: ٢ / ١١٣. وقد كتب هذا في معرض الكشف عن معاني (دلالة) النحو التي تتولد حيال الفارق بين الرفع والنصب في تركيب الاشتغال.

فكان النبي ﷺ يودّ أن يوقظ فيه روح الحب لجميع بنيّه ، وأن يشملهم بعطفه وحنانه ، وإلّا فسيغرس في قلوبهم حقداً وغلاً - فيما بينهم - في حياته ، وبعد مماته .

بهذا يكون للاشتغال - من وجهة نظري - دلالة مستفادة دون دلالة المبتدأ المتحدث عنه بصفة أصيلة ، وفوق دلالة المفعول الذي يُنَاط به الاهتمام حين يتقدم ، فهو بهذا يكون قد جمع بين الحسنين ؛ أنّه جيء به لإرادة الحديث عنه من جهة ، ثم شُغِلَ عنه بالحديث عن المسند إليه من جهة أخرى ، فهو إذن نمطٌ جملةٌ جاءت على صورة المبتدأ والخبر^(٢٦) ، وتلك مكانة يتغيّاها النحو في مجاله الدلالي للإبقاء على معانٍ يريدّها - لا ريب - في التركيب .

(٢٦) معاني النحو ، د. فاضل صالح السامرائي : ١١٣ / ٢ .

المطلب السادس : دلالة الظرف بين التنوين والإضافة

تناول هذه المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء (يوم) موصوفة بجملة (تأكلون) مرة ، ومضافة إليها مرة أخرى .

الحديث : « وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ قَالَ شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَصَلَّى ثُمَّ انْصَرَفَ ، فَخَطَبَ النَّاسَ ، فَقَالَ : " إِنَّ هَذَيْنِ يَوْمَانِ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهِمَا . يَوْمُ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ ، وَيَوْمٌ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسُكِكُمْ » .^(١)

الوقشي : وقوله : "يَوْمٌ تَأْكُلُونَ" . الصواب تنوين (يوم) ، وكذلك رويناه ، (وَتَأْكُلُونَ) في موضع الصفة لليوم ، كما أَنَّ الجملة المذكورة بعد اليوم في قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي...﴾ [البقرة : ٤٨ ، ١٢٣] إلى آخره في موضع الصفة ليوم ، ومن روى : "يومٌ" برفع الميم فحذف التنوين فقد أخطأ^(٢) ؛ لأن اليوم على هذه الرواية يكون مضافاً إلى الجملة ، ولا يجوز ذلك في هذا الموضع ؛ لأن في الجملة ضميراً يرجع إلى اليوم فإذا أضاف اليوم إلى ما فيه ضميره كان بمنزلة من قال : مررتُ برجل حسن وجهه ، فأضاف الشيء إلى نفسه ، ولهذا لم يَجُزْ النحويون : زيد حسن العين منه ، وأنكروا رواية من روى بيت طرفة^(٣) : [من الطويل]

رحيب قطاب الجيب منها رفيقةً بجس الندامى بضّة المتجرّد

(١) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ٢١١ . أخرجه مالك في : ١٠ - كتاب العيدين ، ٢ - باب الأمر بالصلاة قبل الخطبة في العيدين ، حديث (٥) . وأخرجه البخاري في : ٣٠ - كتاب الصوم ، ٦٦ - باب صوم يوم الفطر حديث ١٩٩٠ . انظر: فتح الباري ، ابن حجر : ٥ / ٤٢٦ . وأخرجه مسلم في : ٣١ - كتاب الصيام ، ٣٢ - باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى ، حديث = ١٣٨ . الموطأ المطبوع ، الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ١٧٨/١ . وإكمال المعلم ، القاضي عياض : ٩٢/٤ .

(٢) لم يجد الباحث الرواية - التي خطأها الوقشي - في كتب الموطآت ، وفي كتب الصحاح ، أو شروحهما ، كالاستذكار ، ابن عبد البر : ٧ / ١٦ ، والتمهيد له : ١٠ / ٢٣٩ . والمنتهى ، الباجي : ٢ / ٣٥٣ . وشرح الموطأ ، الزرقاني : ١ / ٣٢٤ . والموطأ ، د. محمد مصطفى الأعظمي : ٢ / ٢٤٩ . والموطأ برواياته للهلال : ٢ / ٨٧ ، ٨٨ .

(٣) ويروى في الديوان ["رحيب قطاب الجيب منها رفيقة ... بتنوين (رحيب) ورفع (قطاب) بغير إضافة ، وتروى : رفيقة (بالقاف) بدلا من رفيقة (بالفاء)] ، انظر: ديوان طرفة بن العبد ، ص : ٢٤ ، شرحه وقدم له : مهدي محمد ناصر الدين ، الطبعة الثالثة ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م، دار الكتب العلمية ، بيروت ، من قصيدة " أطلال خولة " [من الطويل] . وانظر : المحتسب ، ابن جني : ١ / ١٨٣ . الخزانة للبغداد : ٤ / ٣٠٣ - ٢٢٨ / ٨ .

بإضافة (رحيب) إلى (القطاب) ، وقالوا : الصواب : "رحيب قطاب الجيب" .^(٤)

يُقَسَّمُ النحاةُ الظرف إلى متصرف وغير متصرف ، فالمتصرف : ما يجوز أن يستعمل اسماً غير ظرف على التوسع والمجاز ، كأن تجعله مفعولاً به ، نحو : اليوم سرته ، أو ترفعه ، كأن يكون فاعلاً ، أو مبتدأً ، أو خبراً ، نحو : سرني يوم الجمعة ، واليوم مشرق ، واليوم يوم الفرح والسرور.^(٥)

وقد استعمل (يوم) بالتنوين في رواية : « يَوْمٌ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسُكِكُمْ » اسماً غير ظرف على التوسع^(٦) ، فـ(يوم) تُعرب خبراً لمبتدأ تقديره : (والآخر يوم) ، أو بدلاً من (يومان) .^(٧)

واستعمل (يوم) بالرفع - دون تنوين - مضافاً إلى جملة : «... تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسُكِكُمْ » الفعلية التي حكم عليها الوقشي بالتخطئة ، ويوافق الباحث ما حكم به الوقشي مستنداً - في شأن عود الضمير على المضاف - إلى قول البغدادي في الخزانة تعليقاً على رواية بيت طرفة المذكور آنفاً (رحيب قطاب الجيب) أن الإضافة رديئة بمنزلة (حسنة وجهها) ووصفها في بدء تعليقه بالقبح ، ثم قال (البغدادي) : "وذلك أن الأصل وهو الإنشاد الصحيح : (رحيب قطاب الجيب) بتنوين (رحيب) ، فـ (قطاب) يرتفع به (رحيب) وضمير (منها) يعود إلى الأول ، فإذا أضفنا (رحيب) فقد خلا منه الضمير العائد فلا معنى لـ (منها) على ما بيننا في (حسنة الوجه) ، وكذلك لا يحسن أن تقول : زيد حسن العين منه" .^(٨)

(٤) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ٢١١ . وانظر : الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ١ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ . وانظر : الخزانة للبغدادي : ٤ / ٣٠٣ - ٨ / ٢٢٨ .

(٥) انظر : الكتاب ، سيبويه : ١ / ٢٢٢ ، ٤٠٣ - ٤٠٥ . شرح المفصل ، ابن يعيش : ٢ / ٤١ - ٤٦ . وحاشية الصبان على الأشموني : ٢ / ١٨٤ - ١٩٧ . شرح التسهيل ، ابن مالك : ٢ / ٢٠١ . مع الهوامع ، السيوطي : ١ / ١٣٨ .

(٦) انظر : الأصول ، ابن السراج : ٢ / ٢٩١ ، ٢٩٢ . ويرى العكبري في إعراب قوله تعالى : (هذا يوم ينفع ...) [سورة المائدة : ١١٩] أن (يوم) معرب ؛ لإضافتها إلى معرب ، فبقي على حقه على الإعراب ... ، وقال الكوفيون بني (يوم) على الفتح لإضافته إلى الفعل . [انظر : التبيان في إعراب القرآن ، العكبري : ١ / ٤٧٧] .

(٧) انظر : الفتح ، ابن حجر : ٥ / ٤٢٦ .

(٨) الخزانة للبغدادي : ٤ / ٣٠٣ - ٨ / ٢٢٨ .

وهو ما أشار إليه الأستاذ عباس حسن أنّ الضمير العائد على المضاف قد يوهم - في بعض الحالات - أنها نعت أو شيء آخر غير المضاف إليه ، فيتغير المعنى ؛ إذ المعنى المقصود من المضاف إليه يختلف عن معنى النعت وغيره .^(٩)

وبعدُ ... فلم يعثر الباحث على رواية (يَوْمٌ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسُكِكُمْ) بإضافة (يَوْمٌ) إلى الجملة الفعلية في كتب الموطآت ، أوفي كتب الصحاح ، وشروحهما^(١٠) إلا كتابين ، هما : كتاب التعليق للوقشي ، وكتاب الاقتضاب لابن عبد الحق التلمساني ، فقد أثبتا روايتي التنوين والإضافة ، وحكما بتخطينة رواية الإضافة .^(١١)

وبتأمل ألفاظ الحديث الوارد موطن البحث نرى أن النهي من النبي ﷺ عن الصيام قد وقع على اليومين المذكورين ، أحدهما : "يَوْمٌ فَطَرَكُمُ مِنْ صِيَامِكُمْ" بإضافة (يَوْمٌ) إلى (فطركم) وهو عيد الفطر الذي يسبق عيد الأضحى ، والآخر : (وَيَوْمٌ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسُكِكُمْ) بتنوين (يَوْمٌ) ووصفها بجملة (تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسُكِكُمْ) وهو يوم عيد الأضحى نفسه .

ولأن الإضافة فيها معنى الثبوت ووقوع الحدث على جهة المُضي ، بخلاف التنوين ، فإنه لا يدل على وقوع الحدث في الماضي إنما يفيد وقوعه في الحاضر أو المستقبل وقد أشار ابن قتيبة في كتابه (تأويل مشكل القرآن) إلى مثل هذا ، بقوله : ولو أنّ قاتلاً قال : "هذا قاتلٌ أخي" بالتنوين ، وقال آخر : " هذا قاتلٌ أخي " بالإضافة لدلّ التنوين على أنه لم يقتله ، ودلّ حذف

(٩) النحو الوافي ، الأستاذ عباس حسن : ٣ / ٧٨ ، حاشية (٢) .

(١٠) كالاستذكار ، ابن عبد البر : ٧ / ١٦ ، والتمهيد : ١٠ / ٢٣٩ . والمنتقى ، الباجي : ٢ / ٣٥٣ . وشرح الموطأ ، الزرقاني : ١ / ٣٢٤ . والموطأ برواياته : ٢ / ٨٧ ، ٨٨] ، وأخرجه الإمام البخاري في : ٣٠ - كتاب الصوم ، ٦٦ - باب صوم يوم الفطر [ابن حجر ، الفتح : ٥ / ٤٢٦] . ومسلم في : ٣١ - كتاب الصيام ، ٣٢ - باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى ، حديث ١٣٨ . وانظر : إكمال المعلم ، القاضي عياض : ٤ / ٩٢ .

(١١) التعليق ، الوقشي : ١ / ٢١١ ، وانظر : الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ١ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ . ومما تجدر الإشارة إليه أنّ أكثر نقول ابن عبد الحق اليفرنسي التلمساني (٥٣٦هـ - ٦٢٥هـ) صاحب كتاب "الاقتضاب في غريب الموطأ" هي من كتاب الوقشي (٤٠٨هـ - ٤٨٩هـ) صاحب "التعليق على الموطأ" ، وفي كتاب "التعليق على الموطأ" نقولات من كتاب " تفسير غريب الموطأ" لعبد الملك بن حبيب السلمي الأندلسي (١٧٤هـ - ٢٣٨هـ) .

التنوين على أنه قد قتله .^(١٢)

ومن ثمّ فهناك يومان : يوم عيد الفطر مضى أو هو آخذ في المضي دل عليه تركيب الإضافة^(١٣)، ويومٌ قادم لما يأت هو يوم عيد الأضحى دلّ عليه التنوين الذي يؤذن بالاستقبال بمجيء التركيب وسياقه اللغوي في الحديث الشريف .

والنبي ﷺ - كآني به - يخصّ النهي عن الصيام في يومين : يوم هم يعيشون أحداثه وأحواله ، ويوم آخر ينتظرون قدومه ومجيئه ؛ لذا ورد التركيب الأول بالإضافة ، والآخر بالتنوين . والله تعالى أعلم .

(١٢) تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة (٢١٣هـ - ٢٧٦هـ) ، ص : ١٤ ، شرحه ونشره السيد أحمد صقر ، بدون اسم لدار النشر ، تاريخ الإيداع : ١٩٧٣م . [الكتاب عندي بصيغة pdf ، ولعل هناك سهو من أحد المستخدمين في تصوير الكتاب قبل أن يرفعه على الشبكة] .

(١٣) من خلال السياق اللفظي الوارد في تركيب الإضافة ، وكذلك سياق المقام والحال ، ويضاف إليهما السياق المعرفي الثقافي الذي ينبئ عنه سبب ورود الحديث الشريف .

المبحث الثالث : المجرورات والتوابع

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب : (١) (الإضافة) : دلالة التركيب بين الإضافة والنعته

المطلب : (٢) (العطف) : دلالة تركيب العطف بين الجر والنصب

المطلب : (٣) (النعته والحال) : دلالة التركيب بين النعته والحال

المطلب الأول : دلالة التركيب بين الإضافة والنعت

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : تتناول هذه المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء تركيب : " إلى السماء الدنيا " بروايتين ، إحداهما : " إلى السماء الدنيا " بتبعية الصفة للموصوف ، والأخرى : " إلى سماء الدنيا " بإضافة الموصوف إلى صفته .^(١)

الحديث : " وحدثني عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن أبي عبد الله الأغر ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : " ينزل ربنا ، تبارك وتعالى ، كل ليلة إلى السماء الدنيا ، حين يبقى ثلث الليل ، فيقول : من يدعوني فأستجيب له ؟ من يسألني فأعطيه ؟ من يستغفرني فأغفر له ؟ " .^(٢)

الوقشي : وقوله : ﷺ " إلى السماء الدنيا " . كذا الرواية ، وهو الوجه والقياس ، ورواه بعضهم : " إلى سماء الدنيا " ، فيكون على هذا من باب صلاة الأولى ، ومسجد الجامع .

يرى أبو الوليد الوقشي أن رواية : (السماء الدنيا) على التركيب النعتي (على التبعية) هو الوجه والقياس . وذكر أن بعضهم رواه : (سماء الدنيا) على الإضافة ، من باب : صلاة الأولى ومسجد الجامع .^(٣)

(١) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ٢٤٣ . الاستذكار ، ابن عبد البر : ٨ / ١٤٦ - ١٤٨ ، وله التمهيد : ٧ / ١٢٨ وانظر : المنتقى ، الباجي : ٢ / ٤٣١ ، ٤٣٢ . شرح الموطأ للزرقاني : ١ / ٣٨٥ . وانظر : الموطأ المطبوع ، الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي (رواية يحيى الليثي) : ١ / ٢١٤ .

(٢) أخرجه الإمام مالك في : ١٥ - كتاب القرآن ، ٨ - باب ما جاء في الدعاء ، حديث : ٣٠ . انظر : الموطأ المطبوع الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ٢١٤ . والموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي : ٢ / ٢٩٣ ، حديث : ٥٧٠ . أخرجه الإمام البخاري في : ٩٧ - كتاب التوحيد ، ٣٥ - باب قول الله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ ﴾ (الفتح : ١٥) ، حديث : ٧٤٩٤ . فتح الباري ، ابن حجر : ١٧ / ٥٠٢ . وأخرجه الإمام مسلم في : ٦ - كتاب صلاة المسافرين ، ٢٤ - باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل ، حديث : ١٦٨ .

(٣) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ١ / ٢٤٣ .

ومما جاء في القرآن الكريم من إضافة الموصوف إلى الصفة قوله تعالى : ﴿ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴾ [سورة ق : ٩] ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾ [يوسف : ١٠٩] ، والتقدير: وحب النبت الحصيد^(٤) ، ولدار الساعة الآخرة^(٥) ، وإنما كان ذلك ؛ لأن الصفة تفيد معنى ليس في الموصوف فصحت الإضافة للمغايرة^(٦) ، وعند الفراء " أضيفت الدار إلى الآخرة وهي الآخرة ؛ وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ [الواقعة : ٩٥] والحق هو اليقين ، ومثله أتيتك بارحة الأولى ، وعام الأول وليلة الأولى ويوم الخميس ، وجميع الأيام تضاف إلى أنفسها لاختلاف لفظها ، وذكر بيتا أنشده له بعضهم^(٧) : [من الوافر]

ولو أقوت^(٨) عليك ديار عبس عرفنا الذل عرفان اليقين^(٩)

أي : عرفانا يقينا . ومنع بعض النحويين إضافة اسم لمرادفه أو موصوف إلى صفته ، فإن سمع ما يوهم شيئا من ذلك يُؤوّل^(١٠) ، ولابن مالك :

ولا بضاف اسم لما به اتحد معنى وأول موهما إذا ورد^(١١)

(٤) التبيان في إعراب القرآن ، العكبري : ١١٧٤ .

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات بن الأتباري : ٢ / ٤٥ ، ٥٠ .

(٦) انظر : بدائع الفوائد ، ابن القيم : ١ / ٢٧ ، ٢٨ .

(٧) معاني القرآن ، الفراء : ٢ / ٥٥ ، ٥٦ . وانظر : شرح الفصيح ، الزمخشري (٥٣٨هـ) : ١ / ١٦٩ . تحقيق ودراسة الدكتور إبراهيم بن عبد الله الغامدي ، رسالة دكتوراة ، من سلسلة الرسائل الموصى بطبعتها ، جامعة أم القرى : ١٤١٧هـ . بدائع الفوائد ، ابن القيم : ١ / ٢٧ ، ٢٨ .

(٨) أي : أقفرت وخلت .

(٩) والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء : ٢ / ٥٦ ، وكذلك بلا نسبة في جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لابن جرير الطبري : ٢ / ٣٨٢ . الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي : ١١ / ٤٧٠ .

(١٠) أوضح المسالك ، ابن هشام : ٣ / ١٠٧ ، ١٠٨ .

(١١) متن الألفية ، د. عبد اللطيف الخطيب ، ص : ٢٦ .

وقد أورد القرطبي في تفسيره مقالة النحاس أن " إضافة الشيء إلى نفسه محال ، لأنه إنما يضاف الشيء إلى غيره ليتعرف به " (١٢) ؛ ذلك بأن الصفة تابعة لموصوفها في الإعراب ، فلو أضيف إليها الموصوف لكانت مجرورة أبدا ، ولم تتصور التبعية المذكورة ، فما ورد مخالفا لما قررره يُؤوّل . (١٣)

ونبه ابن مالك - رحمه الله تعالى - على التراكيب التي يوهم استعمالها خلاف ما جاءت به العرب ، كإضافة الموصوف إلى صفته ، نحو: مسجد الجامع ، وصلاة الأولى... إلخ ، وجعل إضافته واسطة بين الإضافة المحضة وغير المحضة ؛ فإما بالإضافة التي تصل ما هي فيه بما يليه (١٤) نحو ، قوله تعالى : ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف : ١٠٩] ، أو بالتبعية ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [الأعراف : ١٦٩] (١٥)

ففي شواهد التوضيح ورد التركيب الإضافي (نساء المؤمنات) في الحديث بإضافة الموصوف إلى الصفة (١٦) ، وجعل ابن مالك أمن اللبس علة لمجيء مثل هذا التركيب ، ويحسن هنا أن أزيد اعتبارين فوق اعتبار أمن اللبس ، أحدهما : اعتبار الاتصال وهو إذا لم يتحمل المضاف (أي : الاسم الأول) ضميرا منوياً - كما هو في إضافة المشتقات العاملة إلى مرفوعها أو منصوبها - أو لأن موقعه لا يصلح للفعل فيقدر تنكيره ، فهو استعمال صحيح فصيح ؛ لما عناه ابن مالك بالاتصال ، وثاني الاعتبارين : ما أطلق عليه ابن مالك اعتبار الانفصال ، ويعني به صحة المعنى دون تقدير ما يخرج به عن الظاهر . (١٧)

(١٢) الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي : ١١ / ٤٧٠ . وانظر : حاشية الصبان على الأشموني : ٣٧٥/٢ ، وما بعدها .

(١٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، أبو البركات بن الأنباري (٥٧٧هـ) ، مسألة (٦٤) ، ص : ٣٥٢ ، تحقيق ودراسة الدكتور جودة مبروك ، الطبعة الأولى : ٢٠٠٢م ، مكتبة الخانجي - القاهرة .

(١٤) أي : اتصال في المعنى ؛ لأنّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد . انظر : شرح التسهيل ، ابن مالك : ٢٢٩/٣ والمساعد على تسهيل الفوائد ، وهو شرح منقح مصفى على كتاب التسهيل لابن مالك ، للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل (٧٦٩هـ) : ٢ / ٣٣٣ ، تحقيق د. محمد كامل بركات ، الطبعة الأولى : ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، دار الفكر - دمشق .

(١٥) شرح التسهيل ، ابن مالك : ٢٢٩ / ٣ .

(١٦) شواهد التوضيح ، ابن مالك : ١٩٣ . وانظر : عقود الزبرجد ، للسيوطي : ٣ / ١٣٥ .

(١٧) شرح التسهيل ، ابن مالك : ٢٢٩ / ٣ .

ويخلص الباحث إلى أنَّ تركيب (السماء الدنيا) الوارد في المسألة مناط البحث على التبعية يُكتفى بلفظه في صحة معناه ، مثله في ذلك : الدار الآخرة ، والصلاة الأولى ، والمسجد الجامع ، والجانب الغربي ، والحبة الحمقاء ... إلى غير ذلك ، أمَّا تركيب (سماء الدنيا) على الإضافة فإنه لا يُكتفى بلفظه في صحة معناه ، بل يحتاج إلى تقدير المحذوف ، بأن يُقال : سماء الحياة الدنيا ، كما قدروا بقولهم : دار الحياة الآخرة ، وصلاة الساعة الأولى ، ومسجد الوقت الجامع ، وجانب المكان الغربي ، وحبة البقلة الحمقاء .^(١٨)

وقد أشار ابن مالك إلى ما لا يحسن فيه تقدير الموصوف ، نحو قوله تعالى : ﴿وَذَلِكَ دِينَ الْقِيَمَةِ﴾ [سورة البينة : ٥] ، فإنَّ أصله : الدين القِيَمَة ، والتاء للمبالغة ، فإذا قدّرت لزم أن يُقال : دين المِلَّة أو الشريعة ، والمِلَّة هي الدين ، وكذا الشريعة ، فيلزم تقدير ما لا يُعني تقديره ؛ لأنَّ "المهروب كان إضافة الشيء إلى نفسه وهو لازم بتقدير المِلَّة أو الشريعة " .^(١٩)

فالوصف الذي لا يثبت كالقائم والقاعد ونحوه ؛ فلا يضاف الموصوف إليه ؛ لعدم الفائدة المخصّصة التي لأجلها أضيف الاسم إلى اللقب ، فإنه لمّا تخصص المسجد بالجامع والصلاة بالأولى قلت (مسجد الجامع) و(صلاة الأولى) ، فكذلك يقال في (سماء الدنيا) ، لمّا تخصصت السماء بالدنيا صارت تُعرف بها ، كأنك قلت : صاحبة هذا اللقب ، ولأن (سماء) مبهمة ، يجوز يحتمل كونها سماء هذه الدنيا أو سماء أخرى فوقها - حينئذ - أضيفت إلى ما بعدها .^(٢٠)

ومن ثَمَّ فالتركيب الوارد على التبعية الذي جُعِل فيه الأول منعوتا والثاني نعتًا يوصف بالاطّراد ، والتركيب الذي ورد على الإضافة يوصف بأنه غير مطّرد (أي : شاذ) مقصور على السماع - ولا يجوز الإضافة فيما لم تضفه العرب - فإن العرب استعملت تركيب (الحبة

(١٨) شرح التسهيل ، ابن مالك : ٣ / ٢٢٩ . وانظر البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات الأتباري : ٢ / ٤٥ ، ٥٠ . وله في الإتصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، مسألة (٦٤) ، ص : ٣٥٢ .

(١٩) شرح التسهيل ، ابن مالك : ٣ / ٢٢٩ .

(٢٠) الكتاب ، سيوييه : ٣ / ٢٩٤ ، ٢٩٥ . وانظر : بدائع الفوائد ، ابن القيم : ١ / ٢٨ ، ٢٧ ، وانظر : الارتشاف ، لأبي حيان ، ص : ١٨٠٥ - ١٨٠٨ . وشرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الأزهرى : ١ / ٦٨٩ - ٦٩١ . شرح المفصل ، وابن يعيش : ١ / ٣٣ ، ٣ / ٩ . وشواهد التوضيح ، لابن مالك : ١٥٧ .

السوداء، والحنة الخضراء) في باب التوابع لا الإضافة^(٢١) ، فلا يجوز أن يقال : حبة السوداء ، أو حبة الخضراء ؛ حيث لم يرد به السماع .

ولمعرفة الفارق الدلالي بين التركيبين ، يرى الباحث أن الدلالة الأساسية (المركزية) التي تتضح في الروايتين هي دلالة التخصيص ، بيد أن التركيب الإضافي يفوق التركيب النعتي في هذا الجانب ؛ لأنه بالإضافة صار المضاف إليه لقباً يعرف به المضاف ، وصار جزءاً منه لا ينتقل عنه ولا يزول ؛ فقد أريد به الثبات ، بخلاف النعت الذي - في الغالب - لا يقوم بنفسه ، لاشتراط النحاة أن يكون في الأصل وصفاً ، والوصف لا يثبت ، وهو ما لم يشترطوه في المضاف إليه ؛ لعدم تحقق الفائدة في إضافة الموصوف إلى الصفة حينئذ .

فمن معاني الإضافة أن المضاف والمضاف إليه معاً يعينان الاسم ويوضحانه ، أي : أنه صار من باب التوضيح والتقوية في المعنى ، وإلا فأى اسم الذي يُعَيَّن ويُوضَّح ؟ فلا ريب أن المراد بالاسم هنا - محل النزاع في المسألة - الاسم قبل أن يُوصَف أو أن يُضَاف ، فإذا أضيف بات له توضيح وتعيين ما لم يكن في حال الوصف .^(٢٢)

(٢١) ابن مالك ، شرح التسهيل : ٣ / ٢٢٩ .

(٢٢) معاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي : ١ / ٦٩ .

المسألة الثانية :

نتناول ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء تركيب "وليس لعرق ظالم حق" بالإضافة مرة، وبالتبعية على الصفة مرة أخرى .

الحديث : « حدثني يحيى عن مالك ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ قال: "من أحيأ أرضاً ميتة فهي له . وليس لعرق ظالم حق" . قال مالك - رحمه الله تعالى : « والعرق الظالم كل ما احتفر أو أخذ أو غرس بغير حق » .^(١)

الوقشي : وقوله ﷺ : « لعرق ظالم حق » . الرواية : (لعرق ظالم) على الصفة ، ويدل على ذلك تفسير مالك هذه ، وقد روي بالإضافة على أن يكون العرق الأصل ، والمراد به : وليس لأصل يوصله ظالم في أرض غيره حق يستوجبه ، وهذا هو الأصل والمراد به ، وإن نون [جعل "ظالم" صفة له على] هذا المعنى كما قال [تعالى] : ﴿ نَاصِيَةٌ كَاذِبَةٌ خَاطِئَةٌ ﴾ [العلق : ١٦] فنسب ذلك إليهما ، وإنما الكاذب والخاطئ صاحبها » .^(٢)

ذكر الوقشي في كتابه روايتين للحديث الشريف ، إحداهما : قوله ﷺ : "وليس لعرق ظالم حق" بتنوين (عرق) ، و(ظالم) صفة له ، على هذا المعنى ، كما في قوله تعالى : ﴿ نَاصِيَةٌ كَاذِبَةٌ خَاطِئَةٌ ﴾ [العلق : ١٦] ، فنسب ذلك إليها (أي: للناصية) ، وإنما الكاذب والخاطئ صاحبها^(٣) ، والأخرى كما رواه بعضهم : " لعرق ظالم " بإضافة (عرق) إلى (ظالم) على أن يكون العرق

(١) التعليق ، الوقشي : ٢ / ٢٠٤ . أخرجه مالك في : ٣٦ - كتاب الأفضية ، ٢٤ - باب القضاء في عمارة الموت ، حديث : ٢٦ . وانظر: الموطأ المطبوع لعبد الباقي : ٢ / ٧٤٣ . والموطأ لأمام دار الهجرة مالك بن أنس ، من رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي : ٢ / ٢٨٧ - ٢٨٨ ، حديث : ٢١٦٦ . أخرجه البخاري في : ٤١ - كتاب الحرث والمزارعة ، ١٥ - باب من أحيأ أرضاً مواتاً : ٦ / ١٣٥ . انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ابن حجر العسقلاني : ٦ / ١٣٥ .

(٢) التعليق ، الوقشي : ٢/٢٠٤ . وانظر : الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ٢ / ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري (٣١١هـ) : ٥ / ٣٤٥ ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي ، الطبعة الأولى : ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، عالم الكتب . وهو من المجاز العقلي . انظر : محيي إعراب القرآن وبيانه ، الدين الدرويش : ٨ / ٣٦٧ .

الأصل ، والمعنى : وليس لأصل يوصله ظالمٌ في أرضٍ غيرِه حقٌّ يستوجبه .^(٤)

ورواية التركيب النعتي هي رواية يحيى بن يحيى الليثي^(٥) وهي التي اشتهرت في كتب الموطآت وشروحها^(٦) ، فغالبا أصحاب هذه الكتب يذكرون أولا الحديث برواية يحيى علي التبعية الذي جُعِل فيه الأول منعوتا والثاني نعتا ، وتقديره : " ليس لذي عرقٍ ظالمٌ " وهو راجع إلى صاحب العرق ، أو " ليس لعرق ذي ظلم " فيرجع إلى العرق نفسه^(٧) ، ثم يذكرون الرواية الأخرى بالتركيب الإضافي ، ويكون الظالم صاحب العرق وعليه فالمراد بالعرق الأرض ، وبالمعنى الخطابي فغلط رواية الإضافة .^(٨)

ففي التركيب النعتي حسب الرواية الأولى^(٩) التي جُعِل فيها لفظة (ظالم) نعتا ، ولفظة (عرق) منعوتا ، إنما يكون قد نسب الظلم إلى العرق ، والظالم في الحقيقة صاحبه ؛ إذ هو الذي غرس في أرضٍ غير حقٍّ ولا شبهة ؛ فكان - بذلك - مغتصبًا ، فلمّا كان المتحدث عنه هو العرق وما اغتصب من الأرض نسب الظلم إليه ؛ إذ الحكم يقع على المتنازع فيه وهو المغصوب ، وذلك من باب قوله تعالى : ﴿ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ [سورة العلق : ١٦] فقد وصف الناصية بالكذب ، والخطأ ، والحقيقة : صاحبها ، وذلك أدلّ وأبلغ من أن يضاف ، فيقال : ناصية كاذبٍ خاطئٍ ؛ لأنها المتحدث عنها .^(١٠)

(٤) المصدر السابق نفسه .

(٥) انظر : الموطأ ، رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي : ٢ / ٢٧٨ - ٢٨٨ .

(٦) انظر : الموطأ المطبوع لعبد الباقي : ٢ / ٧٤٢ . الاستذكار ، ابن عبد البر : ٢٢ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ، وله في التمهيد : ٣ / ٥ ، ٢٢ / ٢٨٠ - ٢٨١ . المنتقى ، الباجي : ٧ / ٣٧٥ - ٣٧٨ . شرح الموطأ ، الزرقاني : ٣ / ٢٠٥ (دون ضبط) . أوجز المسالك ، الكاندهلوي : ١٤ / ١١٠ . الموطأ ، محمد مصطفى الأعظمي : ٤ / ١٠٧٦ . والموطأ برواياته للهالي : ٣ / ٥٦٧ - ٥٦٩ .

(٧) فتح الباري ، لابن حجر ، ٤١ - كتاب الحرث والمزارعة ، ١٥ - باب من أحيا أرضا مواتا : ٦ / ١٣٧ .

(٨) المصدر السابق نفسه .

(٩) رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي .

(١٠) معاني القرآن وإعرابه ، الزجّاج : ٥ / ٣٤٥ . وإعراب القرآن وبيانه ، محيي الدين الدرويش : ٨ / ٣٦٧ .

وفي الرواية الثانية لتركيب " لعرق رجل ظالم " على الإضافة ، أرى أنه حَذَفَ المضاف إليه وأقيمت الصفة مقامه^(١١) ، فأضاف كلمة (لعرق) إليها كما أضيف إلى الموصوف المحذوف قبل^(١٢)؛ لما بين العرق والظالم ملابسة وَصْلَة ، فلئن كان العرق هو الأصل المغروس في الأرض فإن الظالم هو الذي غرس فيها وزرع .

وقد ذكر النحاة ما يتعلق بحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في كتبهم ، ومن ذلك ما سمعه سيبويه من بعض العرب الموثوق بهم يقول : " ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا ... " أي : ما منهم واحد مات^(١٣) . ويُقام النعت مقام المنعوت كثيرا إن علم جنسه ، ولم يوصف بظرف أو جملة^(١٤) ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عَيْنٌ ﴾ [الصفات: ٤٨] أي : حور قاصرات^(١٥) ، وقد حذفوه إذا ظهر أمره وقويت الدلالة عليه إمّا بحال أو بلفظ ، وإذا كانت الصفة مفردة متمكنة في بابها غير ملبسة^(١٦) . ومن ذلك من الشعر قول النابغة الذبياني^(١٧) : [من الوافر]

يَقْعَقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْبِشَ

أي : كأنك جمل من جمال بني أَقْبِشَ^(١٨) ومنه قول حكيم بن معية الربيعي : [من الرجز]

(١١) أي : حذف كلمة (رجل) ، وأقيمت كلمة (ظالم) مقامها فشغلت (ظالم) وظيفه المضاف إليه . انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات بن الأتباري ، ص : ٣٥٣ .

(١٢) لأن التركيب في الأصل : (لعرق رجل ظالم) .

(١٣) الكتاب ، سيبويه : ٢ / ٣٤٥ .

(١٤) شرح التسهيل ، ابن مالك : ٣ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

(١٥) مغني اللبيب ، ابن هشام : ٦ / ٤٢٣ . شرح الكافية ، الرضي : ٢ / ٣٢٤ .

(١٦) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٣ / ٥٩ ، ٦٠ . شرح الكافية ، الرضي : ٢ / ٣٢٤ .

(١٧) ديوان النابغة الذبياني ، ص : ١٢٦ ، البيت العاشر (١٠) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية : ١٩٨٥م ، دار المعارف - القاهرة . أَقْبِشَ : حيّ من اليمن في إبلهم نفار ، ويقال هم حيّ من الجنّ . كذا قال الشنتمري . وفي العرب بنو أَقْبِشَ بن عبد بن كعب بن عوف . والقعقة : أن يحرك الشيء [ولعله تصحيف وقع فيه المحقق (الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله تعالى) ؛ إذ ربما أراد الشنّ وهو القرية المشار إليها] ليتقعقع فيسمع له صوت . والشنّ : الجلد اليابس . يصف جبن عينة بن حصن الفزاري . والشاهد فيه حذف الاسم الموصوف لدلالة الصفة عليه .

(١٨) الكتاب ، سيبويه : ٢ / ٣٤٥ . شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦١ .

يُفْضَلُهَا فِي حَسَبِ وَمِيسَمٍ

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَبَيِّنْ

يريد : ما في قومها أحد^(١٩) . وقال سُحَيْمُ بْنُ وَثِيلِ الرِّبَاحِيِّ^(٢٠) [من الوافر] :

مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

أَنَا ابْنُ جَلٍّ وَطَّلَاءُ الشَّنَايَا

أي : ابن رجل طَّلَاعِ الشَّنَايَا . على أن الاسم الموصوف بالجملة لا يحذف بدون (من) أو (في)،
إلا في الشعر كما هنا ، فإن أصله : أنا ابن رجل جلا . فجلا فعل ماض بمعنى كشف الأمور ، أو
بمعنى انكشف أمره . وفيه ضمير يعود على الموصوف المحذوف لضرورة الشعر . وهذا أحد
التخريجين المشهورين في البيت . والتخريج الثاني : لسيبويه ، وهو أن (جلا) مع ضميره المستتر
جملة محكية جعلت علماً ، ولا شاهد فيه على هذا .^(٢١)

وهو ليس من باب إضافة الموصوف إلى صفته ؛ لأن وصف العرق بالظالم إنما جاء بضرب
من المجاز العقلي - كما تقدم - لا على سبيل الحقيقة ، فالموصوف محذوف مقدر بـ (رجل)
وهو - أيضاً - ليس من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، إذ لو كان من هذا
الباب لما نَوَّنَ لفظة (لعرق) .

وممّا يخلص إليه الباحث في ذلك أن التركيب النعتي قد نسب فيه الظلم إلى العرق وهو
ما أُمِيلُ إليه لأمرين ، أحدهما : شهرة الرواية وثبوتها في كثير من كتب الموطآت التي تقدم ذكرها

(١٩) الميسم : الجمال ، من الوسامة . والشاهد فيه حذف الموصوف ، والتقدير : ما في قوما أحد يفضلها لم تكذب فتائم
يراجع : الكتاب ، سيبويه : ٢ / ٣٤٥ ، ٢٤٦ . وقال صاحب الخزانة : وهذا البيت من الرجز لحكيم بن مُعَيَّةَ الرَّبِيعِي ، من
بني ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، وهو راجز إسلامي كان في زمن العجاج وحميد الأرقط . و"تيثم" : لغة في
تائم . وقوله : (لم تتيثم) جواب لو الشرطية ، أي لم تكذب فتائم ، وأصله (تائم) فكسر التاء على لغة من يكسر حروف
المضارعة إلا الياء للكراهة ، وهم بنو أسد . يراجع : خزانة الأدب ، للبغدادي : ٥ / ٦٣ ، ٦٢ ، ٦٤ .. انظر :
الخصائص ، ابن جني : ٢ / ٣٧٠ .

(٢٠) لسان العرب ، مادة (ج ل و) ، ص : ٦٧١ . والكتاب ، سيبويه : ٢ / ٣٤٥ . وشرح أبيات مغني اللبيب ، البغدادي :
١٦ / ٧ - ٣١٢ / ٦ .

(٢١) خزانة الأدب ، للبغدادي : ٥ / ٦٤ ، ٦٥ .

والثاني : أن غاية الغاصب هو الاستحواذ على الأرض التي اغتصبها بغير حق ولا شبهة ، فصارت الأرض والغرس أمله ومبتغاه ، فلم يعد الغاصب موصوفاً بالظلم فحسب بل تعدى ذلك إلى الغرس والزرع والأرض وهو ما يعبر عن ذلك كله بالعرق ؛ ليقطع رجاءه في شيء قد يحصل عليه بالباطل . ومما يقوي هذا الرأي ما جاء في كتاب موطأ مالك للأستاذ محمد عبد الباقي في الحاشية ، قوله: "وليس لعرق ظالم حق" أن (ظالم) : صفة لعرق على سبيل الاتساع ، كأنَّ الفعل له" ، ثم ساق كلام ابن الأثير الذي يقول فيه : " هو على حذف مضاف ، فجعل العرق نفسه ظالماً ، والحق لصاحبه ، أو يكون الظالم من صفة العرق . أي : لذي عرق ظالم". (٢٢)

وأما الرواية الثانية (لعرق ظالم) على الإضافة فإنما على حذف الموصوف ، والمحذوف كلمة : (رجل) ، ودلالة ذلك أنه نفي قاطع عام يشمل كلَّ غاصب كان ذكراً أو أنثى كبيراً أو صغيراً ، فهو ظالم لأنه مغتصب ، ويفهم منه النهي عن اغتصاب الأرض بغير حق ، نهى يعم كل من كان هذا فعله ويشمله .

وفي التركيب الثاني دلالة معتبرة لولا أن في التركيب النعتي السابق زيادة مُرَجَّح لجعلت الباحث يميل إلى الأخذ بها ، إذ ثبتت الرواية الأولى بشهرتها وكثرة دورانها في كتب الموطآت وشروحها من جهة ؛ وبما أشار إليه الوقشي بقوله : " ويدلّ على ذلك تفسير مالك من جهة أخرى". (٢٣) .

وقد عبّر ابن مالك - رحمه الله تعالى - في شواهد التوضيح عن مثل ذلك بقوله : " يجوز في (تمرات عجوة) الإضافة وتركها ، فمن أضاف فلا إشكال ؛ لأن تمرات مبهمة ، يحتمل كونها من العجوة ومن غيرها ، فإضافتها إلى العجوة إضافة عام إلى خاص، وهو مقتضى القياس". (٢٤)

(٢٢) الموطأ المطبوع ، الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ٢ / ٧٤٢ .

(٢٣) التعليق ، الوقشي : ٢ / ٢٠٤ . قال مالك في تفسير ذلك : والعرق الظالم كل ما اخْتَفَرَ أو أَخَذَ أو غَرَسَ بغير حق . يراجع : الموطأ المطبوع ، محمد فؤاد عبد الباقي : ٢ / ٧٤٢ .

(٢٤) شواهد التوضيح ، ابن مالك : ١٥٧ .

المطلب الثاني : دلالة تركيب العطف بين الجرّ النصب

تتناول هذه المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء تركيب : " ما جاء في البول قائماً وغيره " عنواناً للباب ، فله في (غيره) روايتان : كسر الراء ، وفتحها .^(٢)

الوقشي : وقوله : " باب ما جاء في البول قائماً وغيره " . رواه قوم : " وغيره " بنصب الراء عطفاً على قائم ، كأنه قال : قائماً وغير قائم ، وليس ذلك بصحيح ؛ لأن الحال لا تُضمَر وإنما هو : " وغيره " بخفض الراء معطوفاً على لفظ (البول) ؛ لأنه ذكر في أول الباب بول الأعرابي في المسجد ، وفي آخره سئل مالك عن غسل الفرج ، فتضمن الباب البول قائماً وغير ذلك .^(١)

يدور البحث في هذه المسألة حول الباب الذي وضعه الإمام مالك - رحمه الله تعالى - من أبواب كتاب الطهارة ، بعنوان : " باب ما جاء في البول قائماً وغيره " عطفاً على (البول)^(٣) ، وقد علق الوقشي على هذه المسألة بأن رواية النصب (غيره) عطفاً على (قائم) ليست صحيحة ، كأنه قال : " قائماً وغير قائم ، ثم قال : وليس ذلك بصحيح ؛ لأن الحال لا تُضمَر " .^(٤)

ومما أشكل على الباحث في المسألة قول الوقشي : " وليس ذلك بصحيح ؛ لأن الحال لا تُضمَر " . وأرى أن مقصوده في إيراد تركيب (غيره) بالنصب هو العطف على (قائماً) وإضافته إلى الضمير ، على تقدير : (قائماً وغير قائم) - في وصفه - وهو غير صحيح ؛ لأن إضافته للضمير جعلته معرفة ، واشترط النحويون أن تكون الحال نكرة ولا تكون معرفة^(٥) ، فلو أن رواية النصب

(٢) الموطأ المطبوع لعبد الباقي : ١ / ٦٤ . ٢ - كتاب الطهارة ، ٣١ - باب ما جاء في البول قائماً وغيره . الموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي : ١ / ١١٠ .

(١) التعليق ، الوقشي : ١ / ١٠٨ . ويؤكد الباحث أن لفظة (وغيره) من كلام الإمام مالك - رحمه الله تعالى - وأصل مسألة البحث أن يتناول ما تناوله الوقشي من تعليقات في كتابه ؛ لذا أدرجت هذه المسألة ضمن مسائل البحث ، فوجب التنبيه . ومن تراكم العطف التي تدخل في التحليل ما ورد في كتاب الوقشي من رواية يحيى : " ويكفرن العشير " . انظر : التعليق ، الوقشي : ١ / ٢٢١ .

(٣) انظر : الموطأ المطبوع ، محمد عبد الباقي : ١ / ٦٤ . والموطأ ، رواية يحيى الليثي : ١ / ١١٠ .

(٤) التعليق ، الوقشي : ١ / ١٠٨ .

(٥) الكتاب ، سيبويه : ١ / ٣٧٧ ، ٢ / ٥٢ .

جاءت بـ(غير) مضافة إلى (قائم) دون أن يحذف الاسم الظاهر ويُؤتى بالضمير مكانه^(٦)، لجازت الرواية التي علّق عليها الوقشي تركيباً^(٧)، أما وقد أضاف المعطوف (غيره) إلى الضمير ، فلا يجوز ؛ لعدم توفر مسوغ مجيء الحال^(٨) ؛ معللاً ذلك بقوله : لأن الحال لا تُضمَر " ^(٩) .

فنحن - إذن - أمام احتمالين لتركيب (غيره) الوارد^(١٠) في المسألة ، أحدهما : أن يكون الوقشي قد غنيّ به أن إضافة (غيره) إلى الضمير جعلت (غير) لا تصلح لوظيفة الحال ؛ لأن الحال نكرة^(١١) وإن كانت إضافتها إلى الضمير يخرجها من دائرة التنكير ، ولا يجعلها تصلح لوظيفة الحال .

وثاني الاحتمالين : أن (غير) لا يستقلّ معناها دون معنى ما بعدها (المضاف إليه) فجعلها الوقشي كالضمير ؛ لإضافتها إليه ؛ لذا قال : " لأن الحال لا تُضمَر " ^(١٢) ؛ ومن ثمّ فإن وجود الاحتمالين أو وجود أحدهما لم يقلل به أحد من النحويين ؛ إذ أخرج تركيب (غيره) من باب الحال .

(٦) لأنّ (غير) موغلة في الإبهام لا تصلح أن تستقل بنفسها دون إضافة ، وقد أضافها إلى الضمير ، وحققا أن تضاف إلى اسم ظاهر بعدها لا إلى ضمير كما سلف .

(٧) أي : قائماً وغير قائم ؛ لتوفر شروط مجيئها وهو - هنا - التنكير ، وبقطع النظر عن السياق : السياق النصّي أو السياق اللغوي .

(٨) الكتاب ، سيبويه : ١ / ٣٧٧ ، ٢ / ٥٢ .

(٩) الوقشي ، التعليق : ١ / ١٠٨ .

(١٠) في تعليق الوقشي على الحكم مناط المسألة .

(١١) لما يقوله النحويون عن (غير) وأخواتها : كونها موغلة في الإبهام ، وإن أضيفت لا تكتسب التعريف ، وإضافتها إلى الضمير لا يجعلها تصلح لموقع الحال ، وفي ذلك انقسام النحاة في شأن مجيء الحال معرفة ثلاثة فرق: فريق منعها مطلقاً وهم البصريون ، وفريق أجازها بشرط وهم الكوفيون ، وذهب الفريق الثالث إلى الجواز المطلق ومن هؤلاء يونس من البصريين ، وتابعه البغداديون .

(١٢) التعليق ، الوقشي : ١ / ١٠٨ .

فإن قيل : قد ورد الحال مضافا إلى الضمير كما في قولهم : " كلمته فاه إلى فيّ ، ورجع عودَه على بدئه " ^(١٣) ، فإن ذلك على تأويلٍ عند البصريين والكوفيين كما هو مدوّن في كتب النحويين . ^(١٤)

وأرى أنَّه بتأمل التركيب - من جهة السياق الذي اعتمد عليه الوقشي في تعليقه - نجده تركيبا قد وضعه الإمام مالك - رحمه الله تعالى - عنوانا للباب في كتاب الطهارة ، وذكر في أول الباب بول الأعرابي في المسجد ، وذكر بعده البول قائما ، وفي آخره سُئل مالك عن غسل الفرّج ، وكلها أسماء لأجناس مختلفة وليست هيئات لشيء واحد . ^(١٥) ؛ لذا اختار صاحب التعليق (غيره) بالخفض معطوفا على (البول) ، وكأنه أراد : ما جاء في شأن بول الأعرابي ، وفيمن يبول في حال القيام ، وفي غسل الفرّج وطهارته ، أمّا كونه قد قصد هيئات التبول التي تصحب من يقضي حاجته ، فهو غير مراد ؛ لأنه عطف (غيره) بالجرّ على قوله : (البول) ؛ إذ يتطلب الباب أن يعود الضمير في (غيره) على (البول) لا على (قائما) ؛ لأن الحكم يتعلق بالفعل لا بهيئة التبول .

وقد أعان على قبول هذه الدلالة - التي يراها الباحث قد وافقت الوقشي - أمران ، أولهما : مجيء التركيب على هذا النحو الذي لا يصلح لوظيفة الحال لانتفاء الشروط ، وهو ما يُعرف بـ(السياق النَّصِّي أو السياق اللغوي) .

(١٣) المقتضب ، المبرد : ٣ / ٢٣٦ ، وانظر: أساليب البيان في النحو العربي ، دراسة دلالية من خلال القرآن الكريم ، خديجة عبد الله سرور الصبان : ٢ / ٦٢٠ ، رسالة دكتوراه (مخطوط) ، إشراف أ.د. محمد إبراهيم البنا ، جامعة أم القرى : ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

(١٤) قدره البصريون (مشافها)، والكوفيون قدروه (جاعلا) بحذف العامل ... ، ولا يقاس عليه . انظر: شرح المفصل ، ابن يعيش : ٢ / ٦١ ، ٦٢ .

(١٥) التعليق ، الوقشي : ١ / ١٠٨ . وانظر: الموطأ المطبوع ، الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ٦٤ .

وثانيهما : ارتباط الدلالة التركيبية بالمعنى من جهة ، وبالأحكام الفقهية الواردة في الباب من جهة أخرى ؛ إذ لا تتحقق الفائدة إلا بمراعاة القرائن التي تحدد المعنى ، وهو ما يُعرف (بالسياق الخارجي والاجتماعي أو بالمقام) ، وهو ما نادى به أصحاب كتب الدلالة والمعنى .^(١٦)

(١٦) دلائل الإعجاز ، الشيخ عبد القاهر : ٥٤٣ ، وانظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان : ٣٣٧. ود. محمد محمد يونس علي ، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية ، ص : ٣١٥ ، الطبعة الثانية ، دار المنار . ٢٠٠٧م .

المطلب الثالث : دلالة التركيب بين النعت والحال

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : تناول ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء " معجلاً أو مؤخراً " ، حيث ورد التركيب مرة بالفتح ، وأخرى بالكسر .

قال مالك - رحمه الله تعالى : " وَمَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مُعَجَّلاً أَوْ مُؤَخَّرًا وَهُوَ يَنْوِي بِذَلِكَ غُسْلَ الْجُمُعَةِ فَأَصَابَهُ مَا يَنْقُضُ وُضُوئَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الْوُضُوءُ وَغَسَلَهُ ذَلِكَ مجزئ عنه " .^(١)

الوقشي : وقوله : " معجلاً أو مؤخراً " . يجوز فيها الفتح والكسر ، والفتح على الصفة لمصدر محذوف ، كأنه قال : اغتسل معجلاً أو مؤخراً ، والكسر على الحال من الضمير الفاعل في " اغتسل " ونظيره قول النابغة :

وَتُسْقَى إِذَا مَا شَتَّتَ غَيْرَ مُصَرَّدٍ بزوراءَ فِي حَافَاتِهَا الْمَسْكُ كَانِعٌ^(٢)

جاء تعليق الوقشي على هذا التركيب الذي ورد في كتابه من قول الإمام مالك - رحمه الله تعالى : على أن (معجلاً) بفتح الجيم على الصفة ، و(معجلاً) بالكسر على الحال من الضمير الذي يشغل وظيفة الفاعل في (اغتسل) ، ونظيره قول النابغة^(٣) : [من الطويل]

وَتُسْقَى إِذَا مَا شَتَّتَ غَيْرَ مُصَرَّدٍ بزوراءَ فِي حَافَاتِهَا الْمَسْكُ كَانِعٌ
حيث رفع (كانع) على الصفة ، ولم ينصبها على الحال .

(١) مسألة البحث هذه من قول الإمام مالك ؛ تعليقا على الحديث النبوي الشريف الوارد ٥- كتاب الجمعة ، ١- باب العمل في غسل يوم الجمعة. حديث : ٥ . يراجع : الموطأ المطبوع ، عبد الباقي : ١ / ١٠٣ . والموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي : ١ / ١٥٩ ، رقم (٢٧٢) .

(٢) التعليق ، الوقشي : ١ / ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٣) ديوان النابغة الذبياني ، ص : ٣٩ ، رقم البيت (٣٣) . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . قوله : " وَتُسْقَى إِذَا مَا شَتَّتَ غَيْرَ مُصَرَّدٍ " هو في مذهب الدعاء وليس بخبر ، وقوله : " غَيْرَ مُصَرَّدٍ " ، أي غير مُقْلَل ، والتصريد شرب دون الرِّي ، والزوراء : كأس مستطيلة أو كأس مائلة ، والكانع : الداني بعضه من بعض . وللبيت روايتان (لمصدر) ، فالرواية الأولى : (مُصَرَّدٍ) بجعلها اسم مفعول ؛ ومن ثَمَّ تنصب (غير) على المفعول الثاني ، والتقدير : وتسقى شراباً غير مُصَرَّدٍ ، وتنصب (غير) على الحال من الضمير في (تُسْقَى) في الرواية الثانية : (مُصَرَّدٍ) بوصفها اسم فاعل ؛ أي : وتسقى وأنت غير مُقْلَلٍ للشرب .

تأتي هذه المسألة وقد تقاطع فيها اختلافان : اختلاف صيغي وآخر تركيبى ؛ لكون (معجلاً) مشتقاً : اسم فاعل على الحال ، واسم مفعول على النعت ، وليست المشكلة - مناط البحث - في كون الصيغتين مختلفتين ، إنما موطن النزاع في كون الموقعين مختلفين : موقع الحالية وموقع النعتية ؛ لذا وضعتُ المسألة في باب الاختلاف التركيبى لا الصيغى .

والذي جعل الوقشي - هنا - يوجّه التركيب إلى النعت مرة وإلى الحال مرة أخرى ، هو اشتراك الحال والنعت في كثير من الخصائص النحوية سواء على المستوى الدلالي^(٤) أو على مستوى الموقع والوظيفة^(٥) ، وهذه العلاقة المشتركة بين الحال والنعت على المستويين المشار إليهما - في كتب النحويين القدامى^(٦) والمحدثين^(٧) - ؛ ممّا يجعل معتمد البحث على قرائن أخرى خارجية واجتماعية وثقافية ؛ للوصول إلى أيّ من الداليتين تتناسب وفهم المسألة من قبَل أقطاب النص كالمتكلم والمخاطب بعد أن أمّد النص اللغوي معطيته على هذا النحو من عناصره التي تحدد الدلالة ؛ ومن ثم أضحت المسألة ثلاثية الدوالّ من خلال التركيب .

ومما يقوي ما ذهب إليه الوقشي - من اختلاف التركيبين - أن بعض كتب الموطأ ثبت فيها ضبط (معجلاً) بفتح الجيم بوصفها اسم مفعول^(٨) ، ويصدق عليه قول نحائنا : كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للمعرفة^(٩) ، أمّا ضبط (معجلاً) بكسر الجيم بوصفها اسم

(٤) يقصد الباحث بذلك اشتراكهما - وهو ليس بواجب - في دلالة التخصيص والمبالغة والتعميم والتوضيح والتوكيد ، التي يطلق عليها الدلالة المركزية للوظيفة ، ويشترك فيها أكثر من باب نحوي : كالنعت والحال ... إلخ .

(٥) أعني بها : الشروط التي - وضعها النحاة - تتوفر لهما ؛ لتعدّ كل منهما صالحة لهذه الوظيفة أو لهذا الموقع .

(٦) الكتاب ، سيبويه : ٢ / ٤٩ ، قال : " هذا باب إجراء الصفة فيه على الاسم [على الاسم فيه] في بعض المواضع أحسن ، وقد يستوي فيه إجراء الصفة على الاسم ، وأن تجعله خبراً (أي : حالاً) فتنصبه ، وانظر : حاشية الصفحة المشار إليها . والمقتضب ، المبرد : ٤ / ٦٦ ، ٣٠٠ ، ٣١٠ . شرح المفصل ، ابن يعيش : ٢ / ٦٤ .

(٧) شرح التسهيل ، ابن مالك : ٣٢٢/٢ ، ٣ / ٣٠٦ . شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد : ١ / ٢٧٤ - ٢٧٦ ، ٤٣٨ ، دار الطلائع للنشر والتوزيع : ٢٠٠٤ م .

(٨) موطأ مالك ، محمد مصطفى الأعظمي : ١ / ١٤٢ . وانظر : الموطأ برواياته ، أبو أسامة الهلالي : ٤٣/١ .

(٩) كتاب الأصول ، الدكتور تمام حسان ، ص : ١٢٥ ، عالم الكتب : ٢٠٠٠ م - القاهرة .

فاعل ، وَجِدْتُ فِي أَكْثَرِ الْكُتُبِ الَّتِي غُنِيتْ بِالمَوْطَأِ مَتْنًا وَشَرْحًا ^(١٠) .

ويرجح الباحث (معجلاً) بكسر الجيم بوصفها اسم فاعل منصوبة على الحال ؛ لأن الحال تعبر عن معنى الوقوع الفعلي للحدث ^(١١) ، مضعفاً النعتية ؛ لما ورد من أحاديث في هذا الباب ^(١٢) ، والتي سنّ فيها النبي الكريم ﷺ الغسل في يوم الجمعة واستحباب التهجير (التبكير إلى المسجد) ؛ لما رواه أبو هريرة ؓ عن النبي ﷺ ، أنه قال : " المهجر إلى الصلاة " ^(١٣) كالذي يُهدي بدنة ، ثم بقرة ، ... ، ثم بيضة " ^(١٤)

فإن الإمام مالك - رحمه الله تعالى - وضع فقهاً من فهم الباب حين قال : " وَمَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، مَعْجَلًا أَوْ مُؤَخَّرًا ... " ^(١٥) ، دَلَّ عَلَى أَنَّ (مَعْجَلًا) لَهَا صِلَةٌ بِمَنْ اغْتَسَلَ وَبَكَرَ ذَاهِبًا إِلَى صَلَاةِ الْجُمُعَةِ ، وصاحب الحال هو المعنيّ بالحال ؛ لتبيين هيئته وهو آخِذٌ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعْجَلًا الذهاب في وقت الهاجرة قبل الجمعة ليل الثواب ، فهي حال من صاحبها (الضمير المستكن في اغتسل) ، وليست نعتاً من الغسل نفسه الذي قدّره الوقشي ، وفي علم الأصول أنه : ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير ^(١٦)

فإنَّ الأخذ برأي من يقول إنها حال - من وجهة نظر الباحث - يخدم ما جاء به الإمام مالك - رحمه الله تعالى - ويوضح ما عناه من فقه الباب ؛ إذ لا حاجة للمسلم المستمسك

(١٠) كالوقشي في تعليقه . انظر: التعليق : ١ / ١٥٦ ، ١٥٧ . الاقتضاب ابن عبد الحق التلمساني : ١ / ١٣٠ . والتمهيد ، ابن عبد البر : ٢٢ / ٢٢ - ٣٠ . وله في الاستذكار : ٥ / ٣٥ ، ٣٦ . المنتقى ، الباجي : ٢ / ١١٠ . المسالك ، ابن العربي : ٢ / ٤٣٩ .

(١١) الكتاب ، سيبويه : ١ / ١١٣ . شرح المفصل ، ابن يعيش : ٢ / ٦٤ .

(١٢) باب العمل في غُسل يوم الجمعة ، انظر: الموطأ المطبوع ، الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ١٠٣ .

(١٣) أي : صلاة الجمعة .

(١٤) أخرجه البخاري في : ١١ - كتاب الجمعة ، ٤ - باب فضل الجمعة ، ومسلم في ٧ - باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال ، حديث = ١٠ ، انظر: التمهيد ، ابن عبد البر : ٢٢ / ٢٥ .

(١٥) الموطأ المطبوع ، الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ١ / ١٠٣ .

(١٦) كتاب الأصول ، الدكتور تمام حسان ، ص : ١٩٦ .

بسنة رسوله ﷺ أن يكون الغسل هو المتعجل أو المتأخر ؛ لما في ذلك من المجاز^(١٧) ، إنما المعوّل عليه هو الشخص نفسه الذي ينال الثواب إذا تعجل ، وأقل منه إن تأخر .

فإن كانت الصفة تدل على ذات الموصوف من حيث المعنى ، فإن الحال تبين لكيفية الموصوف وهيئته ، وتبين للصفة في حال لصوقها بالموصوف .^(١٨)

والحال في الدرس النحوي تدل على التنقل والنعث يدل على اللزوم ، " والحال تجيء بعد استيفاء الكلام وتمامه ، وإذا كانت الحال صفة لازمة للاسم كان حملها عليه على جهة النعت أولى ، وإذا كانت مساوية للفعل غير لازمة للاسم إلا في وقت الإخبار عنه بالفعل مع كونها حالا ؛ لاشتقاقها من التحول ، فلا تكون إلا صفة يتحول عنها " ^(١٩) ، وهو ما ينطبق على هذا التركيب الذي ورد بالمسألة . ولم يترجح النعت ، وترجح الفتح على الحالية ، لصلتها بمن اغتسل وبكر ذاهباً إلى الصلاة . والله تعالى أعلم .

(١٧) ربما يقول قائل : إن تعجيل الغسل مرتبط بصاحبه ، أي : الذي اغتسل ، فيكون الغسل المتعجل (بالفتح) يدل من جهة أخرى على تعجيل الشخص نفسه ، وهو المراد من قول الإمام مالك ، ويكون المعنى قد فهم بطريق المجاز

(١٨) شروط الحال وأحكامها وأقسامها ، ابن بري النحوي ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مج (٧١) - جزء (٤) ، تحقيق د. حاتم الضامن ، من مطبوعات المجمع بدمشق . وانظر : العلاقات النحوية بين الخبر والصفة والحال ، دراسة تطبيقية في سورة يوسف ، علام جميل أحمد اشتية ، ص : ٩٤ ، ماجستير (مخطوط) ، جامعة النجاح الوطنية - فلسطين ، ٢٠٠٩ م .

(١٩) بدائع الفوائد ، ابن القيم : ١ / ١٧٨ ، ٣٢٠ - ٣٢١ .

المسألة الثانية :

تتناول هذه المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء قول الإمام مالك - رحمه الله تعالى : "فأدركوه ببلدٍ غائبٍ"، حيث وردت (غائبٍ) مرة بالخفض ، ومرة أخرى بالنصب .

قَالَ مَالِكُ : « فِي رَجُلٍ أَخَذَ مَالًا قِرَاضًا فَاشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً وَقَدْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَطَلَبَهُ غُرْمَاؤُهُ فَأَدْرَكُوهُ بَبَلَدٍ غَائِبٍ عَنْ صَاحِبِ الْمَالِ ، وَفِي يَدَيْهِ عَرَضٌ مُرَبَّحٌ بَيْنَ فَضْلِهِ فَأَرَادُوا أَنْ يُبَاعَ لَهُمُ الْعَرَضُ فَيَأْخُذُوا حِصَّتَهُ مِنَ الرَّبْحِ ، قَالَ : لَا يُؤْخَذُ مِنْ رِبْحِ الْقِرَاضِ شَيْءٌ حَتَّى يَحْضُرَ صَاحِبُ الْمَالِ فَيَأْخُذَ مَالَهُ ثُمَّ يَفْتَسِمَانِ الرَّبْحَ عَلَى شَرْطِهِمَا » .^(١)

الوقشي : وقوله : « فأدركوه ببلدٍ غائبٍ » . يروى : "فأدركوه ببلدٍ غائبٍ" ، و(غائبًا) .
بالخفض على الصفة للبلد ، وبالنصب على الحال من المضمير في "فأدركوه" .^(٢)

علق الوقشي على التركيب الذي ورد في كتابه من قول الإمام مالك - رحمه الله تعالى : "فأدركوه ببلدٍ غائبٍ" ، ف(غائبٍ) بالخفض على الصفة للبلد وهي الرواية التي ثبتت في كتب الموطآت ، و(غائبًا) بالنصب على الحال من الضمير في (أدركوه)^(٣)

والذي دفع الوقشي إلى أن يوجّه التركيب في الروایتين : إلى النعت مرة وإلى الحال مرة أخرى ، هو اشتراك الحال والنعت في كثير من الخصائص النحوية سواء على المستوى

(١) التعليق ، الوقشي : ١٦٧ / ٢ . وفي الموطأ المطبوع لعبد الباقي : ٧٠٠ / ٢ ، ٣٢ - كتاب القراض ، ١٤ - باب المحاسبة في القراض ، من فقه الإمام مالك ، فقرة : (١٥) . انظر : كتاب الموطأ لأمام دار الهجرة مالك بن أنس ، من رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي : ٢ / ٢٣٤ ، رقم (٢٠٤١) ، وجدير بالذكر أن ينبه الباحث إلى أن لفظة (غائب) من فقه الإمام مالك - رحمه الله تعالى - ، وأصل مسألتنا في هذا العمل أن يُبحث دلاليًا ما تناوله الوقشي من تعليقات في كتابه ؛ لذا أدرجت هذه المسألة ضمن مسائل البحث .

(٢) التعليق ، الوقشي : ١٦٧ / ٢ .

(٣) المصدر السابق نفسه . وانظر : الاقتضاب ، ابن عبد الحق التلمساني : ٣١٦ / ٢ . وما ورد من إشارة الكاتدهلوي ، قال : " وصف البلد بغائب في النسخ المصرية تجوزًا ، أي : أدركوه في بلدٍ لم يكن فيه صاحب مال " انظر : أوجز المسالك ، الكاتدهلوي : ١٣ / ٣٨٦ . ويستوي في ذلك الكتب التي أثبتت روايات الموطأ متنا وسندا : كالموطأ المطبوع لعبد الباقي : ٢ / ٧٠٠ ، وكتاب الموطأ رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي : ٢ / ٢٣٤ ، رقم (٢٠٤١) ، أو التي شرحتة : كالاستذكار ، لابن عبد البر : ٢١ / ١٨٣ . المنتقى ، الباجي : ٧ / ١٢١ . شرح الموطأ ، الزرقاني ، ٣ / ١٦٢ ، (دون ضبط) . أوجز المسالك ، الكاتدهلوي : ١٣ / ٣٨٦ . موطأ مالك ، محمد مصطفى الأعظمي : ٤ / ١٠١٠ . والموطأ برواياته للهلال : ٣ / ٤٨٦ .

الدلالي^(٤)، أو على مستوى الموقع والوظيفة^(٥)، وهذه العلاقة المشتركة بين الحال والنعت على المستويين المشار إليهما، في كتب النحويين القدامى^(٦) والمحدثين^(٧)؛ إنما يجعل البحث يعتمد على قرائن أخرى خارجية واجتماعية وثقافية كما سيأتي؛ للوصول إلى أي من الدالتين تناسب وفهم المسألة، ومن ثم يتوقف ذلك على السياق لتكتمل دائرة التواصل الكلامي مع بقية أقطاب النص: المتكلم والمخاطب، بعد أن أمدّ النص اللغوي - بوصفه أحد الأقطاب الثلاثة - معطياته على هذا النحو من عناصره.

وبشيء من التفصيل في المسألة، يلفت الباحث النظر إلى أن هذا الكلام من فقه الإمام مالك - كما تقدم^(٨) - في مسألة القراض؛ وذلك أن عاملاً أخذ قراضاً، فاشترى به سلعة للتجارة، وكان عليه دينٌ للناس فطالبوه به، فأدركوا هذا العامل في بلدٍ لم يكن فيه صاحب المال الذي أقرضه إياه^(٩).

يدل السياق المقالي - هنا - على أن الغياب المذكور غياب البلد عن صاحب المال الذي أقرض، أي: بُعد البلد عنه. وهناك - أيضاً - سياق مقامي يلتئم معه المعنى المقصود، ألا ترى أن الغرماء إنما أدركوه في مكان بعيد عن صاحب المال؛ ليظفروا بحصته من الربح وفاء

(٤) يقصد الباحث بذلك اشتراكهما - وهو ليس بواجب - في دلالة التخصيص والمبالغة والتعميم والتوضيح والتوكيد، التي يطلق عليها الدلالة المركزية للوظيفة، ويشترك فيها أكثر من باب نحوي: كالنعت والحال... إلخ.

(٥) أعني بها: الشروط التي - وضعها النحاة - تتوفر لهما؛ لتعد كل منهما صالحة لشغل هذه الوظيفة. وقد سبق أن تعرض البحث لمثل هذا في تناوله المسألة الأولى من المطلب ذاته مناط الحديث.

(٦) الكتاب، سيبويه: ٢ / ٤٩، قال: " هذا باب إجراء الصفة فيه على الاسم (على الاسم فيه) في بعض المواضع أحسن، وقد يستوي فيه إجراء الصفة على الاسم، وأن تجعله خيراً (أي: حالاً) فتنصبه. وانظر حاشية المقتضب، المبرد: ٤ / ٦٦، ٣٠٠، ٣١٠. شرح المفصل، ابن يعيش: ٢ / ٦٤.

(٧) شرح التسهيل، ابن مالك: ٣٢٢/٢ - ٣٠٦/٣. وانظر: شذور الذهب، ابن هشام: ١ / ٢٧٤ - ٢٧٦، ٤٣٨.

(٨) وهو موضح بالحاشية رقم: (١) في المسألة نفسها، الصفحة السابقة.

(٩) الكاندهلوي (١٤٠٢هـ)، أوجز المسالك: ١٣ / ٣٨٦.

لِلدَّيْنِ الَّذِي لَهُمْ عِنْدَهُ ، قَبْلَ أَنْ يَحْضُرَ صَاحِبُ الْمَالِ فَيَأْخُذَ مَالَهُ ، ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ الرِّبْحَ عَلَى شَرْطِهِمَا .

من هنا ندرك أننا أمام معطين وظيفيين من وظائف التركيب ، أحدهما : وظيفة الحال ؛ بأنْ نُصِبَتْ (غائبًا) على الحالية من ضمير الغائب في (فأدركوه) وذلك يؤدي إلى دلالة لا تلتئم والمعنى المقصود ؛ لأن الحال قيد في عاملها^(١٠) ، فكأنَّ غيابَه وبُعْدَه (أي: الرجل الذي يضارب بالمال) حاصل في وقت إدراكهم له فقط ، والحقَّ إنما أدركوه وشأنه في غيابٍ وبُعْدٍ عن صاحب المال من قبلٍ ومن بعدٍ .

وثانيهما : وظيفة النعت ؛ بأنْ خُفِضَتْ (غائبٍ) على الصفة من (ببلدٍ) ، وهو ما يميل إليه الباحث لعدة قرائن : كثرة الرواية بهذا التركيب ، ولأن صفة الغياب لم تكن مؤقتة أثناء إدراك الغرماء له مطالبين بالدين ، بل هو في بلد بعيد أصالةً عن صاحب المال ، ولأنَّ العامل لم يكن منه قصد في هذا الغياب بعيدا عن صاحب المال ؛ إذ لا خلاف بينهما ، ولكن الخلاف مع أولئك الذين جاؤوا يطلبون الدَّيْنَ ، وثمة شيء آخر أنَّ كلمة (غائب) تعلَّق بها الجار والمجرور ذلك في قوله : عن صاحب المال ، فلو أنَّ المتعلِّق كان (عنهم) مكان (عن صاحب المال) لكان هناك محل نظر مختلف في الدلالة حينئذٍ .

فرجَّحَ الباحث رواية : " فأدركوه ببلدٍ غائبٍ " التي وردت على الصفة لدلالاتها على ثبوت المعنى النحوي ؛ إذ دلالة النعت على ثبوت الوصف دلالة وضعية ، أمَّا إنْ فُهِمَ امتداد الوصف من التركيب - حين تشغل الكلمة وظيفة الحال - ليشمل زمنًا طويلا ، فإنَّ ذلك تجيزه الدلالة النحوية ولا تأباه ، ولكنَّ دلالته حينئذٍ دلالة التزام^(١١)

(١٠) منحة الجليل للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، حاشية شرح ابن عقيل على الألفية : ٣ / ١٩٦ ، ١٩٧ .

(١١) دلالة التزام : وهي دلالة اللفظ على لازم المعنى الموضوع له . أي على ما يلزم هذا اللفظ من معنى ، فليس منصوبا عليه . هذا بخلاف دلالة الوضع التي تنص على المعنى أصالة ؛ إذ اللفظ موضوع على معناه دون الحاجة إلى قرائن خارجية .

المبحث الرابع : الأساليب .. والأدوات

المطلب (١) : الأساليب

المطلب (٢) : الأدوات

المطلب الأول : الأساليب

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : دلالة المستثنى بعد (إلا) بين البدلية والاستثناء

تتناول هذه المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء (أحد) في تركيب : " لا تلبسوا القُمص ... إلا أحد لا يجد نعلين " بروائتين ، إحداهما : (أحد) بالرفع ، و(أحدًا) بالنصب .

الحديث : « وحدثني عن مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ؛ أن رجلا سأل رسول الله ﷺ : ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال رسول الله ﷺ : " لا تلبسوا القُمص ، ولا العمام ، ولا (السراويلات) ، ولا البرانس ، ولا الخفاف إلا أحد لا يجد نعلين ، فليلبس خفين ، وليقطعهما أسفل من الكعبين . ولا تلبسوا من الثياب شيئا مسّه الزعفران ولا الورس » . (١)

الوقشي : وقوله ﷺ : «إلا أحد لا يجد نعلين» . وقع في بعض النسخ : "إلا أحد" وفي بعضها : "إلا أحدًا" ، وهو لفظ مستنكر في كلتا الروائتين ؛ لأنك إذا رفعته لزمك أن تبدله من الضمير الذي في " تلبسوا " وضمير المخاطب لا يجوز أن يبدل منه الظاهر إلا أن يكون بدل بعض من كل أو بدل اشتغال ، فلا يجوز أن يقال : ادخلوا الزيدون ، ولا يقال : لا يقوموا غلمان زيد ، على أن الأخص قد قال : في قوله تعالى : ﴿ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام : ١٢] إِنَّ ﴿ الَّذِينَ ﴾ بدل من الضمير في ﴿ لِيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾ وهذا عند جميع أصحابه خطأ .

ومجاز هذه الرواية : أن يكون أحد بدلا من الضمير في (لا تلبسوا) فمعناه : حملا على معنى الكلام لا على لفظه ؛ لأنه إذا قال : لا تلبسوا فمعناه : لا يلبس أحد ، وضمير الغائب يجوز أن

(١) أخرجه مالك في : ٢٠ - كتاب الحج ، ٣ - باب ما ينهى عنه من لبس الثياب في الإحرام ، حديث : ٨ . الموطأ المطبوع ، الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي : ٣٢٤ / ١ ، ٣٢٥ . الموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي : ١ / ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، حديث : ٩٠٦ . وأخرجه البخاري في : ٢٥ - كتاب الحج ، ٢١ - باب ما يلبس المحرم من الثياب . ومسلم في : ١٥ - كتاب الحج ، ١ - باب ما يباح للمحرم وما لا يباح ، حديث : ١ . وانظر : الاستذكار ، ابن عبد البر : ١١ / ٢٧ ، وله في التمهيد : ١٥ / ١٠٣ . وشرح الموطأ ، الزرقاني : ٢ / ١٤٨ .

يُبدل منه الظاهر ، على هذا أجاز عيسى بن عمر ادخلوا (الأوّل فالأوّل) بالرفع ؛ لأن معناه :
ليدخل الأوّل فالأوّل . وأجاز سيبويه على نحو هذا التأويل .

وأما من روى : " إلا أحداً " فالوجه فيه أن يكون "أحد" ههنا بمعنى واحد المستعمل في قولهم : أحد عشر ، وفي قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ١] ؛ لأن أحداً هذا يقيم في الإيجاب والنفي . وأما (أحد) المستعمل في قولهم : " ما جاءني أحد " فلا يستعمل إلا في النفي دون الإيجاب ؛ ولذلك قال النحويون في بيت ذي الرمة :

فقد بهرت فلا تخفى على أحد إلا على أحد لا يعرف القمر

إنه أراد : إلا على واحد .^(٢)

استنكر أبو الوليد الوقشي كلتا الروايتين^(٣) ، وعلّق عليه صاحب كتاب الاقتضاب بقوله :
"وهو قول مستكره"^(٤) .

وسبب إنكار الوقشي رواية الرفع أنه لا يرى إبدال الظاهر من ضمير المخاطب ، وقد ورد في قوله : " لأنك إذا رفعته لزمك أن تبدله من الضمير الذي في (تلبسوا) ، وضمير المخاطب لا يجوز أن يُبدل منه الظاهر إلا أن يكون بدل بعض من كل ، أو بدل اشتغال " ^(٥) ، وقد خطأ الوقشي^(٦) رأي الأخفش حين أجاز إبدال الظاهر من ضمير المخاطب^(٧) ، كما في قوله تعالى :

(٢) التعليق ، الوقشي : ١ / ٣٥٥ - ٣٥٧ .

(٣) قال الوقشي عن روايتي (أحد) بالرفع ، و(أحدًا) بالنصب : وهو لفظ مستنكر في كلتا الروايتين ، التعليق ، للوقشي : ٣٥٥/١ .

(٤) الاقتضاب ، محمد بن عبد الحق التلمساني : ١ / ٣٥٩ .

(٥) التعليق ، الوقشي : ١ / ٣٥٥ ، ٣٥٦ .

(٦) المصدر السابق نفسه .

(٧) معاني القرآن للأخفش : ١ / ٢٩٣ . وانظر : مقالة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان (محقق كتاب التعليق) : "ونقل هذا النص عن الأخفش أكثر المعربين" . [انظر : التعليق ، الوقشي : ١ / ٣٥٦] .

﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام : ١٢] ^(٨)

وأما إنكاره رواية النصب فلأنّ (أحدًا) التي وردت في الحديث دالة على الشمول والعموم ، وهي حين تكون كذلك لا تستعمل إلا في النفي ^(٩) ، والوجه أن يكون بمعنى (واحد) المستعمل في قولهم : أحد عشر ، وأحد وعشرون ، وفي قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : ١] ، والتي تستعمل في الإيجاب والنفي ، وأما (أحد) المستعمل في قولهم : "ما جاءني أحد" فلا يستعمل إلا في النفي دون الإيجاب ؛ ثم ذكر قول النحويين في بيت ذي الرُّمّة ^(١٠) : [بحر: البسيط]

فقد بهرت فلا تخفى على أحد إلا على أحد لا يعرف القمر

إنه أراد : إلا على واحد .

وفي الاقتضاب : " فأحد الأول هو الذي يراد به العموم ، والثاني : يراد به معنى واحد " ^(١١) .
هكذا ردّ الوقشي الروايتين مستنكرا إياهما ، ولم يقبلهما إلا على تأويل ^(١٢)

وأما أقوال النحويين بصدد رواية الرفع على البدلية فيرى سيبويه أنه لا بأس أن يبدل مضمر من مضمر ، كقولك : رأيتك إياك ، ورأيتك إياه ، أما إبدال المظهر من المضمر فقيح ^(١٣)

وسيبويه - في هذا الموضع - رأى قبح إبدال المظهر من المضمر ، ولكن ليس على إطلاقه ويبد ذلك في ضوء الأمثلة التي ضربها سيبويه في الموطن ، على حين استثنى الوقشي من

(٨) وتام الآية قوله تعالى : ﴿قُلْ لَمَنْ مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ .

(٩) التعليق ، الوقشي : ٣٥٥ / ١ - ٣٥٧ .

(١٠) ديوان ذي الرُّمّة ، ص : ٩٥ ، اعتنى به وشرح غريبه عبد الرحمن المصطاوي ، الطبعة الأولى : ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ، دار المعرفة - بيروت . وانظر : شرح المفصل ، ابن يعيش : ١٢١ / ١ .

(١١) الاقتضاب في غريب الموطأ ، محمد بن عبد الحق اليفرنسي التلمساني : ٣٤٢ / ١ . وانظر كلام الوقشي في التعليق : ٣١٥ / ١ . ونصه : " ... وهذا هو المستعمل قولهم : أحد عشر وأجناسه " . انظره كاملا هنالك .

(١٢) التعليق ، الوقشي : ٣٥٧ / ١ .

(١٣) الكتاب ، سيبويه : ٣٨٧ / ٢ .

ذلك بدل البعض من كل ، وبدل الاشتمال^(١٤)، ثم ذكر أنه يجوز أن يبدل المظهر من المضممر إذا كان الضمير للغائب^(١٥) ، وبني رأيه على ما أجازه عيسى بن عمر ادخلوا في قوله: (الأوّل فالأوّل) بالرفع ؛ لأن معناه : ليدخل الأوّل فالأوّل^(١٦) ، وعلّق الوقشي بقوله : "وأجاز سيبويه على نحو هذا التأويل " .^(١٧)

ومن ثمّ فمجاز رواية الرفع لدى الوقشي أن يكون أحدًا بدلا من الضمير^(١٨) في قوله : « لا تلبسوا » ؛ حملا على معنى الكلام لا على لفظه ؛ لأنه إذا قال : لا تلبسوا فمعناه : لا يلبس أحدًا^(١٩) ، وهنا يكون الأمر جائزا حين يُبدل المظهر من ضمير الغائب ، على تأويل باستناده على قانون الحمل .

وأما أقوال النحويين في رواية (أحدًا) بالنصب فيرى سيبويه أنه "لا يجوز ل(أحد) أن تضعه في موضع الموجب (المثبت) ، لو قلت : كان أحد من آل فلان لم يجز ؛ لأنه إنما وقع في كلامهم نفيًا عامًا"^(٢٠)، وذكر الوقشي واليفرني التلمساني في موضع آخر : " ليس يجيز سيبويه وأصحابه وقوع (أحد) الذي يراد به العموم في الإيجاب " ^(٢١) ، وإنما هو عندهم من الألفاظ التي خصّ

(١٤) التعليق ، الوقشي : ١ / ٣٥٦ . قال سيبويه : " واعلم أنه قبيح أن تقول : مررت به وبزيد هما ، كما قُبِحَ أن تصف المظهر والمضممر بما لا يكون إلا وصفًا للمظهر . ألا ترى أنه قبيح أن تقول : مررت بزيد وبه الظريفين . وإن أراد البديل قال : مررت به وبزيد بهما ؛ لا بد من الباء الثانية في البديل . [الكتاب ، سيبويه : ٢ / ٣٨٧] .

(١٥) المصدر السابق نفسه . وانظر : المقتضب ، المبرد : ٤ / ٢٩٦ .

(١٦) فالاسم الظاهر بدل من الضمير المستكن في الفعل .

(١٧) التعليق ، الوقشي : ١ / ٣٥٦ . وانظر : المقتضب ، المبرد : ٣ / ٢٧١ ، ٢٧٣ .

(١٨) لأن ضمير الغائب يجوز أن يبدل منه الظاهر كما تقرر آنفا .

(١٩) التعليق ، الوقشي : ١ / ٣٥٦ .

(٢٠) الكتاب ، سيبويه : ١ / ٥٤ ، ٥٥ .

(٢١) التعليق ، الوقشي : ١ / ٣١٥ . الاقتضاب في غريب الموطأ ، اليفرني التلمساني (ابن عبد الحق) : ١ / ٣٤٢

بها النفي ، يقال ما جاء أحدٌ ، ولا يجوز : جاء أحدٌ ^(٢٢) ؛ ومن ثمّ فقد أجاز الوقشي رواية (أحدًا) بالنصب على أن يجعل في هذا الموضع (أحدًا) هو الذي يراد به معنى الواحد ، فإنّ (أحدًا) الذي بهذه الصفة يستعمل في النفي والإيجاب ، ثمّ ذكر كلامه الذي أثبتّه في معرض إنكاره رواية النصب آنفاً . ^(٢٣)

ويرى الباحث أن الوقشي لجأ إلى التأويل لقبول روايتي الرفع والنصب ، ولا يخفي أنّ ما اتبعه الوقشي في توجيه الروايتين يتفق والمنهج المعياري الذي تابع فيه نحاة البصرة ، ويُلحَظ على أشدّه حين خطأ الأخفش في إبدال المظهر من المضمّر ^(٢٤).

وأرى أنّ دلالة الرفع تتوازى مع دلالة النصب - رغم اختلاف الروايتين - تخصيصًا واستثناءً؛ لأنّ في كليهما إخراجاً للفظ عن عموميه ، فالدلالة على البدلية وهي رواية الرفع مَنَعَتْ أن يلبس الناس الخفاف ^(٢٥) في الإحرام ولم تجعله على عموميه ، حيث أباحت لبس النعلين بشروطهما حال العوز . والدلالة على الاستثناء وهي رواية النصب قد أخرجت واحداً من الناس حين لا يجد خفين ، فرخّص له رسول الله ﷺ أن يلبس النعلين - أيضاً - بشروطهما . ويرى ابن يعيش أنّ في البذل فضل مشاكلة ، ما بعد إلا لما قبلها فكان أولى . ^(٢٦) والله تعالى أعلم .

(٢٢) انظر : الكتابين السابقين أنفسهما . " قال الراغب في مفردات القرآن : أحد تستعمل على ضربين ، أحدهما : في النفي فقط ، والآخر : في الإثبات . فالأول لاستغراق جنس الناطقين ، ويتناول القليل والكثير ؛ ولذلك صَحَّ أن يقال ما من أحد فاضلين ؛ كقوله تعالى : ﴿فما منكم من أحد عنه حاجزين﴾ . [الحاقة : ٤٧] . والثاني على ثلاثة أوجه : الأول : المستعمل في العدد مع العشرات ؛ كأحد عشر وأحد وعشرين . والثاني : المستعمل مضافاً أو مضافاً إليه بمعنى الأول ، نحو قوله تعالى : ﴿أما أحدكما فيسقي ربه خمراً﴾ [يوسف : ٤١] . والثالث : المستعمل وصفاً مطلقاً ، ويختص بوصف الله تعالى ، نحو قوله تعالى : ﴿قل هو الله أحد﴾ [الإخلاص : ١] وأصله وَحْد ، إلا أن وَحْد يستعمل في غيره . " [انظر : معترك الأقران في إعجاز القرآن ، السيوطي : ٢ / ٤٥ ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، الطبعة الأولى : ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م . دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان] .

(٢٣) التعليق ، الوقشي : ١ / ٣٥٧ .

(٢٤) المصدر السابق : ١ / ٣٥٦ .

(٢٥) الخفاف : جمع خُف ، وهو ما يُلبس ، والخُفّ في الأرض أغلظ من النعل . انظر اللسان : مادة (خ ف ف) .

(٢٦) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٢ / ٨١ .

المسألة الثانية : دلالة (ما) بين اسم الموصول والشرط

تناول هذه المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء الفعل المضارع (يكون) الوارد في تركيب : (ما يكون عندي من خير) بروايتين ، إحداهما : (يكون) بالرفع ، و (يكن) بالجزم .

الحديث : « وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه "إن ناساً من الأنصار سألوا رسول الله ﷺ فَأَعْطَاهُمْ ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ حَتَّى نَفِدَ مَا عِنْدَهُ فَقَالَ : مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَدْخِرَهُ عَنْكُمْ ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يُعَفِّهِ اللَّهُ ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ ، وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصَبِّرْهُ اللَّهُ ، وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ عَطَاءً خَيْرًا وَأَوْسَعَ مِنْ الصَّبْرِ » .^(١)

الوقشي : وقوله ﷺ : « ما يكون عندي من خير » . روي : "ما يكن" بالجزم على معنى الشرط . وروي : "ما يكون" بالرفع على أن تكون "ما" بمعنى "الذي" وكلاهما صحيح ، إلا أن الشرط أحسن ههنا ؛ لمجيء الشروط المذكورة بغيرها .^(٢)

وقد وردت رواية (ما يكون) بالرفع في كتب الموطآت وكتب شروح الحديث^(٣)، ووردت رواية "ما يكن" على معنى الشرط من رواية محمد بن الحسن الشيباني^(٤)، وعلق الوقشي على الروايتين بقوله : روي (ما يكون) بالرفع على أن تكون (ما) بمعنى (الذي) ، ورُوي (ما يكن)

(١) التعليق ، الوقشي : ٢ / ٣٩٥ ، ٣٩٦ . أخرجه مالك في : ٥٨ - كتاب الصدقة ، ٢ - باب ما جاء في التعفف عن المسألة ، حديث : ٧ . الموطأ المطبوع ، الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي : ٢ / ٩٩٧ . وأخرجه البخاري في : ٢٤ - كتاب الزكاة ، ٥٠ - باب الاستعفاف عن المسألة . ومسلم في : ١٢ - كتاب الزكاة ، ٤٢ - باب فضل التعفف والصبر ، حديث : ١٢٤ .

(٢) التعليق ، الوقشي : ٢ / ٣٩٥ .

(٣) يراجع : التمهيد لابن عبد البر : ١٠ / ١٣١ . وله في الاستذكار : ٢٧ / ٤١٠ . والمنتقى ، للباجي : ٩ / ٥٠٩ وشرح الموطأ ، الزرقاني : ٤ / ٢٥٧ . وأوجز المسالك ، للكاتدهلوي : ١ / ٢٧٢ . والموطأ المطبوع ، الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : ٢ / ٩٩٧ . وفتح الباري ، ابن حجر : ٤ / ٣١٥ . والتوضيح لشرح الجامع الصحيح ، لابن الملقن : ١٠ / ٤٨٤ . صحيح البخاري ، شرح الكرماني : ٨ / ١٥ .

(٤) انظر : حاشية الموطأ للأعظمي : ١٤٥٢ ، وانظر حاشية الموطأ برواياته للهلال : ٤ / ٥٣٨ . صحيح مسلم بشرح النووي : ٧ / ٢٠٤ ، في : ١٢ - كتاب الزكاة ، ٤٢ - باب فضل التعفف والصبر ، حديث : ١٢٤ . وإكمال المعلم للقاضي عياض : ٣ / ٥٩٢ .

على معنى الشرط ، ووصف كلا التركيبين بالصحة ، لكنّه رجح رواية الجزم على معنى الشرط ؛ لمجيء الشروط بعده بغير هاء .

نحن إذن أمام روايتين ، إحداهما : على أن تكون (ما) بمعنى (الذي) برفع الفعل (يكونُ) ودخول الفاء على جملة (فلن أدخره عنكم) ، والأخرى : على أن تكون (ما) شرطية بجزم الفعل (يكنُ) ودخول فاء الجزاء على الجواب .

فأما رواية : (ما) بمعنى الذي فخبرية متضمنة معنى الشرط وقعت الفاء في خبرها ، ومما يُعدُّ إشكالا هنا أمران ، أحدهما : الإبهام والعموم لـ (ما) الموصولة حتى تتضمن معنى الشرط ، وثانيهما : دخول الفاء على خبرها ؛ وإن كان سيويوه قد أجاز دخول الفاء على خبر المبتدأ ما لم تدخل عليه أحد النواسخ ، كقوله : "الذي يأتيني فله درهم، والذي عندي فمكرم ، وإذا قلت: زيد فله درهم لم يجز، وإنما جاز ذلك لأن قوله : الذي يأتيني فله درهم ، في معنى الجزاء ، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء"^(٥) ؛ و"لأن دخول الفاء لا معنى له هنا ، لأن الكلام إنجاز محض ولا مذهب للمجازاة فيه "^(٦).

ويرى الباحث أن تركيب (ما يكونُ) على معنى الموصولية في الحديث - مناط البحث - قد أفاد العموم والإبهام لوجود من البيانية (أي: لبيان الجنس)^(٧) في قوله ﷺ : (من خير)^(٨) فتضمنت الشرط ؛ لذا جاز دخول الفاء في خبرها^(٩) ، ويمكن تأصيل ذلك وفق ما أشار إليه ابن مالك من كون " (الذي يأتيني) عند قصد التعيين شبيه في اللفظ بـ (الذي يأتيني) عند قصد العموم فيجوز دخول الفاء على خبره حملا للشبيه على الشبيه ، وإن لم تكن العلة موجودة

(٥) الكتاب ، سيويوه : ١ / ١٣٩ ، ١٤٠ . وانظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية ، الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي ، ص : ١٠٥ .

(٦) انظر: قول السيرافي ، في حاشية الكتاب لسيويوه : ١ / ١٣٩ .

(٧) (ما) معرفة بأصل الوضع . وهو حاصل مضمون قول الرضي [انظر : شرح الكافية ، الرضي : ٣ / ٧ ، ٨ . والشكل والدلالة ، دراسة نحوية للفظ والمعنى ، د. عبد السلام حامد ، ص : ١٨٨ ، دار غريب : ٢٠٠٢م - القاهرة]

(٨) شرح الموطأ ، الزرقاني : ٤ / ٢٥٧ . وانظر أوجز المسالك للكاتدهلوي : ١٧ / ٥٨٤ .

(٩) الفاء في القرآن الكريم ، عبد الله حميد غالب ، ص : ١٨٧ ، ماجستير (مخطوط) ، جامعة أم القرى : ١٩٨٦م

فيه^(١٠)، وذلك كـ "إجراء الموصول المُعَيَّن مجرى الموصول العام في إدخال الفاء على خبره كإجراء (رقاش) مجرى (نزال) في البناء، فهذا سبب إجازة دخول الفاء في الحديث وهو من قول الملكين^(١١) للنبي ﷺ : الذي رأيته يُشَقُّ شذقه فكذاب " ^(١٢) ، ونظيره قوله تعالى : ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّنْقِي الْجَمْعَانِ فَيَاذَنَ اللَّهُ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران : ١٦٦] وقوله تعالى : ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى : ٣٠] . ^(١٣)

وأما رواية (ما) بجزم الفعل (يكن) بعدها ، ودخول الفاء على الجواب؛ فعلى معنى الشرط، "وباب الشرط مبناه على الإبهام" ^(١٤) ؛ ومن ثمّ فلا إشكال فيه ؛ إذ هذه صورته ، ويرى الرضوي أن "الجزء أولى الأشياء به الفاء ؛ لمناسبته الجزء ، لأن معناه للتعقيب بلا فعل والجزاء متعقب للشرط" ^(١٥) ، ويرى الدكتور تمام حسان أن "وجود الفاء يزيل اللبس ، وهي قرينة لفظية على المعنى يربطها بين الشرط والجواب". ^(١٦)

ومن ثم أرى أن دلالة (ما) بمعنى الذي ودلالة (ما) على معنى الشرط تتفق كليهما في الدلالة الأولية (المركزية) ^(١٧) بوصفها الدلالة المشتركة التي تدرك بعقد الموازنة بينهما حيث

(١٠) شواهد التوضيح ، ابن مالك ، ص : ١٨٥ .

(١١) جزء من حديث المنام وهو في البخاري : ٧٨ - كتاب الأدب ، ٦٩ - باب قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين) . وقال ابن حجر في الفتح في شرح حديث سمرة : " قالوا : الذي رأيته يشق شذقه فكذاب " هكذا وقع بالفاء ، واستشكل بأن الموصول الذي يدخل خبره الفاء يشترط أن يكون مبهمًا عامًا ، وأجاب ابن مالك بأنه نزل المعين المبهمة منزلة العام إشارة إلى اشتراك من يتصف بذلك في العقاب المذكور . والله تعالى أعلم " . انظر : [الفتح : ١٣ / ٦٧١ ، حديث : ٦٠٩٦] .

(١٢) شواهد التوضيح ، ابن مالك ، ص : ١٨٥ ، وانظر : عقود الزبرجد للسيوطي : ١ / ٣٨٢ ، ٣٨٣ . أخرجه البخاري في : ٧٨ - كتاب الأدب ، ٦٩ - باب قول الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة : ١١٩]

(١٣) البيان في غريب القرآن ، أبو البركات ابن الأنباري : ١ / ٢٦١ - ٢ / ٣٤٨ ، ٣٤٩ .

(١٤) الأشباه والنظائر في النحو ، السيوطي (٩١١هـ) : ١ / ٢١٥ ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الأولى : ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م ، مؤسسة الرسالة . وانظر : الشكل والدلالة ، د . عبد السلام حامد ، ص : ١٨٨ .

(١٥) شرح الكافية للرضي : ٤ / ١١٠ . وانظر : شرح المفصل ، ابن يعيش : ٨ / ٩٥ . ولغة القرآن الكريم في سورة النور ، دراسة في التركيب النحوي ، الدكتور إبراهيم السيد ، ص : ٢٤٠ ، دار المعرفة الجامعية : ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، جامعة عين شمس - القاهرة .

(١٦) اللغة العربية معناها ومبناها ، الدكتور تمام حسان ، ص : ٣١٥ .

(١٧) أي : ما دل عليه التركيب بحسب الوضع والذي يطلق عليه البعض الدلالة المركزية .

أفادت الترتيب والتعقيب ؛ لتقدم الشرط الصريح في رواية (ما يكن) بالجزم، أو تقدم الموصولة لإفادتها العموم والإبهام ، وتضمنها معنى الشرط في رواية (ما يكون) بالرفع .

لكننا إذا تأملنا رواية (ما يكون) على معنى الموصولية وجدناها - في بعض كتب الموطآت وشروحها كما تقدم - أكثر من رواية " ما يكن " على معنى الشرط ، وقد أشرت - آنفا - إلي الروائين وعزوتهم إلى مظانهما مخرّجا إياهما .

فلما استبان كثرة رواية (ما يكون) بمعنى الموصولية فإن ذلك يسترعي انتباه المتأمل لها ، وهذا بدوره يطرح سؤالاً مفاده : لم جاءت رواية (ما) على معنى الموصولية أكثر من رواية (ما) على معنى الشرطية ؟ .

وأحاول أن أتلّس دلالة ذلك هذا الاختلاف : سواء اختلاف في التركيب ، أو اختلاف سببه كثرة روايات (ما) الموصولة مقارنة برواية (ما) الشرطية .

فدلالة (ما يكون) على معنى الموصولية ^(١٨) جاءت اعتذارا وتوجيها من النبي الكريم ﷺ لهؤلاء الذين سألوه من الأنصار فأعطاهم ، ثم سألوه فأعطاهم حتى نفذ ما عنده ﷺ ، أي أعطاهم كل ما عنده حال سؤالهم النبي ﷺ في المجلس ذاته ، وهم يرون - بأعينهم - أن ما يُعطونه قد نفذ حال عطائه ﷺ إياهم ، فأما الاعتذار فلكونه ﷺ لم يجد ما يعطيهم عند سؤالهم وقد أعطاهم حين سألوه من قبل ؛ لأنه يعطي ﷺ عطاء من لا يخشى الفاقة .

وأما التوجيه - الذي يحمل دلالة الإرشاد لهؤلاء السائلين ولغيرهم ممن تتفق أحوالهم وحال هؤلاء - فكونهم سألوه صاروا مخاطبين بهذا التوجيه والإرشاد ؛ لما رواه النسائي أن : " أبا سعيد راوي هذا الحديث خوطب بشيء من ذلك " ^(١٩) ، فشملمهم التوجيه بقدر من التخصيص ؛

(١٨) التي تحمل إبهاما مزوجا بقدر من الخصوصية التي يمتاز بها اسم الموصول .

(١٩) ففي الفتح ذكر ابن حجر : أن النسائي روى من طريق عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه راوي هذا الحديث : أنه خوطب بشيء من ذلك ، ولفظه : " سرحتني أُمي إلى النبي ﷺ يعني لأسأله من حاجة شديدة فأتيته وقعدت ، فاستقبلني فقال : من استغنى أغناه الله " [الحديث] . وزاد فيه : " ومن سأل وله أوقية فقد ألحف . فقلت : ناقتي خير من أوقية ، فرجعت ولم أسأله " . انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ابن حجر : ٤ / ٣١٦ .

لقول ابن مالك : "إجراء الموصول المعين مجرى الموصول العام في إدخال الفاء على خبره" (٢٠)، كما يشمل غيرهم ممن لم يسأل على جهة العموم .

وأما دلالة (ما) على معنى الشرطية فإنها تدل بكامل طاقتها على الإبهام فهي عامة الدلالة تشمل التوجيه والنصح لعموم المسلمين وأمته في زمنه ﷺ وفي غير زمنه ، بيد أن هؤلاء الذين سألوهم شملهم التوجيه لعموم الخطاب لا بخصوصه (٢١) .

وقد رجح أبو الوليد الوقشي رواية (ما) بالجزم على معنى الشرط ؛ لمجيء الشروط بعده بغير هاء ، أي : بغير عائد الصلة وهو الضمير حالة كون (مَنْ) اسم موصول في الشروط التي أتت بعده ؛ لذا عدّ الوقشي (ما) شرطية لا موصولة ، وقد بيّن الباحث ترجيحه السابق وفق معطيات السياق الذي ورد في كتب الموطآت ولدى شراح الحديث .

ومما يقوي - أيضاً - ما ذهبْتُ إليه أنَّ الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة ذكر قول الرضي: " أن (ما) إذا وليها فعل مضارع فالوجه كونها موصولة ، ويجوز جعلها شرطية على قبح فينجزم المضارع " (٢٢) ، فقد جعل الحكم عامًا لكل ما يصلح لـ (مَنْ ، وما ، وأيّ) من كلمات الشرط ؛ لكونها موصولة إذا جاء بعدها مضارع ، وشرطية إذا وليها ماضٍ (٢٣) .

ويصل الباحث إلى أنَّ مقصود الرضي هو ما ذكر ، لكنَّ شريطة أن يحذف الجواب وتُسبَق كلمات الشرط هذه بجواب في المعنى وهو ما لم يذكره الشيخ عزيمة - رحمه الله تعالى - في شأن هذه المسألة ، فأحببت أن أنوه إلى ذلك ؛ لما ورد من كلام الرضي آنفًا . (٢٤)

(٢٠) شواهد التوضيح ، ابن مالك : ١٨٥ .

(٢١) كما دلّت عليه رواية (ما) على الموصولية .

(٢٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : القسم الأول : ٣ / ٨٩ . وشرح الكافية الرضي : ٤ / ١٠٠ ، ١٠١ .

(٢٣) شرح الكافية الرضي : ٤ / ١٠١ . (بتصرف)

(٢٤) أغفل الشيخ عزيمة - رحمه الله تعالى - ذكر القيد الذي أورده الرضي بشأن هذه المسألة ، وهو "إذا تقدم ما هو جواب في المعنى ... " ؛ لذا نجد جميع ما ورد على جهة التمثيل - عند الرضي - هو في معنى الجواب سابق على الشرط (السبب) ، نحو: أتني من يأتيني .

ومن ثم فقد تباينت المسألة - مناط البحث - وذلك بمجيء ما هو في معنى الجواب بعد (ما) ولم تسبق به ، ولئن كان ما ذكره الرضي : أنه لا يشترط فيه القيد المذكور ، فإنَّ ذلك يُقَوِّي ترجيح الباحث - وهو ما سبق آنفا - كون (ما) موصولة أولى من كونها شرطية ، وكلاهما صحيح ، مخالفا بذلك ما قاله الوقشي حين رجَّح الشرطية .

ويُستأنَس في سبيل ترجيح ما ذهبْتُ إليه ^(٢٥) ههنا بما ذكره الدكتور تمام حسان بقوله : " وقد اجتمع إشراب الشرط والخبر الخالص في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ ، إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْكَبِيرُ ﴾ [البروج : ١٠ ، ١١] ، أن الموصول يأتيه العموم من بين يديه وخلفه ؛ لأن دلالة في الأصل إنما هي على مطلق غائب ، وبين الإطلاق والتعميم رحم وقربى ؛ ولأنه مفتقر إلى صلة تمنح معناه شيئا من التحديد ، والافتقار في اللفظ دليل فقر في دلالة ، والدليل على عموم معناه - أيضا - أنه ينقل فيكون من روابط الجملة ، ... كما يكون أداة للشرط أو الاستفهام بواسطة النقل ، وذلك شأن " مَنْ ، وما ، وأي " دون بقية الموصولات ^(٢٦) . وهو ما أطمئن إليه الباحث دلاليًا .

(٢٥) ترجيح (ما) الموصولة على (ما) الشرطية .

(٢٦) البيان في روائع القرآن ، الدكتور تمام حسان ، ص : ٣٦٣ ، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني ، الطبعة الأولى : ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ، عالم الكتب - القاهرة .

المطلب الثاني : الأدوات

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : دلالة تركيب (ما) و (لا) النافيتين

تتناول هذه المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول مجيء تركيب : " مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا " ، حيث رُوي : (ما عليكم) ، وقد روي : (لا) مكان (ما) .

الحديث : « حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِك عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ ، فَرَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ الْعَزْلِ ؟ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ . فَأَصَبْنَا سَبِيًّا مِنْ سَبْيِ الْعَرَبِ . فَاشْتَهَيْنَا النِّسَاءَ وَاشْتَدَّتْ عَلَيْنَا الْعُزْبَةُ . وَأَحْبَبْنَا الْفِدَاءَ فَأَرَدْنَا أَنْ نَعْزَلَ ، فَقُلْنَا : نَعْزِلُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا قَبْلَ أَنْ نَسْأَلَهُ ؟ فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ . فَقَالَ : مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا . مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَانَتْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَهِيَ كَانَتْهُ » .^(١)

الوقشي : قوله ﷺ : « مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا " بمنزلة قولك : ما عليك ألا تقوم ، أي ليس عليك أن تمتنع من القيام ، وقد روي : (لا) مكان (ما) والمعنى واحد . و(لا) فيها بمعنى (ليس) والمعنى الإباحة ؛ وبديل على ذلك قوله ﷺ : " ما من نسمة ... " الحديث . وأنَّ الناس عزلوا بعد أن قال لهم ذلك ، وإباحته ﷺ ذلك إنما كان على الشريعة المعلومة من الاستبراء والغتسال والإجابة إلى التوحيد ، هذا في الوثنيات ، وفي الكتابيات الغتسال بعد الاستبراء - وإن لم يُذكر في الحديث - وهو كان المتعارف عندهم الذي لا يجوز سواه » .^(٢)

(١) أخرجه مالك في : ٢٩ - كتاب الطلاق ، ٣٤ - باب ما جاء في العزل ، حديث (٩٥) . الموطأ المطبوع ، الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي : ٢ / ٥٩٤ . والموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي : ٢ / ١١٠ ، حديث : ١٧٤٠ . وأخرجه البخاري في : ٤٩ - كتاب العتق ، ١٣ - باب من ملك من العرب رقيقاً فوهب وباع وجامع وفدى وسبى الذرية . فتح الباري ، ابن حجر : ٦ / ٣٧٢ ، وأخرجه مسلم في : ١٦ - كتاب النكاح ، ٢١ - باب حكم العزل حديث : ١٢٥ . إكمال المعلم ، القاضي عياض : ٤ / ٦١٥ .

(٢) التعليق ، الوقشي : ٢ / ٥٤ .

تتركز المسألة حول قوله ﷺ : « مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا » حيث ذكر الوقشي في تعليقه أنه بمنزلة قولك : ليس عليك أن تمتنع من القيام ، وقد روي : (لا) مكان (ما) والمعنى واحد ، و(لا) فيها بمعنى (ليس) والمعنى الإباحة .^(٣)

وجد الباحث أن رواية (ما) أكثر شيوعاً من رواية (لا) من خلال كتب الموطآت والصحاح^(٤). فرواية « مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا » جعل فيها الوقشي (ما) نافية بمعنى (ليس) ، وهو بذلك يخالف ابن العربي - في بعض أقواله - الذي يرى أن "(ما) - هنا - استفهام ، وظاهر هذا الكلام منع العزل ، إلا أنه يخرج منه إباحة العزل"^(٥) (أي : وأي شيء عليكم ألا تفعلوا؟) ، وأرى أن له نظيراً في القرآن الكريم ، قوله تعالى : ﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَكِّيَ﴾ [سورة عبس: ٧] ، فقد جعل أبو حيان (ما) في الآية استفهامية ؛ تحقيراً لشأن الكافر ، وترك الاهتمام به " أي : وأي شيء عليك في كونه لا يفلح ، ولا يتطهر من دنس الكفر؟ .^(٦)

وذكر محيي الدين الدرويش بصدد الآية - مستأنساً بقول أبي حيان - أن "(ما) استفهامية للإنكار ، و(ما) مبتدأ و(عليك) خبر ، و(أَلَّا يَزَكِّيَ) منصوب على نزع الخافض"^(٧) .

ومن ثمَّ فإنَّ (ما) الاستفهامية في الحديث : مبتدأ ، و(عليكم) : خبر ، و(أَلَّا تَفْعَلُوا) في تأويل المصدر منصوب على نزع الخافض ، وجملة « مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا » في محل نصب

(٣) التعليق ، الوقشي : ٥٤ / ٢ .

(٤) فرواية (ما) تجدها في : الاستذكار ، ابن عبد البر : ١٨ / ١٩٦ . المنتقى ، الباجي : ٥ / ٤٦٨ . المسالك في شرح موطأ مالك ، ابن العربي : ٥ / ٦٦٦ . شرح الموطأ ، الزرقاني : ٣ / ٧٦ . الموطأ المطبوع ، الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي : ٢ / ٥٩٤ . أوجز المسالك ، الكاندهلوي : ١١ / ٤٥٠ (في المتن) ، الموطأ ، الأعظمي : ٤ / ٨٥٧ . الموطأ برواياته للهلالي : ٣ / ٣١٨ . وتجد رواية (لا) ذكرها ابن عبد البر في الاستذكار : ١٨ / ١٩٨ ، برقم : ٢٧٤٩٤ . وذلك بعد أن ذكر رواية (ما) السالفة . وأثبتها القاضي عياض في إكمال المعلم : ٤ / ٦١٥ - ٦٢٠ ، ويدور كلامه الفقهي على رواية (لا) التي يراد منه النهي والزجر تارة ؛ (بالتأويل أو بتقدير محذوف) ، والإباحة تارة أخرى (على أنه لا حذف وهو الأصل) . أوجز المسالك ، الكاندهلوي : ١١ / ٤٥٠ (في الشرح) . فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، وابن حجر : ١١ / ٦٤٧ ، ٤٩ - كتاب العتق ، ١٣ - باب من ملك من العرب رقيقاً .

(٥) المسالك في شرح موطأ مالك ، ابن العربي : ٥ / ٦٦٦ .

(٦) البحر المحيط ، أبو حيان : ٨ / ٤١٩ .

(٧) إعراب القرآن الكريم وبيانه ، محيي الدين الدرويش : ٨ / ٢١٨ ، ٢١٩ .

مقول القول^(٨) ، وذكر محققا كتاب المسالك^(٩) في الحاشية قولاً في حديث أبي سعيد الخدري يبيح العزل ، نصّه : " ألا تفعلوا ، معناه : ما عليكم شيء ألا تعزلوا ، ... وفي حديث أبي سعيد أنه يفعل ذلك ، يعني : العزل ، وهذا يدل على أن الخبر يقوم مقام الإباحة " .^(١٠)

ولـ(ما) النافية في كتب نحويينا القدامى^(١١) والمحدثين^(١٢) أحكام عديدة ، ولكن ما نودّ الخلوص إليه هو ما يقدمه هذا العنصر النافي دلاليا ، فقد وزع سيبويه عناصر النفي على الخريطة اللغوية ، فجاء في باب نفي الفعل فيما يتصل بـ (ما) " أنه إذا قيل : فَعَلَ فَإِنْ نَفِيَهُ لَمْ يَفْعَلْ ، وإذا قال : قد فعل فَإِنْ نَفِيَهُ لَمَّا يَفْعَلْ ، وإذا قال : لقد فعل فَإِنْ نَفِيَهُ مَا فَعَلَ ؛ فكأنه قال : والله لقد فعل ، فقال : والله ما فعل " .^(١٣)

ولم يتفق الأستاذ الدكتور طه الجندى مع ظاهر نص سيبويه ؛ لأسباب ذكرها في بحثه عن النفي في العربية^(١٤) ، واستقر به الرأي إلى أن "النفي بـ (ما) هو أولى درجات النفي التي تعبر عن أولى مراحل الاعتقاد لدي المتكلم ، وهي الدرجة التي توازي درجة القول الابتدائي المفيد للمعنى

(٨) انظر : متن الحديث في مبتدأ المسألة .

(٩) محمد بن الحسين السليماني وأخته عائشة بنت الحسين السليماني .

(١٠) المسالك في شرح موطأ مالك ، ابن العربي : ٥ / ٦٦٦ ، حاشية (٤) .

(١١) الكتاب ، لسيبويه : ٣ / ١١٧ . والمقتضب ، للمبرد : ٣ / ١٩٠ . والأصول ، لابن السراج : ٢ / ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

(١٢) رصف المباني ، المالقي ، ص : ٣١٠ ، ٣١١ . والمغني اللبيب ، لابن هشام : ٤ / ٤٢ - ٤٥ . وجنى الجاني ، لابن أم قاسم المرادي ، ص : ٣٢٢ . والمعجم الوافي في أدوات النحو ، ص : ٣٠١ - ٣٠٣ .

(١٣) الكتاب ، سيبويه : ٣ / ١١٧ . وانظر : المكون التركيبي والدلالي للنفي في العربية .. دراسة تداولية ، الدكتور طه الجندى ، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ، كلية الآداب - جامعة المنيا ، العدد : (٦٠) ، صفحة : (٧) ، أبريل : ٢٠٠٦م .

(١٤) ومن هذه الأسباب : أنه يكشف أن النفي بـ (ما) أكد منه بـ (لم) ... ، ثم استعمال سيبويه لـ (لَمَّا) في أسلوب القسم دون أختيها ... إلخ " ، وخلص إلى أن " النفي بـ (ما) الذي يحتاج في توكيده إلى القسم أضعف من النفي بـ (لم) التي لا تكون جواباً للقسم " . انظر : المصدر السابق ، ص : ٢٣ .

من مجرد التركيب^(١٥) أي : خلوها من سياقات تمدّها بأوجه معرفية مصاحبة^(١٦) ومما يساند هذا القول^(١٧) ما جاء عن الإمام مالك في صحيح البخاري - رحمهما الله تعالى - قوله : " أو إنكم لتفعلون؟ " ، وقد تناولها ابن حجر معلقاً بقوله : " هذا استفهام يشعر بأنه ﷺ ما كان اطلع على فعلهم ذلك^(١٨) ، ففي هذا الخبر أنهم فعلوا الغزل ، ولم يعلم به ﷺ حتى سأله عنه .^(١٩)

أمّا رواية « لا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا » - التي علّق عليها الوقشي بقوله : " وقد روي : (لا) مكان (ما) " كما تقدم^(٢٠) فإنّ النفي بـ (لا) عند نحائنا - المتقدمين والمتأخرين - له أحكام كثيرة من حيث نوع (لا) وما تنماز به عن أخواتها النافيات من سمات ، وشروط عملها وحكمه ، وكذلك دلالة النفي بها^(٢١) فهي من الحروف المشتركة الداخلة على الجملة الاسمية والفعلية ، وجعل ابن هشام من أقسامها : النافية ، والناهية ، والزائدة^(٢٢) .

ولسنا بصدد كل هذا ، وإنما تُعنى مسألتنا بالجوانب الدلالية لهذا العنصر النافي على نحو ما قرّره نحويونا قديما وحديثا ، حيث يرى سيبويه أن (لا) لنفي المستقبل ، ويؤيده قوله من أنه :

(١٥) المصدر السابق نفسه .

(١٦) كالتوكيد والنص على العموم . المصدر السابق نفسه .

(١٧) أعني به قول الدكتور طه : كون النفي بـ (ما) هو أولى درجات النفي التي تعبر عن أولى مراحل الاعتقاد والمعرفة لدي المتكلم .

(١٨) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ابن حجر (٧٧٣-٨٥٢هـ) : ١١ / ٦٤٦ ، ٦٤٧ . ففيه تُعقّب على من قال : إن قول الصحابي : " كنا نفعل كذا في عهد رسول الله ﷺ " مرفوع ؛ معتلا بأن الظاهر اطلاع النبي ﷺ كما تقدم في : ١١ / ٦٤٥ .

(١٩) المصدر السابق نفسه .

(٢٠) التعليق ، الوقشي : ٢ / ٥٤ .

(٢١) كسيبويه (١٨٠هـ) في كتابه : ١ / ٥٨ ، ٢٩٦ ، ٣ / ١١٧ . وابن السراج (٣١٦هـ) في أصوله : ١ / ٣٧٩ ، ٣٩٢ ، ٤٠٢ . والرماني النحوي (٢٩٦هـ - ٣٨٤هـ) ، معاني الحروف ، ص : ٨١ - ٨٦ ، تحقيق د . عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، الطبعة الثانية ، دار الشروق - جدة ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م . والهروي (٤١٥هـ) ، الأزهية في علم الحروف ، ص : ١٥٩ - ١٦٢ ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، الطبعة الثانية : ١٤١٣هـ - ١٩٩٣ م ، مجمع اللغة العربية بدمشق . وابن يعيش (٦٤٣هـ) ، شرح المفصل : ٨ / ١٠٨ . والمالقي (٧٠٢هـ) في رصف المباني ، ص : ٢٥٧ . وابن هشام (٧٦١هـ) في المغني : ٣ / ٢٨٣ - ٣١٩ . وابن أم قاسم المرادي (٧٤٩هـ) في الجنى الداني : ٢٩١ ، ٢٩٢ . وعلي توفيق الحمد ، ويوسف جميل الزغبى ، المعجم الوافي في أدوات النحو ، ص : ٢٦٥ ، ٢٧٣ .

(٢٢) المغني اللبيب ، ابن هشام : ٣ / ٢٨٣ ، ٣٢٠ ، ٣٣١ .

" إذا قال : هو يفعل ، ولم يكن الفعل واقعا ، فنفيه لا يفعل " (٢٣). وخلص الأستاذ الدكتور طه الجندي إلى أن النفي بـ (لا) ممتدّ ليشمل الحاضر والمستقبل ؛ طبقا لمفهوم (لا) الدلالي الذي يتمثل في إفادة النفي على جهة العموم والشمول والاستغراق ؛ ممّا يجعلها صالحة ؛ لتدل على امتداد النفي وطوله ودوامه . (٢٤)

وإذا عدنا إلى كلام الوقشي في التعليق حين جعل (لا) بمعنى (ليس) فإن الأمر لا يبعد كثيرا إذا نظرنا إلى الدلالة الزمنية التي تصحب هذه الأدوات ، فـ(ليس) تفيد نفي الحاضر والمستقبل على جهة الاستغراق ، وهو حاصل كلام ابن مالك الذي ساقه الرضي في معرض كلامه عن النفي حين زعم (أي : ابن مالك) أن (ليس) في قول النبي ﷺ : " ليس صلاة أثقل على المنافقين من الفجر والعشاء " شاهد على استعمالها للنفي العام المستغرق به الجنس رغم اعتراض الرضي عليه . (٢٥)

ومن ثمّ فإن (لا) توازي (ليس) في إفادتها على الزمن دلاليا (٢٦) ؛ وهذا ما دفع الوقشي إلى أن يجعل (لا) بمعنى (ليس) . (٢٧)

وهذه الرواية الواردة بـ (لا) ، في قوله ﷺ : « لا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا » ، وردت فيها (لا) مرتين ، فأما الأولى منهما - حسب تعليق الوقشي - فبمعنى (ليس) ، ولم يُعلّق على الأخرى ، بل اكتفي بوصف (لا) التي في صدر التركيب .

ووجد الباحث من تعليق ابن حجر في الفتح مواضع يفهم منه الزجر وعموم النهي لا الإباحة ، وذلك قوله : " ووقع في رواية مسلم من طريق أخرى عن محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن بشر عن أبي سعيد : " لا عليكم أن لا تفعلوا ذلك " . قال ابن سيرين : قوله : " لا

(٢٣) الكتاب ، سيبويه : ١١٧ / ٣ . وانظر : المكون التركيبي والدلالي للنفي ، ص : ٤٢ .

(٢٤) المكون التركيبي والدلالي للنفي ، الدكتور طه الجندي ، ص : ٤٢ .

(٢٥) انظر : المكون التركيبي والدلالي للنفي ، د . طه الجندي ، ص : ٣٢ .

(٢٦) وإن كان الدكتور طه يرى أنها تنفي مضمون الجملة على الإطلاق ، فلا ترتبط بزمن [السابق : ٣٤] .

(٢٧) التعليق ، الوقشي : ٥٤ / ٢ .

عليكم " أقرب إلى النهي ، ... ، قال ابن عون : فحدثت به الحسن فقال : والله لكأن هذا زجر . قال القرطبي : كأن هؤلاء فهموا من (لا) النهي عما سألوه عنه ، فكأن بعد (لا) حذفاً تقديره : لا تعزلوا ، وعليكم أن لا تفعلوا ، ويكون قوله : "وعليكم ... " إلى آخر ذلك تأكيداً للنهي".^(٢٨)

ومن ثم فإنّ النص السابق الذي أثبتته الحافظ ابن حجر في الفتح يشير إلى وجود حذف بعد (لا) الأولى تقديره : لا تعزلوا ، وجعل جملة : « ... عليكم أن لا تفعلوا » مستأنفة لتأكيد النهي ولكنّ صاحب الفتح أورد قولاً لأحدهم ممّن تعقبوا الرأي السابق ، قال : "وَتُعَقَّبُ بأن الأصل عدم هذا التقدير ، وإنما معناه : ليس عليكم أن تتركوا ، وهو الذي يساوي أن لا تفعلوا".^(٢٩) ، وهو ما عبر عنه الوقشي بقوله : "والمعنى : الإباحة".^(٢٩)

وثمّة موضع آخر لابن حجر في الفتح يكشف العلاقة بين التراكيب النحوية المختلفة والأحكام الفقهية المستنبطة منها ، وكذلك بين التوجيهات النحوية للتركيب الواحد والأحكام المتعلقة بكل توجيه ، فقال : "وقال غيره : قوله : « لا عَلَيْكُمْ أَنْ لا تَفْعَلُوا » أي : لا حرج عليكم أن لا تفعلوا ، ففيه نفي الحرج عن عدم الفعل ، فأفهم ثبوت الحرج في فعل العزل ، ولو كان المراد نفي الحرج عن الفعل لقال : لا عليكم أن تفعلوا . إلا إن ادّعي أن (لا) زائدة ، فيقال : الأصل عدم ذلك " (أي : عدم زيادتها).^(٣٠)

وبتأمل النص السابق الذي أثبتته ابن حجر في الفتح نجده قد أثبت فيه حكمين ، أحدهما : حال كون (لا)^(٣١) أصيلة في التركيب دون أطراحها ، فالحكم المستفاد هو نفي الحرج عن عدم

(٢٨) الفتح ، ابن حجر : ١١ / ٦٤٧ ، [٦٧- كتاب النكاح ، ٩٦- باب العزل ، حديث : ٥٢١٠] . وانظر : ظاهرة النفي في الحديث الشريف بين التوصيف والتنظير ، ثروت السيد عبد العاطي ، دراسة نحوية في صحيح البخاري ، ص : ٦٣ ، ماجستير (مخطوط) ، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة .

(٢٩) المصدر السابق نفسه .

(٢٩) أي : حين تكون (لا) بمعنى (ليس) . التعليق ، الوقشي : ٢ / ٥٤ .

(٣٠) الفتح ، ابن حجر : ١١ / ٦٤٧ . [٦٧- كتاب النكاح ، ٩٦- باب العزل ، حديث : ٥٢١٠] .

(٣١) (لا) الثانية في التركيب وهي محل النزاع هنا ؛ إذ (لا) الزائدة تكون حشواً ولا تتصدر الكلام ، ومن خصائصها أنها تدخل في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده . [معني اللبيب ، ابن هشام : ٣ / ٣٣١ ، ٣٣٩] .

الفعل ؛ وبذا يكون قد أفاد ثبوت الحرج في الفعل (فعل العزل) ، والثاني : حال كونها زائدة ، أي: باطّراحها من التركيب على تقدير : « عليكم أن تفعلوا » ، فالحكم المستفاد هو نفي الحرج عن الفعل نفسه لا عن عدمه .

ومما يؤيد القول بزيادة (لا) ما ذكره ابن مالك من وقوع (لا) بين (أن) والفعل، قال: "والوجه أن تكون (لا) زائدة، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢]، أي: ما منعك أن تسجد^(٣٢)؛ لأنه امتنع من ثبوت السجود لا من انتفائه^(٣٣)

ويرى الباحث - من محصول الآراء السالفة الذكر - أن (ما) في تركيب "مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا" إذا ما عُذَّت نافية فإنها تعبر عن أولى درجات النفي التي تعبر عن أولى مراحل الاعتقاد لدي المتكلم ، وهي الدرجة التي توازي درجة القول الابتدائي المفيد للمعنى من مجرد التركيب^(٣٤) ، وإذا ما عُذَّت استفهامية فذلك يشعر بأنه ﷺ ما كان اطلع على فعلهم ذلك .^(٣٥)

وأما "لا" في تركيب " لا عليكم أن لا تفعلوا " فإن النفي بها نفي للعموم والشمول ، ويستمر هذا النفي طولا وامتدادا^(٣٦) ، ولم يفرق الوقشي بين "ما" و"لا" ، إنما ساوى بينهما في عموم النفي دون أن يتطرق إلى دلالة كل منهما على الزمن ، وبمعيار الوجهة الدلالية يرى الباحث أن تركيب "ما" - حينئذٍ - يشي بوقوع النفي على فعل العزل في الماضي والحاضر دون تجاوز ذلك إلى المستقبل. ومن ثم فإن النفي بـ (لا) شمل الحاضر والمستقبل ، وهو بذلك عمل على ثبوت الحرج في فعل العزل ، وعند القول بزيادة (لا) الثانية في تركيب «لا عليكم أن لا تفعلوا»، ففيه نفي الحرج عن فعل العزل لا عن عدمه . والله تعالى أعلم .

(٣٢) كما في قوله تعالى في موضع آخر: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص : ٧٥] ، وقوله تعالى : ﴿قَالَ يَا هَازُونَ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا ﴿ أَلَا تَتَّبِعُنَ أَفْعَصَيْتَ أَمْرِي ﴾ . [طه : ٩٢ ، ٩٣] .

(٣٣) شواهد التوضيح ، ابن مالك : ٧٢ . وانظر ، مغني اللبيب ، ابن هشام : ٣ / ٣٣١ ، ٣٣٩ .

(٣٤) المكون التركيبي والدلالي للنفي ، د. طه الجندي ، ص : ٢٣ .

(٣٥) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ابن حجر : ١١ / ٦٤٦ ، ٦٤٧ .

(٣٦) المكون التركيبي والدلالي للنفي ، الدكتور طه الجندي ، ص : ٤٢ .

المسألة الثانية : دلالة (حتى) بين الابتداء والعطف والجر

تتناول هذه المسألة ما ذكره الوقشي في تعليقه حول جواز رفع "العجز والكيس"، وخفضهما.

الحديث : « وَحَدَّثَنِي : يَحْيَى عَنْ مَالِك ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ طَاوُسِ الْيَمَانِيِّ ؛ أَنَّهُ قَالَ : أَدْرَكْتُ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ ﷺ يَقُولُونَ : كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ . قَالَ طَاوُسٌ : وَسَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ ﷺ : "كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيسِ أَوْ الْكَيْسِ وَالْعَجْزِ" . ^(١)

الوقشي : وقوله ﷺ : « حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيسِ » . يجوز رفع الْعَجْزِ وَالْكَيسِ عطفًا على (كلّ) ، ويجوز خفضهما على الغاية . ^(٢)

جاء تعليق الوقشي على قول النبي ﷺ : " كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيسِ أَوْ الْكَيْسِ وَالْعَجْزِ " وهو ما ثبت في الصحيح وثبت من رواية يحيى بن يحيى الليثي ^(٣) ، مجوزًا رفع "العجز والكيس" عطفًا على (كلّ) ، أو خفضهما على الغاية . ^(٤)

ووافقه الزرقاني حين ذكر قول القاضي عياض : روبناه بالخفض عطفًا على شيء ، وبالرفع عطفًا على (كلّ) ، وقد تكون (حتى) جارة ، وهو أحد معانيها ^(٥) ، وقال الكاندهلوي : "وزاد التوربشتي في المحلّي : الجر أكثر، وَرَجَّحَ الطَّيْبِيُّ أَنَّ (حتى) حرف جر بمعنى : إلى ، نحو قوله

(١) أخرجه الإمام مالك في : ٣٦ - كتاب القدر ، ٤١ - باب النهي عن القول بالقدر ، حديث : ٤ . في الموطأ المطبوع لعبد الباقي : ٢ / ٨٩٩ . وأخرجه الإمام البخاري في كتابه : في خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل ، باب أفعال العباد ، ص : ٢٥ ، نشرة مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة : ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م . وأخرجه الإمام مسلم في : ٤٦ - كتاب القدر ، ٤ - باب كل شيء بقدر ، حديث : ١٨ . انظر : إكمال المعلم ، القاضي عياض : ٨ / ١٤٣ . والاستذكار ، ابن عبد البر : ٢٦ / ٩٩ - ١٠٠ ، وله في التمهيد : ٦ / ٦٢ . والمنتقى ، الباجي : ٩ / ٢٧١ . وشرح الموطأ ، الزرقاني : ٨٧ / ٤ . وأوجز المسالك ، الكاندهلوي : ١٦ / ٢٨ - ٣٠ . والموطأ ، الأعظمي : ٥ / ١٣٢٤ . والموطأ بروايته ، أبو أسامة سليم عيد الهلالي : ٢٨١ / ٤ .

(٢) التعليق على الموطأ ، الوقشي : ٣١١ / ٢ . والاقتضاب ، ابن عبد الحق : ٤٣١ / ٢ .

(٣) الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس ، برواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي : ٢ / ٤٨٠ ، في : ٣١ - كتاب الجامع ، ٨ - باب النهي عن القول بالقدر ، حديث : ٢٦١٩ .

(٤) التعليق ، الوقشي : ٣١١ / ٢ .

(٥) شرح الموطأ ، الزرقاني : ٨٧ / ٤ . وانظر : إكمال المعلم ، القاضي عياض : ٨ / ١٤٣ .

تعالى : ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] ^(٦) ؛ لأن المعنى يقتضي الغاية ؛ إذ المراد أن أفعال العباد واكتسابهم كلها بتقدير خالقهم ﷻ . ^(٧)

و(حَتَّى) حرف ، له أربعة أقسام : يكون حرف جر بمعنى: (إلى) ، نحو قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] ، و قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجُنَّه حَتَّى حِينٍ﴾ . [يوسف : ٣٥] ، أي : إلى طلوع الفجر، وإلى حين ^(٨) ، ويكون حرفا من حروف العطف بمعنى الواو ، نحو قولهم : مات الناسُ حتى الأنبياءُ ، وقدم الحُجَّاجُ حتى المشاةُ ، ومنه قول الشاعر ^(٩) : [بحر الكامل]

ألقى الصحيفة ؛ كي يخففَ رحله والزادَ ، حتى نعلَه ألقاها

والشاهد فيه استعمال (حتى) في معنى واو العطف .

وما بعد (حتى) لا يكون إلا واحدا من جمع ^(١٠) ، ويمكن للباحث أن يضرب لذلك مثالا كقولهم - وهو ما اشتهر لدى عامة المثقفين فضلا عن متخصصيهم - : "أكلت السمكة حتى رأسها ؛ لأنَّ الرأس جزء من السمكة". ويكون حرف ابتداء يستأنف بعدها الكلام ، وليس معنى ذلك أنه يجب أن يليها المبتدأ والخبر ، بل معناه أن يكون صالحا لذلك ^(١١) ، كقول جرير يهجو الأخطل ^(١٢) : [بحر الطويل]

(٦) أوجز المسالك ، الكاتدهلوي : ٢٨ / ١٦ .

(٧) المصدر السابق : ٣٠ / ١٦ .

(٨) الجنى الداني ، ابن أم قاسم المرادي ، ص : ٥٤٢ .

(٩) هو مروان بن سعيد النحوي ينتهي نسبه إلى المهلب بن أبي صفرة ، أحد أصحاب الخليل المتقدمين المبرزين في النحو ، وقد جاء تعليق سيبويه عن البيت أنه يحسن الجر في (نعله) ، وهو ما ثبت في نسخة عبد السلام هارون ، وجوز الرفع . انظر : الكتاب : ٩٧ / ١ ، لكن ابن أم قاسم المرادي أثبت رواية (نعله) بالنصب ؛ عطفًا على الصحيفة ؛ لأن المعنى : ألقى ما يثقله حتى نعله ، الجنى الداني ، ص : ٥٤٧ .

(١٠) ابن أم قاسم المرادي ، الجنى الداني ، ص : ٥٤٧ .

(١١) المصدر السابق ، ص : ٥٤٢ .

(١٢) ديوان جرير بشرح ابن حبيب : ١ / ١٤٣ ، رقم البيت (١٨) ، تحقيق الدكتور محمد أمين طه ، من سلسلة ذخائر العرب (٤٣) ، الطبعة الثالثة - دار المعارف .

بدجلة ، حتى ماء دجلة أشكل

فما زالت القتلى تمج دماءها

حيث وردت حتى في البيت ابتدائية . وقد تدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها ، فتشارك الجارة والعاطفة في معنى الغاية . (١٣)

إذن هناك عدة أوجه لـ (حتى) في الاستعمال ، منها : جواز الجرّ والعطف ، واشتراطوا لذلك أن توضع (إلى) مكان (حتى) العاطفة شريطة أن يستقيم المعنى ، ومن ذلك ما ورد في الحديث النبوي الشريف قوله ﷺ : "والذي نفسي بيده لتختصمن كل شيء يوم القيامة حتى الشاتين فيما انتطحتا " بالجر على تقدير (إلى) ، وبالرفع عطفا على (كل) . (١٤)

وجواز الجر والابتداء كما في قوله ﷺ في حديث المواقيت : " ... ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة " (١٥) ، قال ابن حجر : "قوله : (حتى أهل مكة) يجوز فيه الرفع والكسر (١٦) . الجرّ على أنّ (حتى) حرف جر بمعنى (إلى) ، والرفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف تقديره : حتى أهل مكة يهلون من مكة . (١٧)

وجواز الابتداء أو العطف ، كما في قول عمر بن الخطاب لسعد بن أبي وقاص ﷺ : "لقد شكوك في كل شيء حتى الصلاة " بالرفع على الابتداء ؛ لأن (حتى) ههنا غاية لما قبلها بزيادة كما في قولهم : مات الناس حتى الأنبياء ، والمعنى : حتى الصلاة شكوك فيها ، وفي حال الجر تكون (حتى) عاطفة لا غير ، ولا تصلح جارة ؛ لانتفاء صلاحية (إلى) موضعها (١٨) .

(١٣) الجنى الداني ، ابن أم قاسم المرادي ، ص : ٥٥٢ ، ٥٥٣ .

(١٤) إعراب الحديث النبوي ، العكبري ، ص : ٣٥٢ .

(١٥) أخرجه البخاري في : ٢٥ - كتاب الحج ، ٧ - باب مهل أهل مكة بالحج والعمرة . ومسلم في : ١٦ - كتاب الحج ، ٢ - باب مواقيت الحج والعمرة .

(١٦) الفتح ، ابن حجر : ٣٩٧ / ٤ .

(١٧) الأداة (حتى) في الصحيحين - دراسة نحوية تطبيقية ، الدكتور حسين الحكمي [جامعة الملك خالد - أبها ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، ص : ٤٠٥ ، جزء (١٩) ، عدد (٤٣) - ذو الحجة ١٤٢٨ هـ .

(١٨) المصدر السابق ، ص : ٤٠٧ .

وجواز الاستعمالات الثلاثة : العاطفة ، والجارة ، والابتدائية ، كما في بيت مروان بن سعيد النحوي السالف فقد روي هذا البيت بثلاث لغات في (نعله) : الرفع ، النصب ، والجَرّ .

فالرفع : على أن (حتى) ابتدائية ، و(نعله) مبتدأ ، وجملة (ألقاها) في محل رفع خبر ، وضمير (ألقاها) للنعل ، بخلاف الجرّ والعطف فالضمير إمّا للنعل أو للصحيفة .

والجرّ : على أن (حتى) جارة و(نعله) مجرور بها ، وجملة (ألقاها) توكيدا لـ (ألقى) الأولى .

والنصب : على أن (حتى) عاطفة ، عطفت (نعله) على (الزاد)^(١٩)، ومنه في حديث السائب بن خلاد ، قوله ﷺ : " ما من شيء يصيب المؤمن ، حتى الشوكة [يشاكها] إلا كتب له بها حسنة " جاز فيه الحركات الثلاث . (٢٠)

ومن هذا الطرح يطمئن الباحث إلى أنه حيث جاز العطف والجر فالجر أحسن ؛ لأن الجر أعمّ في الغاية ، وما بعد العاطفة يكون الانتهاء به ، وما بعد الجارة قد يكون الانتهاء به وقد يكون الانتهاء (دونه) عنده ، ويلزم العاطفة أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها ، فيدخل ما بعدها في حكم ما قبلها ، وأمّا الجارة فقد يدخل وقد لا يدخل . (٢١)

ومن ثمّ فرواية الرفع تحتمل العطف والابتداء ، فتفيد دلالة العطف أنّ ما بعدها غاية ، أي : يكون الانتهاء به ، كأنه قال ﷺ : كل شيء بقدر الله تعالى والعجز والكيس ، فيدخل ما بعدها في حكم ما قبلها .

وأما دلالة الابتداء فقد أفادت القطع والاستئناف ، كأنه قال ﷺ : كل شيء بقدر الله تعالى ، والعجز والكيس كذلك بقدره سبحانه ، فقد دخل ما بعدها في حكم ما قبلها .

(١٩) المصدر السابق ، ص : ٤٠٩ ، ويجوز تخريج النصب على الاشتغال لفعل محذوف ، تقديره : (ألقى) ، و(ألقاها) الأخيرة جملة مفسرة لا محل من الإعراب .

(٢٠) السابق ، ص : ٤١٠ ، العكبري ، إعراب الحديث النبوي : ٢٣٩ .

(٢١) ابن أم قاسم المرادي ، الجنى الداني ، ص : ٥٤٩ - ٥٥١ .

ورواية الجرّ تحتمل العطف وتحتمل أن تكون (حتى) حرف جرّ ، فالعطف على لفظة (شيء) وموقعها ، وإنما "جعلت (حتى) لما تتناهى إليه الأشياء من أعلاها وأسفلها"^(٢٢) ، والجر بها يجعلها بمعنى : (إلى) .

وخلاصته : أن قوله ﷺ : (العجز والكيس) داخل في حكم ما قبل (حتى) وهو (قدر الله تعالى) ومشارك له في إعرابه ، بالرفع عطفًا على (كل) ، أو بالجر عطفًا على (شيء) .

ويرجح الباحث توجيه العطف على الابتدائية والجارة التي بمعنى (إلى) ؛ لأن العطف يحقق الغاية بأن ما بعدها جزء لما قبلها^(٢٣) من جهة ، ومن جهة أخرى دخول ما بعدها في حكم ما قبلها . وهذه دلالة تساير المعطى الدعوي والإرشادي المقصود من الحديث الشريف . والله تعالى أعلم .

(٢٢) الأداة (حتى) في الصحيحين ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، الدكتور حسين الحكمي ، ص : ٣٩١ .

(٢٣) مغني اللبيب ، ابن هشام : ٢ / ٢٦٣ .

الخاتمة وأهم النتائج

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين ... وبعد ،،،

فهذه دراسة نحوية دلالية للاختلافات الصيغية والتركيبية في موطأ مالك - رحمه الله تعالى - من خلال كتاب التعليق على الموطأ لأبي الوليد أحمد بن هشام الوقشي - رحمه الله تعالى - ، تلك الدراسة التي امتدت لتشمل ثلاثة فصول ، أولها : في الجانب النظري ، وثانيها وثالثها في مناقشة مسائل "التعليق" وقضاياها الصرفية والنحوية ذات الغايات والأغراض الدلالية .

ولعل ما يرومه البحث يسهم في إيجاد آليات جديدة في مجال البحوث الدلالية؛ ليكون منطلقها الدراسة الجادة في كشف النقاب دلاليًا عن النصِّ القرآني ؛ وتنبئ عن مكنونه في ضوء القراءات القرآنية : المجمع عليها من جميع القُرَّاء ، والشاذة المختلف عليها ، كما يود أن تتسع تلك الدراسات الدلالية لتشمل الروايات المختلفة للحديث النبوي الشريف ؛ إذ هما (أي : القرآن والسُّنة) خير عماد ثقافتنا العربية .

وقد وجد الباحث أن بعض الرسائل التي تحمل عنوان : دراسة نحوية دلالية تتناول القاعدة النحوية في باب من أبواب النحو أو في عدة أبواب نحوية ، ثم تُذكر دلالات أولية للمفردة أو للجملة ، فينتهي دور التحليل الدلالي للعمل عند هذه المرحلة دون الغوص في الدلالات الكثيفة القابعة وراء الصيغة أو التركيب ، وأغلب هذه الدلالات التي وردت في الرسائل الجامعية التي تفقدتها ذكرها أصحاب الشروح من قبل في كتبهم كالرضي والصبان بوصفها دلالات مركزية أساسية ملازمة للصيغة أو التركيب ابتداءً ، وربما لا يتكشف له الغرض الدلالي العميق الذي من أجله قامت عليها مسألة البحث .

ولعل الذي دعاهم إلى ذكر أركان الجملة أو التركيب بالجفاف المعهود جفاف المسائل النحوية المصنّمة كما عند المتأخرين ، أقول الذي حداهم هو خوفهم من الوقوع في الخلط بين النحو والبلاغة (علم المعاني) غافلين الخطوط البينية التي تربط العلمين معًا بوصفهما من علوم

العربية ، وهو ما جعل الدكتور أحمد مطلوب وهو البلاغيّ ، يقول في أحد كتبه : سنظل ندرّس علم المعاني حتى ينتبه إليه النحويون ، فهلاً انتبه النحويون ؟ هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إغفالهم السياق المصاحب ؛ إذ بدونه تصير الدلالات الناتجة - التي لا ترقى إلى مستوى البحث الدلالي الجيد - دلالات منصوصاً عليها سلفاً في كتب المتأخرين معزولة عن السياق كما أشرتُ آنفاً .

● ولعل كبرى النتائج التي توصلتُ إليها في البحث أن لتعليقات الوقشي وتحليلاته دوراً دلالياً من خلال كتابه وعمله ومناقشة قضاياها ؛ فقد وظف اللغة والنحو لخدمة الدلالة ؛ حيث يبدو للناظر في تعليقاته أن الدلالة هي الأصل الذي ارتكز عليه ؛ ويظهر ذلك جلياً في عرض الروايات المختلفة للحديث الواحد ، وأن الاستعمالات النحوية للصيغة أو التركيب تظهر - بل تُجنى منها - الدلالة بوصفها ثمرة الدراسة النحوية ، أو أن الدلالة لا تفارق عمل النحويين .

وهناك فرق في المفهوم بين دلالة الصيغة ودلالة المفردة المعجمية ، فدلالة الصيغة تتوقف على ثلاثة عناصر أساسية ، إحداها : معناها المعجمي أو معناها الذي تواضعت عليه البيئة اللغوية أو معناها الأول الذي يحدده الجذر الأصلي ، وثانيها : معناها الصرفي الذي يستبين من العملية الاشتقاقية التي تتخذ عدة صور كأن تتحول الكلمة لتأخذ صورة الفعل ، أو اسم الفاعل ، أو صيغة المبالغة ، أو اسم المفعول ... إلى غير ذلك من التحولات الصرفية ، أمّا العنصر الثالث : مصاحبة السياق بنوعيه للصيغة الذي يجعلها تترقى دلالياً ، فتبدأ من دلالتها المعجمية كالتوارد وقانون التخيير النحوي ، صاعدة إلى دلالتها الاشتقاقية التحولية (دلالة الصيغة) ، ثمّ لتبلغ أشدها الدلالي بمعاونة هذا السياق ، ومن ثم هذا البحث مع أبي الوليد الوقشي حذو الذي يشاركه في عمله "التعليق الدلالي" ، وبتعبير آخر أخذتُ أسبر غور الدلالة عند الوقشي في المسألة فأذكر ما وصل إليه فيها ، وربما أضفتُ إلى المسألة مناهل البحث دلالة أخرى لم ينبه عليها المؤلف فرأيت من لازم الدرس أن تضاف هذه الدلالة التي لم يذكرها الوقشي أو غفل عنها في كتابه ؛ وذلك حسب ما تكتنزه المسألة من دلالة ، وإلا ارتضيت ما ارتضاه هو .

● ترتبط الدراسات الدلالية بالمعطى اللغوي للنصوص بوصفه محصولاً تراثياً على عدة مستويات للنص الأدبي ، وعلى رأسها القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، وأقوال العرب شعراً ونثراً ، وأن النحو والدلالة مطلب ظلت الدراسات القديمة تسدد النظر إليه ، وتُعمل الفكر فيه ، وبقي ملازماً لها قديماً وحديثاً .

● يتوقف مفهوم الدلالة على شخصية المتكلم والنص والسماع ، بعد أن كانت منغلقة (مقصورة) على النص والسماع ولا غير ، وتأتي هذه العلاقة الثلاثية التي أنتجت الدلالة متجاوزة الفهم إلى فهم الفهم ، أو معنى المعنى ، وهذا كله - بوصفه تعاضداً بين الأقطاب الثلاثة - جواب مفتوح لسائل يسأل : من أين تنبع الدلالة ؟! حيث لم تعد دراسة النصوص محاولة لتفسير النص المعتمد على التوصل إلى قصد المتكلم ، بل محاولة معرفة آليات الفهم ذاتها من خلال الإطار الاجتماعي والثقافي والحضاري الذي يُنتج فيه النص ، فكل منتج ثقافي مشروط بظروف إنتاجه الثقافية واللغوية ، والزمانية والمكانية ، وهو ما يسمّى بالمقوّمات السياقية ، لذا أصبحت الإجابة مفتوحة ، لا تتوقف على قطبٍ واحد من الأقطاب الثلاثة فقط .

● العمل في مضمار التحليل النحوي الدلالي - ربما يدق على غير المتأمل - بأجنحته المتعددة (صوتياً ، ومعجمياً عن طريق التوارد المعجمي أو قانون التخيير ، وصرفياً ، ونحوياً ... إلخ) بوصفه مرحلة يُحكم عليها بأنها ضرورة للدخول في علم النص بعناصره (من سبك ، وحبك ، وإحالة ... إلخ) ، ومما يؤيد هذه النتيجة - تدرجاً في البحوث النصية في طور معاشتها - أنه يلزم المرور بعلم الدلالة للوصول إلى علم النص ، ما دام السياق بنوعيه قاسماً مشتركاً بينهما في تناول الأجناس الأدبية دلاليًا ونصّيًا ، مع وجود ما ينماز به أحدهما عن الآخر ، فيصدق علي التحليل النحوي الدلالي - حينئذ - أنه مرحلة انتقالية تتجاوز نحو الجملة إلى نحو النص .

● ومما أثبتته البحث أن الدلالات الناشئة من الاختلافات التركيبية - في الحديث النبوي وغيره - أعظم كثافة من الدلالة الناشئة في الاختلافات الصيغية ؛ ذلك أن دلالة الصيغة مكتنزة في إطار الصيغة ذاتها وإن صاحبها السياق وأتى بدلالات ثانوية وهامشية تنضاف إليها .

أمّا دلالة التركيب فلها دلالة أساسية مشتركة ، كأن تنظر إلى جملة ثم تُحدثُ فيها تقديمًا أو تأخيرًا ، فتصير بما فعلت جملتين ، فإنك ستجد بينهما دلالة مشتركة ، نحو : حضر مسرورًا زيد ، وحضر زيد مسرورًا ، فحضور زيد وحال مجيئه مسرورًا معنًى موجود مشترك فيهما معًا ،

ولكنَّ التقديم والتأخير أنتج - ولا ريب - دلالة زائدة عن الدلالة المشتركة الأساسية الموجودة في أصل التركيب ؛ ومردُّ ذلك إلى التعليق النحوي ، وأن تنتظم الكلمات في التركيب مما يجعل الكثافة الدلالية الناشئة في الجانب التركيبي أكثر من الجانب الصيغي ؛ لخلو الصيغة من تعلقها بما يجاورها من كلمات ، فإذا تعلقَت بما جاورها تحولت أصل المسألة من تحليل صرفي (صيغي) إلى تحليل نحوي (تركيبي) . فالمعاني الأصلية لا تهمل بل تستحضر لبيان المعاني الجديدة للمفردات والتراكيب .

● من اللافت للنظر أن اختلاف روايات الحديث صيغة وتركيباً قد يرجع إلى اختلاف لهجات الرواة أو يرجع إلى نسبتهم لقبائلهم ؛ فقد تعرض البحث إلى إشكالية معرفة أوطان الرواة وبلدانهم ، وهو لا يستطيع أن يوفِّي هذا المطلب في تتبع رواية الحديث من طرقه لمعرفة لهجاتهم ولغاتهم وقبائلهم ؛ من أجل أن تستبين له مفردات الحديث النبوي ، وكذلك اختلاف الصيغ أو التراكيب التي وجدت لدى هؤلاء الرواة ، أقول إن ذلك يستنفد جهداً وزمناً طويلاً ؛ لما فيه من صعوبات بالغة .

فالرواة ليسوا كلهم من العرب الخُلص ، فكثير منهم مَوَالٍ . وقد ذكر الكِرْماني - في كتابه الكواكب الدراري حين عرض ما جاء في التقريب للنووي - في النوع الخامس والستون - أن معرفة أوطان الرواة وبلدانهم هو مما يفتقر إليه حفاظ الحديث في تصرفاتهم ومصنفاتهم ، ومن مظانَّ الطبقات لابن سعد ، وقد كانت العرب إنما تنسب إلى قبائلها ، فلما جاء الإسلام وغلب عليهم سكنى القرى انتسبوا إلى القرى كالعجم^(١) .

وأمر آخر: أن بعض العلماء أجازوا رواية الحديث بالمعنى ، فلربما رواه أحدهم بلهجة قبيلته التي ينتسب إليها أو من الموالى الذين يتبنون - ولا ريب - لهجة القبائل التي تربطهم بها موالاتهم ، وثمة أمر ثالث: يتعلق بزمان الاحتجاج الذي يُعدّ حائلاً للوقوف - يقيناً - على هذه القضايا التي يُرجى لها أن تكون كاشفة لتحقيق ما يصبو إليه بحث كهذا . ومن ثم يظل المجال فسيحاً أمام الباحثين للتنقيب عن لهجات رواية الحديث ودراستها دراسة دلالية .

● ومن التوصيات التي آمل أن تتحقق - إن شاء الله تعالى - لتذليل عقبات البحث أن يُنشئ قسم النحو خططا بحثية شاملة تفسح المجال أمام رغبة الباحثين في اختيار موضوعات يحددها القسم؛

(١) الكِرْماني ، شرح صحيح البخاري : ١ / ٨٤ . في الموطن الذي ذكر فيه التقريب للنووي (القسم الخاص بفن الحديث) .

فتوصف هذه الأبحاث بالشمولية والموسوعية ؛ وتملاً ركنًا في المكتبة يكون عماد الباحثين ومقصد القراء ، وتتسم بأنها أبحاث مكتملة غير متناثرة ، وذلك بمعاونة الكليات المتخصصة في الفن نفسه من الجامعات الأخرى ، عندها يأمن طلابنا آفة تكرار الموضوعات التي لا جدوى منها ، وفي جامعاتنا المصرية من خطأ هذه الخطوة المباركة .

● هناك دلالة ثابتة للبنية أو المفردة ، كما في قولهم النفس والهمل ، فإنهما يدلان ابتداءً على التفرق والانتشار ، ثم تدل الأولى على أن ذلك يحدث ليلاً ، وتدل الثانية أنه يحدث نهاراً؛ مما عدّه الباحث من قبيل الدلالة الثابتة للكلمة وهي ليست دلالة واحدة بل هما دالتان : إحداهما بأصل الوضع وهو التفرق والانتشار ، والثانية بمصاحبة السياق الذي ظلّ ملازماً للمفردة أينما حلّت وأينما ارتحلت ، حتى أصبح يُختار لها سياقاً يتلاءم معها ، وهو غير معهود عن السياق الذي يجبر - حتمًا - الصيغة أو البنية أن تتكيف معه .

وتجد نحوه أو قريباً منه بعض الأمثال العربية التي يُختار لها سياقاً يتلاءم معها ، نحو : " في الصَّيْفِ ضَيَّعَتِ اللَّيْنُ " ^(٢) . ولعل بحوثاً تتناول هذه الفكرة بعدد (موضوع : السياق الملازم للصيغة أو البنية طوال رحلتها) . والذي لفت انتباه الباحث أن الدلالة المعجمية الناتجة بأصل الوضع ذات درجة دلالية أولى ، لكن هناك مفردات وصيغ تحمل دلالة من الدرجة الثانية : دلالة الوضع ، ودلالة السياق الملازم في كل استعمالاتها . كما ذكرت آنفاً . والله تعالى أعلم .

● يؤيد الباحث - في قضية الاستشهاد - جواز الاستدلال بالحديث الشريف في النحو العربي مرفوعاً أو موقوفاً أو مرسلًا فضلاً عن الصحيح ، فالفقهاء يأخذون به ؛ حيث كان الإمام أحمد بن

(٢) ٢٧٢٥ - " في الصَّيْفِ ضَيَّعَتِ اللَّيْنُ " ، ويروى " الصَّيْفُ ضَيَّعَتِ اللَّيْنُ " والتاء من " ضيعت " مكسور في كل حال إذا خوطب به المذكر والمؤنث والاثنتان والجمع ؛ لأن المثل في الأصل خوطبت به امرأة ، وهي دَخْتُوس بنت لقيط بن زرارة كانت تحت عمرو بن عداس ، وكان شيخاً كبيراً ففَرَكْتُهُ (فركته : كرهته) فطلقها ، ثم تزوجها فتى جميل الوجه ، أَجْدَبَتْ فبعثت إلى عمرو تطلب منه خُلُوبَةً ، فَقَالَ عمرو " في الصيف ضيعت اللبن " فلما رجع الرسولُ وَقَالَ لها ما قَالَ عمرو ضربت يَدَهَا على منكب زوجها ، وَقَالَتْ " هذا وَمَذْفُةٌ خَيْرٌ " تعني أن هذا الزوج مع عدم اللبن خَيْرٌ من عمرو ، فذهبت كلماتها مثلاً ويضرب لمن قَنَعَ باليسير إذا لم يجد الخطير . وإنما خص الصيف لأن سؤالها الطلاق كان في الصيف ، أو أن الرجل إذا لم يطرق ماشيته في الصيف كان مضيقاً لألبانها عند الحاجة . [انظر : مجمع الأمثال ، للميداني (٥١٨هـ) : ٢ / ٦٨ ، رقم : (٢٧٢٥) .

حنبل - رحمه الله تعالى - يرى الأخذ بالحديث المرسل والضعيف - والضعيف عنده ليس الباطل ولا المنكر - إذا لم يكن في الباب ما يدفعه ، ولم يكن هناك قول صحابي ، ولا إجماع على خلافه فالعمل به عنده أولى من القياس . فمن باب أولى يعمل به في النحو واللغة ؛ فقد يحكي الصحابي قولاً لا يضيفه إلى النبي ﷺ ولا يسميه ، بل يوقفه على نفسه ، فيخرجه أهل الحديث في المسند المتصل بالنبي ﷺ ؛ لامتناع ذلك من أن يكون الصحابي يقول رأياً دون التوقيف من النبي ﷺ .^(٣)

(٣) كتاب بيان المسند والمرسل والمنقطع ، تأليف الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (٤٤٠ هـ) ، ص : ٢٧ ، تحقيق علي بن أحمد الكندي المرر ، الطبعة الأولى : ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ، دار الإمام أحمد ، جسر السويس - القاهرة .

الفهارس الفنية

أولاً : فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة

الآية	رقمها	الصفحة
﴿قَالُوا أَنْزِلْهُمْ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾	١٣	١٧٧
﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنْجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ﴾	٥٠	١٠٠
﴿وَإِذْ خُلُوا إِلَى الْبَابِ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ﴾	٥٨	٤١
﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي...﴾	١٢٣ ، ٤٨	٢٢٦
﴿أَنْ طَهَّرَا بَيْنِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾	١٢٥	١٢٦
﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾	١٢٨	١٧٤
﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾	١٣٢	١٩٤
﴿وَأَدَاءَ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾	١٧٨	٢٠٩
﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾	٢٢٨	١٣٤
﴿وَيُعُولُنَّهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾	٢٢٨	١١١
﴿وَلَا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ﴾	٢٣٥	٢١٣
﴿وَلَكِنْ لِّيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي﴾	٢٦٠	١٨٤
﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾	٢٧٨	١٨٤
﴿وَلِيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلِيَتَّقِيَ اللَّهَ رَبَّهُ﴾	٢٨٢	١٥٦
﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾	٢٨٦	١٩٨

سورة آل عمران

﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾	١٨	١٧٦
﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٢٨	١٨٩
﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾	٥٢	٤١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ فَيَاذَنِ اللَّهُ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	١٦٦	٢٥٩
﴿لَتَلْبُلُونَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾	١٨٦	٢٠١ ، ١٩٥
﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾	١١٥	٢٠٨ ، ٢١٣

سورة النساء

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾	٢	٤٠
﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾	١٠١	٩٥
﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ﴾	١٧٦	٤٦

سورة المائدة

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾	٦	٤٠
﴿وَلَقَدْ جَاءَ تَهُمْ رَسُولُنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾	٣٢	١١٣
﴿وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾	٦٠	١٢٥
﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾	٩٥	١٨٠
﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾	١١٩	٢٣٠

سورة الأنعام

﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾	١٢	٢٥٦ ، ٢٥٧
﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾	٦٦	١٠٨ ، ١٤٤
﴿قَالَ أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ﴾	٨٠	١٠٩ ، ١١٢
﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	١٠٩	١١٣

سورة الأعراف

﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾	١٢	٢٧٣
﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾	٤٠	١٢٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾	٥٤	١٧٣
﴿وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَغْفِرَ لَكُمْ﴾	١٦١	٤٠
﴿وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾	١٦٩	٢٣٦
سورة التوبة		
﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾	٣٦	١٠٨
﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾	٤٠	١٨٨
﴿فَرَحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ﴾	٨١	١٩
سورة يونس		
﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾	٤٢	١٤٥
﴿أَفَأَنْتَ تُهْدِي الْعُمَى وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ﴾	٤٣	١٤٥
سورة هود		
﴿قَالُوا يَا صَالِحُ قَدْ كُنْتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَذَا﴾	٦٢	١١٠
﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾	١١٨	١٨
﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ﴾	١١٩	١٨
سورة يوسف		
﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾	٣٠	١٠٨ ، ٧٩
﴿وَلَقَدْ رَاودَتْهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ﴾	٣٢	٢٠١
﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾	٣٥	٢٧٥
﴿أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا﴾	٤١	٢٦٠
﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾	٩٠	١٩٠
﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾	١٠٩	٢٣٦ ، ٤٧

سورة إبراهيم

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٌ﴾	٩	١١٠
﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا وَلَنَصْبِرَنَّ﴾	١٢	٢٠١
﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾	١٩	١٧٧
﴿إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا﴾	٢١	١٢٥

سورة الحجر

﴿قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فِيمَ تَبَشِّرُونَ﴾	٥٤	١١١ ، ١١٢
﴿قَالَ إِنَّ هَؤُلَاءِ ضَيْفِي فَلَا تَفْضَحُون﴾	٦٨	١٣١

سورة الإسراء

﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾	٧	٥٧ ، ٧٤
---	---	---------

سورة الكهف

﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا﴾	٤٣	١٠٨
---	----	-----

سورة طه

﴿قَالَ يَا هَارُونَ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا﴾	٩٢	٢٧٣
﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾	٩٣	٢٧٣
﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾	١١٥	١٨٧
﴿وَمِنْ آثَاءِ اللَّيْلِ فَسَبَّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى﴾	١٣٠	١٨٩

سورة الأنبياء

﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ﴾	٧٨	٣٩
﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾	٣	١٠٥

سورة الحج

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴾	٢٦	١٢٩
﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾	٢٩	١٩١
﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ ﴾	٦٥	١٧٧

سورة الشعراء

﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾	١٠٥	١٠٨ ، ١٤٥
﴿ وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴾	١٣٠	٧٤ ، ٥٧
﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾	١٦٠	١٤٤

سورة العنكبوت

﴿ وَلِيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَلِيَعْلَمَنَّ الْمُنَافِقِينَ ﴾	١١	٢٠٥ ، ١٩٧
﴿ وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ ﴾	١٢	١٩٠

سورة الروم

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ ﴾	٢٢	٦٢ ، ١٨
--	----	---------

سورة سبأ

﴿ وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ ﴾	٣٧	١٣٤
--------------------------------------	----	-----

سورة الصافات

﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عَيْنٌ ﴾	٤٨	٢٤٢
--	----	-----

سورة " ص "

﴿ قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيدِي ﴾	٧٥	٢٧٣
--	----	-----

سورة الزمر

الآية	رقمها	الصفحة
﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾	٦٤	١٩٤ ، ١٩٥

سورة غافر

﴿قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ فَاعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا﴾	١١	٩٤
﴿إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا﴾	٤٧	١٢٥

سورة فصلت

﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾	٣٣	١٩١
--	----	-----

سورة الشورى

﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾	٣٠	٢٦٣
--	----	-----

سورة الدخان

﴿أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾	١٨	٢١٢
--	----	-----

سورة الأحقاف

﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾	٢	٩٤
--	---	----

سورة محمد

﴿وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتْرُكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾	٣٥	٤٣ ، ٢١٨
--	----	----------

سورة الفتح

﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾	١٥	٢٣٤
﴿تَرَاهُمْ زُكَّاءَ سُجَّدًا﴾	٢٩	١٢٩

سورة الحجرات

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ﴾	١٣	٦٢
﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا ﴾	١٤	١٠٨ ، ٧٩

سورة " ق "

﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴾	٩	٢٣٤ ، ٤٧
--	---	----------

سورة القمر

﴿ فَقَالُوا أَبَشَرًا مِمَّنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ إِنَّا إِذَا لَفِيَ ضَلَالٍ وَسُعُرٍ ﴾	٢٤	٢٢٥
﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾	٤٩	٢٢٦

سورة الرحمن

﴿ الرَّحْمَنُ (١) عَلَّمَ الْقُرْآنَ (٢) خَلَقَ الْإِنْسَانَ (٣) عَلَّمَهُ الْبَيَانَ (٤) ﴾	١ - ٤	٦٣
---	-------	----

سورة الواقعة

﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾	٩٥	٢٣٥
---	----	-----

سورة الحشر

﴿ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي ﴾	٢	٨٦
---	---	----

سورة الصف

﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾	١٤	٤٠
-----------------------------------	----	----

سورة الملك

﴿ إِنَّ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾	٣٠	١٢٧
--------------------------------------	----	-----

سورة نوح

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾	١٧	٩٤
﴿ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾	١٨	٩٤

سورة الجن

﴿وَأَنَا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا﴾	٨	١٢٥
﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَصَدًا﴾	٩	١٢٥
﴿فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾	٢٧	١٢٥

سورة المذثر

﴿وَتِبَابَكَ فَطَهَّرْ﴾	٤	١٨٨
﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾	٥	١٨٨

سورة عبس

﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّى﴾	٧	٢٦٩
-----------------------------------	---	-----

سورة التكويد

﴿فَلَا أَقْسِمُ بِالْخُنُسِ﴾	١٥	١٢٨
﴿الْجَوَارِ الْكُنُسِ﴾	١٦	١٢٨

سورة البروج

﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا﴾	١٠	٢٦٧
﴿لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْكَبِيرُ﴾	١١	٢٦٧

سورة الفجر

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾	١٥	١١٢

سورة الشرح

﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾	١	١٩٣
---------------------------------	---	-----

سورة العلق

﴿نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾	١٦	٢٤٠
---------------------------------	----	-----

سورة القدر

﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾	٥	٢٧٦
--	---	-----

سورة البينة

﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾	٥	٢٣٨
------------------------------	---	-----

سورة الإخلاص

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	١	٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦١
----------------------------	---	-----------------

ثانياً : فهرس الأحاديث الشريفة

الصفحة	الحديث
٢٠٩	أدوا حقها ...
٩٣	أَصْدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟ ...
٩٣ ، ٧٦	أَقْصَرْتُ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ ...
١١٦	أكره أن أجمع على ما هني مهنتين ...
٢٢٠	أَكُلْ وَلَدِكَ نَحْلَتُهُ مِثْلَ هَذَا؟". فَقَالَ : لَا. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ : فَارْتَجِعْهُ ...
٢٣١	ينزل ربنا ، تبارك وتعالى ، كل ليلة إلى السماء الدنيا ...
٢٠١	إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّي الصُّبْحَ فَيَنْصَرِفَ النَّسَاءُ مُتَلَفِّعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ
٨٩	إنك ستجد قوما ... ، وإني موصيك بعشر ...
٤٢	إن الحمد والنعمة لك ...
٢٠٨	إن الله جعل الحق على لسان عمر ...
٧٢	إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى ...
٢١١	إِنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسُهَا " ...
٢٢٥	إِنَّ هَذَيْنِ يَوْمَانِ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَنْ صِيَامِهِمَا ...
١٧٢	ثم قال : بهذا أُمِرْتُ ...
٢١٥ ، ٤٢	الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله ...
٢٦٣	الذي رأيته يُشَقُّ شِدْقُهُ فَكَذَابٌ
٤٢	رَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ
١٩٧	السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ ...
١٨	سَوَّوْا صَفُوفَكُمْ وَلَا تَخْتَلَفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ ...
١٤٢	ثُمَّ قَامَ إِلَى شَيْءٍ [مُعَلَّقَةٍ] فَتَوَضَّأَ [مِنْهَا] فَأَحْسَنَ وُضْوءَهُ ...
٩٩	فَلَمَّا قَدِمَا بَاعَا فَأَرْبَحَا ... قال عمر : قَدْ جَعَلْتُهُ قِرَاضًا ...
٩٢	فما ترون ذلك يُبْقِي من درنه ؟ ...

الصفحة	الحديث
١٤٩	قام النبي فتوضأ من شَنْ مُعَلَّقٍ وضوءاً خفيفاً ...
٧٣	القرآن ذلول ذو وجوه فاحملوه على أحسن وجوهه ...
١٨٦	قوموا فَلأُصَلِّيَ لَكُمْ....
٢٧٤	كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ أَوْ الْكَيْسِ وَالْعَجْزِ ...
٦٩	اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل .
٢١٨	الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله .
٢٥٦	لا تلبسوا القُمُصَ ، ولا العمام ، ولا السراويلات ، ولا البرانس ...
٤١	لا هاء الله . إِذَا لَا يَعْمِدُ ...
١٩٥	لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها لتستفرغ صحتها ...
٩٠	لَيَنْتَهِيَنَّ رَجُلٌ مِمَّنْ حَوْلَ الْمَسْجِدِ لَا يَشْهَدُونَ الْعِشَاءَ ، أَوْ لَأُحَرِّقَنَّ ...
١١٦	مَا عَلَى أَحَدِكُمْ لَوْ اتَّخَذَ ثَوْبَيْنِ لِجُمُعَتِهِ سِوَى ثَوْبَيْ مَهْنَتِهِ .
٢٦٧	مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا . مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَانَتْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَهِيَ كَانَتْ .
٢٧٧	ما من شيء يصيب المؤمن ، حتى الشوكة إلا كتب له بها حسنة .
٢٦١	مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَدَّخِرَهُ عَنْكُمْ ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يُعَفِّهِ اللَّهُ ...
٢٣٩	من أحيا أرضاً ميتة فهي له . وليس لعرق ظالم حق .
٢٠٩	مَنْ أَفَاضَ فَقَدْ قَضَى حَاجَهُ ...
٤٧	من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مساجدنا يؤذينا بريح التَّوَم .
٢٥٠	المهجر إلى الصلاة كالذي يهدي بدنة ، ثم بقرة ...
٢٨٦، ١٧٣، ١٦٨	الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر ...
٢٧٦	والذي نفسي بيده لتختصم كل شيء يوم القيامة حتى الشاتين ...
٨٦	وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَ بِحَطَبٍ ... فَأُحَرِّقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ
٩٢	وَمَا يُدْرِيكُمْ مَا بَلَغَتْ بِهِ صَلَاتُهُ ...
١٠٥	يتعاقبون فيكم ملائكة ...

ثالثاً : فهرس الأمثال وأقوال العرب

الصفحة	أقوال الإمام مالك
٢٥٢	أَذْرَكُوهُ بِلَدٍ غَائِبٍ ...
١٦٨	إِنْ كَانَ قَلِيلاً فَقَلِيلاً وَإِنْ كَانَ كَثِيراً فَبِقَدْرِهِ ...
١٢٠	شُرَكَاءُ غُيْبٍ ...
٢٣٩	العرق الظالم كل ما احتفر أو أخذ أو غرس بغير حق .
١٣١	عُمَالِ الرَّقِيقِ ...
٢٤٨	مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مُعَجَّلاً أَوْ مُؤَخَّراً
١٣٤	وقوت الصلاة .

الصفحة	المثل أو القول
١٠٦	أَكْلُونِي الْبِرَاغِيثَ
١٦٩	إِنْ خَنَجَرَا فَخَنَجَرَا . وَإِنْ خَيْرَا فَخَيْرَا ، وَإِنْ شَرَا فَشَرَا
٢٧	جالب التمر إلى هجر
٢٤٦	رجع عودَه على بدئه
٢١٩ ، ٤٣	سَفَهَ نَفْسَهُ وَغَبِنَ رَأْيَهُ
١٠٤	ضربوني قومك ، وضرباني أخواك
١٠٦ ، ١٠٤	قاموا إخوانك ، وقمن النساء
٢٤٦	كلمته فاه إلى في
٦٩	لكل مقام مقال
٢٤١	ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا
٢٨٥	" فِي الصَّيْفِ صَيَّغَتِ اللَّبَنَ " ، ويروى : "الصَّيْفَ صَيَّغَتِ اللَّبَنَ" .

رابعاً : فهرس الأشعار والأراجيز

أولاً : فهرس الأشعار

قافية

الباء

صدر البيت	عجزه	البحر	قائله	الصفحة
إذا وترت امرءاً فاحذر عداوته	... عنياً	البسيط	صالح بن عبد القدوس	٢١٥

الهاء

لا أبالي بجمعهم	... مؤنث	الخفيف	الزمخشري	٨١
-----------------	----------	--------	----------	----

الدال

برح بي أن علوم الورى	... مزيد	السريع	الوقشي	٣٦
حقيقة يُعجزُ تحصيلها	... يُفيد	السريع	الوقشي	٣٦
رحيب قطاب الجيب منها رفيقة	... المتجرد	الطويل	طرفة بن العبد	٢٢٦
ألم يأتيك والأنباء تنمي	... زياد	الوافر	قيس بن زهير	١٨٧
ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى	... مخلصي	الطويل	طرفة بن العبد	١٩٢
لا أعرفنك بعد الموت تندبني	... زادي	البسيط	عبيد بن الأبرص	١٩٥

الراء

أكل امرئ تحسبين امرأ	... نارا	المتقارب	أبو دواد الإيادي	٧٦
لا أعرفن ربربا خورا مدامعها	... دوار	البسيط	النابعة الذبياني	١٩٧

صدر البيت	عجزه	البحر	قائله	الصفحة
ترتُع ما رَتَعَتْ حتى إذا ادَّكَرت	... وإدبارُ	البسيط	الخنساء	١٢٥
فقد بهزَتْ فلا تخفَى على أحد	... القمرا	البسيط	ذو الرُّمة	٢٥٤
تمنَّى حُصَيْنٌ أَنْ يَسُودَ جِذَاعَه	... وأُقْهرا	الطويل	المخبل	١٠٠
ما زلتُ أَفْتَحُ أبوابا وأُغْلِقُهَا	... بن عَمَّارٍ	البسيط	الفرزدق	٩٠
وإنَّ كلابًا هذه عَشْرُ أبطنٍ	... العَشْرِ	الطويل	النوح الكلابي	١٤٢

العين

وتسقى إذا ما شتَّ غير مُصَرَّدٍ	... كانعُ	الطويل	النابغة الذبياني	٢٤٥
وكان من العلوم بحيث يقضى	... بالجميع	الوافر	—	٣٦

الفاء

ما إن رأْتُ عينيَ أمواجه	... الفَرْقُ	السريع	الوَقَّشي	٣٦
أبوك أبي وأنت أخي ولكن	... والظروفُ	الوافر	—	٤١
وأُمُّك حين تُنْسَبُ أُمُّ صدق	... سخيْفُ	الوافر	—	٤١

القاف

يُرى ناصحًا فيما بدا فإذا خلا	... حاذِقُ	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	١٤٣
-------------------------------	------------	--------	-----------------	-----

اللام

فما زالتِ القتلى تَمْجُ دماءها	... أَشْكَلُ	الطويل	جرير بن عطية	٢٧٣
إذ هي أخوى من الرِّبيِّ حاجِبُهُ	... مَكْحُولُ	البسيط	طفيل الغنوي	١٤٢
وإنْ مُنِيتَ بنا عن غبِّ معركةٍ	... نَنْتَفِلُ	البسيط	الأعشى	١٥٥
متى يَشْتَجِر قوم تَقُل سَرَوَاتِهِم	... عَدْلُ	الطويل	زهير	١٢٩
فقلت له لَمَّا تَمْطَى بصلبه	... بكلكلٍ	الطويل	امرؤ القيس	٤١
إنَّ سلمى هي المنى لو تواني	... تخالي	الخفيف	الفضل بن العباس	١٥٨

الميم

صدر البيت	عَجَزَه	البحر	قائله	الصفحة
لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى	... دَمَا	الطويل	حسان بن ثابت	١٣٣
تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ	... وَحَمِيم	الطويل	ابن قيس الرقيات	١٠٤
إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ	... الْجُرَاضِمُ	الطويل	الوليد بن عقبة	١٩٧
لَقَدْ عَلِمْتَ أُمَّ الْأَدِيرِ أَنِّي	... لَحْمِي	الطويل	أبو خراش	٩٠

النون

كُلُّ لَهُ نِيَّةٍ فِي بُغْضِ صَاحِبِهِ	... وَتَقْلُونَا	البسيط	الفضل بن عتبة	١١١
كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشَ	... بِشَنِّ	الوافر	النابعة الذبياني	١٤٠ ، ١٥١
أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعِ الشَّيَا	... تَعْرِفُونِي	الوافر	سُحَيْمِ بْنِ وَثِيلِ الرِّيَّاحِي	١٥٠ ، ٢٣٩
وَلَوْ أَقْوَتَ عَلَيْكَ دِيَارُ عَبَسَ	... الْيَقِينِ	الوافر	بلا نسبة	٢٣٢
تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَ	... فَلَيْتَنِي	الوافر	عمرو بن معد يكرب	١١٠

الهاء

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ؛ كَيْ يَخْفَفَ رَحْلَهُ	... أَلْقَاهَا	الكامل	مروان بن سعيد	٢٧٢
فَلَا مُزْنَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا	... إِبْقَالُهَا	المتقارب	عامر بن جوين	١٤١
وَلَكِنْ دِيَاْفِيَّ أَبَوْهُ وَأُمُّهُ	... أَقَارِبُهُ	الطويل	للفرزديق	١٠٢ ، ١٠٣
وَلَا تَهِينِ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ	... رَفَعَهُ	المنسرح	الأضبط بن قريع السعدي	١٨٩
فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدٍ	... أَفْعَلَهُ	الطويل	عامر بن جوين	١٩١ ، ١٩٣

الباء

وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَانْكَحَ فَتَاتَهُمْ	... كَمَا هِيَ	الطويل	_____	١٨٥
---	----------------	--------	-------	-----

ثانياً : فهرس الأرجاز

الصفحة	قائمه	الشطر
٩٩	رؤبة بن العجاج	وأهيج الخُلصاء من ذات البرق
٢٣٩	حكيم بن معية الربيعي	لو قلت ما في قومها لم تيشم
٢٠٨	الفرزدق	كيف تراني قالبا مجني
١٢٣	—	أخشى رجلاً أو زكياً عادياً

خامساً : فهرس المراجع

(أ) المراجع المطبوعة

- ١- القرآن الكريم
- ٢- الإبداع الموازي (التحليل النصي للشعر) ، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب : ٢٠٠١م - القاهرة .
- ٣- الإبدال ، أبو الطيب اللغوي عبد الواحد ، تحقيق عز الدين التنوخي ، مطبوعات المجمع اللغوي بدمشق : ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م .
- ٤- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ، ابن القطاع الصقلي ، تحقيق ودراسة : أ . د . أحمد عبد الدايم ، دار الكتب المصرية : ١٩٩٩م - القاهرة .
- ٥- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات العشر المسمّى منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات ، أحمد البنا ، حققه د شعبان إسماعيل ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ط ١ : ١٩٨٧م - القاهرة .
- ٦- أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث ، توفيق الزبيدي ، الدار العربية : ١٩٨٤م - تونس .
- ٧- الإحاطة في أخبار غرناطة ، لذي الوزارتين لسان الدين بن الخطيب ، تحقيق : محمد عبد الله عنان ، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الثانية : ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- ٨- أدب الكاتب لابن قتيبة ، موهوب الجواليقي ، تحقيق ودراسة الدكتور طيبة حمد بودي ، كلية الآداب- الكويت ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
- ٩- أساس البلاغة (طبعة الذخائر) ، تقديم د. محمود فهمي حجازي ، الهيئة العامة لقصور الثقافة
- ١٠- الأسئلة والأجوبة الفقهية المقرونة بالأدلة الشرعية ، عبد العزيز محمد السلطان (المدرس في معهد إمام الدعوة بالرياض ، الطبعة الرابعة عشرة ١٤٢٥هـ ، ط . دار طيبة ، الرياض - السعودي
- ١١- الأساليب الإنشائية في النحو العربي ، تأليف الأستاذ عبد السلام هارون ، ط ٥ : ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م ، مكتبة الخانجي - القاهرة .
- ١٢- أسباب حدوث الحروف الشيخ الرئيس ، أبو عليّ الحسين بن عبد الله بن سينا ، تحقيق : محمد حسان الطيّان ، ويحيى مير علم ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ١٣- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه "الموطأ" من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار ، تصنيف الإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي ، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعي ، ط ١ : ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م . دار الوعي حلب- القاهرة
- ١٤- أسرار النحو ، ابن سليمان المعروف بابن كمال باشا ، تحقيق د . أحمد حسن حامد ، جامعة نابلس ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م ، دار الفكر للطباعة .

- ١٥- الأشباه والنظائر في النحو ، السيوطي ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، ط ١ : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م ، مؤسسة الرسالة .
- ١٦- الإشتقاق ، لأبي بكر محمد بن الحسن ابن دُرَيْد ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
- ١٧- أصول التفكير النحوي ، الدكتور علي أبو المكارم ، ط ١ : ٢٠٠٧ م ، دار غريب - القاهرة .
- ١٨- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي النحوي ، الدكتور عبد رب الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة - الكويت .
- ١٩- إعراب الحديث النبوي ، أملاه : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق : عبد الإله نيهان ، الطبعة الثانية ، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٢٠- إعراب القرآن وبيانه ، محيي الدين الدرويش ، الطبعة السابعة : ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ، دار ابن كثير ، ودار اليمامة ، دار الإرشاد للشؤون الجامعية . دمشق - بيروت .
- ٢١- الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة دراسة تفسيرية [سلسلة نحو العربية (٤)] ، الدكتور محمود شرف الدين ، الطبعة الأولى : ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، دار مرجان للطباعة - القاهرة .
- ٢٢- الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت لبنان ، الطبعة الخامسة عشرة : ٢٠٠٢ م .
- ٢٣- إعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن القيم ، تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، الطبعة الأولى : ١٤٢٣ هـ ، دار ابن الجوزي ، جدة - الرياض .
- ٢٤- الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، طبعة دار الكتب المصرية .
- ٢٥- الاقتضاب في غريب الموطأ وإعراجه على الأبواب محمد بن عبد الحق بن سليمان الألفرنّي التلمساني ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان آل عثيمين ، مكتبة العبيكان ، ط ١ : ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م - الرياض
- ٢٦- إكمال المعلم بفوائد مسلم (شرح صحيح مسلم) للقاضي عياض ، تحقيق الدكتور يحيى إسماعيل ، الطبعة الأولى : ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، دار الوفاء للطباعة ، المنصورة - مصر .
- ٢٧- الألفية (المتن) ، ضبط وتعليق الدكتور عبد اللطيف الخطيب ، الطبعة الأولى : ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م ، دار العروبة للنشر والتوزيع - الكويت .
- ٢٨- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ، القاضي عياض ، تحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر ، دار التراث - القاهرة . والمكتبة العتيقة بتونس ، الطبعة الأولى : ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م
- ٢٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، أبو البركات بن الأنباري ، تحقيق ودراسة الدكتور جودة مبروك ، الطبعة الأولى : ٢٠٠٢ م ، مكتبة الخانجي - القاهرة .
- ٣٠- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ١ : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، دار الفكر العربي - القاهرة .

- ٣١- أوجز المسالك إلى موطأ مالك ، تأليف الإمام المحدث محمد زكريا الكاندهلوي المدني ، تحقيق د تقي الدين الندوي ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ، دار القلم - دمشق .
- ٣٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري المصري ، ومعه كتاب عدة السالك تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا - لبنان ، بدون تاريخ
- ٣٣- الإيضاح ، لأبي عليّ الفارسي ، تحقيق الدكتور كاظم مرجان ، الطبعة الثانية : ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ، عالم الكتب - بيروت .
- ٣٤- الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب (٥٧٠ هـ - ٦٤٦ هـ) : ٢ / ١٦٥ ، ١٦٦ ، تحقيق الدكتور موسى بني العلي ، ط إحياء التراث ، بغداد . بدون تاريخ .
- ٣٥- الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، ط ٣ : ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، دار النفائس - بيروت .
- ٣٦- البحث الدلالي عند الأصوليين ، د محمد يوسف حبص ، مكتبة عالم الكتب ط ١ : ١٤١١ هـ .
- ٣٧- البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد عوض ، ط ١ : ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٣٨- بدائع الفوائد ، لابن القيم الجوزية ، تحقيق عليّ بن محمد العمران مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة ، ودار عالم الفوائد ، بدون تاريخ .
- ٣٩- البديع في نقد الشعر ، أسامة بن منقذ ، تحقيق د. أحمد أحمد بدوي ، والدكتور حامد عبد المجيد ، ومراجعة الأستاذ إبراهيم مصطفى ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، الإقليم الجنوبي
- ٤٠- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ١ : ١٣٧٦ هـ - الناشر : دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه .
- ٤١- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي ، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، بيروت . بدون تاريخ .
- ٤٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي ، تحقيق : الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية : ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ٤٣- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ، عبد الرحمن حسن حنيفة الميداني ، ط ١ : ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ، دار القلم ، دمشق .
- ٤٤- بلاغة الكلمة في التعبير القرآني ، الدكتور فاضل السامرائي ، ط ٢ - القاهرة : ٢٠٠٦ م .
- ٤٥- البلغة لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق د رمضان عبد التواب ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٠ م .
- ٤٦- البيان في روائع القرآن ، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني ، الأستاذ الدكتور تمام حسان ، ط ١٤١٣ هـ : عالم الكتب - القاهرة .
- ٤٧- البيان في غريب إعراب غريب القرآن ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري ، تحقيق طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب : ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- ٤٨- بيان المسند والمرسل والمنقطع ، تأليف الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ، تحقيق علي بن أحمد الكندي المر ، ط ١ : ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ، دار الإمام أحمد - القاهرة .
- ٤٩- تاج العروس من جواهر القاموس ، السيد محمد مرتضى الزبيدي الحسيني ، مطبعة حكومة الكويت ، سنة : ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ٥٠- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق : الدكتور بشار عواد ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- ٥١- تاريخ مدينة السلام (بغداد) وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها وواديها ، تأليف : الإمام الحافظ (حافظ المشرق) أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف ، ط ١ : ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م ، دار الغرب الإسلامي - بيروت
- ٥٢- تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة ، شرحه ونشره السيد أحمد صقر ، بدون اسم لدار النشر ، بدون تاريخ
- ٥٣- التأويل النحوي عند الفخر الرازي في مفاتيح الغيب ، أكرم نعيم عطوان ، ماجستير (مخطوط) ١٤٢٩ هـ جامعة الكوفة .
- ٥٤- التبيان في إعراب القرآن ، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- ٥٥- تحرير القواعد المنطقية ، قطب الدين محمود بن محمد الرازي ، دار إحياء الكتب العربية ، طبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة .
- ٥٦- تحقيقات نحوية ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، ط ١ : ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م ، دار الفكر ، الأردن
- ٥٧- التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة ، د محمود عكاشة ، دار النشر للجامعات ٢٠٠٥ م . القاهرة .
- ٥٨- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، حققه د حسن هنداي ، دار القلم - دمشق ، بدون تاريخ .
- ٥٩- التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر ، الدكتور عبد الفتاح لاشين ، نشرة دار المريخ . الرياض ، تاريخ الطبعة : ١٩٨٠ م .
- ٦٠- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة رجال مالك ، القاضي عياض ، ط ٢ : ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م . وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب .
- ٦١- التضمن النحوي في القرآن الكريم ، الدكتور محمد نديم فاضل ، ط ١ : ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م ، دار الزمان للنشر والتوزيع - المدينة المنورة .
- ٦٢- التطبيق الصرفي ، الدكتور عبده الراجحي ، دار النهضة - بيروت .
- ٦٣- تطور الآراء النحوية عند ابن هشام ، الدكتور حسن موسى الشاعر الطبعة الأولى : ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م ، دار البشير - الأردن .
- ٦٤- التعريفات ، الشريف الجرجاني ، طبعة مكتبة لبنان ١٩٨٥ م - بيروت .

- ٦٥- التعليق على الموطأ ، أبو الوليد هشام بن أحمد الوُفَّيْسي ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان آل عثيمين ، الطبعة الأولى : ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م . مكتبة العبيكان - الرياض .
- ٦٦- تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين (المشهور بتفسير ابن أبي حاتم) ، تأليف عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم ، تحقيق أسعد محمد الطيب ، ط ١ : ١٤١٧هـ نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة - الرياض .
- ٦٧- تقويم الفكر النحوي ، الدكتور علي أبو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة : ٢٠٠٥م
- ٦٨- تكملة الصلة ، محمد بن عبد الله القضاعي البلسني الأندلسي ، طبعة القاهرة : ١٩٥٦م .
- ٦٩- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، تحقيق هذا الجزء : سعيد أعراب ، الطبعة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية المملكة المغربية من عام ١٩٦٧م حتى عام ١٩٩٢م .
- ٧٠- التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل ، الدكتور طه محمد الجندي ، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ، تاريخ النشر : ١٩٩٨م - القاهرة .
- ٧١- تهذيب الأسماء واللغات ، للإمام العلامة الفقيه الحافظ أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي ، الجزء الأول من القسم الأول ، إدارة الطباعة المنيرية .
- ٧٢- تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق الأستاذ عبد العظيم محمود ، ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار ، مطابع سجل العرب - الدار المصرية ، بدون تاريخ .
- ٧٣- التوضيح لشرح الجامع الصحيح ، ابن الملك ، تحقيق دار الفلاح (إشراف : خالد الرّباط ، وجمعة فتحي ، ط ١ : ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر .
- ٧٤- التوطئة ، لأبي علي الشلوبين، تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع ، دار الكتب ١٩٨٠
- ٧٥- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الطبعة الأولى : ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ، مركز دار هجر - القاهرة .
- ٧٦- الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، ط ١ : ١٤٢٧هـ مؤسسة الرسالة .
- ٧٧- الجملة العربية : مكوناتها - أنواعها - تحليلها ، الدكتور محمد إبراهيم عبادة ، ط ٢ : ٢٠٠١م ، مكتبة الآداب .
- ٧٨- جمهرة أنساب العرب ، ابن حزم الأندلسي ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ضمن سلسلة ذخائر العرب (٢) دار المعارف ، الطبعة الخامسة : ١٩٨٢م .
- ٧٩- الجنى الداني في حروف المعاني ، صنعة الحسن بن أم قاسم المرادي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، ط ١ : ١٤١٣هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٨٠- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية مالك ، ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ البقاعي ، الطبعة الأولى : ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م ، دار الفكر ، بيروت

- ٨١- حاشية الصبان شرح الأشموني على الألفية ومعه شرح الشواهد للعيني ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية . مصر ، بدون تاريخ .
- ٨٢- الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي ، ط ١ : ١٤١٣هـ دار المأمون للتراث . دمشق - بيروت .
- ٨٣- الحديث النبوي في النحو العربي ، الدكتور محمود فجال ، الطبعة الثانية ، أضواء السلف - الرياض : ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
- ٨٤- الحذف والتقدير في النحو العربي للدكتور علي أبو المكارم ، طبعة دار غريب القاهرة : ٢٠٠٨م .
- ٨٥- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، الطبعة الرابعة : ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ، مكتبة الخانجي - القاهرة
- ٨٦- الخصائص ، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، دار الكتب المصرية : ١٩٥٢م .
- ٨٧- الخلاصة النحوية ، الدكتور تمام حسان ، ط ١ : ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م ، عالم الكتب - القاهرة .
- ٨٨- الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم ، الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل ، ط ١ : ١٤٢٧هـ ، دار ابن الجوزي - القصيم .
- ٨٩- دراسات في فقه اللغة، الدكتور صبحي الصالح، ط ١٦ : ٢٠٠٤م ، دار العلم للملايين - بيروت .
- ٩٠- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ، تصدير : الأستاذ محمود شاكر، ط. دار الحديث - القاهرة .
- ٩١- الدراسات اللغوية عند ابن مالك ، الدكتور غنيم غانم ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، سلسلة الرسائل الموصى بطبعتها : ١٤١٨هـ .
- ٩٢- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم : ١٤٠٦هـ - دمشق .
- ٩٣- دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني ، قرأه وعلق عليه الأستاذ محمود محمد شاكر ، الناشر : مكتبة الخانجي ، ٢٠٠٤م - القاهرة .
- ٩٤- دلالة الألفاظ ، الدكتور إبراهيم أنيس ، الطبعة الخامسة : ١٩٨٤م ، والطبعة السابعة : ١٩٩٢م ، مكتبة الأنجلو المصرية .
- ٩٥- دلالة السياق ، ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي ، دكتوراه [مطبوع ضمن سلسلة الرسائل الموصى بطبعتها رقم: ٣٣] ، معهد البحوث العلمية ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ١٤٢٤هـ .
- ٩٦- الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية ، صفية مطهري ، اتحاد الكتاب العرب: ٢٠٠٣م . دمشق
- ٩٧- دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين ، د موسى بن مصطفى العبيدان ، الطبعة الأولى : ٢٠٠٢م ، الأوائل للنشر والتوزيع - دمشق .
- ٩٨- دور النحو في العلوم الشرعية ، الدكتور جمال عبد العزيز ، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة .

- ٩٩- ديوان الأعشى (الصبح المنير في شعر أبي بصير) ، مع شرح ثعلب طبعة : ١٩٢٧ م .
- ١٠٠- ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٥ : ١٩٩٠ م . دار المعارف - القاهرة
- ١٠١- ديوان حسان بن ثابت ، حققه الدكتور وليد عرفات ، ط . دار صادر : ٢٠٠٦ م بيروت .
- ١٠٢- ديوان الخنساء ، اعتنى به : حمدو طماس ، ط ٢ : ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م ، دار المعرفة ، بيروت .
- ١٠٣- ديوان ذي الرمة ، اعتنى به وشرح غريبه عبد الرحمن المصطاوي ، ط ١ : ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ، دار المعرفة - بيروت .
- ١٠٤- ديوان رؤبة بن العجاج ، من كتاب مجموع أشعار العرب ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه : وليم بن الورد البروسي ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع - جامعة الكويت . بدون تاريخ .
- ١٠٥- ديوان زهير ، اعتنى به : حمدو طماس ، ط ٢ ، دار المعرفة بيروت - لبنان : ١٤٢٦ هـ .
- ١٠٦- ديوان طرفة بن العبد ، شرحه وقدم له : مهدي محمد ناصر الدين ، الطبعة الثالثة : ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ١٠٧- ديوان طفيل الغنوي ، شرح الأصمعي ، البيت الثالث ، تحقيق : حسان فلاح أوغلي ، ط ١ : ١٩٩٧ م ، دار صادر - بيروت .
- ١٠٨- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر - بيروت .
- ١٠٩- ديوان عبيد بن الأبرص ، شرح أحمد عدرة ، ط ١ : ١٤١٤ هـ . دار الكتاب العربي - بيروت .
- ١١٠- ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي ، جمعه ونسقه مطاع الطرايشي ، ط ٢ : ١٩٨٥ م ، من مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .
- ١١١- ديوان الفرزدق ، شرح : إليّا الحاوي ، الطبعة الأولى ١٩٨٣ م ، دار الكتاب اللبناني .
- ١١٢- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٢ : ١٩٨٥ م ، دار المعارف - القاهرة
- ١١٣- ديوان الهذليين ، دار الكتب المصرية بالقاهرة . بدون تاريخ .
- ١١٤- الذيل والتكملة لكتاب الموصول والصلة ، محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي ، تحقيق محمد بن شريفة ، المكتبة الأندلسية ، دار الثقافة - بيروت . (بدون تاريخ) .
- ١١٥- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي ، طبعة دار إحياء التراث بيروت - لبنان . (بدون تاريخ) .
- ١١٦- الزينة ، أبو حاتم الرازي ، أحمد حمدان ، تحقيق حسين بن فيض الهمداني ، مركز البحوث والدراسات اليمني - صنعاء ، الطبعة الأولى : ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
- ١١٧- سر صناعة الإعراب ، ابن جني ، تحقيق الدكتور حسن هندواوي ، ط ٢ : ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ، دار القلم - دمشق .
- ١١٨- السنن الكبرى للنسائي ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م ، مؤسسة الرسالة . - البيهقي ، الطبعة الثالثة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ، دار الكتب العلمية - لبنان .

- ١١٩- سير أعلام النبلاء ، الإمام الحافظ شمس الدين الذهبي ، تحقيق : الأستاذ شعيب الأرنؤوط ، والأستاذ نذير حمدان ، الطبعة الحادية عشرة : ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ، مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ١٢٠- شذا العرف في فن الصرف ، الحملاوي ، علق عليه د محمد بن عبد المعطي ، الناشر : دار الكيان ، دون رقم أو تاريخ للطبعة .
- ١٢١- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لشهاب الدين أبي الفلاح عبد الحيّ الدمشقي ، تحقيق عبد القادر ومحمود الأرنؤوط ، ط ١ : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، دار ابن كثير ، دمشق - بيروت
- ١٢٢- شرح أبيات سيويه للنحاس ، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، ط. عالم الكتب : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م مكتبة النهضة العربية - بيروت .
- ١٢٣- شرح أبيات المغني للبغدادى ، تحقيق عبد العزيز رباح ، دار المأمون للتراث ، دمشق .
- ١٢٤- شرح الأشموني على الألفية المسمى " منهج السالك إلى ألفية ابن مالك " ، حققه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٢ : ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م ، البابي الحلبي - القاهرة .
- ١٢٥- شرح ألفية السيوطي في علم الحديث (المسمى إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر ، للشيخ محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الولوي ، شرح العلامة الشيخ أحمد محمد شاکر، ط ١ : ١٤٢٩ هـ دار الآثار للنشر والتوزيع ، القاهرة .
- ١٢٦- شرح التسهيل ، جمال الدين ابن مالك الجباني الأندلسي ، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد ، والدكتور: محمد بدوي المختون ، ط ١ : ١٩٩٠ م ، هجر للطباعة والنشر - مصر .
- ١٢٧- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٢٨- شرح الحماسة للمرزوقي ، نشره أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، دار الجيل بيروت، ط ١ : ١٩٩١ م
- ١٢٩- شرح الرضي على شافية ابن الحاجب ، مع شرح شواهد ، للبغدادى ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفراف ، ومحمد محي الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ١٣٠- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، من عمل يوسف حسن عمر ، الطبعة الثانية ١٩٩٦ م ، منشورات جامعة قار يونس ، دار الكتب الوطنية - بنغازي .
- ١٣١- شرح السعد المسمى مختصر المعاني في علوم البلاغة ، سعد الدين ، حققه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط. المدني - القاهرة .
- ١٣٢- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر والتوزيع : ٢٠٠٤ م .
- ١٣٣- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المُسمّى بالكاشف عن حقائق السُّنن ، للإمام الكبير : شرف الدين الحسين بن عبد الله بن محمد الطيبي ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هندواوي ، ط ١ : ١٤١٧ هـ ، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة .

- ١٣٤- شرح ابن عقيل على الألفية ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، دار التراث - القاهرة .
- ١٣٥- شرح الفصيح ، الزمخشري ، تحقيق ودراسة الدكتور إبراهيم بن عبد الله الغامدي ، (رسالة دكتوراه مطبوع) ، من سلسلة الرسائل الموصى بطبعتها ، جامعة أم القرى : ١٤١٧هـ .
- ١٣٦- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، حققه وقدم له الدكتور عبد المنعم هريدي ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، دار المأمون للتراث .
- ١٣٧- شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ، المطبعة المنيرية - مصر .
- ١٣٨- شرح المفصل الموسوم بالتخمير للخوارزمي ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٢هـ ، دار الغرب الإسلامي - بيروت .
- ١٣٩- شرح المكودي على الألفية ، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي ، الدكتورة فاطمة الراجحي ، جامعة الكويت : ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- ١٤٠- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تأليف ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن مالك ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، ط ١ : ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١٤١- الشعر والشعراء ، ابن قتيبة ، تحقيق الأستاذ أحمد محمد شاکر ، دار المعارف - القاهرة .
- ١٤٢- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، السلسيلي ، شرح ودراسة : الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ، مكتبة الفيصلية مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ١٤٣- الشكل والدلالة ، دراسة نحوية للفظ والمعنى ، د. عبد السلام حامد ، دار غريب ٢٠٠٢م . القاهرة
- ١٤٤- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك جما الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي ، تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة لجنة البيان العربي ، الناشر : دار العروبة - القاهرة وطبعة أخرى : بتحقيق د. طه محسن ، ط ٢ : ١٤١٣هـ مكتبة ابن تيمية .
- ١٤٥- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط دار العلم للملايين . (بدون تاريخ) .
- ١٤٦- صحيح البخاري ، شرح ابن بطال ، ضبطه وعلق عليه أبو تميم ياسر بن إبراهيم ، مكتبة الرشد - الرياض ، بدون تاريخ .
- ١٤٧- صحيح البخاري ، شرح الكرمانى (التقريب للنووي) ، في الموطن الذي ذكر فيه التقريب للنووي (القسم الخاص بفن الحديث) ، ط ٢ : ١٤٠١هـ ، إحياء التراث ، بيروت - لبنان .
- ١٤٨- صحيح مسلم بشرح النووي ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، مؤسسة قرطبة .
- ١٤٩- الصرف التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم ، الدكتور محمود سليمان ياقوت ، ط ١ : ١٤٢٠هـ مكتبة المنار الإسلامية - الكويت .
- ١٥٠- الصرف في مجالس ثعلب ، الدكتور أحمد الليثي ، مكتبة الجيزة العامة ١٩٩١م .

- ١٥١- الصلة ، لابن بشكوال ، ومعه كتاب : صلة الصلة لأبي جعفر الغرناطي ، تحقيق : شريف أبو العلا العدوي، الناشر : مكتبة الثقافة الدينية ، بورسعيد - القاهرة .
- ١٥٢- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، طبعة دار الجيل - بيروت ، بدون تاريخ .
- ١٥٣- طبقات الأمم ، لابن صاعد الأندلسي ، طبعة لويس شيخو : ١٩١٢ م .
- ١٥٤- طبقات الحفاظ ، الحافظ الجلال السيوطي ، ط ١ : ١٤٠٣ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١٥٥- طبقات علماء الحديث ، ابن عبد الهادي الدمشقي ، تحقيق أكرم البوشي، ط ٢ : ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ، مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ١٥٦- الطبقات الكبير ، ابن سعد ، تحقيق د . علي محمد عمر ، الطبعة الأولى : ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م . الناشر مكتبة الخانجي - القاهرة .
- ١٥٧- ظاهرة التخفيف في النحو العربي ، الدكتور أحمد عفيفي ، الطبعة الأولى : ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ، الدار المصرية اللبنانية - القاهرة .
- ١٥٨- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، الدكتور طاهر سليمان حموده ، الدار الجامعية ١٩٩٨ م ، جامعة الإسكندرية .
- ١٥٩- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي ، لجلال الدين السيوطي ، حققه وقدم له الدكتور سلمان القضاة، طبعة دار الجيل ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ، بيروت .
- ١٦٠- علم الدلالة ، الدكتور أحمد مختار عمر ، الطبعة الخامسة : ١٩٩٨ م ، عالم الكتب ، القاهرة .
- ١٦١- علم الدلالة التطبيقي ، الدكتور هادي نهر، دار الأمل ط ١ : ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م . الأردن .
- ١٦٢- علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق ، الدكتور فايز الدّاية ، ط ٢ : ١٩٩٦ م ، دار الفكر - دمشق
- ١٦٣- عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، البدر العيني ، ضبطه : عبد الله محمود محمد عمر، نشرة دار الكتب العلمية . بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .
- ١٦٤- العوامل المائة ، للشيخ عبد القاهر، شرح خالد الأزهرى ، تحقيق د. البدر اوي زهران ، ط ٢ : ١٩٨٨ م دار المعارف - مصر .
- ١٦٥- غربال الزمان في وفيات الأعيان ، يحيى بن حسين العامري الحرّضي اليماني ، علق عليه : محمد ناجي زعيبي العمر ، مطبعة زيد بن ثابت : ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . دمشق .
- ١٦٦- الغربيين في القرآن والحديث ، الهروي صاحب الأزهرى ، تحقيق : د أحمد فريد المزيدي ، طبعة نزار مصطفى الباز - السعودية ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .
- ١٦٧- الفاءات في النحو والقرآن الكريم ، شرف الدين علي الراجحي ، دار المعرفة الجامعية : ١٩٩٥ م ، جامعة الأسكندرية .
- ١٦٨- الفائق في غريب الحديث ، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر : ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ، بيروت .

- ١٦٩- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ابن حجر ، تعليقات الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك ، دار طيبة ، الطبعة الأولى : ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .
- ١٧٠- فنون النص وعلومه ، فرانسوا راستيي ، ترجمة إدريس الخطاب ، الطبعة الأولى : ٢٠١٠ م ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء - المغرب .
- ١٧١- القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية ، الدكتور أحمد عبد العظيم ، ط. دار الثقافة ، ١٤١٠ هـ .
- ١٧٢- القاموس المحيط ، الفيروز آبادي ، تحقيق مؤسسة الرسالة ، إشراف العرقسوسي ، ط ٨ : ٢٠٠٥ م .
- ١٧٣- قضايا نحوية وصرفية ، الدكتور ناصر حسين علي ، محاضرات ألقاها على طلبة الماجستير في جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة - الجزائر ، المطبعة التعاونية - دمشق : ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- ١٧٤- الكتاب ، سيويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة : ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- ١٧٥- الكشف ، محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ : علي محمد عوض ، الطبعة الأولى : ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، مكتبة العبيكان - الرياض .
- ١٧٦- كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ ، سماحة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ، ضبط نصه ، وعلق علي وخرج أحاديثه الدكتور طه بن علي بو سريح التونسي ، الطبعة الأولى : ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ، دار السلام - مصر .
- ١٧٧- الكليات معجم المصطلحات ، الكفوي ، الطبعة الثالثة : ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، مؤسسة الرسالة .
- ١٧٨- اللامات دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية ، د عبد الهادي الفضيلي ، ط ١ : ١٩٨٠ م ، دار القلم - بيروت .
- ١٧٩- لسان العرب ، ابن منظور ، ط دار المعارف .
- ١٨٠- لسان الميزان ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- ١٨١- اللسانيات وأسسها المعرفية ، الدكتور عبد السلام المسدي ، سلسلة المكتبة الفلسفية ، الدار التونسية للنشر : ١٩٨٦ م .
- ١٨٢- اللغة العربية معناها ومبناها ، الدكتور تَمَام حَسَن ، دار الثقافة : ١٩٩٣ م - الدار البيضاء
- ١٨٣- لغة القرآن الكريم في سورة النور ، دراسة في التركيب النحوي ، الدكتور إبراهيم السيد ، دار المعرفة الجامعية : ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ، جامعة عين شمس - القاهرة .
- ١٨٤- اللغة والناس ، يوسف الصيداوي ، حلقات في اللغة ونحوها وصرفها أذاعها التلفاز السوري ، الطبعة الأولى : ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ، دار الفكر - دمشق .
- ١٨٥- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ، الدكتور غالب فاضل المطلبي ، وزارة الثقافة ١٩٧٨ م - الجمهورية العراقية .
- ١٨٦- اللهجات العربية في التراث ، د.أحمد علم الدين الجندي ، ط الدار العربية للكتاب ١٩٨٣ م

- ١٨٧- اللهجات العربية نشأة وتطورا ، الدكتور عبد الغفار حامد هلال ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م ، مكتبة وهبة - القاهرة .
- ١٨٨- ما لم يُسمَ فاعله في القرآن الكريم ، كريمة مصطفى الأمير ، دكتوراه ، جامعة الإسكندرية ٢٠٠١ م .
- ١٨٩- المبدع في التصريف ، لأبي حيان النحوي الأندلسي ، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد طلب ، الطبعة الأولى : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، مكتبة دار العروبة - الكويت .
- ١٩٠- المبني للمجهول تراكيبه ودلالته في القرآن ، الدكتور شرف الدين الراجحي ، كلية الآداب - جامعة الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية : ١٩٩٩ م .
- ١٩١- مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون - رحمه الله تعالى - النشرة الثانية - دار المعارف ١٩٥٠ م .
- ١٩٢- مجمع الأمثال ، الميداني ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين ، ط . السنة المحمدية : ١٣٧٤ هـ .
- ١٩٣- المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث ، الأصفهاني ، تحقيق الدكتور عبد الكريم الغرباوي ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث ، جامعة أم القرى ، ط ١ : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م - مكة المكرمة
- ١٩٤- محاسن التأويل ، العلامة محمد جمال الدين القاسمي ، تحقيق : الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه . الطبعة الأولى : ١٣٧٦ هـ .
- ١٩٥- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق الأستاذ : علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية : ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م ، القاهرة .
- ١٩٦- المحكم والمحيط الأعظم ، ابن سيده ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي ، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى . بيروت ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- ١٩٧- المحلّي ، لابن حزم ، تحقيق الأستاذ الشيخ أحمد محمد شاكر ، الطبعة الأولى : ١٣٤٧ هـ ، إدارة الطباعة المنيرية ، ومطبعة النهضة - القاهرة .
- ١٩٨- مختصر صحيح الإمام البخاري للألباني ، ط ١ : ١٤٢٢ هـ ، مكتبة المعارف - الرياض .
- ١٩٩- المدخل إلى علم اللغة ، كارل - ديتر بونتنج ، ترجمة وتعليق : الدكتور سعيد حسن بحيري ، الطبعة الأولى : ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ، مؤسسة المختار .
- ٢٠٠- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، لعبد القادر بن بدران الدمشقي ، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الطبعة الثانية : ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ هـ ، مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ٢٠١- المذكر والمؤنث ، ابن جني ، تحقيق : طارق نجم عبد الله ، الطبعة الأولى : ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م دار البيان العربي - جدة .
- ٢٠٢- المذكر والمؤنث ، أبو بكر بن الأنباري ، تحقيق الشيخ عبد الخالق عزيمة والدكتور رمضان عبد التواب ، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية : ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م - القاهرة .
- ٢٠٣- المذكر والمؤنث ، أبو حاتم السجستاني ، تحقيق د حاتم الضامن ، دمشق . دار الفكر : ١٩٩٧ م

- ٢٠٤- المذكر والمؤنث ، الفراء ، تحقيق د رمضان عبد التواب ، مكتبة دار التراث - القاهرة بدون تاريخ .
- ٢٠٥- مذكر آداب البحث والمناظرة ، الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ، القسم الأول : للسنة الأولى ، مكتبة ابن تيمية - القاهرة . (بدون تاريخ) .
- ٢٠٦- المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي ، شرح وضبط وتعليق الأساتذة : جاد المولى ، والبجاوي ، وأبو الفضل ، الطبعة الثالثة (بدون تاريخ) ، دار التراث - القاهرة .
- ٢٠٧- المساعد على تسهيل الفوائد ، على كتاب التسهيل لابن مالك ، للإمام بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، الطبعة الأولى : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، دار الفكر - دمشق .
- ٢٠٨- المسالك في شرح موطأ مالك ، القاضي ابن العربي المالكي ، محمد بن حسين السليماني وعائشة بنت حسين السليماني ، ط ١ : ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م ، دار الغرب الإسلامي - بيروت .
- ٢٠٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، شرحه وصنع فهرسه العلامة أحمد محمد شاكر ، ط ١ : ١٤١٦ هـ ، دار الحديث .
- ٢١٠- مشارق الأنوار على صحاح الآثار ، القاضي عياض ، طبع ونشر : المكتبة العتيقة بتونس ، ودار التراث بالقاهرة - بدون تاريخ .
- ٢١١- مشكلات موطأ مالك بن أنس ، لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي ، تحقيق : طه بن علي بو سريح التونسي ، دار ابن حزم . لبنان - بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
- ٢١٢- المصباح المنير ، الفيومي ، مكتبة لبنان ١٩٨٧ م .
- ٢١٣- مصحف الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة ، الشيخ جمال محمد شرف ، سورة الحشر ، الناشر دار الصحابة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- ٢١٤- المصدر المؤول ، بحث في التركيب والدلالة ، الدكتور طه الجندي ، دار الثقافة ، بدون تاريخ .
- ٢١٥- معالم التنزيل (تفسير البغوي) للإمام محيي السنة أبي محمد الحسين مسعود البغوي (٥١٦ هـ) حققه : محمد عبد الله النمر ، طبعة : ١٤١٢ هـ ، دار طيبة - الرياض .
- ٢١٦- معاني الأبنية في العربية ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، الطبعة الثانية ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م ، دار عمار بعمّان - الأردن .
- ٢١٧- معاني القرآن ، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، وشرح المفصل لابن يعيش ، ط ٣ : ١٤٠٣ هـ ، عالم الكتب - بيروت .
- ٢١٨- معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي ، الطبعة الأولى : ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، عالم الكتب .
- ٢١٩- معاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي (جامعة بغداد) ، الطبعة الثانية ٢٠٠٣ م ، شركة العاتك لصناعة الكتاب - القاهرة .
- ٢٢٠- معجم الأدباء [إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب] ، ياقوت الحموي ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى : ١٩٩٣ م .

- ٢٢١- معجم البلدان ، ياقوت الحموي ، دار صادر، بيروت، بدون رقم للطبعة : ١٩٧٧ م .
- ٢٢٢- معجم الفروق الدلالية في القرآن الكريم ، د محمد محمد داود ، دار غريب: ٢٠٠٨ م - القاهرة .
- ٢٢٣- معجم القراءات ، الدكتور عبد اللطيف الخطيب ، ط ١ : ١٤٢٢ هـ دار سعد الدين - دمشق .
- ٢٢٤- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، د محمد سمير اللبدي ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ : ١٤٠٥ هـ
- ٢٢٥- معجم المفسرين حتى العصر الحاضر ، عادل نويهض ، الطبعة الثالثة : ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م ، مؤسسة نويهض الثقافية للنشر .
- ٢٢٦- المعجم المفصل في الجموع ، إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ط ١ : ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- ٢٢٧- المعجم المفصل في علم الصرف ، الأستاذ راجي الأسمر ، مراجعة إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
- ٢٢٨- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، أ. محمد فؤاد عبد الباقي، ط ١ : ١٤١٧ هـ - دار الحديث
- ٢٢٩- المعجم الوافي في أدوات النحو ، علي توفيق الحمد ، ويوسف جميل الزعبي ، ط ٢ : ١٩٩٣ م ، دار الأمل ، إريد - الأردن .
- ٢٣٠- معجم وتفسير لغوي لكلمات القرآن (مخطوطة الجمل) ، حسن عز الدين الجمل ، الهيئة المصرية للكتاب : ٢٠٠٣ م .
- ٢٣١- المعنى وظلال المعنى : أنظمة الدلالة في العربية ، الدكتور محمد محمد يونس ، ط ٢ : ٢٠٠٧ م، دار المدار الإسلامي - بيروت.
- ٢٣٢- المغني في تصريف الأفعال ، الشيخ عبد الخالق عزيمة ، الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م دار الحديث - القاهرة
- ٢٣٣- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، الطبعة الأولى : ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، الكويت .
- ٢٣٤- مفتاح العلوم ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي ، ضبطه وعلّق عليه : نعيم زرزور ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م . دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٢٣٥- المفصل في علم العربية ، الرّمخشريّ ، أبو القاسم محمود عمر ، ط ٢ ، دار الجيل ، بيروت .
- ٢٣٦- مقاصد الشريعة الإسلامية ، الشيخ الطاهر بن عاشور ، تحقيق ودراسة : محمد الطاهر الميساوي ، الطبعة الثانية ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م ، دار النفائس - الأردن .
- ٢٣٧- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق د . محمد إبراهيم البنا ، ود . سليمان بن إبراهيم العايد ، معهد البحوث العلمية ، ط ١ : ١٤٢٨ هـ جامعة أم القرى
- ٢٣٨- مقاييس اللغة ، ابن فارس ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع : ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ٢٣٩- المقتضب ، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عزيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية : ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م - القاهرة .

- ٢٤٠- الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، تحقيق : د فخر الدين قباوة ، ط ١ ، لبنان ناشرون ١٩٩٦م
- ٢٤١- المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني ، ابن جني ، تحقيق الأستاذين : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، الطبعة الأولى : ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م ، إدارة إحياء التراث - القاهرة .
- ٢٤٢- منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى تحفة الباري ، تأليف أبي يحيى زكريا الأنصاري المصري الشافعي ، حققه : سليمان بن دريع العازمي ، ط ١ : ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م ، مكتبة الرشد - الرياض .
- ٢٤٣- المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤية جديدة في الصرف العربي ، تأليف : الدكتور عبد الصبور شاهين ، طبعة مؤسسة الرسالة - بيروت : ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ٢٤٤- الموطأ ، ومعه إسعاف المبتطأ برجال الموطأ ، السيوطي ، ط الريان - ١٩٨٨م .
- ٢٤٥- الموطأ لإمام دار الهجرة ، رواية يحيى بن يحيى الليثي ، حققه وخرج أحاديثه وعلّق عليه الدكتور بشار عواد معروف ، ط ٢ : ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ، دار الغرب الإسلامي - بيروت .
- ٢٤٦- الموطأ ، للزرقاني (وبهامشه سنن أبي داود) ، المطبعة الخيرية ، بدون تاريخ .
- ٢٤٧- الموطأ برواياته ، تحقيق : أبو أ سامة سليم بن عيد الهلالي ، الطبعة الأولى : ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
نشرة : مجموعة الفرقان - دبي .
- ٢٤٨- موطأ مالك بن أنس ، المعروف بالموطأ المطبوع ، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلّق عليه الأستاذ : محمد فؤاد عبد الباقي ، طبعة دار إحياء التراث : ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م - بيروت .
- ٢٤٩- النحو القرآني قواعد وشواهد ، الدكتور جميل أحمد ظفر ، ط ٢ ، ١٤١٨هـ - مكة المكرمة .
- ٢٥٠- النحو الوافي ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف - مصر .
- ٢٥١- النحو والدلالة ، الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق ، ط ١ : ١٤٢٠هـ .
- ٢٥٢- النظرية الألسنية عند رومان جاكسون (دراسة ونصوص) ، فاطمة الطبال بركة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت : ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- ٢٥٣- نظرية عبد القاهر في النظم ، د درويش الجندي ، ط نهضة مصر ١٩٦٠م
- ٢٥٤- النظرية اللغوية في التراث العربي ، د. محمد عبد العزيز عبد الدايم ، دار السلام ، ط ١ : ١٤٢٧هـ
- ٢٥٥- نظرية المعنى في الدراسات النحوية ، الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي ، ط ١ : ١٤٢٧هـ - دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان .
- ٢٥٦- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، د. نهاد الموسى ، المؤسسة العربية للنشر ، الطبعة الأولى : ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ٢٥٧- نظم الفوائد ، ابن مالك ، تحقيق : الدكتور سليمان العايد ، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية ، السنة الأولى - العدد الثاني : ١٤٠٩هـ .
- ٢٥٨- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، المقرئ التلمساني ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار صادر - بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

- ٢٥٩- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن ، تحقيق الدكتور محمود الطناحي ، و الدكتور طاهر الزاوي، طبعة إحياء التراث العربي (بدون تاريخ) .
- ٢٦٠- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، إسماعيل باشا البغدادي، ووكالة المعارف الجليلة، إستانبول : ١٩٥١م ، وأعادت طباعته : دار إحياء التراث ، بيروت - لبنان .
- ٢٦١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للإمام جلال الدين السيوطي ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، طبعة مؤسسة الرسالة : ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م . الكويت .
- ٢٦٢- الوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، تحقيق : أحمد الأرنبوط، وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- ٢٦٣- الوجيز في شرح قراءات القرآن الثمانية أئمة الأمصار الخمسة ، للأهوازي المقرئ ، حققه .د. دريد حسن أحمد، وراجعته د.عواد بشار، ط ١ : ٢٠٠٢م ، دار الغرب الإسلامي .
- ٢٦٤- الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية ، د أحمد عبد العظيم ، دار النصر . القاهرة .
- ٢٦٥- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، ابن خَلِّكان ، حققه الدكتور إحسان عباس ، طبعة دار صادر - بيروت : ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

(ب) الرسائل الجامعية

- ٢٦٦- أساليب البيان في النحو العربي ، دراسة دلالية من خلال القرآن الكريم ، خديجة عبد الله سرور الصبان ، رسالة دكتوراه (مخطوط) ، إشراف أ. د. محمد إبراهيم البنا ، جامعة أم القرى : ١٤١٤ هـ .
- ٢٦٧- الحذف والتقدير في صحيح البخاري : دراسة نحوية دلالية ، سهام الزعبيوط ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م ، ماجستير (مخطوط بصيغة pdf) موضوع على الشبكة العنكبوتية) الجامعة الإسلامية ، كلية الآداب - غزة .
- ٢٦٨- خصائص لغة تميم أصواتا وبنية ودلالة ، محمد بن أحمد بن سعيد العمري ماجستير ، (مخطوط) ، كلية الشريعة - جامعة الملك عبد العزيز ، مكة المكرمة : ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- ٢٦٩- دلالات الألفاظ الإسلامية في الأحاديث النبوية ، صباح بنت عمر بن محمد حليبي، رسالة دكتوراه (مخطوط) ، جامعة أم القرى : ١٤٢١ هـ .
- ٢٧٠- سورة النور دراسة تحليلية نحوية ، علي النوري ، ماجستير ١٩٨٥ م ، (مخطوط) ، جامعة أم القرى .
- ٢٧١- شعر أحمد محرم دراسة نحوية دلالية ، محمد السيد أحمد سعيد ، ماجستير (مخطوط) ، كلية دار العلوم- جامعة القاهرة : ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
- ٢٧٢- الصيغ الفعلية في القرآن أصواتا وأبنية ودلالة ، ثريا عبد الله عثمان إدريس ، رسالة دكتوراه (مخطوط) : ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م ، أم القرى .
- ٢٧٣- ظاهرة جمع التكسير في العربية ، دراسة لأبرز خصائصها اللفظية والمعنوية ، وافي حاج ماجد ، رسالة ماجستير (مخطوط) ، الجامعة الأمريكية - بيروت ، ٢٠٠٣ م .
- ٢٧٤- ظاهرة النفي في الحديث الشريف بين التوصيف والتنظير ، ثروت السيد عبد العاطي ، دراسة نحوية في صحيح البخاري ، ماجستير (مخطوط) ، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة : ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- ٢٧٥- الظواهر النحوية والصرفية في شعر رؤية ، مارية عبد الغفور قاسم ، رسالة دكتوراه (مخطوط) كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .
- ٢٧٦- العلاقات النحوية بين الخبر والصفة والحال، دراسة تطبيقية في سورة يوسف ، علام جميل أحمد اشنية ، ماجستير (مخطوط) ، جامعة النجاح الوطنية - فلسطين ، ٢٠٠٩ م .
- ٢٧٧- اللهجات العربية في كتاب سيبويه (دراسة نحوية تحليلية) ، عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد العياف ، رسالة دكتوراه (مخطوط) : ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة .
- ٢٧٨- منهج الكوفيين في الصرف ، مؤمن بن صبري غنّام ، رسالة دكتوراه (مخطوط) بكلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- ٢٧٩- الفاء في القرآن الكريم ، عبد الله حميد غالب ، ماجستير (مخطوط) ، جامعة أم القرى : ١٩٨٦ م .

(ج) الدوريات

- ٢٨٠- أثر دلالة التراكيب النحوية في استنباط الأحكام الفقهية من الحديث الشريف ، الدكتور المتولي محمود المتولي عوض حجاز (معهد اللغة العربية للناطقين بغيرها - جامعة أم القرى) ، بحث في كتاب المؤتمر الرابع بدار العلوم (قسم النحو والصرف والعروض) ، بعنوان : العربية والعلوم البينية ، مارس : ٢٠٠٧م - جامعة القاهرة .
- ٢٨١- أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى ، د. رشيد بلحبيب ، مجلة اللسان العربي ، مكتب تنسيق التعريب ، العدد ٤٩ - يونيو ١٩٩٩ م .
- ٢٨٢- إستراتيجية التسمية : التأويل وسؤال التراث ، الكاتب : مطاع الصفدي ، مجلة الفكر العربي المعاصر ، عدد ٣٠ : ٣١ . بيروت - باريس .
- ٢٨٣- التحليل الدلالي للجملة العربية ، الدكتور عبد الرحمن أيوب ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية : العدد العاشر - المجلد الثالث ، جامعة الكويت - عام ٩٨٣ م .
- ٢٨٤- التحليل الدلالي الآلي للغة العربية ، مجلة المعلوماتية السورية - العدد (٢٧) - شهر أيار ٢٠٠٨م ، المؤلف : سمر معطي .
- ٢٨٥- التفاعل النحوي والدلالة العميقة ، الدكتور أحمد جمال الدين أحمد (كلية الآداب - جامعة قناة السويس)، مقال نشر في كتاب " العربية والدراسات البينية - المؤتمر الدولي الرابع لقسم النحو والصرف والعروض ، بدار العلوم ، مارس : ٢٠٠٧م - جامعة القاهرة
- ٢٨٦- (حتى) في الصحيحين - دراسة نحوية تطبيقية ، الدكتور حسين الحكي [جامعة الملك خالد - أبها] ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، جزء (١٩) ، عدد (٤٣) ١٤٢٨هـ .
- ٢٨٧- الدلالة التركيبية في سورة التوبة ، أ.م.د. كوليزار كاكل عزيز، و م . م . فخريه غريب قادر. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، المجلد (١٧) ، العدد (٩) ، تشرين الأول ٢٠١٠ م .
- ٢٨٨- دلالة السياق وأثرها في الأساليب العربية ، دردير محمد أبو السعود ، مجلة كلية اللغة العربية بأسبوط، العدد السابع ، سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ٢٨٩- سلسلة بحوث وتحقيقات مختارة من مجلة الحكمة (٣٦) - المدينة المنورة للدكتور يوسف العيسوي، تقديم الدكتور مازن المبارك ، وهي أجوبة على مسائل سألها النّوّي ابن مالك ، في ألفاظ من الحديث ، في مسألة "غير الدجال أخوفني عليكم "
- ٢٩٠- شروط الحال وأحكامها وأقسامها ، ابن بري النحوي ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، تحقيق الدكتور حاتم الضامن ، من مطبوعات المجمع بدمشق .
- ٢٩١- ظواهر التركيب في سورة (النبأ) وتحليلها لغويا ، في ضوء علم النصّ ، الدكتورة نجوى عمر كامل حسن (أستاذ النقد الأدبي المساعد - قسم اللغة العربية ، كلية الألسن - جامعة عين شمس) ، بحث نشر في كتاب المؤتمر الرابع ، مارس : ٢٠٠٧م ، لقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

- ٢٩٢- فعل في دلالتها على الجمعية الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، العددان : (٨٣ ، ٨٤) ، ذو الحجة : ١٤٠٩ هـ
- ٢٩٣- قرينة السياق ، الدكتور تمام حسان ، بحث قُدِّم في " الكتاب التذكاري للاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم " ، مطبعة : عبير للكتاب : ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
- ٢٩٤- المؤثرات الفلسفية والكلامية في النقد العربي والبلاغة العربية ، الدكتور شكري عياد ، مجلة الأقلام ، العدد : ١١ ، السنة الخامسة عشرة - بغداد : ١٩٨٠ م .
- ٢٩٥- مدرسة الأندلس النحوية أم الدرس النحوي في الأندلس . مجلة التراث العربي ، الدكتور محمد موعد أستاذ مساعد في جامعة دمشق ، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب - دمشق العدد ٩١ - السنة الثالثة والعشرون - أيلول "سبتمبر" ٢٠٠٣ م - رجب ١٤٢٤ هـ
- ٢٩٦- المكون التركيبى والدلالي للنفي في العربية .. دراسة تداولية ، الدكتور طه الجندي، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ، كلية الآداب - جامعة المنيا ، العدد : (٦٠) ، صفحة : (٧)، أبريل : ٢٠٠٦ م .

(د) المواقع والمنتديات الموضوعة على الشبكة الالكترونية

- ٢٩٧- القرط على الكامل ، وهي الطرر والحواشي علي الكامل للمبرد ، أبو الحسن علي بن إبراهيم بن محمد بن عيسى بن سعد الخير الأنصاري . مقال مقتبس على الشبكة العنكبوتية (الانترنت) ، ترقيم المكتبة الشاملة غير موافق للمطبوع ، بتاريخ : ٧ / ٣ / ٢٠١٣ م .
- ٢٩٨- المُعْجَم وعلم الدَّلَالَة ، الدكتور سالم سليمان الخَمَّاش ، موقع لسان العرب : ١٤٢٨ هـ .
- ٢٩٩- مناهج البحث اللغوي عند العرب في ضوء النظريات اللسانية ، تأليف : نسيمه نابي، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ٢٠١١ م . (مخطوط pdf موضوع على الشبكة) كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة مولود معمري الجزائر .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	الإهداء
٤	شكر وتقدير
٥	المقدمة
١٨ - ٥٠	التمهيد
١٩	مدخل لغوي
٢٧	نبذة عن الإمام مالك وعن كتابه الموطأ
٣١	نبذة عن الوقشي مؤلف كتاب التعليق على الموطأ
٣١	اسمه ونسبه
٣٣	مولده
٣٣	حياته العلمية وأشهر شيوخه وتلامذته
٣٥	وفاته
٣٥	آثاره ومؤلفاته
٣٨	أقوال العلماء فيه
٣٩	منهج الوقشي في التعليقات الواردة في كتابه
٤٥	مذهبه النحوي
٤٨	مصادره
٥١	عنوان الفصل الأول : الدلالة وعلاقتها بالنحو وتنوعها
٥٢	توطئة
٥٣ - ٦١	المبحث الأول : علاقة النحو بالدلالة
٥٣	المطلب (١) : معاني النحو
٥٦	المطلب (٢) : الدرس النحوي وعلم المعاني
٦٠	المطلب (٣) : تعانق النحو والدلالة
٦٢	المبحث الثاني : تنوع الدلالة

الصفحة	الموضوع
٦٣	المطلب (١) : الدلالة المركزية والإيحائية
٦٨	المطلب (٢) : دور السياق في تحديد الدلالة
٧٨	المطلب (٣) : مراتب الدلالة في المحصول اللغوي
١٦٢ - ٨٢	الفصل الثاني : الاختلاف الصيغي
٨٣	توطئة
١١٢ - ٨٤	المبحث الأول : في الفعل
٨٥	المطلب (١) : دلالة الفعل بين التعدي واللزوم .
٨٨	المطلب (٢) : دلالة التعدية بالهمزة أو بالتضعيف .
٩٣	المطلب (٣) : دلالة الصيغة مبنية للفاعل مرة ، وللمفعول مرة أخرى .
٩٤	المسألة الأولى : دلالة صيغة (أَقْصَرَتْ) بالروائيتين
٩٨	المسألة الثانية : دلالة صيغة (فَأَرْبَحَا) بالروائيتين
١٠٢	المطلب (٤) : دلالة إثبات ضمير جمع الإناث وحذفه من الفعل المضارع
١٠٨	المطلب (٥) : دلالة إثبات نون الرفع وحذفها من الأفعال الخمسة
١٦٠ - ١١٣	المبحث الثاني : في الاسم
١١٤	المطلب (١) : دلالة صيغ المصادر
١١٤	المسألة الأولى : دلالة الصيغة بين المصدر المجرد ، واسمي المرة والهيئة
١١٨	المسألة الثانية : دلالة الصيغة بين المصدر واسم الجمع وجمع التكسير
١١٨	الموضع (أ) : غَيْبٌ ، وَغَيْبٌ ، وَغَيْبٌ
١٢٩	الموضع (ب) : غُمَالٌ ، وَغَمَلٌ
١٣٢	المطلب (٢) : دلالة الصيغة بين جمعي القلة والكثرة
١٤٠	المطلب (٣) : دلالة الصيغة بين جواز التذكير والتأنيث
١٤٨	المطلب (٤) : دلالة صيغة (أَبَان) بين الصرف والمنع
١٥٤	المطلب (٥) : دلالة الإبدال في لام الفعل
١٦١ -	الفصل الثالث : الاختلاف التركيبي
٢٧٦	
١٦٢	توطئة

الصفحة	الموضوع
١٦٤ - ١٨١	المبحث الأول : الجملة الاسمية
١٦٥	المطلب (١) : دلالة حذف التركيب بين المبتدأ واسم كان
١٧٢	المطلب (٢) : دلالة التركيب بين فتح همزة إن وكسرها
١٨٢ - ٢٢٩	المبحث الثاني : الجملة الفعلية
١٨٣	المطلب (١) : دلالة الفعل ، وفيه ثلاث مسائل :
١٨٣	المسألة الأولى : دلالة الفعل المضارع رفعاً ونصباً وجزماً
١٩١	المسألة الثانية : دلالة التركيب بين إثبات (أن) وحذفها من الفعل المضارع
١٩٤	المسألة الثالثة : دلالة التركيب بين النهي والقسم
٢٠٣	المطلب (٢) : دلالة (تاء) الضمير بين المخاطب والمتكلم
٢٠٦	المطلب (٣) : دلالة اسم الجلالة بين وظيفة الفاعل والمفعول
٢١١	المطلب (٤) : دلالة التركيب بين نائب الفاعل والمفعول الثاني ، وفيه مسألتان :
٢١١	المسألة الأولى : رواية تركيب (إِنَّ أُمِّي أَفْثَلْتُ نَفْسُهَا) بالرفع والنصب
٢١٥	المسألة الثانية : رواية تركيب (أَهْلُهُ وَمَالُهُ) بالرفع والنصب
٢٢٠	المطلب (٥) : دلالة تركيب الاشتغال
٢٢٦	المطلب (٦) : دلالة الظرف بين التنوين والإضافة
٢٣٠ - ٢٥٤	المبحث الثالث : المجرورات والتوابع
٢٣١	المطلب (١) : (المجرورات)
٢٣١	(الإضافة) : دلالة التركيب بين الإضافة والنعت ، وفيه مسألتان :
٢٣١	المسألة الأولى : رواية تركيب (سماء الدنيا) بالإضافة وبتبعية الصفة للموصوف
٢٣٦	المسألة الثانية : رواية (وليس لعرقٍ ظالمٍ حقٌّ) بالإضافة وبتبعية الصفة للموصوف
٢٤١	المطلب (٢) : (التوابع)
٢٤١	(العطف) : دلالة تركيب العطف بين الجر والنصب
٢٤٥	المطلب (٣) : (التوابع)
٢٤٥	(النعت والحال) : دلالة التركيب بين النعت والحال ، وفيه مسألتان

الصفحة	الموضوع
٢٤٥	المسألة الأولى : رواية تركيب (معجلاً أو مؤخراً)
٢٤٩	المسألة الثانية : رواية تركيب (فأدركوه ببلدٍ غائبٍ)
٢٧٥ - ٢٥٢	المبحث الرابع : الأساليب ، والأدوات
٢٥٣	المطلب (١) : الأساليب ، وفيه مسألتان :
٢٥٣	المسألة الأولى : دلالة المستثنى بعد إلا بين البدلية والاستثناء
٢٥٨	المسألة الثانية : دلالة "ما" بين اسم الموصول والشرط
٢٦٤	المطلب (٢) : الأدوات والحروف ، وفيه مسألتان :
٢٦٤	المسألة الأولى : دلالة "ما" و"لا" النافيتين
٢٧١	المسألة الثانية : دلالة حتى بين الابتداء والعطف والجبر
٢٨٢ - ٢٧٦	الخاتمة وأهم النتائج
٣٢٢ - ٢٨٣	الفهارس الفنية
٢٩٢ - ٢٨٤	فهرس الآيات القرآنية .
٢٩٤ - ٢٩٣	فهرس الأحاديث النبوية .
٢٩٥	فهرس الأمثال وأقوال العرب :
٢٩٥	أقوال الإمام مالك .
٢٩٥	المثل أو القول العربي .
٢٩٩ - ٢٩٦	فهرس الأشعار والأراجيز .
٣١٨ - ٣٠٠	فهرس المصادر والمراجع .
٣٢٢ - ٣١٩	فهرس الموضوعات .
	ملخص الرسالة بالعربية .
	ملخص باللغة الإنجليزية .

ملخص الرسالة

حمداً لله تعالى رب العالمين ، وصلاة وسلاماً على نبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه والتابعين .

وبعد ، ، ،

فهذا بحث مقدم بعنوان : الاختلاف الصيغي والتركيبي في موطأ مالك (دراسة دلالية) من خلال كتاب "التعليق على الموطأ" للوقشي الأندلسي [٤٠٨هـ - ٤٨٩هـ] ، في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه .

بدأته بحديثي عن طبيعة الموضوع حيث تناول البحث تعليقات أبي الوليد الوقشي على موطأ مالك من خلال كتابه : " التعليق على الموطأ " ، وكان مدار العمل حول هذه التعليقات الدلالية على أحاديث الموطأ .

وقد أثبت البحث أن علماءنا الأوائل قد ربطوا بين النحو والدلالة ، وهما لا ينفكان في كل عمل تناولوه ، ويلاحظ هذا في كتب التفسير والشروح والتعليقات ، وأثبت - كذلك - أن النحو والدلالة مطلبان ظلت الدراسات القديمة تسدد النظر إليهما ، وتعمل الفكر فيهما ، وبقي ذلك مطلباً ملازماً لها قديماً وحديثاً .

وأفاد البحث من كتب الدلالة قديماً وحديثاً مشفوعة بالنظريات اللغوية الحديثة في علم اللسانيات في عصرنا الحاضر .

أما مادة البحث - من خلال كتاب الوقشي محل الدراسة - فقد تركزت في مستويين من المستويات اللغوية : الصيغة والتركيب ، وليس ذلك على إطلاقه . إنما فيما ورد فيه اختلاف الروايات ؛ كما يدل على ذلك العنوان : الاختلاف الصيغي والتركيبي ، شريطة أن يكون الوقشي قد تناوله بالتعليق في كتابه .

ويضم البحث في ثناياه مقدمة ، وتمهيدا ، وثلاثة فصول ، وخاتمة ، وفهارس ، تدور المقدمة حول طبيعة الموضوع وبواعث اختياره ، والهدف منه ، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث ، ومنهج الدراسة فيه ، والخطة التي سار علي هداها البحث .

وشمل التمهيد المدخل اللغوي ، وترجمة موجزة عن الإمام مالك رحمه الله تعالى ، والتعريف بالمؤلف وكتابه " التعليق على الموطأ " ، ونُبذة عن مذهبه النحوي ومنهجه في الكتاب .

أمّا الفصل الأول فقد جعلته جانباً نظرياً يتمحور حول الدلالة النحوية ، وجهود علماء العربية لفهم النص (المعطى التراثي) ، والدراسات اللسانية الحديثة ودورها في كشف إشارات العلماء القدامى في تحليل النص اللغوي في ضوء النظريات الحديثة .

ويقع الفصلان : الثاني والثالث كلاهما موقع المتن والصلب منه ، فقد تضمن الفصل الثاني الاختلافات الصيغية ، وتضمن الثالث الاختلافات التركيبية .

ويأتي دور الخاتمة لإبراز أهم النتائج - التي توصل إليها الباحث - والتوصيات ، ثمّ ختم البحث بالفهارس الفنية .

وآمل أن تسهم هذه الدراسة - ولو بقدر يسير - في إلقاء الضوء على اختلاف الصيغ والتراكيب التي وردت في الموطأ بالروايات المختلفة ، وكشف النقاب عن تعليقات أبي الوليد الوقشي دلالياً ، وأن تسهم في إثراء حقل الدراسات النحوية الدلالية في ضوء المفاهيم العربية والدراسات البينية ، وأرجو الله تعالى أن يكون هذا العمل إضافة جديدة إلى المكتبة العربية .
فإن كانت الدراسة كذلك ، فالحمد لله تعالى ، وإلا فالكمال لله وحده ﷻ .

والله تعالى من وراء القصد ،،،

Summary

Praise be to Allah, lord of the worlds, and blessings and peace be upon the master of the Apostles , his family and companions.

This is a research presented entitled: difference Chiga and compositional Muwatta Malik (semantic study) through the book "to comment on the Muwatta" Wakkashi Andalusian (٤٠٨ – ٤٨٩ AH) , in the interpretation of such languages and mysteries expressing sense.

Started by speaking about the nature of the subject where the discussion dealt with comments Abu Walid Wakkashi Muwatta Malik in his book: "Commentary on Muwatta", and was working orbit around these comments by Semantic talk Muwatta ..

It has great importance because it proved that our scientists first had tied between grammar, Semantics, and they do not Anekan in all the work those who had, and noticed this in the books of Tafseer, annotations and comments, and proved - well - that as the significance Mtaban remained older studies paid viewing them, and works of thought which, The remains of that requirement inherent in ancient and modern

According to research from books significance, past and present, together with modern linguistic theories in linguistics in modern times.

As for the search subject - through Wakkashi book under study - focused on two levels of linguistic levels: the formula and structure, not to launch it. But different stories contained therein; as evidenced by the title: difference Chiga and synthetic, provided that the Wakkashi has dealt commented in his book.

It features search within it the introduction, as a prelude, three chapters, and a conclusion, and indexes, spin provided about the nature of the subject and motives choice, and purpose, and previous studies related to the subject matter, and the methodology of the study it, and the plan that went inspired him to search.

This included boot entrance linguistic, and a brief translation of Imam Malik Almighty God's mercy, and the author and his book definition "to comment on the Muwatta", and renounce all his doctrine and his approach to grammar book

The first chapter has made him aside theory revolves around the grammatical significance, and the efforts of the Arab scientists to understand the text (given heritage), and modern linguistic studies and role in the detection of signals scientists veterans in the linguistic analysis of the text in the light of modern theories

Chapters located: Both the second and third site Metn and drive it, has included the second quarter differences Chiga, and ensure third compositional differences.

The conclusion comes into play to highlight the most important findings - reached by the researcher - and recommendations, then sealing the art search indexes.

Finally, hope to contribute to this study - even as far as walking - to shed light on the different formulas and compositions contained in Muwatta novels different, and unveiled comments Abu Walid Wakkashi Tagged, and contribute to the enrichment of field studies grammatical semantic in the light of concepts and Arab Studies interfaces, and I hope from Allah Almighty to achieve this work is a new addition to the Arab library. The study was well, praise be to Allah, but in the end Allah alone.

Allah of the intent behind ,,,

Researcher



Faculty of Dar Al-Ilum
The Department of Syntax , Morphology and
Prosody.

Difference Chiga and compositional Muwatta Malik
Semantic study
Through the book "to comment on the Muwatta"
Andalusian Wakkashi

In the interpretation of such languages and mystique
attached to his expression, and his Meanings

[٤٠٨ AH – ٤٨٩ AH]

Research presented to obtain a Master's degree

Supervision

Prof. Dr. / Taha Algendy

Head The Department of Syntax , Morphology and Prosody.

the Faculty of Dar Al Uloom

Prepare students

Abdullah Kamal Abul Ela Ahmed

١٤٣٤ AH – ٢٠١٣ AD